السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014

مجموعة من المؤلفين

تحرير وإشراف:

د. سعد عبيد السعيدي

أ. المصطفى بوجعبوط

أ. محمد كريم جبار الخاقاني

Germany: Berlin 10315

Gensinger- Str: 112

http: // democraticac.doc

رقم التسجيل: VR. 33675. B

المركز الديمقراطي العربي

السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014

Iraqi foreign policy after 2014

المركز الديمقراطي العربي

Democratic Arabic Center

المركز الديموقراطي العربي
Democratic Arab Center
Strategic, Political & Economic studies

السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014

Iraqi foreign policy after 2014

مؤلف جماعي

طبعة 2018

مؤلف جماعي
كتاب :السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014.
رقم تسجيل الكتاب : VR . 33675 .B
الطبعة : الاولى

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

برلين _ألمانيا

لايسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو اي جزء منه أوتخزينه في نطاق إستعادة المعلومات أونقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر .

جميع حقوق الطبع محفوظة: للمركز الديمقراطي العربي

برلين– ألمانيا.

2018

All rights reserved No part of this book may by reproducted. Stored in a retrieval System or tansmited in any form or by any meas without prior Permission in writing of the publishe

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany
Berlin 10315 Gensinger Str: 112
Tel: 0049-Code Germany
58228345 -131
10811212 -131
29851112 -131
mobiltelefon : 00491742783717
E-mail: info@democraticac.de
P.hD candidate: Ammar Sharaan
Chairman ” Democratic German Center

الاهداء

الى من سعى لإعادة هيبة السياسة الخارجية العراقية.

الى من ضحى بوقته من اجل العراق.

الى حكيم الدبلوماسية العراقية.

معالي الوزير

الدكتور إبراهيم الأشيقر الجعفري.

عرفاناً بالجميل.

نهدي اليك هذا العمل.

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

رئيس المركز الديمقراطي العربي

أ .عمار شرعان

تحرير وإشراف:

د. سعد عبيد السعيدي- أ. المصطفى بوجعبوط - أ. محمد كريم جبار الخاقاني.

أعضاء اللجنة العلمية للكتاب الجماعي.

أ.د. شاهر اسماعيل الشاهر، استاذ العلاقات الدولية في جامعي دمشق والفرات السورية.
د.علي فارس حميد، استاذ مساعد، قسم الاستراتيجية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية.
د. بسمة خليل نامق, استاذ مساعد -جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية.
د.بقدي فاطمة، استاذ العلاقات الدولية في جامعة الجزائر 3
د.حسين مزهر خلف، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية.
د.هاني سليمان كربة، المدير التنفيذي للمركز العربي للبحوث والدراسات – القاهرة.
د.مثنى فائق العبيدي, استاذ مساعد, جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية.
د.علي حسين حميد، استاذ مساعد، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية.
د.ادريس عطية، استاذ محاضر، الصنف الاول في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة تبسة، الجزائر.
أ.م.د.أحمدنعمة حسن الصحاف – أستاذ علم الاجتماع السياسي والجماعات. وزارة الخارجية العراقية
د.ايلاف راجح

تقديم:

كثيرا ما تضفي الدول اهمية استثنائية لسياستها الخارجية انطلاقا من الادوار المميزة التي تؤديها في مجال تحقيق اهداف الدولة العامة . فهي القناة المسؤولة عن الاتصال بالبيئة الخارجية اقليميا ودوليا وعلى مستوى الدول او المنظمات او الوحدات الدولية الاخرى اولا.

وهي الاداة المكلفة بتنفيذ ومتابعة مصالح الدولة ثانيا. وهي الجهة المسؤولة اكثر من غيرها عن مكانة وهيبة وسمعة الدولة في العالم والارتقاء بها ثالثا.

ولاداء تلك الادوار فأن السياسة الخارجية يجب ان تتسم بسمات عامة تعكس بالضرورة مقدار نضج وديناميةومرونة ودقة اهدافها ووسائل تنفيذها .

ومن بين اهم هذه السمات هي

1. نسبة القدرة على المزج بين الواقعية كمنهج للعمل وبوصلة لاهداف السياسة الخارجية وبين الطموح والرغبة بتأدية ادوار معينة تبدوا انها تتجاوز قدرات الدولة ولو مؤقتا.
2. ادراك صناع القرار السياسي الخارجي لطبيعة الاهداف السياسة الخارجية والظروف المحيطة بها وطبيعة توجهات السياسة الخارجية ازاء البيئة الخارجية الواجب اتباعها .
3. التعامل مع الفرص والتحديات بنوع من الدينامية اللازمة لتدنية الكلفة وتعظيم العائد تحت سقف شروط معقولة من الرضا الذي تحدده طبيعة المرحلة التي تحيط بالسياسة الخارجية .
4. مكانة التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية والذي يتعلق بطبيعة الحال بترتيب الحاضر والاستعداد للمستقبل عبر بناء تصورات منطقية محتملة تخدم بالنتيجة اهداف السياسة الخارجية .

وبمقدار تعلق الامر بالسياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014 فأن العراق يعد من بين اكثر الدول في منطقة الشرق الاوسط التي تشهد تقلبات وتغيرا في مجال السياسة الخارجية منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921 ولحد عام 2014 وبأشكال وصور متعددة للتغيير والتحول استنادا الى تغيير اولويات واهداف السياسة الخارجية العراقية اعتمادا على شكل النظام السياسي القائم وطبيعة افكاره وتوجهاتها وعقائده السياسية فظلا عن دور تحالفاته الخارجية والداخلية في تحديد نوعية السياسة الخارجية وتوجهاتها , ولا ننسى دور تحول الظروف الدولية المحيطة والسيولة والحراك المستمرين لقدرات الدولة العراقية التي تدفع احيانا صناع القرار الى تغيير سلوكهم السياسي الخارجي عبر تبني سياسة خارجية

مختلفة بشكل او باخر عن مرحلة اخرى . وقد بدا هذا واضحا عبر التغير المستمر في سياسة العراق الخارجية في فترة الحكم الملكي (1921 – 1958)التي كانت تتسم بقربها من السياسة الغربية لاسيما بريطانيا منها , اما بعد عام 1958 ووصول الجمهوريين بقيادة عبدالكريم قاسم وعبد السلام عارف والتحالف المؤقت مع الشيوعيين فقد تغيرت سياسة العراق الخارجية بشكل كبير عبر توجهات جديدة وخطاب سياسي خارجي جديد واهداف خارجية جديدة وهكذا استمر الحال مع بعض التغييرات خلال الفترات اللاحقة من حكم حزب البعث العربي الاشتراكي وصولا الى عام 2003 الذي كان فاتحة لتغيير جذري في العراق عبر تدخل خارجي ارسى نظاما مختلف بشكل كلي وسياسة خارجية بسمات سايكولوجية وجيوبولتيكية وسسيولوجية مختلفة عن سابقتها بشكل جزئي على الاقل.

ولهذه المرحلة سماتها الخاصة بها احاطت بالسياسة الخارجية وميزتها عن غيرها بالضرورة بات العراق خلالها يواجه نوع من التوتر في علاقاته الخارجية مع دول الجوار وتبادل معهم الميول نحو الشك والاتهام في تحديد مسؤولية وادوار تفجر موجات العنف والارهاب والتوتر السياسي والطائفي والاستقطاب الاقليمي ومسؤولية منح مبررات التدخل الدولي في المنطقة , كما بدا الضعف والارتباك واضحا في سياسة العراق الخارجية في هذه الفترة لاسباب كثيرة من بينها هشاشة البيئة الداخلية للعراق وانعكاسها سلبا على اداء السياسة الخارجية , فالدول بطبيعة الحال انما تتحرك خارجيا على قدر سلامة جسدها الداخلي .

وبعد اجتياح تنظيم الدولة الاسلامية الارهابي (داعش) لمساحات ومدن كبيرة في العراق عام 2014 وما تبعه من تغيير سياسي على مستوى رئاسة الوزراء وتغيير في نوعية الادراك السياسي لشبكة الظروف والادوار المستجدة وكيفية ادارة السياسة الاقليمية والدولية ومكانة ودور العراق في كل هذا بدا ان هناك توجه جديد للسياسة الخارجية العراقية تتسم ولوجزئيا بسمات مختلفة عن الفترة التي سبقتها لتبدوا انها نقطة فارقة في السياسة الخارجية العراقية تصلح لتكون نقطة الشروع للبحث والمتابعة بأسلوب اكاديمي لتعقب مدخلات ومخرجات وادوار وتوجهات السياسة الخارجية العراقية بعد 2014 فظلا عن العوامل المؤثرة بالسياسة الخارجية العراقية والفرص المتاحة لها والقيود على حركتها الخارجية وبالنتيجة الخروج برؤية محدثة وموضوعية عن سياسة خارجية لواحد من اهم بلدان الشرق الاوسط واكثرها غموضا في مجال حقيقة سياسته الخارجية وكيفية ادارة هذه السياسة وثوابتها ومتغيراتها الاساسية . وهذا هو هدف الكتاب الاساس. ولعل الاشكالية المركزية التي يتوجب ان يجيب عنها الكتاب هي هل ان هناك ثمة تحول حقيقي في سياسة العراق الخارجية بعد عام 2014 ؟ وماهي اسباب وتداعيات هذا التحول ؟ وماهي الظروف الاساسية المحيطة بهذا التحول والاطراف الفاعلة في التحول على المستوى الداخلي والخارجي.

وللاجابة على هذه الاشكالية فأن الفرضية التي هي عبارة عن ادعاء علمي موضوعي وحل اولي لمشكلة البحث تتسق الى حد كاف مع الاشكالية وتجيب عنها بشكل مباشر حيث تنطلق الفرضية من فكرة قوامها ان هناك ثمة تحولا هام في السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014 معتمدا على مدخلات عدة كانت احداث 2014 واحدة من بينها دفعت جميعا صناع القرار بالعراق الى تغيير معين في مدركاتهم المتعلقة بالبيئتين الداخلية والخارجية انعكست في سياسة خارجية مختلفة جزئيا عن السابق .

تقسيم الكتاب:

تأسيساً لما سلف يركز المؤلف على المحاور الأساسية التالية:

المحور الاول: الاطار المفاهيمي للسياسة الخارجية.

المحور الثاني: مراحل تطور السياسة الخارجية العراقية.

المحور الثالث: العوامل المؤثرة بالسياسة الخارجية العراقية في ضوء التحولات الجديدة.

المحور الرابع: منطلقات السياسة الخارجية العراقية حيال التحولات الجديدة في المنطقة بعد عام 2014.

المحور الخامس: مستقبل وتوجهات السياسة الخارجية العراقية حيال منطقة الشرق الاوسط.

فهرس الكتاب

تقديم:.....6

المحور الأول: الاطار المفاهيمي للسياسة الخارجية.....10

الإطار المفاهيمي واالنظري للسياسة الخارجية .....الحواسني آمال.....11

أهداف السياسة الخارجية .....م.م. محمد كريم جبار الخاقاني.....34

متغيرات السياسة الخارجية..... بشير محد بشير النجاب 39

المحور الثاني: مراحل تطور السياسة الخارجية العراقية.....61

مراحل تطور السياسة الخارجية العراقية..... محمد غسان الشبوط 62

السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 ولغاية 2014 .....م.م تمارا كاظم الأسدي.....6135

السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014 فرص جديدة وتحديات مركبة .....أ.م.د علي فارس حميد.....153

المحور الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية في ضوء التحولات الجديدة 167

العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية في ضوء التحولات الجديدة ....د. علي طارق الزبيدي ...168

المحور الرابع: منطلقات السياسة الخارجية العراقية حيال التحولات الجديدة في المنطقة بعد 2014 194

مؤسسات صنع السياسة الخارجية العراقية..... م.م. محمد كريم جبار الخاقاني. 195

أهداف السياسة الخارجية العراقية .....م.د حسن سعد عبد الحميد 205

وسائل تنفيذ السياسة الخارجية .....م.م. محمد كريم جبار الخاقاني. 222

المحور الخامس: مستقبل وتوجهات السياسة الخارجية العراقية حيال منطقة الشرق الاوسط 228

مستقبل السياسية الخارجية العراقية افاق العلاقات العراقية – العربية..... ا.م.د. حيدر علي حسين 229

المحور الأول
الاطار المفاهيمي للسياسة الخارجية.

الإطار المفاهيمي واالنظري للسياسة الخارجية

Conceptual and conceptual framework of foreign policy.

الحواسني آمال

جامعة القاضي عياض –مراكش- المغرب

يحتل الإطار النظري مكانة هامة في الدراسات الأكاديمية، بحيث أن أي دراسة تهدف للوصول إلى درجة عالية من الدقة العلمية لا بد من توافرها على الخلفية والقاعدة النظرية للموضوع المعالج. كما أن دراسة أي موضوع أو ظاهرة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية وفقا لمقاربة واحدة غير ممكن، وإلا سوف يكون ذلك تقييدا للدراسة، وهذا نتيجة للطبيعة اللامستقرة لموضوع العلوم السياسية والتعقد المتزايد للسياسة الدولية، لذا كان من الضروري اعتماد مختلف التصورات النظرية للسياسة الخارجية من خلال التطرق لهذه النظريات على شكل أطر تحليلية ومعيارية. خاصة أن نظريات السياسة الخارجية قد حاولت باستمرار شرح وتفسير التغييرات في مسار سلوك دولة تجاه دولة أخرى، ومحاولة تقديم أطر نظرية متكاملة ومقبولة لفهم السياسة الخارجية العراقية، والبحث عن تأويل ناتج التأثير والتأثر بين العوامل الداخلية والخارجية على السلوك الخارجي للعراق. كما أن تحديد المفاهيم كأدوات للقراءة يساعد على تشكيل زاوية للفهم والتشخيص.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق للإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية من خلال التطرق في (مبحث أول) إلى التأصيل المفاهيمي للسياسة الخارجية، وذلك عبر تقديم تعريف لهذا المفهوم، وتمييزه عن بعض المفاهيم الأخرى، دون إغفال الإشارة إلى علاقة السياسة الخارجية ببعض المصطلحات الأخرى التي تتداخل معها، حتى نتمكن من القيام بتحديد دقيق لمفهوم السياسة الخارجية.

على أن يتم تحديد أهم المقاربات التي حاولت تقديم تفسيرات نظرية لسلوك الدول على المستوى الخارجي، حيث برزت مدرستان أساسيتان لنظرية السياسة الخارجية هما المدرسة المثالية الأخلاقية والمدرسة الواقعية بشكل خاص، ثم ظهرت مدارس أخرى لا تقل أهمية ارتبطت بالماركسية والراديكالية وكانت هنالك نظريات ما بعد الحداثة وغيرها، وكان لهذه النظريات المختلفة حول طبيعة النظام العالمي وقع مؤثر على سلوك الدول والمؤسسات العالمية وحتى تلك الدول التي تعتبر خارج النظام السياسي العالمي. وأمام تعدد نظريات السياسة الخارجية، سنتطرق إلى أهم المدارس التي حاولت تقديم تحليل وتفسير للسياسة الخارجية سواء التقليدية منها أو الحديثة، واستخلاص أهم النظريات المعتمدة في السياسة الخارجية العراقية في (المبحث الثاني).

المبحث الأول:التأصيل المفاهيمي للسياسة الخارجية

من المعروف على مستوى العلوم الاجتماعية –بما في ذلك أدبيات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية– أن إعطاء تعريف لمفهوم معين يكون من ثنايا خصائصه المشتركة، مما يعطي من الناحية النظرية إطاراً منهجياً ومعرفياً لرصد حدود الظاهرة، إلا أننا في الواقع نصطدم بتعدد واختلاف التعاريف باختلاف المفكرين واختلاف مرجعياتهم الفكرية حول الظاهرة الواحدة، كما هو الحال بالنسبة للسياسة الخارجية، الأمر الذي يعكس مدى تعقيدها. وعليه سنحاول التطرق إلى أهم التعاريف التي أعطيت للسياسة الخارجية، وذلك دون إغفال الإشارة إلى علاقة السياسة الخارجية ببعض المصطلحات الأخرى التي تتداخل معها.

أولا: تعريف السياسة الخارجية

إن محاولة وضع تعريف مُحدد للسياسة الخارجية تكتنفه بعض الصعوبات، خاصة تلك المتعلقة بالطبيعة المعقدة للسياسة الخارجية، باعتبارها تنتمي إلى مجالات مختلفة يتداخل فيها ما هو نفسي، اجتماعي، وطني، ودولي، بالإضافة إلى اعتبارات معرفية، وأخرى منهجية[1]. فالسياسة الخارجية لا تُعرف كموضوع مجرد، بل تتحدد من خلال مجموعة مكونات وعناصر تتدخل في تركيبها وتؤثر فيها بشكل مباشر. لذا يميل بعض الدارسين إلى المرادفة بين السياسة الخارجية وبعض أجزاء تلك السياسة كالأهداف والسلوكيات[2]، حيث نجد في هذا السياق "بول سبيريت" Pol Sipirit، يعرّف السياسة الخارجية على أنها:"مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها أن تتعامل مع الدول الأجنبية من خلال السلطات المحددة دستوريا..."[3]. كما أن اختلاف المدارس والمفكرين بحسب رؤية كل اتجاه لموضوع السياسة الخارجية، ومكانة الدولة على المستوى الدولي وقوة تأثيرها ينعكسان بصفة مباشرة على أجندة مصالحها وعلى تعريفها لسلوكها الخارجي. ولعل سبب الاختلاف والتمايز بين تعريف وآخر يعود إلى ديناميكية السياسة الخارجية واختلافها من دولة إلى أخرى بسبب عدة اعتبارات أهمها:

- أن السياسة الخارجية تُوجّه نحو البيئة الخارجية التي تتسم بالتغيير المستمر بطبيعتها، وبالتالي ستتسم السياسة الخارجية بالتغيير.

---

[1]–Bahgat Korany:**«les modéles de la politique étrangére et leur pertinence empirique pour les acteurs du tiers monde:critique et contre proposition»**, RISS,Vol,XXVI,n°1,1974,p76.

[2]– سليم محمد السيد:**"تحليل السياسة الخارجية"**، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية،1998، ص 8.

[3]– المرجع نفسه: ص. ص 11–10.

- مكانة الدولة في بنية النظام الدولي تعكس أهدافها وطموحاتها في المحيط الخارجي، والدول تحاول تحقيق أهدافها عبر السياسة الخارجية التي ستختلف بين دولة وأخرى بسبب اختلاف مكانة وطموح الدولة.
- أن السياسة الخارجية لدولة من الدول؛ هي نتيجة لتفاعل عدة عوامل منها الدائمة أو المؤقتة، والمعنوية أو المادية، الأساسية أو الثانوية، الداخلية أو الخارجية، وفي أغلب الأحوال يصعب تقصي الكيفية التي تتفاعل فيها هذه العوامل.

وهكذا فقد تتبع دولة ما سياسات خارجية مختلفة في وقت واحد، كإتباع سياسة خارجية داعمة لبلد ما وسياسة خارجية مناهضة تجاه بلد آخر. أو إتباع سياسة خارجية علنية وأخرى ضامرة خفية، وهذه الأخيرة هي محور التركيز الفعلي في دراسة نظرية السياسة الخارجية.

ومع ذلك فإن هذه الاعتبارات لا تعني خلوّ الميدان من بعض التعريفات التي تعتد بها العديد من الكتابات في السياسة الخارجية. وفي هذا السياق حاول مجموعة من الباحثين تقديم تعريف للسياسة الخارجية كما هو الشأن بالنسبة لـ"كورت فالدهايم Waldheim Kurt" الذي يعتبر أن السياسة الخارجية لدولة من الدول هي التي تحدد مسلكها تجاه الدولة الأخرى، أي أنها البرنامج الذي يسعى لتحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لا تصل إلى حد الحرب[1].

ويضيف "كورت" في تعريفه للسياسة الخارجية:"أنها تُعبّر عن مجموعة إجمالية من تلك المبادئ التي تدار في ظلها علاقات دولة مع الدول الأخرى"، إلا أن هذا التعريف يقتصر على جانب واحد، ولا يعد القنوات القتالية أداة من أدوات السياسة الخارجية[2].

أما فيما يخص"ريتشارد سنايدر Richard Snyder" فإنه عَرَّفَ السياسة الخارجية بأنها: "منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة تحدث فعلاً أو تحدث حالياً، أو يتوقع حدوثها في المستقبل". وهذا التعريف يرادف بين السياسة الخارجية وبين قواعد العمل وأساليب الاختيار المتبعة للتعامل مع المشكلات، كما يؤكد على أهمية صانع القرار ودوره الكبير في تحليل السياسة الخارجية لأية دولة، إذ يرى "سنايدر" في هذا المجال أن الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها من الرسميين، ومن تم فإن سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها، وأن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة لقرارات من خلال أشخاص يتبوؤن المناصب الرسمية في الدولة.

1 - Barrea jean: «Théorie des relation internationales»2émé éd ;C.I.A.C.O. 1991.P25.

2 -kurt. London: «How Foreign policy is mad»; New York, 1949 ,P12.

ويقترب من هذا التعريف، ذلك الذي قدمه "تشارلز هيرمان Charles Herman" للسياسة الخارجية، حيث يرى فيها بأنها مرادفة لسلوكيات السياسة الخارجية والتي يقوم بها صانعوا القرار الرسميون، إذ يعرفها: "بأنها تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم، قاصدين بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية". في حين يرى" جيمس روزناو Rosenau James" أن:"السياسة الخارجية هي منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي، من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفا"[1]، أو بعبارة أكثر دقة، هي: المجهود الذي تبدله جماعة وطنية من أجل التحكم في أو مراقبة محيطها الخارجي سواء من خلال تكريس الوضعيات الإيجابية أو تعديل تلك الوضعيات السلبية التي لا تخدم مصالحها[2].

أما "نورمان هيل N.Hill" فقد حدد معناها في تحرك الدولة تجاه العالم الخارجي سواء اتخذ هذا التحرك مظهرا سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا...، في ضوء الفلسفة أو الإيديولوجية التي تبناها القائمون عليها[3]، فيما يذهب "مارسيل ميرل" Marcel Merle إلى اعتبارها "ذلك الجزء من نشاط الدولة الموجه للخارج والذي يهتم عكس السياسة الداخلية بالمشاكل الواقعة ما وراء الحدود"[4].

وبموجب التعاريف السابقة يمكن ملاحظة الاختلاف حول مفهوم السياسة الخارجية، ولتبسيط نقاط الاختلاف والاتفاق سنقسم رواد السياسة الخارجية إلى ثلاثة مجموعات على الرغم من أن التقسيم يجب أن يشمل عددا أكبر من ذلك:

المجموعة الأولى: والتي ترى بأن نظام السياسة الخارجية هو في الواقع نظام تابع للنظام الدولي، وعليه فإن السياسة الخارجية ما هي سوى رد فعل نظام تابع على النظام السياسي الدولي الأساسي. ورغم أن أصحاب هذا الفكر لا يرون أن نظام السياسة الخارجية هو المحدد الرئيس في حد ذاته إلا أنه يقدم الوصف والشرح والتنبؤ بطبيعة السلوك السياسي الخارجي. كما يذهب البعض إلى اعتبار طبيعة السياسة الداخلية غير هامة في السياسة الخارجية، حيث تظهر هذه الأفكار بشكل واضح مع منظري السياسة الخارجية الواقعيَين بشقّيهم الكلاسيكي والحديث أمثال: هوبس، ومورغانثو، وجون ميرشايمر...[5].

---

[1] – سليم محمد السيد:**" تحليل السياسة الخارجية"**:مرجع سابق، ص15.

[2]-Rosenau James:«**Comparing Foreign Policies: Why, What, How**» in James. Rosenau (ed.), Comparing Foreign Policies, Theories, Findings, and Methods. New York.1974 .P6.

3- Hill Norman: **«international Politics»**, New York, Harper and Rawe, 1963.P37.

[4] – ميرل مارسيل:**"السياسة الخارجية"**، ترجمة خضر خضر، سلسلة افاق دولية 2، جزوس برس، بدون تاريخ، ص3.

[5]- Janati Idrissi Abdelhek :«Relation internationales: Elaboration, pratique et systématisation doctrinale», 1ere éd, Institution Marocain du Livre, Oujda,1997.P85.

المجموعة الثانية: هي تلك التي تجعل من نظام السياسة الخارجية كمستوى للتحليل، فهي تحاول الربط بين مخرجات سلوك نظام السياسة الخارجية بالمدخلات التي تأتيه من المحيطين الداخلي والخارجي للدولة، فتحاول تفسير أسباب سلوك السياسة الخارجية انطلاقا من الفكرة التي ترى أن عمليات اتخاذ القرار في السياسة الخارجية تحدث داخل عملية التحويل التي تجمع كل المدخلات سواء كانت خارجية أو داخلية. بمعنى آخر إنها تنشأ نتيجة للجدل الدائم والمستمر بين المصالح والأعراف الدولية، وبين البراغماتية والمبدئية وبين الفكر والممارسة. وقد ظهر هذا الاتجاه بشكل واضح عام 1959، حين كتب "كينث والتز"كتابه الشهير" الإنسان – الدولة والحرب"، الذي وضع فيه ثلاث مستويات لتحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية المتمثلة في : النظام الدولي، والدولة، والفرد.

المجموعة الثالثة: وتتمثل في النموذج البيروقراطي؛ حيث حصرت السياسة الخارجية بالدولة وركزت على جانب واحد من المؤثرات على السياسة الخارجية تكون بيد الحكومة، أو أصحاب القرار. رافضةً أن تكون الذراع العسكرية إحدى الأدوات للسياسة الخارجية على عكس ما عَرَّفَهَا آخرون.

وعموما أمام تعدد تعاريف السياسة الخارجية يمكن القول أن مفهوم السياسة الخارجية ينصرف إلى برنامج العمل العلني، الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي[1]، وبهذا فإن مفهوم السياسة الخارجية يشمل عدة أبعاد نذكر منها[2]:

- تنصرف السياسة الخارجية إلى سياسة وحدة دولية واحدة، أي البرامج التي تتبعها تلك الوحدة إزاء العالم الخارجي، وهو ما يميز السياسة الخارجية عن العلاقات الدولية.
- هي تلك السياسة التي يصوغها الممثلون الرسميون للوحدة الدولية أي الأشخاص المخولون رسميا باتخاذ القرارات الملزمة.
- تنصرف إلى برامج العمل الخارجي المعلنة، ويقصد بذلك أنها برامج مقصودة لذاتها وقابلة للملاحظة، ومقصودة لتحقيق أهداف معينة.
- تتميز بعنصر الاختيار، بمعنى أنه يتم اختيارها من قبل صانعي القرار من بين سياسات بديلة متاحة، وأنها ليست مفروضة من خارج النظام السياسي.
- كونها ليست مجرد رد فعل آلي للبيئة الخارجية، ولكنها عملية واعية تنطوي على محاولة التأثير على تلك البيئة، أو التأقلم معها، وتحقيق مجموعة من الأهداف.

[1]– Zorgbibe Charles: «les relations internationales», PUF, Paris deuxième édition, 1978, P,15.

2 – سليم محمد السيد:" تحليل السياسة الخارجية"،مرجع سابق، ص- ص 12-60.

- أن السياسة الخارجية، وإن كانت تصاغ داخل الوحدة الدولية، إلا أنها تسعى إلى تحقيق أهداف إزاء وحدات خارجية.
- هي برنامج ذو بعدين، البعد الأول: وهو البعد العام ويشمل التوجهات والأدوار والأهداف والاستراتيجيات، أما البعد الثاني: وهو البعد المحدد، فينصرف إلى مجموعة القرارات والسلوكات والمعاملات التي تتضمنها السياسة الخارجية.

ثانيا: تمييز السياسة الخارجية عن بعض المفاهيم الأخرى

بعد التطرق إلى مختلف تعريفات السياسة الخارجية قصد الوصول إلى فهم أشمل حول هذا الموضوع، كان لزاما تمييز السياسة الخارجية عن بعض المفاهيم الأخرى التي تتداخل معها كما هو الأمر بالنسبة للدبلوماسية والسياسة الداخلية.

- السياسة الخارجية والسياسة الداخلية

تتراوح العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية بين من يرى أن السياسة الخارجية لدولة معينة –كيفما كانت طبيعتها- هي انعكاس للسياسات الناتجة عن تفاعل متغيرات البيئية الداخلية، وبين الرأي التقليدي القائل بالفصل التام بين السياستين إلى درجة اعتبار أن: السياسة الخارجية تبدأ أين تنتهي السياسة الداخلية[1].

ومن جهة أخرى، يلاحظ أن كل من السياسة الداخلية والسياسة الخارجية تصنعا وتصاغا داخل حدود الدولة وتنفذا من طرف المؤسسات المختصة في تلك الدولة، لكن بالمقابل توجه الأولى إلى الداخل، وترمي إلى تحقيق أهداف داخلية، في حين توجه الثانية إلى تحقيق أهداف خارج الحدود الإقليمية للدولة[2].

وبالتالي، فصنع السياسة الخارجية يخضع أساسا للسياسة الداخلية، ويمكن القول في هذا المجال بأن السياسة الخارجية هي استمرارية للسياسة الداخلية، وعلى هذا الأساس فإن صياغة السياسة الخارجية تتأثر بالمحيط الداخلي سواء على مستوى الفرد/القيادة أو على مستوى الجماعة أو على مستوى العلاقة السلمية[3]. فالسياسة الخارجية كالسياسة الداخلية كل منهما يُكوّن بعدا من أبعاد الحركة السياسية، بحيث أن اختلاط إحداهما بالأخرى هو الذي يسمح بخلق القوة والتعبير عن الإرادة الحاكمة، وقد فرضت تطورات معينة هذا الارتباط حتى إن مجموعة من علماء السياسة الخارجية

[1]–Henry A.Kissinger: «Domestic Politic and Foreign Policy»,Daedalus Vol. 95, No. 2, Conditions of World Order (Spring, 1966), pp. 503-504.

[2]- ZOLBERG(A.R), L 'influence des facteurs externes sur l'ordre politique, 1ere éd., P.U.F., Paris, 1985.P49.

3- ربيع حامد: **"نظرية السياسة الخارجية"**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة 1967،ص 10.

يسلمون اليوم بأنه من العبث تصور إمكانية الفصل بين السياستين، إلا إذا أردنا تشويه معنى الدولة العصرية[1].

وقد أشار "كارل فريديريك" في كتابه عن السياسة الخارجية الذي أصدره سنة 1938 إلى العلاقة الوثيقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، عندما قال:"أن السياسة الخارجية تتأثر بالسياسة الداخلية ولا سيما في النظم الديمقراطية فكل مشكلة داخلية تتضمن بالضرورة أبعادا خارجية[2].

كما أن السياسة الداخلية ورهاناتها غالبا ما تؤثر على القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية، وقد تمت الإشارة بشكل خاص إلى هذا التأثير من قبل المفهوم الماركسي للعلاقات الدولية، الذي يذهب بتحليله إلى حد إعطاء السياسة الداخلية الأولوية على السياسة الخارجية، وفي هذا السياق يعتبر المنظر الماركسي "اكيهارت كريبندروف(EKKEHRAT Krippendorff)"، أن عمل الدولة الاقتصادي والاجتماعي هو الذي يحدد سياستها الخارجية[3].

وبالتالي، فمن خلال ما سبق يتضح أن هنالك ارتباط وثيق بين السياستين الداخلية والخارجية، فهذان النوعان من السياسة يندرجان في إطار مشروع اجتماعي وسياسي واحد، وبدلا من أن يكونا متناقضين فهما يتكاملان من حيث المبدأ، بالإضافة إلى ذلك هنالك تفاعل بين هذين المجالين، فالسياسة الخارجية تسعى غالبا إلى التدخل في مسار السياسة الداخلية من جهة، ويمكن لخيارات السياسة الداخلية أن تؤثر بشكل مباشر من جهة أخرى على قطاع السياسة الخارجية.

- السياسة الخارجية والدبلوماسية

يعد مصطلح الدبلوماسية من أكثر المصطلحات امتزاجا وعلاقة بالسياسة الخارجية إذ كثيرا ما تستخدم الدبلوماسية بمعنى واسع تتضمن صنع وتنفيذ السياسة الخارجية، أما معناها الفني كما في تعريف جورج كينان فهي "عملية الاتصال بين الحكومات"[4].

وقد أعطيت العديد من التعاريف الخاصة بهذا المفهوم من قبل مختصين في هذا المجال، فقد عرفها "هارولد نيكولسونHarold Nicolson" بأنها:"إدارة العلاقات الدولية عن طريق التفاوض، والأسلوب الذي تنظم وتوجه به هذه العلاقات بواسطة السفراء والمبعوثين، وعمل الدبلوماسي وفنه"[5]. أما" راوول جينيه Raoul Genet"، فيعتبر أن:الدبلوماسية هي فن تمثيل الحكومة ورعاية مصالح الدول

---

1 ـ ميرل مارسيل: **"السياسة الخارجية"**، مرجع سابق، ص 16.

2- Frankel Joseph: **«The Making of Foreign Policy»**, second Edition, Oxford University press 1969, pp 21-.81.

3- Marcel Merl: «Politique intérieure et politique extérieure», Politique étrangère, n°5 -1976- 41eannée. P417.

4 - Frankel Joeseph: **«International relations»**; second Edition, Oxford University press 1969. P96.

5 – الفتلاوي سهيل حسين: **"القانون الدبلوماسي"**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى 2010 ، ص ص1-4.

لدى دولة أجنبية، من أجل الحرص على احترام حقوق ومصالح الدولة وإدارة العلاقات الخارجية طبقا للتعليمات المرسلة، والقيام بالمفاوضات الدبلوماسية[1].

يتضح من خلال هذه التعاريف أن السياسة الخارجية تمثل الجانب التشريعي في الدولة، في حين تدخل الدبلوماسية في إطار التنفيذ، وفي هذا السياق يميز "شيلزJ.R. Childs " بين السياسة الخارجية والدبلوماسية إذ تعد الأولى جزءا أساسيا لعلاقاتها الخارجية، بينما الدبلوماسية هي المكان المناسب الحقيقي للعمليات، حيث تقوم على تنفيذ هذه السياسة[2]. وعلى هذا الأساس فالسياسة الخارجية يتم اتخاذ القرار فيها بواسطة أشخاص وهيئات في أعلى المستويات، أما الدبلوماسية فإنها تزود جهاز اتخاذ القرار بالمعلومات اللازمة.

وعموما، تجمع الدبلوماسية ما بين العلم والموهبة التي يتسم بها بعض الدبلوماسيين من أجل تمثيل أحسن للدولة، والحفاظ على مصالح مواطنيها في الدول الموفد إليها، ومن ثمة الدفاع عن المصالح الحيوية للشعوب عبر مختلف قنوات الاتصال. لذلك، تعد الدبلوماسية آلية مهمة لتنفيذ السياسة الخارجية للدولة، وبالتالي فهي شكل من أشكال التطبيق العملي للسياسة الخارجية عن طريق الدبلوماسيين([3]).

من خلال ما سبق يتضح أن الدبلوماسية وسيلة وليست غاية، فهي لا تصنع أو تكون صورة للأغراض الوطنية والقومية، بل هي عكس السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، بحيث أنها تسهم في تحديد الخيارات التي تقرها السلطة السياسية، وتعمل أيضا على إنجاح السياسة القومية بأقل الخسائر الممكنة، وتجنب الحروب وحماية المصلحة القومية.

المبحث الثاني: الإطار النظري لمفهوم السياسة الخارجية

خضع مفهوم السياسة الخارجية كنظرية للدراسة والتحليل منذ عدة قرون، وتوصل الباحثون إلى فهمه وإلى تحديد الكيفية التي يجب اعتمادها لتطبيق هذه النظرية بطرق فلسفية مختلفة، وكانت المدرستان الأساسيتان لنظرية السياسة الخارجية هما المدرسة المثالية الأخلاقية والمدرسة الواقعية بشكل خاص، ثم ظهرت مدارس أخرى لا تقل أهمية ارتبطت بالماركسية والراديكالية وكانت هنالك نظريات ما بعد الحداثة وغيرها، وكان لهذه النظريات المختلفة حول طبيعة النظام العالمي وقع مؤثر على سلوك الدول والمؤسسات العالمية وحتى تلك الدول التي تعتبر خارج النظام السياسي العالمي.

---

[1] – علوه محمد نعيم: **" العلاقات الدبلوماسية والقنصلية"**، موسوعة القانون الدولي العام، الجزء الحادي عشر، منشورات زين الحقوقية، الطبعة الأولى 2012، ص 6.

[2]- Perkins Palmer: «**International Relations**»; The World Community in transition, second Edition , USA, 1957.P97.

[3] – صباريني غازي حسن: **"الدبلوماسية المعاصرة دراسة قانونية"**، دار الثقافة للنشر والتوزيع-عمان-الأردن، الطبعة الثالثة 2011 ،ص 13.

وأمام تعدد نظريات السياسة الخارجية، سنتطرق إلى أهم المدارس التي حاولت تقديم تحليل وتفسير للسياسة الخارجية سواء التقليدية منها أو الحديثة.

أولا: النظريات التقليدية

ويمكن التمييز في إطار النظريات التقليدية للسياسة الخارجية، بين مدرستين أساسيتين المدرسة المثالية والواقعية.

- المدرسة المثالية

تعد المدرسة المثالية من المدارس التقليدية في تفسير ظاهرة السياسة الخارجية، وقد مثل هذه المدرسة "جورشيوس"، و"ويلسون" في بداية القرن العشرين، "وثروب" في الفكر المعاصر[1]، وتقوم على فكرة مفادها: وجود مستوى أخلاقي للسلوك يستقل عن الوحدة البشرية، يقوم بالتحكم في منطق السلوك ذاته، ويقر هذا التصور بالاعتراف بمجتمع دولي يسوده قانون عام يطبق عليه وخصوصا لمبدأ عدم التدخل العنيف في شؤون الآخرين، كما أكد أصحاب هذه النظرية على مبدأ توازن القوى الذي يعد أداة من أدوات تحقيق المثالية السياسية، فالتوازن بين القوى هو أداة غير مباشرة لمنع الصراع، وقد ارتبطت المثالية بشكل وثيق بالتوجه الأنجلو-أمريكي القائم على افتراض وجود مجال اختيار واسع أمام صانع القرار السياسي في تقرير الشكل الذي تتخذه سياسة بلاده الخارجية[2]، وبالتالي فالمذهب المثالي يستند على أساس معرفة كيف يجب أن يتصرف السياسيون في العلاقات الدولية لا على أساس "كيف يتصرف هؤلاء فعلا"، كما أن المدرسة المثالية اعتمدت على مقترب أخلاقي- قانوني، يهدف إلى بناء عالم أفضل خال من النزاعات، مرتكزا على مسلمات فلسفية تفاؤلية حول الطبيعة البشرية[3].

- المدرسة الواقعية

عرفت الواقعية منذ ظهورها مسارا تطوريا أدى إلى بروز العديد من الاتجاهات داخل المنظور الواقعي، فالبداية الفعلية لظهور الواقعية كانت مع إسهامات "هانز مورغنتاو Morgenthau" فيما عرفت بالواقعية التقليدية، ثم عدلت الواقعية التقليدية لاحقا نتيجة تحولات عرفتها بنية البيئة الدولية، وأضيفت إليها مقاربات نظرية جديدة طورتها في شكل الواقعية الجديدة البنيوية مع كينيت والتز

[1] – كارن أي سميت، ومارغاريت لايت: **"الأخلاق والسياسة"**، ترجمة فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2005، ص15.

[2] – ربيع حامد: **"نظرية السياسة الخارجية"**،مرجع سابق، ص ص- 17-18.

[3] – نشطاوي محمد: **"العلاقات الدولية مقترب في دراسة النظريات الفاعلين وأنماط التفاعل"**، المطبعة والوراقة الوطنية مراكش، الطبعة الأولى، أكتوبر 2002.ص 19.

"Kenneth Waltz"، وإحدى الإسهامات المهمة داخل المنظور الواقعي تمثلت في ظهور التوجهين الهجومي-الدفاعي في إطار ما عرف بالواقعية النيوكلاسيكية[1].

حاولت الواقعية على اختلاف مسمياتها (تقليدية، جديدة/ بنيوية، نيوكلاسيكية)، تقديم تفسيرات مقبولة لما يحدث في العلاقات الدولية، ويشترك الواقعيون في اعتبار أن معطيات البيئة الدولية تؤثر على سلوكات الفواعل الخارجية، كما تقوم النظرية الواقعية أساسا على فكرة أن المصلحة القومية هي الأداة المناسبة لفهم السلوكات الدولية[2]، وتفترض أن الوحدة الأساسية للتحليل هي الدولة القومية التي تتصرف كوحدة منسجمة وبعقلانية في ظل العوائق الموجودة في محيطها الدولي، وبالتالي فإن السياسة الخارجية حسب المدرسة التقليدية هي الاستخدام العقلاني للوسائل المتاحة (الموارد) للوصول إلى أهداف معينة (المصالح القومية)[3].

وقد اعتمدت الواقعية الكلاسيكية على مفاهيم خاصة لفهم وتفسير مختلف الظواهر المعقدة في السياسة الدولية بما فيها ظاهرة السياسة الخارجية، ويعتبر مفهوم القوة، المصلحة الوطنية، تعظيم المكاسب، المساعدة الذاتية، العقلانية، الفوضى الدولية...، من المفاهيم المفاتيح التي اعتمدتها هذه المقاربة لتفسير السلوك الخارجي للدول. فمنهاج التحليل الذي اعتمده "مورغنثاو Morgenthau" ينظر إلى عملية صنع السياسة الخارجية على أنها عملية ترشيدية عقلانية، بمعنى أنها لا تخرج عن كونها عملية توفيق بين الوسائل المتاحة وبين الأهداف التي هي ثابتة[4]، لذا فكل سياسة خارجية هي عقلانية لأنها تسعى دائما لتعظيم القوة والمصلحة الوطنية. وحينما يتم الاعتماد على مفهوم "المصلحة القومية" القائل بأن تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي المستمر لسياستها الخارجية، فإن السياسة القومية تكون هي محور الارتكاز[5].

وفي الإجابة عن السؤال: كيف تدير الدولة شؤونها في علاقاتها مع الأمم التي تنافسها؟ يرى بعض الواقعيين أمثال "مورغنثاو" أنه على المستوى الدولي، وفي ثنايا النظام بين الدول، لن تعثر على قوة أو قانون يضمن النظام ويصون الأخلاق، وأن ما يقع من مظالم للدولة في علاقتها مع غيرها، لن يزال إلا بالقوة، وفي ظل النظام الدولي لا يمكن لغير الدولة أن تفعل ذلك، وطالما أن حالة النظام الدولي هي حالة الفوضى والحرب، فإنه يجب على الدولة أن تتكيف مع معطيات ذلك النظام[6]. فالتحليل الواقعي للظاهرة

---

[1]– فرج محمد أنور:**"نظرية الواقعية في العلاقات الدولية"**، مركز كرديستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية 2008، ص25.

[2]- Hough Peter:«**Undertanding Global Security**»,Routledge Taylor and francis Group; 3red Edition 2014, PP22-23.

[3]-FRANKEL, JOSEPH:«**The Making of Foreign Policy: An Analysis of Decision-making**». Op cit .p 18.

[4]– جهاد عودة:**"النظام الدولي...نظريات وإشكاليات"**، دار الهدى للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى،2005، ص 30.

[5] -النعيمي أحمد نوري:**"السياسة الخارجية"**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن 2010، ص 92.

[6]– جون بيليس وستيف سميث: **"عولمة السياسة العالمية"،مركز الخليج للابحاث،دبي، الامارات العربية المتحدة، الطبعة الاولى 2004** ،ص 245.

الدولية لا يعتمد مستوى التحليل الداخلي بما فيه العوامل المجتمعية والعوامل الثقافية السائدة داخل المجتمع، فهي تحاول إعطاء تفسير لسلوك الدولة داخل النسق أو المسار الدولي والسياسة الدولية، وليس بناءا على سلوكاتها كوحدة منفردة[1]. فالواقعية تفضل التعامل مع سلوكيات الفواعل والوحدات على أنها نتاج تفاعلات خارجية نابعة من طبيعة السياسة الدولية ونمط التفاعل وشكل العلاقات فيها، وهي بذلك تنطلق من مبدأ التكافؤ والتشابه في السياسات الخارجية لبعض الدول المتقاربة أو حتى المتشابهة من حيث مكانتها في النظام الدولي رغم الاختلاف الكبير والتباين في المكونات الداخلية لهذه الدول، وهذا ما لا يترك مجالا أمام التفسيرات الجزئية أو الداخلية[2].

وأمام تأكيد الواقعين الكلاسيكين أمثال "كار وايت" و"مورغنثاو" على أن السياسة الدولية كانت بشكل متفرد سياسة قوة[3]. وجهت لهذه المدرسة انقادات عدة بسبب منهجيتها السلوكية، التي تمحورت حول سلوك الدولة –العنصر الأساسي في تقديرها- في السياسة الدولية، وأخفقت في استيعاب الواقع الحقيقي على أنه "نظام" له بنيته أو كيانه المميز، وبالغت في تفسيرها للمصلحة، ومفهوم القوة، وأغفلت سلوك المؤسسات الدولية، وأطر علاقاتها الاعتمادية في جوانبها الاقتصادية[4]. وبغية تكييف الواقعية التقليدية مع التطورات في السياسة الدولية، ظهرت الواقعية الجديدة وهي اتجاه داخل الواقعية طوره "كينيث والتز K.Waltz" وأطلق عليه إسم الواقعية البنيوية، أثار فيه العديد من الأسئلة الإضافية التي لم تكن الواقعية التقليدية قد عنيت بها[5]، كما وسع "والتز" مفهوم القوة ليتضمن عناصر أخرى غير القنوات القتالية وحاول الربط بين قوة الدولة وامتلاك عناصر مثل المساحة، الموقع الجغرافي، والموارد المادية والطبيعية، والسكان، ودرجة النمو الاقتصادي، والتطور العسكري، والاستقرار السياسي، والكفاءة[6].

وتجدر الإشارة إلى أن الواقعية في شكلها الجديد تختلف عن الواقعية التقليدية في مسألة اعتبار العوامل النابعة من البيئة الخارجية كمحدد رئيسي للسلوك الخارجي للدول، وذلك إنطلاقا من الأساس الذي يؤكد ندرة الأمن وفوضوية النظام الدولي، ومن هذا المنطلق فإن جل اهتمام الوحدات السياسية هي كيفية الحفاظ على وجودها. وفي هذا السياق دافع "والتز" عن منظور "منظومي systémique "، باعتبار

1-James.D fearon :«**Domestic Politics.Foreign Policy and Theories of International Relations**», **Annual Review of Political Science** Vol. 1: 289-313 June 1998 p 297.

2-SNYDER, RICHARD C.; BRUCK, H. W.; and SAPIN, B:«**Decision Making: An Approach to the Study of International Politics** »,Foreign Policy New York: Free Press. (editors) 1962.PP199-201.

3- جيفري ستيرن:**"تركيبة المجتمع الدولي مقدمة لدراسة العلاقات الدولية"**، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004، ث 195.

4- مقلد صبري إسماعيل: **"العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات"**، الكويت 1984. ص ص 19-22.

5- ميرل مارسيل:"سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، ترجمة حسن نافعة، دار المستقبل العربي للنشر، الطبعة الأولى 1986، ص 36

6- نفس المرجع، ص 41.

المنظومة الدولية هي بنية تفرض نفسها على وحداتها[1]، حيث يعتبر "والتز" بأن: "بنية النظام الدولي هي التي تشكل كل خيارات السياسة الخارجية للدولة.

وعلى هذا الأساس يمكن تلخيص أهم مبادئ ومرتكزات الواقعية الجديدة في تفسيرها النسقي للسلوك الخارجي للدول، من خلال النقاط التالية:

- **الدولة كفاعل أساسي، وحدوي وعقلاني:** فالدولة هي الفاعل الأساسي في السياسة الدولية بسبب امتلاكها لوسائل العنف المنظم. خاصة وأن الدول تتجه إلى فهم بيئتها الدولية وليس الداخلية. وهذا ما أشار إليه "هنري كيسينجر H.Kissinger" حينما قال:" تبدأ السياسة الخارجية حينما تنتهي السياسة الداخلية"[2]. إلى جانب ذلك تعتبر الدول حسب هذا الاتجاه مجرد شخصيات مجازية مزودة بأهداف عقلانية، فالواقعية الجديدة تعتبر من المقاربات التي تعتمد على نموذج الرجل الاقتصادي، في تحديد أهداف الدولة العقلانية التي تسعى إلى تحقيقها بأدنى حد من التكاليف[3].

- **الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي هي التي تحدد سلوك الفواعل:** تنطلق الواقعية الجديدة من القول بأن بنية النظام الفوضوية تفرض على الدول داخل النظام الدولي نمط السلوك المتبع في بيئته. والدول في هذه الوضعية تكون مبرمجة للعب دور محدد تمليه إملاءات تم ترتيبها في سلم القوى الدولي[4].

- **العوامل الداخلية ليست عاملا مهما في السياسة الدولية:** يتمسك الواقعيون الجدد بطرح صلب جدا بخصوص فصل السياسة الداخلية عن الخارجية ونفي أية علاقة بينهما، وهذا ما دافع عنه "والتز K.Waltz" بقوله:" **نظرية العلاقات الدولية تفقد طبيعتها عندما تتدخل الخصائص القطرية للدول كأداة تفسيرية للسلوك الخارجي**"[5].

بعد النفي التام لتدخل العوامل الداخلية في تفسير السلوك الخارجي، حاولت "الواقعية التقليدية الجديدة "Neo-Classical Realism" تخفيف حدة الفصل بين البيئتين الداخلية والخارجية، بحيث قدمت مواقف وصفت بالمعتدلة. لتشكل بذلك مبادرة إيجابية لإعادة النظر في مستويات التحليل المعتمدة في تفسير السلوك الخارجي وإعطاء أهمية للمحددات الداخلية إلى جانب المحددات النسقية.

---

[1] Keneeth N. Waltz: «**Man the State and war, Athearetical analysis**», columbia University press; 1959,PP 159-160.

[2] -Rosenau James.:«**International politics and foreign policy**», op.cit,p261.

[3]-Rittberger Volker:«**Approaches to the study of Foreign Policy derived from international relations theories**» op.cit.

4-Fearon James D:«**Domestic Politics. Foreign Policy and Theories of International Relations**», op.cit, p 294.

[5] -Ibid.p 160.

وتنقسم الواقعية النيوكلاسيكية بدورها إلى ما يعرف بالواقعية الدفاعية[1] والواقعية الهجومية[2]. فكلاهما يعترف ويقر بدور وتأثير البنية الداخلية وإدراكات صانع القرار على توجهات وأهداف السياسة الخارجية، بالإضافة لهذا فقد شكلت التطورات الجديدة على مستوى التفاعلات الدولية والتطور العلمي الذي عرفته الدول بداخلها، وزيادة الاهتمام الشعبي والرأي العام بقضايا العلاقات الدولية، إضافة الى زيادة عدد الدول المستقلة، وتنوع هذه الدول الجديدة واختلاف تركيبتها وبالتالي سلوكياتها إلى فتح مجال الاهتمام لدرس ومراقبة علاقاتها ببعضها البعض[3]، وفق مقاربات جديدة قادرة على استيعاب مختلف المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية خارج إطار المتغيرات النسقية. ونتيجة لهذه المستجدات لم تعد العلاقات بين الدول، والتأثير المتبادل حكرا على المستوى الحكومي، بل تعدى ذلك ليشمل العلاقات والتأثير المتبادل على المستوى المجتمعي ولو بدرجات متفاوتة حسب بنية الدول المعنية. وقد ساهم هذا كله في زيادة الاهتمام الشعبي بالعلاقات الدولية وبالسياسة الخارجية بعد أن كان الاهتمام بها يقتصر على قطاعات معينة نخبوية في كل دولة[4].

إلى جانب المدرسة الواقعية والمثالية برزت نماذج نظرية تأخذ بعين الاعتبار مختلف المتغيرات الداخلية في فهم وتفسير السلوك الخارجي للدول، فقد بدأ بعض الباحثين في اعتماد المناهج السلوكية لدراسة السياسة الخارجية في الولايات المتحدة بين الخمسينيات والستينيات محاولين الاستفادة في المعلومات المتراكمة التي وصلت إليها المدارس الأخرى، وتتجاوز حدود التفسير الوصفي والرأي القائل بعدم قابلية إخضاع هذه الظاهرة للتفسير العلمي[5].

ثانيا: النظريات الحديثة

---

[1]-الواقعية الدفاعية The Defensive Theory :أهم روادها Stephen Van Evara/ Robert Jervis/ Joseph Grieco : ، تفترض الواقعية الدفاعية أن فوضوية النسق الدولي أقل خطورة، وبأن الأمن متوفر أكثر من كونه مفقودا، وهي بهذا تقدم تنازلا نظريا بتقليصها للحوافز النسقية الدولية، وجعلها لا تتحكم في سلوكات جميع الدول، إنها بدأت تقر بوجود سياسات خارجية متميزة، وبالتالي الاعتراف بالآثار الضئيلة للبنيات الداخلية على السلوك الخارجي. للمزيد ينظر:

-Giden Rose:«**Neoclassical realism and theories of foreign policy**», World politics, vol51,1998,p-p146-149.

[2]-الواقعية الهجومية The Offensive Theory :أهم روادها John J.Mearsheimer/ Stephen Walt/ Farid Zakaria : ظهرت الواقعية الهجومية كرد فعل للواقعية الدفاعية، حيث انتقدتها حول المرتكز الأساسي لها في أن الدولة وفي إطار الفوضى الدولية تبحث فقط عن أمنها، حيث ترى عكس ذلك بأن الفوضى تفرض باستمرار على الدول تعظيم وزيادة القوة، لذا يعتقدون بتزايد احتمالات الحرب بين الدول كلما كانت لدى بعضها القدرة على غزو دولة أخرى بسهولة، وبالتالي استمرار حالة الفوضى المطلقة.ينظر:

-Roche Jean- Jack: «**Theories des Relation Internationles**».5eme Edition (Editions motchrestien, Paris, 2004)p 62.

[3]- ناصيف يوسف حتي:" **النظرية في العلاقات الدولية**"،مرجع سابق.ص 192.

[4]- ستيفن وولت:**"العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"**،مرجع سابق، ص 95.

5- جيفري ستيرن:**"تركيبة المجتمع الدولي مقدمة لدراسة العلاقات الدولية"**، مرجع سابق، ص 195.

أمام تعدد المقاربات الحديثة التي حاولت تقديم مقتربات تفسيرية في السياسة الخارجية للدول، سنقتصر على التطرق للمدرسة السلوكية، ونظرية صنع القرار باعتبارهما نظريتين أساسيتين في حقل السياسة الخارجية، ومن شأنهما المساهمة في تفسير السياسة الخارجية العراقية.

- المدرسة السلوكية

نشأت المدرسة السلوكية في منتصف الخمسينات، وتبلورت في الستينات وهدفت أساسا إلى إيجاد نظرية تفسيرية تنبؤية، من خلال التركيز على دراسة السلوك السياسي للفرد والجماعة في إطار السلوك الإنساني بشكل عام، فمع ثورة المناهج التي شهدتها عدة حقول معرفية في هذه الفترة رأى السلوكيون أن علم العلاقات الدولية يمكن أن يستفيد من النجاحات الحاصلة في العلوم الأخرى، وبناءا على ذلك فقد بين "جون فاسكيز" بأن الدراسة السلوكية للعلاقات الدولية رغم خلافاتها المنهجية والابستمولوجية مع الواقعية، فإنها تُبقي على فرضية أن الدولة هي وحدة التحليل الأساسية، وأن ما يجب دراسته هو السياسة الخارجية للدولة ذات السيادة[1]، وكان "ديفيد إيستون" في مقدمة أساتذة المدرسة السلوكية الذي أعطى أهمية لدراسة العوامل المؤثرة في النظام السياسي على مستوى البيئتين الداخلية والخارجية، مركزا على دراسة البيئة السياسية كونها تتصف ببعض الصعوبات، وقد وجد "ايستون" أن هذه العوامل ستقرر ما إذا كان سلوك النظام السياسي يتميز بالاستقرار أو هو عرضة للتغيير[2].

كما يشبه "إيستون" النظام السياسي بعلبة سوداء وما يجري بداخلها من تفاعلات، من خلال علاقات التفاعل بين النظام السياسي ومحيطه البيئي من أجل التعرف على الطريقة التي يحافظ بها النظام على توازنه في استجابته لهذه التأثيرات والتفاعلات، ولذلك يرى "إيستون" بضرورة انطلاق قضايا السياسة الخارجية كنظام له مدخلاته ومخرجاته وردود عكسية، وظروف بيئية محيطة بمتغيراتها الداخلية والخارجية والسيكولوجية[3].

تقوم المدرسة السلوكية على مجموعة من العناصر يمكن إيجازها فيما يلي: التناسق، التثبت، والوسائل المستعملة، والقياس الكمي، والقيم، والترتيب المنهجي، فالتقافة السلوكية تمثل حلقة الوصل التي تربط العلوم الاجتماعية بالعلوم الأساسية، وكان هدف السلوكيين استعمال مفاهيم ومناهج علمية جديدة. وفي هذا الإطار قدم المنهج السلوكي الكثير للنظريات العلمية كونه استطاع الربط بين السياسة الخارجية والمناهج العلمية ومع ذلك فانه تعرض لجملة من الانتقادات أهمها:

---

[1] – كون توماس: **" بنية الثورات العلمية"**، ترجمة ضوقي جلال، طبعة 10، دار العين للنشر، مصر، 2003، ص 147.

[2] –Easton David: **«the current meaning of Behaviouralism»**; in james cherles worth ed, contemporary political Analysis, New York, Free press, 1967, PP, 11-33.

[3] – بدوي محمد طه: **"النظرية السياسية النظرية العامة للمعرفة السياسية"**، الاسكندرية، 1986، ص –ص 326–.249.

- ✓ مغالاته في إمكانية التنبؤ بالمستقبل بصورة قاطعة.
- ✓ استبعاد بعض الظواهر الموجودة في السياسة الخارجية، والتي من الصعوبة بمكان اخضاعها لقواعد البحث العلمي، فبقيت في دائرة المعرفة التقليدية أو المحافظة، من هذه الظواهر التي عصفت بالعالم في الربع الأخير من القرن العشرين: (الجوع، العنف، التصحر، المرض، وتدمير البيئة...) وهي لا تنفصل في واقعها وطرق معالجتها عن القيم الإنسانية والمعايير الأخلاقية، فضلا عن أنها لا تنفصل عن الصراع المستمر بين الدول من أجل امتلاك أسباب القوة.

- نظرية اتخاذ القرار

تعد نظرية اتخاذ القرار من النظريات الأساسية في مجال في السياسة الخارجية، وتنصب اهتمامات هذه النظرية على تفاعل الدول مع العوامل المؤثرة من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره، والتعرف إلى الكيفية التي يُعبِّر بها صانع القرار عن هذا التفاعل مع الواقع الدولي عبر اتخاذ قرارات خارجية محددة تبرز بها الدول اتجاهاتها وتدافع بها عن مصالحها إزاء الأطراف الخارجية التي تتعامل معهم[1].

تشتمل عملية صنع قرار السياسة الخارجية على أربعة عناصر رئيسية وهي: تحديد المشكلة التي يجب اتخاذ القرار حيالها، وعملية البحث في البدائل، واختيار البديل المناسب، ثم العمل على تنفيذ هذا البديل أو الخيار، وعملية اتخاذ القرار تعتبر من أهم العمليات التي تميز تشكيل السياسة الخارجية التي تعتبر سلسلة من القرارات المتلاحقة التي يتم اتخاذها لمواجهة المواقف السياسية المختلفة، وتجدر الإشارة إلى ضرورة التمييز بين عملية صنع القرار، وعملية إعداد القرار، فالأولى تعد عملية ناتجة عن اختيار خطة ضمن عدد محدود من البدائل التي تهدف إلى صياغة وتحديد الموضوعات المستقبلية التي يعالجها صانعو القرار، أما الثانية فتعني وضع منهج للنشاط الإداري بغية تحقيق الأهداف الوطنية، بحيث يشمل هذا المنهج تحديدا زمنيا لتحقيق هذه الأهداف ويعين الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق هذه السياسة[2].

وبالتالي فعملية صنع القرار هي المرحلة المحورية في العملية السياسية، حيث يتم ترتيب القوى السياسية، وبعدها يتم الانتقال إلى سن سياسات رسمية، ومشروعات قوانين تُقترح وتمرر من خلال

[1]-النعيم أحمد نوري:" السياسة الخارجية"، مرجع سابق، ص 128.

[2]- Snyder Richard, Bruck H.W and Spain Buron:«**Foreign Policy Decision Making: An Approach to the Study of International Politics**», editors 1962 New York. P 90.

المؤسسة التشريعية، أو إصدار مراسيم من خلال القادة، وبعد ذلك يتم الانتقال إلى تنفيذ أهداف السياسة الخارجية، ومن تم مراجعة النتائج[1].

وقد برز في هذا المجال "ريتشارد سنايدر"، الذي اعتبر أن الأساس في الوحدة النهائية لتحليل السياسة الخارجية هي عملية صنع القرار، وفحوى هذه النظرية أن الحركة السياسية لا تعدو أن تكون لمواقف تحدد زمانا ومكانا وموضوعا، وهذا يعني أن صانع القرار السياسي سواء على مستوى الحركة أو على مستوى التنبؤ، لابد أن يقوم بتحديد المتغيرات التي تتحكم في الموقف[2]، وتبعا لذلك فإنه يحاول التلاعب بهذه المتغيرات من حيث الأبعاد الداخلية والخارجية لعملية صنع القرار للوصول إلى تحديد آثارها على موقفه السياسي، ومن ثم يصل إلى القرار الرشيد الذي يتخذه تعبيرا عن مصالحه القومية، وقد أدت هذه الدراسة إلى إزالة الفوارق بين حقيقة الحركة السياسية على المستوى الداخلي وحقيقتها على المستوى الخارجي[3].

إلى جانب ذلك يبني "ريتشارد سنايدر" نموذجه الخاص بعملية صناعة القرار على مسلمة أولية مفادها، أن أفضل وسيلة لاستيعاب السياسة الدولية وعوامل التأثير في سلوكية الدولة تكمن في التحليل على مستوى الدولة، وبالتالي فإن الإطار النظري لهذا النموذج يركز على فكرة دراسة مسار التفاعل الذي يبدأ من الفعل الصادر عن الدولة، ويقابله رد فعل من المحيط الخارجي الذي يأخذ الأشكال ذاتها التي يأخذها الفعل الأول فيشكل بذلك تفاعلاً وتكرارً، مما سيؤدي إلى تكون أنماط معينة من التفاعل التي أطلق عليها إسم نموذج صناعة القرار، ويصيغ "ريتشارد سنايدر" أنموذجه من خلال وحدات التحليل التالية[4]:

-المحيط الخارجي: ويشمل كل العوامل الخارجية المؤثرة في عملية صناعة القرار، والتي يمكن تحديدها في المحيط المادي الجغرافي، من الدول والمجتمعات والثقافات.

---

[1]-Dutsch karl: **«the Analysis of International Relation»,** Enlewood prentic-Hall, 1968, P77.

[2]- يعرف الموقف بأنه: مفهوم تحليلي يشير إلى العلاقة بين الحوادث والأهداف والأوضاع، وبين العوامل المنظمة الأخرى التي تشكل محط أنظار صانعي القرارات، يراجع:

-Snyder Richard, Bruck H.W and Spain Buron**: «Foreign Policy Decision Making: An Approach to the Study of International Politics»**, OP cit, PP80-81.

[3]- بلور "سنايدر" رفقة مجموعة من الأساتذة الجامعيين بجامعة بريستون الأمريكية سنة 1954 نظرية متكاملة لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية، وقد جاء ذلك على إثر دراسة قرار الإدارة الأمريكية سنة 1950 بالاشتراك في حرب كوبا، وبذلك أتت نظرية اتخاذ القرار من أجل تحديد من يصنع القرار ومن يتخذه وما هي الفواعل والأطر المؤثرة في هذه العلاقات بين الدول وكيفية إدارة الأزمات والتعامل معها ، ويرى "ريتشارد سنايدر" أن بؤرة بحث العلاقات الدولية يجب أن تكون حول المواقف وردود الأفعال والتفاعلات بين الدول، وهذه النظرية تلتقي مع نظرية الواقعية نوعا ما في كون الدولة هي المحدد الرئيسي في العلاقات الدولية للمزيد ينظر؛

- النعيمي أحمد نوري:**"السياسة الخارجية"**، مرجع سابق، ص-ص 128-130.

[4]- Richard Snyder, and funrnis Edger:«**American foreingn policy**», New York :Reinhand on company, inc,1959.P50.

-المحيط الداخلي: ويشمل كل العوامل والعناصر المكونة للبيئة الداخلية والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية صناعة القرار، والتي يمكن تحديدها في (السياسات الداخلية، الرأي العام، الموقع الجغرافي للدول، طريقة تنظيم المجتمع وأدائه لوظائفه، جماعات الضغط).

-البنية الاجتماعية والسلوكية: وتشمل هذه الوحدة نظام القيم السائد في المجتمع، والسمات السيكولوجية والسوسيولوجية التي يتميز بها المجتمع، ونمط التفكير لدى أفراده، والقضايا ذات الأبعاد الحساسة والمرتبطة بالجوانب الدينية أو العادات.

- صناع القرار وعملية صنع القرار: وتتمثل في(مجال الصلاحيات، الاتصالات والمعلومات، نظام الحوافز الشخصية، دوافع وخصائص صانع القرار).

من خلال ما سبق يمكن القول أن نظرية اتخاذ القرار هي بالأساس إطار فكري أكثر من كونه نظرية علمية شاملة تستطيع أن تفسر مختلف حقائق السياسة الدولية، وأن تربطها ببعضا ربطا شاملا متكاملا، وفي هذا المجال يقول "سنايدر": أنه يفضل النظر إلى عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية كفكرة أو كمفهوم أكثر منه كأنموذج أو كنظرية[1].

فضلا عن أنموذج اتخاذ القرار الذي قدمه "سنايدر" جاء "جيمس روزناو" في دراسة صنع القرار كمنهج لتحليل السياسة الخارجية، بصياغة مبدئية لعملية صنع القرار تقوم على أساس التميز بين خمس متغيرات وهي:

- ✓ خصائص الأشخاص الذين يقومون بتحديد سياسة الدولة.
- ✓ وظيفة صانع القرار السياسي في الدولة.
- ✓ طبيعة هيكل الإطار الحكومي.
- ✓ الخصائص الذاتية للمجتمع السياسي.
- ✓ تأثير العوامل الخارجية على المجتمع السياسي.

وقد تأثر "روزناو" بنظرية الفقيه الأمريكي "دوتيش" الذي ربط بين العلاقات الدولية وعملية الاتصال[2]، ويتضح هذا التأثير في استخدام "روزناو" هذه المتغيرات لتحديد القوى النسبية للدولة ليقر أن

[1] -Dario Bttistellea:«Théories des Relations Internationales», 2em Edition, Presse Science Po, Paris, France, 2006.P324.

[2] - شكلت نظرية الإتصال عند دوتيش نقطة إنطلاق أساسية في تفسير الحركة السياسية ، فقد قدمت انموذجا يسمح بالاجابة على تساؤلات من قبيل: كيف ولماذا استطاعت نظم معينة البقاء والتغيير، يراجع: ربيع حامد:"نظرية السياسة الخارجية"، مرجع سابق، ص20.

ذلك ينبع من خصائص الجماعة سواء كانت مغلقة أو مفتوحة، نامية أو متخلفة، دولة كبرى أو دولة صغرى[1].

ثالثا: أهم المقتربات المعتمدة في السياسة الخارجية العراقية

من خلال تحديد مفهوم السياسة الخارجية وعرض أهم النظريات التي قدمت كمقتربات تفسيرية لتحليل السياسة الخارجية للدول، سنحاول من خلال هذه النقطة استنباط أهم النظريات المعتمدة في السياسة الخارجية العراقية، وذلك باعتماد هذه المقتربات كمداخل نظرية من شأنها أن تساعد في فهم وتحليل السياسة الخارجية العراقية، ودراسة تأثير مختلف المتغيرات المادية وغير المادية على سلوك العراق الخارجي.

وقد عرفت السياسة الخارجية العراقية خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2014 مجموعة من التحديات لا سيما في المجال السياسي التي يصعب معها الحديث عن اعتماد نظريات ومقتربات في تدبير السياسة الخارجية، فقد تكونت السياسة الخارجية العراقية بعد 2003 من مزيج مركب من تضارب المصالح للقوى السياسية الداخلية، في مرحلة مصيرية صعبة عاشها العراق بعد مخاض الحرب التي عصفت به، كما أن العقوبات التي تعرض لها العراق بسبب النظام السابق، أدت إلى فرض حصار على هذا البلد وعزله عن جيرانه وعن المجتمع الدولي، وصدور العديد من قرارات مجلس الأمن الدولي التي تضمنت عقوبات أضرت بمكانة العراق الدولية وتسببت في تدهور الوضع الاقتصادي[2].

وفي تعريفنا للسياسة الخارجية تطرقنا إلى مجموعة من العوامل التي يجب توفرها لنجاح هذه السياسة، من أهمها وجود وضع داخلي موحد، فالمفاوض الدولي لابد أن يكون مسنداً من نظام سياسي موحد وفعال ومن دون ذلك لا يستطيع تحقيق الأهداف التي يتفاوض من أجلها. ويمكن إدراج القيود التي حالت دون إحقاق سياسة خارجية عراقية ناجحة عبر ثلاث مستويات وطنيا وإقليميا ودوليا.

على المستوى الوطني: تعاني السياسة الخارجية العراقية عموما من مشكلة تداخل الاختصاصات وعدم تحديد الأولويات، وهنا تدخل طريقة تشكيل السياسة العراقية عبر التوافقات بين الأطراف السياسية وليس على أساس فلسفة واضحة تتبناها الدولة، لذلك كان هناك الكثير من التقاطعات التي قادت إلى مواقف متعارضة، تتبناها الحكومة ممثلة برئيس الوزراء ويختلف معه رئيس الجمهورية، أو وزير الخارجية، وبات السجال يطغى على أي موقف واضح عندما تتبنى كل كتلة سياسية موقفا لا

[1] – المصدر نفسه ص 21.

[2] – اغوان بشار علي:"السياسة الخارجية العراقية بين النظرية والتطبيق دراسة حالة العلاقات العراقية–السعودية حتى عام 2014 وآفاقها المستقبلية"، على الرابط التالي: تاريخ الزيارة 2018/06/20

http://dergipark.gov.tr/download/article-file/355600

يلتقي مع الفاعلين الآخرين، وقد كان لهذا الخلل في الأداء السياسي الداخلي وتضارب المصالح وتعدد مصادر القرار، أثرا اواضحا في ضعف الأداء وتواضع التأثير في النشاط السياسي الخارجي بشكل عام.

على المستوى الإقليمي: من التحديات التي تواجه عمل السياسة الخارجية العراقية على صعيد العلاقات مع دول الجوار والمنطقة العربية، نجد الميراث الطويل من الخلافات والإشكالات الأمنية التي تحد من التعاون مع بعض الدول. ومن بين القيود في التعامل مع دول الجوار يمكن رصد كثير من القضايا فمثلا مع تركيا: مشكلة الأكراد والتركمان والحدود والمياه إضافة إلى وجود القوات التركية على الأراضي العراقية لا سيما بعد دخول داعش وتصاعد التصريحات السلبية بين طرفي الحكومتين، كما أن العلاقات السعودية-العراقية الغير مستقرة بسبب دخول إيران كمعطى جديد لضبط العلاقة بين البلدين، فضلا عن مشكلات الحدود وتداعيات اتهام السعودية بتصدير الإرهاب إلى العراق فكريا وماليا وبشريا، كما تم استحداث صراع ايديولوجي مذهبي إلى لائحة الصراع بين البلدين[1].

إلى جانب ما سبق تشهد العلاقات العراقية-الإيرانية حالات مد وجزر جراء تدخل إيران في الشؤون الداخلية العراقية ودعم بعض الكيانات ماديا وسياسيا وانعكاس ذلك على علاقة العراق بمحيطه الدولي والعربي ومشكلات الحدود والمياه وحقول النفط... .

وبالتالي فتجاوز مكامن الخلل في علاقات العراق مع جيرانه لا تبدو يسيرة، لأنه محكوم بقيود داخلية تجعل عملية صنع القرار السياسي الخارجي معقدة وغير متوازنة بفعل تعامل بعض الاطراف السياسية في الحكومة مع تلك الدول ودفاعها عن مصالحها.

على المستوى الدولي: لاحظنا من خلال تطرقنا لتعريف السياسة الخارجية أنه من أهداف النشاط السياسي الخارجي نسج شبكة من النشاطات والعلاقات الخارجية، للاستفادة أقصى حد ممكن من عناصر قوتها والتقليل قدر الامكان من الآثار السلبية لعناصر ضعفها، وفي الحالة العراقية لا يمكن تجاوز حقيقة أن السلوك الخارجي العراقي عجز عن تلبية احتياجاته وضمان مصالحه دوليا، ولا يزال مقيدا حيث إن تعقيدات إقليمية ودولية أسهمت في تقييد حركة الدبلوماسية العراقية، لا سيما في ظل تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في شؤونه الداخلية، و كذلك تدخل إيران في القرار السياسي العراقي، كما أن الدول الأخرى المؤثرة في السياسة الدولية مثل دول الاتحاد الأوربي وروسيا والصين واليابان وغيرها تسعى للحصول على مكاسب واستثمارات في العراق، بمحاولة استمالة بعض الأطراف

[1]- مشير رمزي: **"كيف يمكن اصلاح العلاقات السعودية-العراقية رؤية في الاشكالات والتحديات"**، الطبعة الأولى، القاهرة مكتبة ميدلي 4102، ص 99.

العراقية من جهة وبالتفاهم مع الولايات المتحدة من جهة أخرى، وتقف الامم المتحدة على مسافة غير قريبة من العراق، ودورها محكوم بما تقرره الولايات المتحدة[1].

وبالتالي فقد ساهمت مجموعة من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية في إضعاف السياسة الخارجية العراقية.

خاتمة:

من خلال ما سبق يمكن القول إن السياسة الخارجية العراقية تبقى مضطربة فقد عانت من عدم وضوح الرؤية والتوجه، ولعل الفاعلون في السياسة الخارجية ليسو وحدهم السبب في هذا الواقع، بقدر ما ساهم المحيط الاقليمي واضطراباته المتأزمة، وقوة الجذب الإيديولوجي والاستقطاب، وسياسة المحاور الدولية وفروعها في جعل السياسة العراقية تفتقر لرؤية واضحة ومتماسكة.

وبالتالي فالإكراهات التي عانت منها السياسة الخارجية العراقية انعكست سلبا على وحدة القرار السياسي الخارجي، وعلى أهداف السياسة الخارجية العراقية، إلى الحد الذي يصعب معه القول إن السياسة الخارجية العراقية اعتمدت على مقتربات نظرية لحماية مصالحها الخارجية.

ومن خلال التطرق لمختلف نظريات السياسة الخارجية فقد خلصنا الى أن الحالة العراقية أثبتت أن أن السياسة الخارجية هي استمرارية للسياسة الداخلية، وأن صياغة السياسة الخارجية تتأثر بالمحيط الداخلي. وبالتالي فلا يمكن تصور الفصل بين السياستين الداخلية والخارجية وأن السياسة الداخلية ورهاناتها تؤثر على القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية. وتؤثر على مكانة الدولة في النظام الإقليمي والدولي.

[1]- خلود محمد خميس: "السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية بعد 2003"، مجلة دراسات دولية العدد الرابع والأربعون، اصدار 2010 ص91.

بيبليوغرافيا

- الفتلاوي سهيل حسين: **"القانون الدبلوماسي"**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى2010 .

- النعيمي أحمد نوري:**"السياسة الخارجية"**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن 2010.

- بدوي محمد طه: **"النظرية السياسية النظرية العامة للمعرفة السياسية"**، الاسكندرية، 1986.

- جهاد عودة:**"النظام الدولي...نظريات وإشكاليات"**، دار الهدى للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى،2005.

- جون بيليس وستيف سميث: **"عولمة السياسة العالمية"،مركز الخليج للابحاث،دبي، الامارات العربية المتحدة، الطبعة الاولى 2004** .

- جيفري ستيرن:**"تركيبة المجتمع الدولي مقدمة لدراسة العلاقات الدولية"**، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004.

- ربيع حامد: **"نظرية السياسة الخارجية"**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة 1967.

- سليم محمد السيد:" تحليل السياسة الخارجية":مكتبة النهضة العربية القاهرة، الطبعة الثانية 1998.

- صباريني غازي حسن: **"الدبلوماسية المعاصرة دراسة قانونية"**، دار الثقافة للنشر والتوزيع-عمان-الأردن، الطبعة الثالثة 2011 .

- علوه محمد نعيم:**" العلاقات الدبلوماسية والقنصلية"** موسوعة القانون الدولي العام، الجزء الحادي عشر، منشورات زين الحقوقية، الطبعة الاولى 2012.

- فرج محمد أنور:**"نظرية الواقعية في العلاقات الدولية"**، مركز كرديستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية 2008.

- كارن أي سميت، ومارغاريت لايت:**" الاخلاق والسياسة"**، ترجمة فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2005.

- كون توماس:**" بنية الثورات العلمية"**، ترجمة ضوقي جلال، طبعة 10، دار العين للنشر، مصر، 2003

- مقلد صبري إسماعيل: **"العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات"**، الكويت 1984.

- ميرل مارسيل:**"السياسة الخارجية"**، ترجمة خضر خضر، سلسلة افاق دولية 2، جزوس برس، بدون تاريخ،

- ميرل مارسيل:**"سوسيولوجيا العلاقات الدولية"**، ترجمة حسن نافعة، دار المستقبل العربي للنشر، الطبعة الأولى 1986،

- نشطاوي محمد: **"العلاقات الدولية مقترب في دراسة النظريات الفاعلين وأنماط التفاعل"**، المطبعة والوراقة الوطنية مراكش، الطبعة الأولى، أكتوبر 2002.

المراجع الاجنبية

- *Bahgat (Korany):**«les modèles de la politique étrangère et leur pertinence empirique pour les acteurs du tiers monde: critique et contre proposition»**, RISS,Vol,XXVI,n°1,1974.*
- *Bettati(Mario): **«Le Droit D'ingérence»,** Odile Jacob, Paris, 1996.*
- *Lascombe (Michel):« **le droit international public**» édition Dalloz, 1996.*
- *ZOLLER(Elisabeth) : « **Droit des relations extérieures** »,1ere éd., P.U.F., Paris,1992.*
- *Snyder (Richard), and furnis (Edgar):«**American foreingn policy principles, and programs**», New York :Reinhart,1954.*
- *James. Rosenau : « **Comparing Foreign Policies, Theories, Findings, and Methods** ». New York February .1975 .*
- *Frankel (Joeseph): «**International relations**» ; second Edition, Oxford University press 1969.*
- *FRANKEL (JOSEPH): «**The Making of Foreign Policy: An Analysis of Decision-making**». Oxford Univ. Press. 1963.*
- *Giden (Rose):«**Neoclassical realism and theories of foreign policy»**, World politics, vol51,1998.*
- *Henry (A.Kissinger): «**Domestic Politic and Foreign Policy»**, Daedalus Vol. 95, No. 2, Conditions of World Order (Spring, 1966.*
- *Hill (N): **«international Politics»,** New York,Harper and Rawe, 1963.*
- *Hough (Peter):«**Undertanding Global Security**»,Routledge Taylor and francis Group; 3red Edition 2014.*
- *Keneeth (N. Waltz): «**Man the State and war, A thearetical analysis»**, columbia University press; 1959.*

- ✓ *kurt. (London): «**How Foreign policy is mad**»; New York, 1949 .*
- ✓ *Perkins (palmer): «International Relations» ; The World Community in transition, second Edition , USA, 1957.*
- ✓ *Roche(Jean- Jack)**: «Theories des Relations Internationles»**.5eme Edition (Editions motchrestien,Paris, 2004).*
- ✓ *SNYDER (RICHARD C).; BRUCK (H. W); and SAPIN(B).:«**Decision Making: An Approach to the Study of International Politics».** (editors) 1962 Foreign Policy New York: Free Press.*

أهداف السياسة الخارجية

Foreign policy objectives

م.م. محمد كريم جبار الخاقاني.

ماجستير دراسات دولية. جامعة بغداد .

البريد الالكتروني:

Mohammedkarim78@gmail.com

تعد السياسة الخارجية من الآليات التي تعمل الدول من خلالها على تنفيذ اهدافها في الساحة الدولية وبذلك تكون السياسة الخارجية مرأة عاكسة لأهداف وتوجهات النظام السياسي القائم.

ان مكانة الدولة في بنية النظام الدولي هي ترجمة لأهدافها وطموحاتها في محيطها الخارجي , فجميع الدول تسعى الى تحقيق اهدافها عبر انتهاج سياسة خارجية وهي بطبيعة الحال تختلف من دولة الى اخرى بسبب اختلاف الطموحات والرؤى والاهداف لكل منها.

ان ظاهرة السياسة الخارجية قد تطورت خلال الفترة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية وذلك لتزايد الاهتمام بها, وكذلك ازدياد الفاعلين في النظام الدولي مما ادى الى تعقيد السياسة الخارجية وزاد من اهميتها , فالدول اليوم تعتمد التواصل والتفاعل فيما بينها بطرق ووسائل دبلوماسية معينة, وعلى اثر ذلك ظهرت اطر عملية لتفسير السياسة الخارجية وهي تأخذ ذلك بنظر الإعتبار[1].

فهناك من يُعَرف السياسة الخارجية على إنها " جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية وان نشاط الجماعة موجود حضاري او التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي يُطلق عليه السياسة الخارجية"[2].

وهناك من يرى في السياسة الخارجية إنها عبارة عن برنامج عمل للتحرك يتضمن تحديد الاهداف التي تسعى الوحدة الدولية الى تحقيقها, والمصالح التي تسعى لتأمينها وتستخدم من اجل تلك الغاية, الوسائل والاجراءات التي تراها ضرورية وفعالة, وهنا تتكون السياسة الخارجية من امرين وهما: قرارات حكومية يقوم بإتخاذ صناع القرار في الدولة ومعالجة المشاكل الخارجية التي تواجهها, وهذه القرارات تستخدم من اجل تحقيق اهدافها سواء كانت في المدى الطويل او القريب وعبر اجهزة الدولة الرسمية منها وغير الرسمية[3], وعبر تحقيق الاهداف التي تسعى الدولة الى تحقيقها في المحيط الخارجي وهذا يعني

[1] محمد السيد سليم, تحليل السياسة الخارجية , مكتبة النهضة المصرية, القاهرة, ط1, 1998, ص 17.

[2] www.politicl-encylopedia.org

[3] هايل عبد المولى طشطوش, مقدمة في العلاقات الدولية, ط1, عمّان , الاردن, 2010, ص 15.

اقتران السياسة الخارجية بسلوك معين لتحقيق تلك الغاية,لذا تكون غاية الوحدة السياسية هو تحقيق الهدف المطلوب منها تحقيقه في الخارج وهو ما يعبر عنه بمصالح واهداف الدولة اثناء تفاعلها مع غيرها في البيئة الدولية, فيصبح الهدف الخارجي للدولة هو الحالة المستقبلية والتي يهدف صناع القرار في الدولة الى ترتيبها خارج حدود الدولة بقصد تحقيق المصلحة الوطنية , بل يبذل صناع القرار المجهودات الكبيرة من اجل تغيير الوضع الحالي الى حالة مستقبلية منظورة ومتوقعة وبذلك تتحقق اهداف الدولة في المجال الخارجي لدولتهم, وتتضمن السياسة الخارجية مجموعة من الاهداف والتي بدورها تعكس القيم والمصالح المحورية للوحدة الدولية[1].

وتتسم الاهداف التي تطمح الدول بتحقيقها بالتنوع والتباين في الزمان والمكان,وهذا مرده الى تمايز واختلاف الدول من حيث انظمتها السياسية وواقعها الداخلي والخارجي وبالتالي انعكاس تلك العملية على طبيعة اهدافها ولاسيما في المجال الخارجي لها.

فالبعض يرى بإن الهدف الاساس للدولة يكمن في الحصول على القوة كما يعتقده مورغان ثاو, بينما يرى كيندرمان بإن الدول تسعى الحصول على اهدافها الاساسية عبر تأمين امنها بالدرجة الاولى وعبر اهداف ثانوية مرتبطة بالهدف الرئيس لها[2]

ويقصد بالاهداف " الغايات التي تسعى الوحدة الدولية لتحقيقها في البيئة الدولية"[3], وبالتالي على كل دولة ان تعمل على تحديد هدفها بشكل واضح عبر قيامها بتصرفات في المحيط الخارجي, فوضوح الهدف يجب ان يكون عبر ابتكار وسائل وصيغ حديثة لتنفيذه في البيئة الخارجية[4].

وفي هذا الصدد يشير (اسماعيل صبري مقلد) الى الهدف بأنه" وضع معين يقترن بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه عن طريق تخصيص ذلك القدر الضروري من الجهد والامكانيات التي يستلزمها الانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور النظري الى مرحلة التنفيذ والتحقيق المادي"[5].

---

[1] محمد السيد سليم, مصدر سبق ذكره, ص 40.

[2] سلمان بكر سلمان, دور وزارة الخارجية في صنع سياسة العراق الخارجية بعد 2003, رسالة ماجستير(غير منشورة) , جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية, 2016, ص 44.

[3] خضير ابراهيم سلمان, السياسة الخارجية المصرية حيال المنطقة العربية منذ انتهاء الحرب الباردة, اطروحة دكتوراه (غير منشورة) , جامعة النهرين, كلية العلوم السياسية, 2015, ص 6.

[4] مازن اسماعيل الرمضاني, السياسة الخارجية, دراسة نظرية , مطبعة دار الحكمة, بغداد, 1991, ص 323.

[5] اسماعيل صبري مقلد, العلاقات السياسية الدولية , دراسة في الاصول والنظريات, ط3, الكويت, مطبوعات جامعة الكويت, 1984, ص 128.

والهدف هو منهج تخطيط للعمل يطور صانع القرار في الدولة ازاء الوحدات الدولية الاخرى بقصد تحقيق اهدافاً محددة في اطار المصلحة الوطنية[1]. ومن هنا يمكن تحديد ثلاث مجموعات من الاهداف التي تسعى اليها الدول :

1- الأهداف الإستراتيجية(المحورية) العليا.
2- الأهداف الإستراتيجية المتوسطة المدى.
3- الأهداف الهامشية.

1-الاهداف الإستراتيجية (المحورية) العليا.

ويقصد بها الاهداف التي يكون وجود الدولة ككيان مرتبط بحقيقها , ولذلك تنعكس اهميتها بوجود الدولة او النظام ذاته, وهي تساوي علة وجودها وحماية امنها ومنها , السيادة الوطنية وحماية الحدود , بل البقاء المادي والمعنوي وديمومة وظائف تضطلع بها الدولة سواء على المستوى الداخلي او الخارجي, وقدرتها على الدفاع عن نفسها ازاء الاخطار التي تواجهها كالامن العسكري وكذلك المحافظة على ثرواتها الوطنية كالامن الاقتصادي وايضاً تماسك ابناء المجتمع المكون لها كالامن الاجتماعي وبناءها الحضاري والثقافي والايديولوجي كالامن الثقافي والمحافظة على نظامها السياسي ووحدتها الوطنية كالامن السياسي , ولذا نرى بإن الدول تدخل من اجل تلك الاهداف المحورية والتي تشكل غاية وجودها الحروب من اجل الحفاظ عليها او الدفاع عن الاخطار التي تهددها وتنطوي تلك الاهداف تحت مفهوم الامن القومي للدولة[2].

ولا يمكن لأي صانع قرار ان يساوم على تلك الاهداف الإستراتيجية العليا او ان يتخلى عنها, لإن التقصير في اداء تنفيذ تلك الاهداف وتحقيقها يعني تعريض الدولة ككيان الى الخطر بل الى الإزالة بسبب عدم قدرة الدولة على القيام بوظائفها حيال ما يهددها من اخطار وتحديات[3].

ويتفق الباحثين في الشأن السياسي على ان الدول وبغض النظر عن طبيعة النظام السياسي الذي تعتنقه او معتقداتها المذهبية اوما تمتلكه من قدرات وموقعها وثرواتها يتلخص هدفها في المحافظة على وجودها الذاتي وصيانة سيادتها الوطنية وفقاً لما تمتلكه من الطاقات والامكانات التي بحوزتها[4].

2-الاهداف الإستراتيجية المتوسطة المدى.

[1] احمد نوري النعيمي, السياسة الخارجية, بغداد, الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة, 2009, ص 136.
[2] اندريه بوفر, المدخل الى الإستراتيجية العسكرية, ترجمة: اكرم ديري, بيروت, المؤسسة العربية, 1977, ص27.
[3] خضيرابراهيم سلمان, مصدر سبق ذكره, ص 9.
[4] مثنى علي المهداوي,السياسة الخارجية العراقية بعد 2010,مجلة العلوم السياسية,العدد 41, جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية, 2010, ص277.

وتأتي في الترتيب الثاني من اولويات الاهداف لأي دولة من الدول من ناحية انجازها , وفي تلك الفئة من الاهداف يدخل صناع القرار في مساومات من اجل إختيار بدائل عنها , وهنا يدخل عامل التردد من اجل انجازها كالدخول في حروب من اجلها, وهي تتصف بصفة عدم الالحاح في ضرورة انجازها كما هو الحال في الاهداف الإستراتيجية العليا, ومن ابرز تلك الاهداف الإستراتيجية المتوسطة المدى التي تسعى اليها الدول في محيطها الخارجي[1]:

أ- تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

ب- الاتصالات المرتبطة مع العالم الخارجي عبر فتح اسواق جديدة .

ج- مجالات النفوذ الخارجي عبر بناء شبكة علاقات مع غيرها من الدول.

د- العمل على تكوين سمعة دولية.

3- الاهداف الهامشية.

ويقصد بها تلك الاهداف التي لا تتطلب من الدولة بتعبئة قدراتها لأجل استثمارها من اجل تحقيقها[2],وهي ليست حالة مطلقة للدول , بل تختلف من دولة الى اخرى وبإختلاف نمط السياسة الخارجية , فما تكون اهدافاً إستراتيجية عليا لدولة ما قد تكون هامشية بالنسبة لغيرها, وهذا ما يعزز من تناقض السياسات الخارجية لدولة واحدة ولكن بتغير الزمن , كأن يكون هدف القضاء على الشيوعية في مرحلة الحرب الباردة هو الهدف الإستراتيجي الاعلى الذي تسعى اليه الولايات المتحدة ولكنه بالنسبة لغيرها من الوحدات السياسية الاخرى هدفاً هامشياً.

المصادر.

1-محمد السيد سليم, تحليل السياسة الخارجية , مكتبة النهضة المصرية, القاهرة, ط1, 1998.

2-هايل عبد المولى طشطوش, مقدمة في العلاقات الدولية, ط1, عمّان , الاردن,2010

3-سلمان بكر سلمان, دور وزارة الخارجية في صنع سياسة العراق الخارجية بعد 2003, رسالة ماجستير(غير منشورة) , جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية, 2016.

[1] محمد السيد سليم , مصدر سبق ذكره, ص 47.

[2] المصدر نفسه, ص 47.

4- خضير ابراهيم سلمان, السياسة الخارجية المصرية حيال المنطقة العربية منذ انتهاء الحرب الباردة, اطروحة دكتوراه (غير منشورة) , جامعة النهرين, كلية العلوم السياسية, 2015.

5- مازن اسماعيل الرمضاني, السياسة الخارجية, دراسة نظرية , مطبعة دار الحكمة, بغداد, 1991.

6- اسماعيل صبري مقلد, العلاقات السياسية الدولية , دراسة في الاصول والنظريات, ط3, الكويت, مطبوعات جامعة الكويت, 1984.

7-احمد نوري النعيمي, السياسة الخارجية, بغداد, الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة, 2009.

8-اندريه بوفر, المدخل الى الإستراتيجية العسكرية, ترجمة: اكرم ديري, بيروت, المؤسسة العربية, 1977.

9- مثنى علي المهداوي,السياسة الخارجية العراقية بعد 2010,مجلة العلوم السياسية,العدد 41, جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية, 2010.

11- www.politicl-encylopedia.org

متغيرات السياسة الخارجية

Foreign policy variables

بشير محد بشير النجاب
باحث دكتوراه في العلوم السياسية-
جامعة مؤتة-المملكة الاردنية الهاشمية.

السياسة الخارجية هي سلوك يؤثر ويتأثر يستخدمه رجال الدولة وصناع القرار للتعامل مع الوحدات السياسية في إطار ومفهوم متكامل من حيث تمتع الوحدات الدولية بسيادته كاملة من اجل صناعة قرار سياسي خارجي مستقل, وبالتالي هناك الكثير من المؤثرات والمتغيرات التي يكون لها رد فعل ايجابي أو سلبي على صانع القرار .

بالبداية يجب علينا إن نتذكر إن السياسية الخارجية هي محصلة لمجمل المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة فيها[1]. أذن فأن طبيعة المتغيرات السائدة في الدولة يؤثر على مستوى صنع القرار السياسي على مستوى دولي، إذا إن مجموعة المتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر على حركة وتفاعلات الإطراف المناظرة سواء كان وحدات سياسية (دول أو منظمات) وأحيانًا مؤسسات دولية.

وبهذا فأن السياسة الخارجية من ناحية المفهوم, هي انعكاس لما يدور داخل الدولة من تفاعلات ومتغيرات وأنشطة على كافة المستويات جميعها تؤثر في حركة وطبيعة صانع القرار السياسي الخارجي للدولة, وهنا تكمن عملية صنع القرار السياسي .

إذًا فأن السياسة الخارجية هي فعل وأحيانًا رد فعل كفعل, ومن خلال هذه المعادلة فأن السياسة الخارجية بدون ثوابت لا توجد ، وايضا في نفس الوقت لا توجد سياسة خارجية بدون تغير, فالعالم يشهد العديد من المستجدات وغالبا تكون هذه المستجدات انعكاس للواقع الراهن.

اما بالنسبة لمصطلح (متغيرات) : هي" تطورات أو متغيرات او تحديات أو مشكلات أو صعوبات أو عوائق نابعة من البيئة المحلية أو الإقليمية أو الدولية[2].

وتذهب المتغيرات في هذه الدراسة الى دراسة التحديات والعوامل المؤثرة على عملية صنع السياسة الخارجية والتي تشكل للعراق جملة من التحديات كونها نابعة من معطيات البيئة الداخلية والخارجية والتي لها وقعها وأثرها على السياسة الخارجية العراقية ونمط سلوكها وتوجهها.

---

[1] د. محمد السيد سليم, تحليل السياسة الخارجية, مركز البحوث والدراسات السياسية ,1989,ص116.

[2] عبد التواب، أحمد ، **الدول العربية والتحديات الإقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة .القاهرة, 2010, ص 7.

إذا فأن هذه الدراسة تنطلق من الإشكالية التالية :

الى اي مدى وكيف يمكن ان تتأثر وتتحدد عملية صنع السياسة الخارجية بمتغيرات البيئة الداخلية والخارجية .

الفرع الاول: مدخل نظري لدراسة متغيرات السياسة الخارجية :

ان عملية تحليل السياسة الخارجية, هي عملية بنيوية تقتضي الطابع النمطي في التفكيك والتفسير وهذا يستند الى الافتراض الذي يعتبر عملية صنع السياسة الخارجية عملية جد معقدة في مستويات متباينة الشكل والمضمون وحجم التأثير.

وعلى ضوء الواقع الدولي, فان عملية صنع السياسة الخارجية تعقدت فعلا نتيجة التركيبة الشمولية لراهن العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية والأمنية على وجه الخصوص وغيرها.

وصفة النمطية تستدعي تقسيم وتحديد عدة مجموعات وتبويبها في جملة من ,فئات عوامل ومتغيرات تأخذ المعنى الموضوعي ,أي أنها جملة متغيرات داخلية وخارجية وفي تأثيرها على عملية صنع السياسة الخارجية تكون بنفس القيد في التحليل ونفس البعد في التفسير, وهذا بين عديد الوحدات السياسية و الفاعلين الدوليين, اضافة الى أنها تأخذ المنحى الذاتي في التفاعل وبالتالي يصبح نجاح أو فشل السياسة الخارجية رهن العامل الفردي القيادي والشخصية الواحدية بخصائص لا يمكن تعميمها, لتشكل المنفذ الرئيس الذي تتبلور عبر مدخلات السياسة الخارجية الى خصائص شكلية تأخذ في الأخير موضع الحافز أو السلوك.

وإشكالية البحث تستدعي منا تصور شكل تراتيبي لهيكل السياسة الخارجية ,ثم شكلا ترتيبيا نظريا لعملية صنعها, فهيكل السياسة الخارجية يتضمن التواضع الفعلي للمتغيرات في بيئة قرار عامة تشمل المتغيرات المستقلة وهي المتغيرات الموضوعية (البيئة الداخلية والخارجية) , ثم المتغيرات الذاتية وتشمل البيئة السيكولوجية للقائد السياسي , وبعد ذلك المتغير الوسيط , وفي النهاية المتغير التابع الذي يشمل أنماط وتوجهات السياسة الخارجية.

- أما الشكل الترتيبي النظري لعملية صنع السياسة الخارجية والذي يدور حوله موضوع البحث ، فانه يقتضي استبيان عقد الصلة الحقيقي ضمن السياق التفاعلي الجزئي الى الكلي بصورة استقصائية أفقية نفهم من خلالها عنصر التفاعل ابتداء في نقطتين أساسيتين الأولى: حجم وسياق التأثير , والثانية: حدود التأثير في عملية صنع السياسة الخارجية للدولة*.

اذن من خلال ما سبق سنحدد جملة المتغيرات الرئيسة المشكلة للبيئة القرارية ضمن عملية التفاعل الكلي.

ومن خلال ما سبق فالمقصود بمحددات السياسة الخارجية (العناصر والمتغيرات) التي يكون لها القدرة والتأثير على تشكيل السلوك الخارجي للوحدة الدولية، حيث أنها تضفي الصبغة المميزة على أية سياسة خارجية[1] .

وهنالك من يطلق على هذه المحددات مصطلح العناصر المفسرة لسياسة الدولة الخارجية، بينما يطلق عليها آخرون بالعناصر المفسرة لمخرجات السياسة الخارجية [2].

ويقابل الإختلاف في التسمية اختلاف اختلاف اخر في تصنيف العناصر والمتغيرات المحددة لحدود تحرك السياسة الخارجية لدولة[3].

إن مرد الإختلاف على تحديد العناصر والمتغيرات سالفة الذكر يعزى إلى الإختلاف في منظور كل باحث وادراكاته وتصوراته للعناصر التي أفرزت تلك التصرفات والمواقف والأدوار، إذ تنطبق معايير تفسيرية على وحدة دولية ما بينما لا تنطبق على أخرى .وعلى الباحث في هذا الشأن أن يستطيع حصر هذه المتغيرات ويعرف أوزانها، والكيفية التي يتم بها تفاعلها إذا ما أراد تفسير سلوك الوحدة الدولية تجاه قضية ما[4]

الفرع الثاني : ماهية متغيرات السياسية الخارجية:

بالبداية يمكنني القول بان العديد من الباحثين والمختصين والفلاسفة كان تصنيفهم لمتغيرات السياسية الخارجية يختلفوا عن بعضهم الأخر فأن تقسيم متغيرات السياسية الخارجية ينبع من خلال مجموعتين رئيسيتين وهما :

1. المتغيرات الموضوعية :

ويقصد بها تلك التغيرات الكامنة في بيئة صنع السياسة الخارجية مستقلة عن فهم صانع القرار السياسي لتلك المتغيرات نوعين :

---

[1] Macridis, Roy, (1992), Foreign policy In World Politics, New Jersey: Prentice-Hal International, INC,8, EDAN, p5 .

[2] جنسن، لويد ، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة :محمد السيد سليم، محمد أحمد مفتي، مطابع جامعة آل سعود، السعودية,1989.

[3] J.Holisti, Kalvi, (1988), International Politics; A Framework For Analysis. New Jersey; Prentice-Hall,5 Edn, p314.

[4] النجداوي، محمد هادي،) 0202 (، **أثر المتغيرات الداخلية والخارجية في صناعة السياسة الخارجية للدول العربية/السياسة الأردنية-المصرية تجاه القضية الفلسطينية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد الخامس، الرباط(.أ)

أ- المتغيرات الموضوعية الداخلية :

وهي متغيرات تقع داخل إطار قبعة الوحدة الدولية ذاتها, أي أنها مرتبطة بتكوين الوحدة الدولية البنيوي, ولا تنشاء نتيجة لتفاعل مع وحدات دولية اخرى.

وتقسم المتغيرات الموضوعية الداخلية الى قسمين وهما :

1- المتغيرات الموضوعية القيادية :

ويقصد بها مجموعة الدوافع الذاتية والخصائص الشخصية للقائد والصانع للقرار السياسي, وتتميز هذا المتغير بخلاف المتغيرات الموضوعية الأخرى, كونه يتوضح اثر هذا المتغير في عملية صنع السياسية الخارجية مباشرة .

2- المتغيرات الموضوعية البنيوية :

وهي تلك المتغيرات المرتبطة بالتكوين البنيوي للوحدة الدولية وهي تشمل الخصائص القومية لدولة وشكل النظم السياسية للوحدة الدولية .

ب- المتغيرات الموضوعية الخارجية :

وهي تلك المتغيرات الناشئة من البيئة الخارجية للوحدة الدولية أي الاتية من خارج نطاق ممارستها لسلطة السياسية, أي التي تنشاء نتيجة لتفاعل وحدة دولية ما مع وحدة دولى اخرى وتشمل تلك المتغيرات النسق الدولي, والمسافة الدولية, والتفاعلات الدولية, والموقف الدولي.

مما نلاحظ بان المتغير النسقي يركز في تفسير سياسية الوحدة الدولية من خلال النظر الى خصائص النسق الدولي, اما عنصر المسافة الدولية فأنه يختص بتفسير السياسية الخارجية للدولة استنادا للمسافة النسبية بين الدولة المحط للتحليل والوحدات الدولية الأخرى المتعاملة معها, وعلى سبيل المثال فان المسافة الجغرافية او التماثل الثقافي بين دولتين يؤثر كل منهما على سياسية الخارجية للأخر, وكما فأن متغير التفاعلات الدولية يختص بتفسير السياسية الخارجية للوحدة الدولية ابان مرحلة معينة في ضوء سياستها الخارجية في ضوء مرحلة سابقة .

2- المتغيرات النفسية :

هي تلك العوامل التي تتكون معالمها من خلال الاتجاهات والتصورات الخاصة بجهاز وضع القرارات السياسية، والتي يؤثر فيها القيم والمعتقدات والخبرات والانحيازات والآراء المسبقة لأعضاء طاقم صنع القرار.

اذن فكل ما يتعلق بالجانب النفسي لرجل الدولة، تصوراته، تقديراته للموقف يعتبر من المتغيرات النفسية ... ، في حين تشير البيئة الواقعية إلى جميع العوامل الداخلية والخارجية سواء كانت بشرية أو مادية المتعلقة بالجانب العملي لصناعة القرار[1].فإن السياسة الخارجية ليست مجرد محصلة للتأثير الآلي للعوامل الموضوعية فالسياسة الخارجية يضعها في التحليل النهائي فرداً أو مجموعة أفراد وهو في ذلك يتأثر بدوافعها الذاتية و خصائص شخصيته و بتصوراته الذهنية لطبيعة العوامل الموضوعية .

و يلعب القائد دوراً أساسياً و مهماً في صنع السياسة الخارجية و خصوصاً في بلدان العالم الثالث حيث تعد المؤسسة الرئاسية (النخبة الأساسية) هي الصانع الحقيقي للسياسة الخارجية لتلك البلدان و ذلك من خلال : التخطيط و التطوير و التكييف و إن أهم الصفات الواجب توافرها في القائد الناجح في ممارسته لسياسته الخارجية

1. الإحاطة بالتعقيدات السياسية الدولية و المتغيرات الدولية .

2. السمات الشخصية و الذاتية للقائد و التجارب و القدرات .

3.الثقافة و المعارف النظرية .

4.أسلوب القائد .

فيمكن القول بان المتغيرات النفسية تنقسم الى ما يلي :

1 . العقائد : فهي الافكار والمبادئ والقيم والمعتقدات التي يؤمن بها صانع القرار السياسي .

2 . عامل الادراك : لقد أشرنا فيما سبق إلى أهمية الإدراك في صناعة السياسة الخارجية، حيث يعد مرحلة أساسية من مراحل صياغة السياسة الخارجية، حيث يصبح إدراك صانع القرار للموقف أو

Harold, Margaret sprout".Environmental factors in study of international politics" in Ed: James resenau.international politics and foreign policy: a reader in research and theory. New York: the free press.1969.p 43.

الحوافز في السياسة الخارجية المرحلة الثانية وربما المرحلة الأساسية ، من حيث أن العوامل المختلفة لا تثبت تأثيرها إلا بإدراك صانع القرار لها، ويرى" جيلين فيشر إدراك الفرد للمواقف يتميز ب [1]:

أ - إدراك الأشياء بطريقة انتقائية للغاية بما يتفق مع هيكل الأنظمة المعرفية

ب - الفرد يميل لأن يرى ويدرك بطريقة لا تقلق نظامه المعرفي المستقر إلا في أقل حدود ممكنة، ويميل إلى تفسير ما يلاحظه بطريقة تتفق مع حالته الذهنية الخاصة.

3 . التصورات : هذا ويذهب" كنيث بولدينغ (k .Boulding) " إلى أن من يصنعون القرارات التي تحدد سياسات وسلوكيات الأمم لا يتصرفون بناءا على الحقائق الموضوعية للموقف، بصرف النظر لما يعنيه ذلك، ولكن بناءا على تصوراتهم للموقف "[2].

فالقائد الناجح هو من يستطيع كسب التأييد الداخلي لتنفيذ قرارات السياسة الخارجية و أن يعرف إلى أي مدى يستطيع المضي في تنفيذ الأهداف مع الاحتفاظ بتأييد الرأي العام .

فيمكننا القول بإن التفاعل بين المتغيرات الموضوعية والمتغيرات النفسية يسهم في تحديد مختلف انماط السياسية الخارجية , ويتسم هذا التفاعل بأنه تفاعل منتظم بمعنى انه يحدث طبقا لانماط يمكن فهمها والتنبوء بها . [3]

ومن ثم فان عملية تفاعل متغيرات السياسية الخارجية وعملية تأثيرها في صنع تلك السياسية وشكلها النهائي يمكن إن توصف بأنها نسق, يطلق عليها الداسون نسق السياسية الخارجية[4] , وهنا نعني بترابط وتفاعل متغيرات السياسية الخارجية بانها تشكل نسقا , فنسق السياسية الخارجية يتضمن نوعين من المتغيرات وهما : 1 . المتغيرات المستقلة 2 . والمتغيرات التابعة .

ويتضمن من خلال ما سبق , إن المتغيرات المستقلة تتضمن نوعين من المتغيرات ' وهما المتغيرات الموضوعية , وهو تأثير غير مباشر , إذا إنه يتم من خلال المتغيرات النفسية بمعنى من خلال (فهم صانع القرار للموقف)

---

[1] جيلين فيشر .دور الثقافة والإدراك في العلاقات الدولية (ترجمة :أسعد حليم) القاهرة :الجمعية المصرية لنشر , المعرفة والثقافة العالمية , 2004, ص ص : 41- 42.

تحدد جيلين فيشر المنظومة المعرفية في إطار التركيبات العقلية بشأن العالم الخارجي والمعتقدات والصور، والافتراضات وعادات

[2] . محمد السيد سليم , تحليل السياسية الخارجية , جامعة القاهرة , مركز البحوث والدراسات السياسية , 1989,ص423

[3] د. محمد السيد سليم , تحليل السياسية خارجية , مركز البحوث والدراسات السياسية , جامعة القاهرة , 1989 , ص147 .

[4] Michal brecher, b. steinberg, anad j. stein (A framework for research on foreign policy behavior ,) journal of conflict resolution, 13 (march1969) ,pp. 75 – 101 .

الباب الاول: ماهية المتغيرات الداخلية المؤثرة على السياسة الخارجية:

البيئة الداخلية للقرار :

تشكل البيئة المحلية سياق الخلفية التي يتم استناداً إليها رسم السياسة[1] وتتكون هذه البيئة من الأوضاع الاجتماعية السائدة، ومن النظام السياسي والاقتصادي للدولة، ومن المنظمات غير الحكومية، ومن جماعات المصالح والأحزاب السياسية، وغيرهم. ومثال لذلك، فإن الطبيعة الديموقراطية للنظام السياسي لدولة ما، قد تلقى بضغوط على أجهزة القرارات، وبشكل لا يحدث في ظل الأنظمة غير الديموقراطية .

وتتبين ديمقراطية النظام السياسي تزيد من حجم المشاركة بالمشورة والرأي في الموضوعات التي تتناولها القرارات الداخلية والخارجية.[2]

فاذا كان كيان الدولة مهدد بالخطر فهذا بحد ذاتة ينشئ ضغوط نفسية هائلة على صانع السياسة الخارجية , وهذا الأمر ي يعيق على صانع القرار السياسي التقويم او التنبوء الصائب للاحداث المستقبلية التي يجب إن يتصورها صانع القرار السياسي للمحيط الدولي.[3]

ويبدو لنا في هذا السياق نموذج **"ماكفون"** و **"شابيرو"**، بحيث يقدم **"باتريك ماكفون"** و **"هوارد شابيرو"**، في نموذجهما دراسة لأطار التحليل المقارن للسياسة الخارجية, حيث أن هذه النماذج تتسم بالشمولية من حيث دمجه لمختلف الفئات المؤثرة في عملية صنع السياسة الخارجية, بحيث حصر هذا النموذج تسعة عوامل , تعتبر عوامل ذات صفة داخلية[4] لهذه المتغيرات ، وهذا ما يعكس الأهمية المعتبرة و الوزن النسبي لهذه المتغيرات في تفسير السلوك الخارجي.[5]

سنحاول فيما يلي التطرق إلى هذه الفئات المتعلقة بالمتغيرات الداخلية –بحكم إطار الدراسة-، و يمكن إدراج هذه الفئات كما يلي:

1- المتغيرات الفردية.

---

[1] غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ،**"السياسة الخارجية"، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**،ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط2، بنغوين للنشر، مارس 2000. ، نقلا عن موقع:

http://elibrary.grc.to/ar/penguin/page_6_0.htm

[2] د .إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص ٢٥٠-251.

[33] د. محمد السيد سليم , تحليل السياسية الخارجية , جامعة القاهرة , مركز البحوث والدراسات السياسية , 1989,ص40.

[4]) المرجع نفسه، ص 201.

[5] ناصيف يوسف حتي،**النظرية في العلاقات الدولية**، (دار الكتاب العربي. بيروت، ط1،1985).ص 179.

2- المتغيرات النخبوية.

3- المتغيرات السياسية.

4- المتغيرات المجتمعية.

5- المتغيرات الثقافية.

6- المتغيرات الاقتصادية.

7- متغيرات الربط.

لكن هذه المتغيرات يتحقق مدى تأثيرها على السلوك الخارجي ليس بمجرد وجودها الموضوعي داخل المجتمع، بل إن تأثيرها يقترن بالمتغيرات المتعلقة بشكل النظام السياسي:

8- المتغيرات الحكومية.

9- المتغيرات المؤسسية

و على هذا الأساس سنتناول هذه المتغيرات من خلال:

- عرض مكونات البيئة الداخلية.

- علاقة شكل النظام السياسي بالسياسة الخارجية.

و هذا حتى يتسنى لنا معرفة وزن المتغيرات الداخلية، و أي منها يبرز و يتراجع حسب شكل النظام السياسي للدولة، الذي يحدد طبيعة المتغيرات المؤثرة في السلوك الخارجي.

1. المتغيرات الفردية :

تتضمن المتغيرات الفردية أو الشخصية حسب "**شابيرو**" و "**ماكفون**" السمات الشخصية للأفراد الذين يصنعون السياسة الخارجية، كذلك تعرف بأنها " **مجموعة الدوافع الذاتية و الخصائص الشخصية للقائد السياسي أو القادة السياسيين الذين يصنعون السياسة الخارجية**"([1])، و تشمل هذه السمات و الخصائص معتقداتهم قيمهم، خبرتهم، صفاتهم، تكوينهم الاجتماعي، و كذلك إدراكهم[(2)].

[1]) محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص 137.

[2]) ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية** ،مرجع سبق ذكره، ص 202.

و قد أكد "ريتشارد سنايدر"، و غيره من الباحثين، على حقيقة أنه مهما كانت العوامل المحددة للسياسة الخارجية –خارجية أو داخلية- فإن أهميتها تتحدد من خلال إدراك صانعي السياسة الرسميين[1].لذا فالفعل الصادر عن الدولة يقوم به في الواقع أشخاص و بالتالي فهم و استيعاب هذا الفعل يتطلب النظر إلى محيط صناعة القرار من خلال إدراك صناع القرار لمحيطهم – الخارجي أو الداخلي- و ليس من خلال المراقب الموضوعي أو الحيادي[2].

2. **متغيرات النخبة :** يقصد(بالنخبة السياسية) مجموعة الاشخاص التي تملك مصادر وأدوات القوة في المجتمع، وتضم هذه المجموعات اصحاب الكلمة المؤثرة على بنية النظام السياسي ويعني قيادات السلطتين التنفيذية و التشريعية، الأحزاب السياسية و المؤسسة العسكرية[3].

ومن هنا نجد انه في الوقت الذي تتميز النخبة باصدار القرارت , فان الجماهير تتميز بانصياعها لقرارارت النخبة .[4]

ويتوقف تأثير النخبة السياسية على ثلاثة عوامل في صنع القرار السياسي الخارجي :[5]

1. شكل النظام السياسي .
2. ومدى تجانس النخبة السياسية واتفاقها حول الخطوط الأساسية لسياسية الخارجية .
3. واصول تكوين النخبة السياسية .

3. المتغيرات البشرية:

أ- متغير الموقع الجغرافي :

تعد الجغرافيا في مقدمات العوامل المؤثرة في السياسية الخارجية فالموقع الجغرافي يؤثر على سياسية الدولة الخارجية, فهو الذي يحدد المجال الحيوي لسياسية الخارجية, وكما انه يحدد ماهية التهديدات

---

[1]) جنسن لويد ،**تفسير السياسة الخارجية**،ت/محمد بن احمد مفتي،محمد السيد سليم،(عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، الرياض) ،1989، ص 8.

[2]) ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، ص 177.

[3]) محمد السيد سليم. **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص 187.

[4] نظام محمود بركات , الصفوة الحاكمة , دوراتها ونماذجها, مجلة كلية العلوم الادارية , جامعة الملك سعود, المجلد العاشر, 1985,ص 7 – 8.

[5] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص 197.

الموجهه الى امن لدولة, وكما إن موقع الدولة في تلك المنطقة يؤثر على سياستها الخارجية من خلال تحديد هوية الدولة والتهديدات الخارجية التي تواجهها.[1]

ب- متغير العامل السكاني:

فيعد هذا العامل من المكونات الرئيسية لتطوير القوة الوطنية من الناحيتين النوعية والكمية [2], وايضا ذو علاقة ارتباطية بقوة الدولة إذا فأن العامل السكاني مهم جدا، من ناحية ترابط الدولة وحجم من الطابع القومي.

يمكننا القول بان العامل السكاني ينتج عنه نتيجتين وهما التوسع الإقليمي والهجرة .[3]

أما الإيديولوجية فهي منظومة العمل الجماعي للنسق الاجتماعي، من العقائد والمذاهب و الفلسفات، التي تصنع متخذ القرار في حالة تصور لمستقبل الأمة في التخطيط بعيد المدى فصانع القرار بحاجة إلى إدراك لعوامل التجانس و التآزر التي تدعمه من داخل الدولة، لأن الصراع بين مكونات المجتمع يضعف ثقة صانع.

تقوم شخصية صانع القرار المسؤول عن السياسة الخارجية للدولة، على دور ثقافة المجتمع في تشكيل بناء الهوية الاجتماعية القومية التي تنعكس على عملية صنع القرار.

4. المتغيرات السياسية :

تشمل المؤسسات السياسية الغير الرسمية الداخلية التي تمارس عملها داخل الدولة من حيث كيفية شكل وطبيعة تاثيرها على على المسار السياسي للدولة, وفي هذا السياق يمكن حصر اهم الفواعل المؤثرة على السلوك الخارجي فهي مما يلي :

1. جماعات المصالح :

يقصد بجماعات المصالح مجموعات من الأفراد تتألف مع بعضها لتحقيق مصلحة مشتركة، و قد تكون هذه الجماعات في شكل "**جماعات مصالح غير منظمة**" مثل الاقليات العرقية التي يشترك أفرادها في مصلحة الانتماء اللغوي أو الديني أو العرقي المشتركة، و قد تأخذ هذه الجماعات شكل" **جماعات المصالح المؤسسية**" على سبيل المثال "**العسكريين**"، وذلك بحكم انتمائهم إلى تنظيم رسمي داخل المجتمع

[1] د. احمد نوري العبادي, السياسية الخارجية, جامعة بغداد, 2009

محمد السيد سليم , تفسير السياسية الخارجية , ط2, مكتبة النهضة المصرية , 1998.

[2] ربورت د. كانتور , , ص302

[3] د. احمد نوري العبادي, مرجع سابق , ص223

و الحكومة في إطار مهني موحد، و مصلحة موحدة. كما قد تأخذ هذه الجماعات الشكل الثالث و هو" **جماعات المصالح المنظمة**"، وهي جماعات [1]منظمة خصيصا للدفاع عن أعضائها، و تتميز هذه المنظمات بوجود كيان تنظيمي و نظم للاتصال الداخلي و الخارجي. و أهم أشكالها نقابات العمال، و رجال الأعمال، ونقابات المعلمين نقابات المهندسين، و الأطباء والصيادلة و المحامون...الخ [2].

2 . الأحزاب السياسية :

يعد الحزب السياسي من أبرز المؤسسات السياسية التي تسهم في صنع السياسة الخارجية، ويتوقف دور الحزب السياسى في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية على طبيعة النظام السياسي الذي يعيش فيه هذا الحزب، ففي النظم السياسية التي تعتمد سياسة الحزب الواحد فيكون هذا الحزب هو صاحب اليد العليا في عملية صنع القرار السياسي الخارجي , ويتم تحجيم دورة الأحزاب الأخرى غير الحزب الحاكم في عملية صنع القرار ، وقد ينعدم تماما، حيث نحرم من المشاركة في الحكم بأي صورة من الصور، وتبقى في موضع ملاحقة مستمرة، من قبل النظام، ولهذا فان الحزب الحاكم يكون له الدور الرئيس في عملية اتخاذ القرار، كما ان متخذي القرار يتأثرون ببرنامج الحزب ومبادئه[3] , وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الأحزاب تستخدم وسائل متعددة للتأثير، أو المشاركة في عملية اتخاذ القرار، فقد تسعى إلى كسب اكبر قطاع من الرأي العام، حول سياستها وبرنامجها، كما تحاول التحالف مع أحزاب أخرى لتحقيق هذا الهدف [4].

3 . الرأي العام :

يقصد بالرأي العام رأي المواطنين العاديين والذي ترى الحكومة أنه من الحكمة احترامه و أخذه بعين الاعتبار.والرأي العام كقوة مؤثرة في السياسة الخارجية لم يكن له دور يذكر قبل الحرب العالمية الأولى .

فالرأي العام له دورًا مميزًا في مرحلة معينة للتأثير بالقرارات السياسية الخارجية لا سيما منها تلك القرارات التي تمس المصالح الوطنية والقومية التي تغطى بإجماع من قبل القوى المختلفة داخل المجتمع . عمومًا فأن تأثير الرأي العام في القرارات السياسية يختلف بأختلاف طبيعة النظم السياسية .ففي حين

1

[2]) محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سبق ذكره،ص ص 196-197.

[3] د .هاني الحديثي ، فى عملية صنع الق ا رر السياسي الخارجي ، بغداد :دار الرشيد للنشر, 1985, ص29

[4] -Nazih Ayoub , the State and Public Policies in Egypt Sadat Sience. (London :ithac: press reading,19911, the State and Public Policies in Egypt Sience.

تتميز بغاية في النظم الشمولية واغلب دول العالم الثالث .وتتميز على قدر عال من التأثير في الدول المتقدمة صناعيًا وسياسيًا[1]

5. المتغيرات الاقتصادية .

من المتغيرات التي تؤثر في السياسة الخارجية هو المحدد الاقتصادي، إذ يعد كمقوم أساسي لدولة في اعتماد سياستها الخارجية وبما يتوافق مع النسق الثابت لأهداف الدولة العليا ذات الطابع الاستراتيجي[2].

ومن هنا نستنتج إن الضعف الاقتصادي يؤدي إلى ضعف القرار السياسي الخارجي، فالدولة الضعيفة اقتصاديًا تكون أكثر عرضة للتهديد من غيرها والتبعية السياسية من خلال اعتمادها على المساعدات وبالتالي تتقيد حركتها وتضعف استقلاليتها للقرار السياسي الخارجي والعكس صحيح .[3]

إذا فان الفكرة الرئيسية :ان الموارد الموجودة في الدولة تعد عنصر قوة للدولة في سياستها الداخلية والخارجية، بمعنى اقتصاد قوي.[4]

ويمكنني القول بأنه من خلال العرف السائد, نلاحظ أن الاقتصاد القوي يعطي الدولة ميزة القوة على المستوى العالمي.

فأن الموارد في الدولة تعتبر من أهم مقوماتها السياسية وواحدة من أسباب قوتها الداخلية وداعمة لسياستها الخارجية، في هذا الجانب سوف اذكر مجموعة من القضايا التي تعتبر من العوامل المعزز للعامل الاقتصادي وسبب من أسباب أهميته وتطوره ليدخل ضمن العوامل المؤثرة العلاقات السياسية الخارجية هي[5]:

1- الاعتمادية الاقتصادية الدولية.

2- العولمة والثورة المعلوماتية.

---

[1] مازن إسماعيل الرمضاني، في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، مجلة العلوم(القانونية و السياسية، المجلد الثاني، العدد الثاني ١٩٧٩.

35 عبد الرحمن عبدا لله عبد الرحمن اليحي، ، ص .ص42، 4

[3] مازن إسماعيل الرمضاني، في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، مجلة العلوم القانونية و السياسية، المجلد الثاني، العدد الثاني ١٩٧٩

[4] أ.م.د ناجي محمد الهتّاش, جامعة تكريت, كلية العلوم السياسية, محاضرات السياسة الخارجية, المرحلة : الرابعة, الفصل الأول في معنى ومفهوم .

[5] م.د. أثير ناظم الجاسور , العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية.

تعد المعرفة بانها الاطلاع على الحقائق والوقائع والمبادئ من خلال الدراسة والبحث ويمكننا إن نعد المعرفة على ما نطبقة على العمل في انتاج الثروة و المعرفة [1], وهناك اتفاق بين مجموعة من الباحثين على إن العولمة تعد من الاسلحة الرئيسية في عملية صنع القرار السياسي الخارجي .

وعامل العولمة يعود الى التطور الهائل في وسائل الاتصال والتقنية الاعلامية وشبكة الاتصال والانترنت[2] من خلال جمعها للمعلومات والاخبار عن الدول المجاورة لها في محيطها الدولي .

3- الشركات المتعددة الجنسيات .

وضمن البيئة الخارجية هناك وحدات دولية أخرى كالمنظمات الحكومية الدولية وتتوزع أو تصنف إلى منظمات عالمية وأخرى إقليمية، وتبعًا لذلك إن المنظمات الدولية لا تعدو أن تكون إحدى الأدوات التي تستخدمها الدول الأعضاء لتنفيذ أساسياتها الخارجية، وإلى جانب المنظمات الدولية هناك الشركات متعددة الجنسية وهي عبارة عن هيئات تشكل لأغراض اقتصادية وتكون اغلبها غير حكومية وتغير احد أشخاص القانون الدولي والنظام الدولي ولهذه الشركات تأثير واضح على حركة صناع القرار حيث تدفع بصانع القرار إلى سلوك يتنافس ومصلحتها وتحقيق أهدافها مما يؤكد على دور وأهمية هذه الشركات ضمن إطار البيئة الخارجية.

6. **المتغيرات العسكرية** : نجد ايضا المتغير العسكري من أبرز المتغيرات المؤثرة في الحركة السياسية الخارجية - لكافة الدول ويرتبط بالقدرة العسكرية لدولة، فالدولة الضعيفة عسكريا هي الدولة التي تنتفي عنها القدرة الذاتية على الدفاع عن كيانها، الأمر الذي يدفع فيها إلى البحث على حرية قراراتها.

7. **المتغيرات المجتمعية** :

المقصود هنا بالمتغيرات الاجتماعية بانها التوجهات المجتمعية وتعني : هي الافكار التي يعتنقها معظم واغلب افراد المجتمع , فهذه المتغيرات هي التي تحدد رؤيتهم للعالم السياسي .

أ -الخصائص القومية : ويقصد بها كل الأبعاد الكامنة في كيان الوحدة الدولية ذاتها والتي تتسم بالاستقرار النسبي، وتنقسم هذه العوامل إلى[3]:

-المقدرات القومية :وتشمل حجم الإمكانيات المتاحة للدولة ومستواها، بما فيها القدرات الاقتصادية والعسكرية المتاحة، وبما يشمل حجم تلك القدرات ومستوى تطورها.

---

[1] اسامة امين الخولي , في مقدمة العولمة والعرب , ص9

[2] د. سمير ابراهيم حسن , مستقبل العولمة , ص8

[3] معتز عبدالطيف وريكات , اثر التحديات الداخلية والخارجية في السياسية الاردنية , رسالة ماجستير, جامعة الشرق الاوسط 2016, ص ص12.

-المشكلات الاجتماعية : ويقصد بها تلك المشكلات اللصيقة بالثبات الاجتماعي والاقتصادي للدولة، والتي تتسم بنوع من الديمومة خلال فترة زمنية طويلة.

-مستوى التطور القومي :ينصرف هذا المستوى إلى درجة تبلور الخصائص المشتركة بين الأفراد والمجتمع، ووعي الأفراد بتلك الخصائص ودرجة تبلور حركتهم نحو تكوين دولة مستقلة.

-التكوين الاجتماعي : ويقصد بذلك آثار النخبة السياسية والطبقات الاجتماعية وجماعات المصالح السياسية.

-التوجهات المجتمعية :ويقصد بها مجموعة الأفكار الأساسية التي يعتنقها معظم أفراد المجتمع، والتي تحدد رؤيتهم للعالم السياسي، وتشمل تلك التوجهات الثقافية والسياسية والأيديولوجية.

وتتضمن هذه التوجهات ثلاث ابعاد رئيسية :[1]

1. توجهات معرفية : وتنصرف الى درجة وعي الإفراد بالموضوعات السياسية , كمعرفة الفرد بماهية المؤسسات السياسية في مجتمعة والشكل الذي يعتنقه نظامه السياسي .

2. توجهات انفعالية : وتنصرف الى درجة شعور الإفراد بالارتباط بتلك الموضوعات .

توجهات تقويمية : بمعنى, فان المبادرة التي تاتي من اجل اتخاذ القرارات السياسية من القائد المركزي, كما انه هو الذي يحددة بمفردة في اغلب الاحيان,او بالتشاور مع مجموعة صغيرة من المستشارين للقرار السياسي النهائي متوقعا تأييد واسعا من افراد مجتمعة .

8. المتغيرات الثقافية :

يظهر تأثير الشخصية القومية والثقافية في سياسية الدولة وصنع قرارتها وذالك من خلال مجتمع تلك الدولة فعندما يكون موحدا ثقافيا سيصبح أكثر اصرار لتحقيق اهداف مشتركة وبالاتجاه الذي يرقد السياسية الخارجية بعنصر فاعل دائم ويتصف بمتغير ويتسع ليشمل اهداف الدولة ووسائلها.[2]

ويتضح التأثير الثقافي في عملية صنع القرار السياسي الخارجي في تعبيره عن ذاته بصيغ متعددة كتأثير الرأي العام والنخب المؤثرة ودور القيم الاجتماعية السائد[1] . فان امتزاج كل هذه الصيغ معا عبر ثقافة مشتركة يكون تاثير ودور في عملية صنع القرار السياسي الخارجي .

---

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص 216.

[2] د. احمد نوري النعيمي , السياسية الخارجية , مرجع سبق ذكره , ص 229

9. متغيرات الربط :

المقصود بالربط* هنا هو السلوك الخارجي السابق للدولة و علاقاتها السابقة أيضا، فإدراك صناع القرار لدولة معينة وفق أحكام مسبقة عنها يحدد طبيعة سلوكيتها نحوها، فأن ابرام الاتفاقيات بين الدولتين يساهم في التخفيف أو غياب من السلوكات الصراعية بينهما ، كذلك وجود مستوى معين من التعاون (الحلفاء) السابق بين الدولتين يؤثر لاحقا في سياستهم الخارجية نحو بعضهم البعض.

يتضح من خلال عرض هذه المتغيرات الداخلية، مدى و حجم تأثيرها على السلوك الخارجي للدول، لكن دراسات السياسة الخارجية المقارنة أكدت أن الوزن النسبي لهذه المتغيرات يكون متفاوت التأثير من دولة إلى أخرى، بحيث نجد في تحليل سلوك الدول الخارجي أحيانا صعود متغيرات و نزول أخرى ، و ترتيب عناصر التأثير يكون من حيث وزنها في حالات مختلفة، و هذا يتحدد بحسب طبيعة النظام السياسي و شكل العلاقة بين مؤسسات الحكم داخل كل دولة، الذي يحدد طيعة المتغيرات التي يزداد تأثيرها و المتغيرات الأخرى التي تتراجع أو تغيب نهائيا.

إذا فالسياسة الخارجية تتأثر بالمتغيرات السابقة اجباريا، بالإضافة إلى فهي لابد أن تصنع في إطار هيكل سياسي معين يؤثر بدوره عليها، فالعقائد الوطنية و الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و الخصائص الفردية لصنع القرار تؤثر على صياغة أهداف السياسة الخارجية، ولكي تتحقق تلك الأهداف المسطرة كأولويات في هذه السياسة لابد أن تبنى القرارات على أساس الانتقاء بين خيارات معينة، و هنا تؤثر طريقة صنع القرارات و نوعية المشاركين في صنعها في مضمون هذه الخيارات في الموقف المحدد .

لذلك سنعالج من خلال ما تبقى من المتغيرات الداخلية، اثر طبيعة و شكل النظام السياسي على طبيعة قرارات السياسة الخارجية، من خلال عنصرين:

- المتغيرات الحكومية: ونتناول فيها شكل النظام السياسي وبنيته.
- المتغيرات المؤسسية: نتناول فيها العلاقة بين المؤسسات الموكلة بصنع القرار الخارجي.

10. المتغيرات الحكومية :

تتعلق هذه المتغيرات بتأثير شكل النظام السياسي على طبيعة القرارات الخارجية، لذا تتضمن هذه المتغيرات السمات البنيوية للنظام السياسي كشكل الحكم (ديمقراطي/تسلطي)،و مستوى الإمكانات العسكرية.

[1] مازن اسماعيل الرمضاني , مصدر سبق ذكره , ص 209 – 210

تسهم هذه المؤسسات الديمقراطية على إبقاء صانعي السياسة مسؤولين في وجه التحولات الاقتصادية، أي تطبيق مبدأ الاقتصاد أولاً ثم السياسة ثانيا .بينما فى الدول النامية نجد معظمها أن الأمر مختلف، حيث نجد هيمنة وسيادته القرار الاقتصادي وغياب مؤسسات صنع القرار الاقتصادية فتراها عاجزة أمام الظروف والمتغيرات الدولية من حولها وصناعتها في دوام الفساد وخدمة المصالح الشخصية [1].

بالرغم من هذه الانتقادات التي وجهت للنظم الديمقراطية الأ أنها تختلف عن النظم التسلطية المغلقة، هذه الأخيرة التي يبرز فيها أثر و وزن نسبي كبير للمتغيرات المرتبطة بالدوافع الشخصية للقائد السياسي و النخبة الحاكمة التي تمثل الأقلية من الشعب، ما يفسر اتخاذ قرارات مبتورة عن بيئتها الداخلية.و لا تعكس مستوى القبول الداخلي، ، و تتخذ القرارات بمعزل عن البيئة الداخلية للنظام السياسي، بحجة ان هذه الفئات تجهل مقتضيات المصلحة الوطنية و قضايا و أولويات السياسة الخارجية الحساسة.

هذا في حين ربط" أليسون "تأثير صناع القرار بمصالح المؤسسات التي يخدمها في إطار اللعبة السياسية .بينما حدد" روزنو "تأثير شخصية صانع القرار حسب دور باقي المتغيرات خصوصا ما يتعلق بطبيعة النظام السياسي والمؤسسات السياسية الفاعلة من جهة وطبيعة النظام الاقتصادي للدولة من جهة أخرى ، ورغم الاختلاف النظري حول الأهمية المتفاوتة لشخصية صانع القرار من مقترب تحليل لآخر إلا أنه يمكن القول أن عملية صناعة القرار الخارجي هي عملية معقدة يختلط فيها العقلاني باللاعقلاني من حيث اختلاف وتعدد متغيرات ومراكز صناعة القرار التي تختلف من حيث درجة ارتباطها بالمصلحة الوطنية للدولة من جهة، وإدراك صانع القرار - الذي يتحدد حسب شخصية وعقيدته الذي يعد المصفاة الأساسية لهذه المتغيرات من جهة ثانية.

11. المتغيرات المؤسسية:

يقصد بمؤسسية النظام السياسي في ادائه لوظائفه على أبنية ديمقراطية محددة , ووجود قنوات اتصال مستقلة لنقل المعلومات والبيانات من اجل تحليل واتخاذ القرار.

فوجود مؤسسات لجمع المعلومات ولنقل البيانات يشكل الخطوة الاولى للنظام السياسي لمعرفة لمعرفة الاحداث الخارجية التي تحصل بمحيطة ومدى تأثيرها علية وذالك من اجل الاحتياط والحذر من أي خطر خارجي, وينبع دور النظام السياسي في اتخاذ القرار السياسي الخارجي من خلال دراسة وموازنة المتغيرات المؤثرة في هيكل نظامه السياسي واتخاذ القرار في ضوء ذلك، إضافة إلى سلامة تحليل الموقف من قبل (القيادة للنظام السياسي) فالقيادة تعد الجهة المسؤولة عن وضع أسس السياسة الخارجية

[1] انظر حمادة، بسيونى ،دور وسائل الاتصال فى صنع القرار السياسى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣

وصياغة أهدافها والعمل على تنفيذها بما يتلاءم مع سياسية الدولة ومضمون إيديولوجيتها .هناك أراء ترى إن النظم السياسة الديمقراطية وانطلاقًا من الخصائص التي تمتاز بها أكثر كفاءة في التعامل مع المتغيرات الدولية والمتغيرات المتعددة المؤثرة في السلوك السياسي الخارجي، وان النظم الشمولية اقل كفاءة في السياسة الخارجية وتمتاز اغلب النظم الشمولية يضعف شرعيتها السياسة وكفاءتها الإدارية وبالتالي ضعف قدرتها في إنجاز القرارات سياسية خارجية فعالة بسبب ارتباط القارات بمصالح النظام المرتبط بشخصية متخذ القرار بغض النظر عن المصالح الحقيقة للأمة [1].

وفي ضوء ما سبق القول, يقول الدكتور حامد ربيع إن النظم الديمقراطية تتسم بعدة خصائص تحد من فعالية السياسية الخارجية . ومن أهم تلك الخصائص : ا. مراجعة ومحاسبة الحكام . 2. المساوة السياسية بين المواطنين بالتوظيف في وزارة الخارجية بغض النظر عن معتقداتهم . وحق المواطنين في الحصول على المعلومات من مبدءا العلنية , وهذه النظرية تخالف فعالية السياسة الخارجية وتفضح عملية اتخاذ القراارات .[2]

12- المتغيرات الإقليمية :

إن تحديد نطاق الاقليم الذي تعيش فيه الدولة يعد واحد من اعقد معضلات التخطيط الاستراتيجي , وهذا الامر ينطبق على منطقة الشرق الاوسط التي يلاحظ إن نطاقها الإقليمي يتغير باستمرار , نتيجة لتغير القوى المسيطرة على النظام الدولي وطبيعة مصالحة في المنطقة الامر الذي ينعكس على حسابات التخطيط نتيجة لعاملين[3]:

الاول : كونه الشرق الاوسط لا يعبر عن حقيقة جغرافية أو ثقافة محددة (سنركز هنا على دول الجوار الجغرافي للعراق بشقيه العربي أو الغير عربي)

الثاني : انه من اكثر الاقليم الاستراتيجية اختراقا من قبل الدول العظمى التي سيطرت على النظام الدولي والعالمي .

وتقوم مراكز البحوث والدراسات فيما يتعلق بالمرحلة الفكرية (إعداد وتهيئة الدراسات والمعارف والمعلومات التي تقدم لصانع القرار) بعدد من الواجبات المعرفية والثقافية ذات الطبيعة السياسية، التي

[1] مازن الرمضاني، مصدر سبق ذكره، ص 232 – 236 .

[2] حامد ربيع , نظرية السياسية الخارجية , القاهرة , مكتبة القاهرة الحديثة , بدون تاريخ, ص 57 – 58.

[3] د. جهاد عودة , ملامح خريطة جديدة لشرق اوسط جديد, ملف الاهرام الاستراتيجي , السنة الثامنة, العدد (88) ابريل ,2002, ص 37.

تمثل إدراك أهم المتغيرات التي تؤثر على بناء القرار وصناعته في السياسية الخارجية ، وهذه المتغيرات هي[1]:

1- البيئة الخارجية: بكل أبعادها وحقائقها وضغوطها ومؤثراتها، وجوانب التداخل والتفاعل فيها.

2- البيئة الداخلية للقرار، وتتكون من المتغيرات والأوضاع الاجتماعية السائدة، وكذلك الأوضاع الاقتصادية والسياسية الداخلية للدولة، وجماعات الضغط، والأحزاب، والإمكانات الذاتية للدولة، وحالة المجتمع ودرجة تماسكه.. إلخ.

3- الضغوط التي تمارس بشأن اتخاذ القرار في موضوع ما، إذ بدون هذه الضغوط تنتفي الحاجة إلى اتخاذ القرار أصلاً.

4- الهيكل التنظيمي للسياسة الخارجية للدولة التي تقوم باتخاذ القرار لا سيما فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية والشأن الدولي.

5- القيم والمعتقدات التي تهيمن على منهجية تفكير واضع القرار واتجاهات نظام القيم لديه.

6- كفاءة نظام المعلومات أو دقته، ومدى توافر الموضوعية والمهنية والسرعة في الحصول على المعلومات وتوفيرها لصانع القرار.

إن عملية صنع السياسة الخارجية عملية معقدة لتأثرها بمجموعة كبيرة من العوامل في عملية صنع السياسة الخارجية و قد قسمها د. أكريد إلى ثلاث مراحل[2]:
1. المرحلة الأولى (المدخلات) : و تشمل المعلومات و الملاحظات و نقل المعلومات و تدريب أفراد جهاز السياسة الخارجية.

2. المرحلة الثانية (القرارات) : و تشمل استعمال المعلومات و عملية التخطيط و عملية التحليل التي تركز على الأهداف و الاستراتيجيات البديلة و المناقشة و المساومة و النصح و التوصيات.
3. المرحلة الثالثة (المخرجات) : و تشمل الخيارات السياسية و التنفيذ و المتابعة و الإعلام و المفاوضة و التعلم من خبرة التطبيق.

[1] أنس حسن حميد: «دور المراكز البحثية في صنع القرار السياسي: الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً»، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 2015، ص12، العدد 50، نقلاً عن: مازن إسماعيل الرمضاني: في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي.

[2] سعد علي حسين , السياسية الخارجية العراقية قرأة في الواقع والطموح, موقع الحور المتمدن الالكتروني , 2007/11/22.

يمكن القول من خلال ما سبق, بأن المتغيرات الرئيسية المؤثرة في صنع السياسية الخارجية وأيضا عملية اتخاذ القرارات, وهي ما يلي [1]:

1. البيئة الخارجية بكل ابعادها وحقائقها وضغوطها ومؤثراتها وسياساتها الاستراتيجية . وترتبط عملية اتخاذ القرار الخارجي بشخصية صانع القرار السياسي, فهو من خلال الموقف الذي يواجهه وبناء على تصوراته للموقف وتحليلاته وتفسيره لنوايا واهداف الطرف المقابل, يقوم بالتصرف الذي يعود على دولة صانع القرار بالنتائج الايجابية .

2. البيئة الداخلية للقرار, وتتكون من الاوضاع الاجتماعية السائدة والنظام السياسي والاقتصادي, ومن المنظمات والمؤسسات الغير حكومية والاحزاب وجماعات الضغط وغيرها ...

فان الانظمة الديمقراطة تلقي بضغط شعبي على اجهزة اتخاذ القرارات وصنع السياسية الخارجية من خلال المشاركة السياسية ومشاورة النخب والكفاءات المجتمعية, وعلى العكس من الانظمة الغير الديمقراطية التي تحتكر عملية صنع السياسة الخارجية وتحصرها في اضيق حد .

وايضا الدولة القوية اقتصاديا نجدها منفتحة على دائرة اوسع من الخيارات والبدائل .

3. الضغط الناتج عن الحاجة الى اتخاذ القرارت ويجب ان تكون الحاجة مرتبطة بالرغبة والاصرار .

وتلخيصا لكل ما سبق ذكره من متغيرات وعوامل يمكن القول بانه يجب في مرحلة صنع السياسية الخارجية يجب إن يكون صانع القرار السياسي الخارجي متأثر بما يلي [2]:

1. دوره الرسمي في جهاز اتخاذ القرارات .
2. ميولة واتجاهاته الشخصية .
3. فكرتة عن مصالح دولته وسعيه للحصول على النتائج الايجابية والتي تكون دولته بحاجتها .
4. ادراكة للموقف الخارجي من خلال ربط الاحداث والامور التي سبق الموقف المعين .
5. بتحقيق المزايا الحزبية لحزبه إذا كان صانع القرار متنمي لحزب معين.
6. انتماءاته المذهبية او ميولة العقائدية والفكرية .
7. يجب ان يتم تنظيم قواعد وإجراءات القرار الذي يراد ان يتخذ في موقف خارجي ما
8. تقييمه للنتائج التي يحتمل إن تقوده اليه مشاريع القرارات الخارجية البديلة.
9. الظروف الخاصة بالبيئة الداخلية .

[1] د. اسماعيل صبري مقلد, نظريات السياسية الدولية , استاذ العلاقات الدولية بجامعة الكويت , جامعة الكويت , ط1, 1982, ص ص 150 -151.

[2] د. اسماعيل صبري مقلد, نظريات السياسية الدولية , استاذ العلاقات الدولية بجامعة الكويت , جامعة الكويت , ط1, 1982, ص ص 153-154.

10. الضغوط النابعة من تقيده بارتباطات وتعهدات سابقه .

11. الاعراف والتقاليد.

12. الاتجاهات الشعبية في دولته .

13. توقعاته عن السلوك الذي يحتمل إن يصدر عن الاطراف ذوي العلاقه بالموقف .

14.الاعتبارات الاقتصادية والتكنولوجية التي قد تخدم تنفيذ القرار .

لا يقتصر التفاوت بين القرارات في اهمية متغيرات مواقف السياسية الخارجية على طبيعة وتكوين واستعداد متخذي القرارات , بل ينبع كذالك من الاختلاف في ظروف تلك المواقف الخارجية نفسها . فبعض المواقف يكون من الممكن التنبؤ به وتوقعه مقدما وفي حين قد لا يكون ذلك ممكنا بنفس الدرجة بالنسبة لمواقف خارجية اخرى .

ويحدد هولستي ابرز كل هذه المتغيرات على النحو التالي[1] :

1- الانطباعات والصور , والقيم , والمعتقدات , والخصائص الشخصية , والدوافع الساسية للافراد الذين تناط بهم مسئولية تقرير الاهداف , وتحديد اولوياتها , وتعيين الوسائل الكفيلية بتحقيقها في إطار القاعدة المتاحة من الامكانات والموارد القومية .

2- هيكل النظام السياسي الدولي القائم والعوامل التي تؤثر في تفاعلاته واتجاهاته العامة , او باختصار طبيعة الظروف الدولية السائدة .

3- الدور القومي في السياسية الدولية وذلك من حيث خصائصه وابعاده واهدافه ومرتكزاته وتوجهاته .

4- الاحتياجات المحلية , كما يتفهمها الجهاز المسئول عن اتخاذ القرار .

5- الرأي العام وجماعات المصالح , وكذا مضمون القيم الاجتماعية المسيطرة في المجتمع .

6- القيم والتقاليد التي تتحكم في سلوك الاجهزة التنظيمية التي تؤخذ قرارات السياسية الخارجية في نطاقها .

[1] د. اسماعيل صبري مقلد, نظريات السياسية الدولية , استاذ العلاقات الدولية بجامعة الكويت , جامعة الكويت , ط1, 1982, ص ص 157-158.

بيبليوغرافيا

- د. احمد نوري العبادي, السياسية الخارجية, جامعة بغداد, 2009
- أنس حسن حميد: «دور المراكز البحثية في صنع القرار السياسي: الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً»، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 2015، ص12، العدد 50، نقلاً عن: مازن إسماعيل الرمضاني: في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي.
- جنسن، لويد ، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة :محمد السيد سليم، محمد أحمد مفتي، مطابع جامعة آل سعود، السعودية,1989.
- د. جهاد عودة , ملامح خريطة جديدة لشرق اوسط جديد, ملف الاهرام الاستراتيجي , السنة الثامنة, العدد (88) ابريل ,2002.
- نظام محمود بركات , الصفوة الحاكمة , دوراتها ونماذجها, مجلة كلية العلوم الادارية , جامعة الملك سعود, المجلد العاشر, 1985.
- حامد ربيع , نظرية السياسية الخارجية , القاهرة , مكتبة القاهرة الحديثة , بدون تاريخ .
- د. محمد السيد سليم, تحليل السياسية الخارجية, مركز البحوث والدراسات السياسية ,1989.
- د. محمد السيد سليم , تفسير السياسية الخارجية , ط2, مكتبة النهضة المصرية , 1998.
- د .إسماعيل صبري مقلد , نظريات السياسية الدولية , استاذ العلاقات الدولية جامعة الكويت ، ط1, 1982.
- مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، مطبعة دار الحكمة بغداد ١٩٩٠.
- جيلين فيشر .دور الثقافة والإدراك في العلاقات الدولية (ترجمة :أسعد حليم) القاهرة :الجمعية المصرية لنشر , المعرفة والثقافة العالمية , 2004, ص ص : 41- 42.
- ناصيف يوسف حتي،**النظرية في العلاقات الدولية**، (دار الكتاب العربي. بيروت، ط1985،1).
- د .هاني الحديثي ، فى عملية صنع الق ا رر السياسي الخارجي ، بغداد :دار الرشيد للنشر, 1985, ص29
- مازن إسماعيل الرمضاني، في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، مجلة العلوم القانونية و السياسية، المجلد الثاني، العدد الثاني ١٩٧٩
- انظر حمادة، بسيونى ،دور وسائل الاتصال فى صنع القرار السياسى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣

الرسائل العلمية :

- النجداوي، محمد هادي , **أثر المتغيرات الداخلية والخارجية في صناعة السياسة الخارجية للدول العربية/السياسة الأردنية-المصرية تجاه القضية الفلسطينية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد الخامس، الرباط, 2002.

- عبد التواب، أحمد ، **الدول العربية والتحديات الإقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة .القاهرة, 2010

- معتز عبدالطيف وريكات , اثر التحديات الداخلية والخارجية في السياسية الاردنية , رسالة ماجستير, جامعة الشرق الاوسط 2016

المواقع الالكترونية :

- م.د. أثير ناظم الجاسور , العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية.
- سعد علي حسين , السياسية الخارجية العراقية قرأة في الواقع والطموح, موقع الحور المتمدن الالكتروني , 2007/11/22.
- غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ،**"السياسة الخارجية"، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**،ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط2، بنغوين للنشر، مارس 2000. ، نقلا عن موقع:

http://elibrary.grc.to/ar/penquin/page_6_0.htm

المراجع الاجنبية :

1. *Michal brecher, b. steinberg, anad j. stein (A framework for research on foreign policy behavior ,) journal of conflict resolution, 13 (march1969*
2. *Nazih Ayoub , the State and Public Policies in Egypt Sadat Sience. (London :ithac: press reading*
3. *,19911, the State and Public Policies in Egypt Sience*
4. *Harold, Margaret sprout".Environmental factors in study of international politics" in E d: James resenau.international politics and foreign policy: a reader in research and*
5. *theory. New York: the free press.1969*
6. *Macridis, Roy, Foreign policy In World Politics, New Jersey: Prentice-Hal International, INC,8, EDAN, 1992.*
7. *J.Holisti, Kalvi, International Politics; A Framework For Analysis. New Jersey; Prentice-Hall,5 Edn, 1988 .*

المحور الثاني:
مراحل تطور السياسة الخارجية العراقية

مراحل تطور السياسة الخارجية العراقية

The stages of development of Iraqi foreign policy

محمد غسان الشبوط

باحث سياسي واقتصادي. العراق.

تمهيد:

تختلف مفاهيم السياسة الخارجية بأختلاف رؤية كل باحث ومفكر سياسي فهناك من يعتبر السياسة الخارجية انها تمثل كافة السلوكيات السياسية الهادفة والناجمة عن عملية التفاعل المتعلقة بعملية صنع القرار الخارجي للوحدة الدولية, فالسلوك السياسي الخارجي لأية وحدة دولية هو عبارة عن حدث أو فعل ملموس تقوم به هذه الوحدة الدولية بصورة مقصودة وهادفة للتعبير عن توجهاتها في البيئةالخارجية, فيما يعرفها البعض الآخر بأنها: عبارة عن برنامج عمل للتحرك الخارجي, يتضمن تحديدا للأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها, والمصالح التي تحرص على تأمينها وصيانتها, والوسائل والإجراءات التي تراها ملائمة لذلك, وفقا لما تعتنقه من مبادئ ومعتقدات, وعملية رسم السياسة الخارجية تبدأ ببيان الأهداف التي تسعى الدولة إلى بلوغها وفق ما تؤمن به من معتقدات, وتنتهي بتحديد الوسائل والإجراءات الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف, وتعتمد هذه العملية على عنصرين رئيسيين: المعلومات المتعلقة برسم السياسة الخارجية وصانعو تلك السياسة.

كما تعد السياسة الخارجية إحدى أهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي، وتهدف السياسة الخارجية لبلد ما الى تحديد سبل التواصل مع دول العالم الاخرى،من اجل تحقيق أمنها وضمان الحدود والحاجات الأساسية للدولة، وتتعدد الأساليب والوسائل للوصول الى الأهداف بحسب امكانات الدولة وقدرتها على التاثير،فقد تعمل بعض الدول في إطار سلمي لتحقيق تلك الأهداف بينما تغري القوة دولة أخرى على الحرب والعدوان .

ويمكن دراسة موضوع السياسة الخارجية العراقية من منطلق البحث عن سبل تحقيق تلك الأهداف، ليكون العمل محصلة توظيف شروط المكان والامكانيات بما يتناسب مع حقيقةالدورالمطلوب،وتقتضي صياغة السياسة الخارجية لأية دولة القيام بحسابات معقدة للوصولالى الأهداف المطلوبة لأن العمل السياسي الخارجي ينبغي ان يأخذ بالحسبان أنه يتعامل مع دول أخرى لها خططها وأهدافها، وأن لا أحد يعيش في عزلة ولو كان الأمر كذلك ماكانت هناك حاجة لسياسة خارجية أو نشاط دبلوماسي.

المبحث الاول : السياسة الخارجية في العهد الملكي

ففي العهد الملكي لم تكن السياسة الخارجية العراقية سياسة خارجية واضحة في تعاملها مع اللاعبين الدوليين وذلك بسبب وجود التحكم الخارجي المتمثل بالتدخل البريطاني في كل مجالاتها ،وكانت السياسة الخارجية العراقية ناجحة قدر تعلق الامر بالارتباطات الخارجية التي يأتي في مقدمتها الارتباط ببريطانيا.([1])

منذ تاسيس الدولة العراقية في العقد الثاني من القرن العشرين الماضي واجهت سياسة العراقالخارجية مشكلات رافقتها طوال مسيرتها وحتى الوقت الراهن ، بينما كانت هناك مشكلات مر حليةارتبطت بظروف داخلية معينة أو بيئة دولية متغيرة،وكان المظهر العام للسياسة الخارجية العراقية هو انعدام التوازن بسبب الانقلابات،والتبدلات والحروب الكثيرة وتعرض العراق للاحتلال البريطاني في مطلع القرن الماضي والاحتلالالاميركي مع مطلع القرن الاخير،فقد أدى التدخل البريطاني إبان العهد الملكي الى عدم و جود سياسة خارجية عراقية،واضحة أو معبرة عن مواقف سيادية مستقلة، لذلك كان التعامل مع دول العالم يمر في كثير من الاحيان عبر المندوب السامي البريطاني ومن ثم عبر السفير البريطاني بعد انتهاء الانتداب ودخول العراق الى عصبةالأمم في عام 1932.([2])(*)

- **المحور الاول : سعي العراق لنيل الاستقلال والانضمام لعصبة الامم**

فكما هو معروف فأن من ابرز ما تمخضت عنه أحداث الحرب العالمية الأولى وقوع العراق بولاياته الثلاث الموصل وبغداد والبصرة، تحت الاحتلال البريطاني وانتهاء الحكم العثماني لهذه الولايات والذي ابتدأ في النصف الثاني من القرن السادس عشر الماضي،وبعد انتهاء الحرب ودخول العراق تحت الاحتلال البريطاني، ثار العراقيون على المحتلين لعوامل عديدة ليس الآن مجال لشرحها ولكن قسما من هذه العوامل يتعلق بتوق العراقيين إلى الاستقلال والتخلص من الحكم الأجنبي، وقد تشكلت أحزاب سياسية تعاونت مع القوى الدينية والعشائرية والمثقفين للانتفاض على البريطانيين في ثورة عارمة امتدت من الشمال إلى الجنوب تلك هي ثورة 1920 الكبرى والتي كان من نتائجها تخلي البريطانيون عن أسلوبهم في حكم العراق المباشر ، وإفساح المجال لتشكيل حكومة عراقية ، وتتويج الأمير فيصل بن الحسين ملكا على العراق في 21 آب-أغسطس سنة 1921.

---

[1]) كوثر عباس الربيعي،**سياسة العراق الخارجية بين الفرص والقيود**،مجلة دراسات دولية،العدد 44،بغداد ،ص4.

[2]) كوثر عباس الربيعي،**سياسة العراق الخارجية بين الفرص والقيود**،مصدر سابق.

*) ناوضحالادلةفيهذاالمجالاناعترافالولاياتالمتحدةباستقلالالعراقفيعام ١٩٣٠،جاءمنخلالالتوقيععلىمعاهدةثلاثية،هيالمعاهدةالعراقية- البريطانية - الاميركية،والتيلمتوضعموضعالتنفيذبسببدخولالعراقعصبةالامفيعام ١٩٣٢ ،الاانالحكومةالاميركيةاستندتاليهالدىمطالبتهابحصةفيالامتيازاتالنفطيةفيالعراقخارجاطارشركةنفطالعراق،انظر،كوثرعباسالربيعي،تطورالعلاقاتالعراقيةالامريكيةللفترةمن ١٩٤٥-١٩٥٨ ،سلسلةدراساتاستراتيجية(٦٩ (مركزالدراساتالدولية،جامعةبغداد، ٢٠٠٥،صص٢٧-٢.

وبعد تأسيس الدولة بدأت الخطوات تتوالى لاستكمال الأسس الدستورية للدولة وذلك بالانضمام إلى عصبة الأمم، هذه المنظمة الدولية التي تأسست سنة 1919 بهدف حفظ السلام العالمي ، وحل النزاع بين القوى الإقليمية والدولية بالطرق السلمية. ([1])

لمتكنمسيرةالعراقإلىعصبةالأممسهلة،وإنماكانلابدمنالحكومةالعراقيةالتيتشكلتسنة 1921 أنتبذلمناجلتحقيقهذاالهدف

جهودامضنية،وتنفذالتزاماتكثيرة،وتلبيشروطاقاسية،خاصةبعدقرارمجلسالحلفاءالأعلىفيسانريموفينيسا ن 1920

وضعالعراقتحتالانتدابالبريطاني،ذلكالقرارالذيفسرهالعراقيونعلىانهوصاية،ومماعززهذاالفهمأننظامالانت دابيقتضيأنيكونهناكمستشارونبريطانيونإلىجانبكلوزير،وانيرتبطأولئكالمستشارونبالمندوبالساميالبريطاني ([2]).

ولقدحاولالعراقيونمنخلالحركةمقاومةمنظمةسلميةومسلحةالتخلصمنأغلالالانتداب،وبذلالملك فيصلالأولرحمهالله 1921-1933

جهوداكبيرةلتقريرشؤونالدولة،وتحديدالأطرالدستوريةوالإدارية،والتنظيميةللدولةالجديدةوخاصةعلىص عيدبناءالجيش،ونشرالتعليم،وتحديثالصحة،ووضعالإدارةعلىالمنهجالصحيح،وتنظيمالعلاقةمعالدولةالمن تدبةبمالايضربمصالحالعراقيينوطموحاتهمفيبناءدولتهمالحديثةالموحدةالقوية،وحلالمشكلاتالسياسيةوالا قتصاديةوالاجتماعيةبمايساعدعلىأنيكونللعراقدورامؤثرافيمحيطهالعربيوالإقليميوالدولي

.وكانتالمعاهداتبينالعراقوبريطانياواحدةمنالأساليبالتينظمتالعلاقةتلكولعلأبرزهامعاهدة 1922 ومعاهدة 1927 ومعاهدة 1930

التيمهدتلدخولالعراقعصبةالأممدولةمستقلة،وانتهاءعهدالانتدابالبريطاني،دخولالعراقعصبةالأمم،وهذاا لموضوعالذيشغلبالالعراقيينوالملكفيصلالأولبالذاتوالحكوماتالعراقيةوالقوىالوطنيةاعتقاداًمنهمجميعاًأند خولعصبةالأممیعدخطوةكبيرةنحوالاستقلالالتام،لذلكبذلتجهودكبيرةفيهذاالمضمار،وتعهدتالوزاراتالعراق يةالمتعاقبةالتيتشكلتإبانعهدالانتدابالبريطاني 1920-1932

علىأنمنابرزمهامهااستكمالدخولالعراقعضواًفيعصبةالأممودخلهذاالتعهدفيمناهجها،ومنجهتهاعملتال سلطاتالبريطانيةالمنتدبةعلىالإيفاءبتعهداتهافيمجالإدخالالعراقالعصبةولكنبعدأنوضعتشروطاًوقيوداًكانع لىالعراقأنينهضلمنأجلتحقيقها .([3])

---

[1]) ابراهيم خليل العلاف،**عصبة الامم تحتفل بدخول العراق دولة مستقلة**،جريدة المدى اليومية،تاريخ 29\9\2013،ص1.

[2]) ابراهيم خليل العلاف،**عصبة الامم تحتفل بدخول العراق دولة مستقلة**،مصدر سبق ذكره.

3) ابراهيم خليل العلاف،**عصبة الامم تحتفل بدخول العراق دولة مستقلة، مصدر سبق ذكره.**

فيخطابالتتويجقالالملكفيصلالأوليوم 23 آب-أغسطس 1921 "
أنغايتهالمنشودة،هياستقلالالمملكةالعراقية "
لذلكتمالتفاهممعالسلطةالبريطانيةالمنتدبةعلىأنالعراقسيبنينظامهالسياسيالدستوريويقرالقانونالأساسي
أيالدستور،ويجريالانتخاباتلإنشاءبرلمان
(مجلستأسيسي)،ويتفاهممعبريطانيامنخلالالتصديقعلىالمعاهداتوالاتفاقياتالملحقةبهاوإبرامالصلحمعتركيا
بعدانتهاءمشكلةمطالبتهابولايةالموصل،وتحديدحدودالعراق،وتقويةالجيشللحفاظعلىأمنالعراقوشعبه.وقد
دعتالوزاراتالتيتشكلتفيالعراقبين 1921و1932
إلىالعملعلىتحقيقالاستقلال،ومعاضدةالملكفيصل،واتخذتالكثيرمنالخطواتالتيأوصلتالعراقإلىعضويةالعص
بةومنهاالتوقيععلىمعاهدة 1922
معبريطانياوالبروتوكولالملحقبهاومماتضمنتهالمعاهدةأنملكبريطانيايتعهدبأن
"يبذلمساعيهلتأمينإدخالالعراقفيعضويةعصبةالأممفيأقربوقتممكن ".([1])

وقدحددالبرتوكولالملحقبالمعاهدةالوقتبأربعسنوات . وفي 1926
تحددتحدودالعراقالشماليةمعتركيا،وفيالخامسوالعشرينمنآذار –مارس 1929
وصلتإلىالمندوبالساميالبريطانيفيالعراقالسرهنريدوبسبرقيةمنوزيرالمستعمراتالبريطانيليوبولدايمريتعلناست
عدادالحكومةالبريطانيةبتبليغعصبةالأممفيأولفرصةممكنةعزمهاترشيحالعراقللانضماماليالعصبةفيسن
ة 1932،وعلىهذاالأساسقامتمفاوضاتبينحكومةنوريالسعيدالأولى 23 آذار –مارس 1930- تشرينالاول –
نوفمبر 1931
مناجلعقدمعاهدةجديدةتؤكدفيهابريطانياتأييدترشيحالعراقعضوامستقلافيعصبةالأممسنة 1932
،وكانتمعاهدة 1930
والتيأتاحتلحكومةنوريالسعيدالفرصة،لتثبيتحدودالعراقمعالأردنوإيرانوسورياوالسعودية والكويتكماسافر
نوريالسعيدإلىجنيفبسويسراحيثمقرالعصبةمرتينالأولىفي 3 حزيران-يونيو 1931 والثانيةفي 4 كانونالأول
–ديسمبر
1931كماسافرللمرةالثالثةللتمهيدلدخولالعصبةوحلبعضالإشكالاتالمتعلقةبالتعاملالتجاري،وبموضوعض
مانحقوقالأقلياتالعرقيةوالدينية،وأكدأنالقوانينالعراقيةتحتويمنالنصوصمايضمنتلكالحقوقرافضامقترح
أبتحديدأماكنمعينةللأقلياتالدينيةكماوافقالملكفيصلالأولعلىإيفاد 11
عضوامنمجلسالأمةيمثلونمختلفقومياتوطوائفالعراقإلىجنيفليحضرواا حتفالعصبةالأممبقبولالعراقعضو
اجديدا.

[1]) ابراهيم خليل العلاف،**عصبة الامم تحتفل بدخول العراق دولة مستقلة**،مصدر سبق ذكره.

وعندما زالت جميع العقبات أمام دخول العراق العصبة إبرق نوري السعيد إلى بغداد مبشراً بصدور قرار مجلس عصبة الأمم قبول العراق عضواً مستقلاً ، وتم الإحتفال برفع العلم العراقي فوق سارية مقر العصبة مع أعلام الدول الأخرى في اليوم الثالث من تشرين الأول –أكتوبر سنة 1932، وقد عين نوري السعيد نفسه ممثلاً للعراق في عصبة الأمم وعد أول مندوب عربي يدخل العصبة ، وبعد صدور القرار القي نوري السعيد خطاباً شكر فيه كل الذين عملوا من اجل تحقيق هذا الهدف ، وعد إلغاء الانتداب البريطاني ودخول العراق عصبة الأمم كأول دولة عربية مستقلة مكسباً وطنياً وقومياً بارزا وحدثا مهما من الأحداث التي يحتفل بها العراقيون حتى يومنا هذاقال الملك فيصل الأول " أن العراق أصبح حرا طليقا ،لاسيد عليه غير إرادته نحن احرار ،مستقلون "، وطلب من الصحفيين أن يكتبوا ذلك إلى الشعب بأحرف بارزة قائلا لهم : " اذهبوا بين إخوانكم وانشروا عليهم كلماتي هذه .. إنني وبلادي مستقلون ، لاشريك لنا في مصالحنا ولارقيب علينا بعد دخولنا عصبة الأمم إلا الله " سبحانه وتعالى.

- **المحور الثاني: علاقات العراق الخارجية بدول الجوار:**

1. العلاقات العراقية التركية:

❖ **ضم السليمانية الى العراق:**

لما تم الاعلان عن (هدنة موندوس) في 30 تشرين الاول عام 1918 من القرن الماضي أيرق علي احسان باشا برقية من الموصل الى الشيخ محمود المعروف (الزعيم الكردي المشهور في السليمانية) طلب فيه ان يحكم منطقة السليمانية بأسم الحكومة العثمانية بعد ان وضعت تحت تصرفهُ كل من المال والعتاد،لكن الشيخ قام بتصرف خارج توقعات العثمانيين قام بتسليم الحامية الموصى بها الى القوات البريطانية في كركوك ،فعينت هذه السلطات (الشيخ محمود) حاكماً على السليمانية وعينت اعوانه حكاماً في الوحدات الادارية المجاورة للسليمانية ،او التابعه لها .([1])

ولما تكونت (الوزارة النقيبية الاولى في 25 تشرين الاول عام 1920 من القرن الماضي اوضح المندوب السامي الحالة في السليمانية لانه كان يريد ان يحتفظ لنفسه الاشراف عليها ولكن سرعان ما غير الشيخ محمود رأيه واعلن نفسه حاكماً ،وقامت القوات البريطانية باعتقاله وابعاده الى الهند في يوم 7 اذار عام 1921 من القرن الماضي .([2])

[1]) جريدة العالم العربي ،العدد (260) بتاريخ 27 كانون الثاني عام 1925.

[2]) الوقائع العراقية العدد (258) بتاريخ 26 اذار عام 1925.

- **مشكلة الموصل**

تنص المادة الثالثة من معاهدة (لوزان) على ان يحال الخلاف على الحدود العراقية التركية وعائدية ولاية الموصل الى (عصبة الامم) اذ عجزت الحكومتان التركية والبريطانية عن ايجاد الحل الودي بينهما في غضون ست اشهر من تاريخ ابرام المعاهدة المذكور ،ولما كانت الحكومتان عاجزتان عن ايجاد الحلول ،تولت العصبة المشار اليها هذه المهمة ،فقررت في يوم30 ايلول عام 1924 من القرن الماضي تعيين لجنة امنية تتكون من الكونت تيلكي المجري ،و(المستر ده فرسن الاسوجي،والكولونيل بولص البلجيكي)، يساعدهم عدد من الخبراء والسكرتارية لدرس هذه المشكلة وتقديم توصياتها لتستطيع عصبة الامم أن تصدر حكمها وفي ضوء هذه الدراسة والتوصيات ،وصلت اللجنة الامنية في بغداد 16 كانون الثاني عام 1925 من القرن الماضي فكانت موضوع رعاية العراق حكومة وشعباً ،وقد نزل اعظائها في دار الاعتاد البريطانية والباقيين في فنادق العاصمة بغداد وكان من بين هؤلاء الخبراء ناظم ال نفطجي الكركولي ،وفتاح بك سليمانية ،من اقارب الشيخ محمود المعروف،فأحتجت الحكومة العراقية على مجيئها مع اللجنة كما احتج المعتمد السامي على ذلك ،ولما حضروا اللجنة اقيمت مأدبة فخمة على شرف الحضور من قبل رئيس الوزراء الهاشمي حضرها عدد من الوزراء والاعيان من عراقيين وبريطانيين ،وبعد ان استأنست اللجنة من اراء مختلف الطبقات ،سافرت الى الموصل في 26 من الشهر نفسهُ يصبحها السيد صبيح نشأت ممثلاً عن الحكومة العراقية ،وقدنشرتلجنةالتحقيقتقريرهاقبلسبتمبر 1925.([1])وقدلاحظتاللجنةأنسكانالموصلرفضاالانضماملأيمنالطرفينوفضلواأنيكونوامستقلين،وبالرغممنت لكالاكتشافات،فإنلجنةالتحقيققدمتالاقتراحاتالتالية:

1. خطبروكسلهوخطالحدودالمعترَبه.
2. لماكانغالبيةسكانالموصلهممنالأكراد،فإنالموصلترتبطبالعراق،ولامانعمنقيامروابطواتفاقاتاقتصادية للموصلمعتركيا. إذاانتهىالانتدابفي 1928،فإنهذاالترتيبالمقترحسيمدد 25 عاماً،علىأنيحصلالأكرادعلىحكمذاتيوحقوقهمالثقافية.
3. إذالميتمالالتزامبالنقطتينالسابقتين،فإنولايةالموصلتُعادإلىتركيا.

منالمشاكلالخارجية،حسبالمنظورالتركي،أنالدولالأوروبيةالمسيحيةهيمنفرضالمفاوضاتحولالموصلمماأد ىلعزلةتركيالذلكوقعتتركيامعالاتحادالسوفيتيفيباريسمعاهدةعدماعتداء،وكانالهدفمنتلكالمعاهدةالعثورع لىحلفاءالمشاكلالداخليةبتركياتضمنتاضطرابات،منصنعالبريطانيين (فيرأياالأتراك)،ولذلكقبلتتركياقرارعصبةالأممووقعتفي 5 يونيو 1926 من القرن الماضيمعاهدةأنقرةمعالمملكةالمتحدة،لترسيمالحدودالتركية-العراقيةوإنهاءمسألةالموصل ونصت على :

[1]) 1-2 الوقائع العراقية وجريدة الحكومة الرسمية (الوقائع العراقية) العدد (285) بتاريخ 26 اذار 1925.

1. الحدود التركية-العراقية هي "خط بروكسل"، معتمد يلا تطفيفة لصالح تركيا.

2. حسب البند (14) من المعاهدة يتم تعويض شركة النفط التركية بقيمة (10%) من دخل النفط الموصل طوال الخمسو عشرين عاماً التالية، وقد تنازلت تركيا عن ذلك البند لاحقاً مقابل استلام مبلغ (500,000) جنيه استرليني ذهب، دفعة واحدة.([1])

❖ التقارب العراقي التركي:

أعلنت تركيا اعترافها الرسمي بالدولة العراقية في 15 اذار من عام 1927 من القرن الماضي، ومنذ ذلك التاريخ عملا الجانبان العراقيو التركي على اقامة تمثيل دبلوماسي بينهما مستعينين ببريطانيا وكانت تركياهي السباقة الى ذلك، فقد اتصلا السفير التركي فيلندن بالحكومة البريطانية وابلغها رغبة حكومته في تعيين قنصل تركي يعامل هافي بغداد ومعرفة موقف الحكومة العراقية ازاء ذلك، وجاء رد الحكومة العراقية انيكون التمثيل الدبلوماسي بينهما بدرجة (وزير مفوض) بدلا من (قنصل عام) وطلبت من بريطانيا مواصلة مساعيها لتحقيق هذا الامر، رغبة في اعطاء العلاقات المستوى الدبلوماسي الذي تستحقه منا لاهمية.([2])

ووافقت تركيا على اقتراح العراق وتم تعيين وزيرين مفوضين في كلمنا نقرة وبغداد في ايلول عام 1929 مثلا لعراق في هذا المنصب (صبيح نشأت) ومثل تركيا فيه (طاهر لطفي).

واثر تزايد نشاط الحركات الكردية على الحدود العراقية التركية وصلا لى انقرة في 10 ايلول 1930 وفد عراقي برئاسة وزير الخارجية نوري السعيد اجرى خلال هذه الزيارة التي استغرقت عشرة ايام مباحثات مع رئيس الوزراء التركي عصمت اينونو ووزير الخارجية توفيق رشدي اراس حيث تركز ت هذه الزيارة على النقاط الاتية:

اولا: بحث قضية الامن على الحدود العراقية التركية طبقا لما جاء في بنود المعاهدة الثلاثية لعام 1926 حيث تعهدت تركيا بأن لا تركم جالاً لتمادي عناصر الفساد والتمرد في المناطق الجبلية العراقية المتأخمة لتركيا، وأيدت تركيا استعدادها لتحشيد قواتها تركية على الحدود اذا ما رغب العراق القيام بحملة تأديبية ضد المتمردين الاكراد.

ثانيا: بحث قضية النفط حيث اوضح نوري السعيد بأن الثروة في انتاج النفط العراقي يشكل للعراق فائدة اكبر من الفائدة ال تيتحصل عليها تركيا بكثير.

---

[1] السيد عبد الرزاق الحسني، **تاريخ الوزارة العراقية** ، ص196، مصدر سابق.

[2] سعد علي حسين، **السياسة الخارجية العراقية: قراءة في الواقع والطموح**، الحوار المتمدن، مواضيع وابحاث سياسية، العدد 1107، عام 22\11\2007.

ثالثا: بحث امكانية عقد اتفاقية اقتصادية بين البلدين.([1])

واشار مصطفى كمال اتاتورك عند افتتاح مؤتمر حزب الشعب التركي في 10 ايار 1931 قائلاً "ان العلاقات بين تركيا والعراق تجارية بأخلاصوهي تستند الرغبتها بالسلم والتعاون".

وجاءت زيارة الملك فيصل الاول الى تركيا في 6 تموز 1931، بدعوة رسمية من الرئيس التركي، لتضفي المزيد من الاهمية لبناء علاقات متطورة بينهما،والتي عبر عنها الرئيس التركي اتاتورك عند استقباله الملك فيصل الاول في انقرة بقوله :"ان جميع المقتضيات الجغرافية، وضرورات المصالح المادية والمعنوية تحتم التعاون بين الاقطار العربية وتركيا"،وهكذا يتضح بأن تغيرا واضحاً اخذ يطفو على سطح السياسة الخارجية التركية تجاه العراق بعد حل معضلة الموصل، التي كانت يشكل حلها المفتاح الرئيس لبيان طبيعة العلاقات بين البلدين.([2])

وبعد وفاة الملك فيصل الاول المفاجئة في عام 1933 لتزيد الامور سوءا وتعقيدا فقد ترك رحيله فراغا في حياة العراق السياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

راقبت تركيا تطورات الوضع الداخلي في العراق عن كثب وأبدت عدم أرتياحها لما جرى هناك وحاولت التدخل عن طريق المشورة وابداء الرأي لاقرار هذا الوضع فخلال جلسة خاصة عقدت في انقرة بين الرئيس التركي مصطفى اتاتورك وكل من نوري السعيد وزير الخارجية وناجي شوكت وزير العراق المفوض في انقرة جرى الاتفاق فيها على ان يتعاون نوري السعيد مع ياسين الهاشمي لاقرار الوضع السياسي الداخلي في العراق.على الرغم من ان العراق قد اعلن بأن سياسته اتجاه تركيا لن تتغير، وكما بينتها برقية الحكومة العراقية الى الحكومة التركية التي اكدت فيها "ان مايهم العراق في سياسته بالدرجة الاولى تطمين رجال تركيا والرأي العام بأن العراق صديق تركيا، ولايؤثر أي تبدل حكومي في العراق على هذه الصداقة المستندة الى الحسابات الاخوية المتقابلة، واتفاق مصالحهما المشتركة في السياسة الدولية."([3])

بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية في الاول من ايلول 1939 كان نوري السعيد رئيسا للوزراء، ويبدو ان اختياره لهذا المنصب لايخلو من تأثير بريطانيا وذلك كونه من المتحمسين لسياسة التقارب مع تركيا التي تريد بريطانيا جذبها للوقوف الى جانبها في هذه الحرب، اذ اقترح نوري السعيد على مجلس الوزراء قطع العلاقات الدبلوماسية مع المانيا واعلان الحرب عليها الا ان مجلس الوزراء اكتفى بقطع العلاقات

---

[1] **هكذا كانت العلاقات بين العراق وتركيا في العهد الملكي**،جريدة المدى اليومية،تاريخ النشر 24\8\2014،ص1.

2) سعد علي حسين،**السياسة الخارجية العراقية: قراءة في الواقع والطموح**،مصدر سبق ذكره.

[3] وسن سعيد الگرعاوي،**سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية في العهد الملكي / دراسة تاريخية**،22/11/2009م،لمزيد من التفاصيل انظر لـ:www.free-pens.org/index.php?show=news&actio|

فقط، اما تركيا فقد اتخذت موقفا مغايرا فهي لم تقطع علاقاتها مع المانيا ولم تعلن الحرب عليها ، وفظلت الحياد لانها لاتريد تكرار مأساة الحرب العالمية الاولى وماجرته من ويلات عليها فضلا عن رغبتها في الحفاظ على المكاسب التي حققتها التجربة الكمالية،الا ان تطورات الصراع الدولي اثناء الحرب وما افرزته من مشكلات اقتصادية دفعت كلا من العراق وتركيا الى التشاور والتفاهم والتعاون من اجل تأمين حاجتها للوقود في ظل ظروف الحرب واحتمالات انقطاعه، ايدت تركيا رغبتها في شراء النفط ومشتقاته من العراق وطلبت من وزير العراق المفوض في انقرة ان يخبر حكومته عن الالية التي يقوم بواسطتها تنفيذ ذلك في حالة موافقتها على الطلب التركي.ورغبة من الحكومة العراقية بتطوير علاقاتها مع تركيا اعلنت موافقتها على الطلب التركي مما جعل الرئيس التركي عصمت اينونو يعبر عن ارتياحه لهذه الخطوة التي تدل على الصداقة الوثيقة التي تربط العراق وتركيا اما رئيس الوزراء التركي رفيق صايدام فأبدى سروره لموافقة الحكومة العراقية على تنفيذ الطلب التركي.[1]

- وفي اذار 1940 شكل رشيد عالي الكيلاني وزارته الثالثة والتي ورد في منهاجها الوزاري مسألة تقوية صلات التعاون مع الدول الداخلة في ميثاق سعد اباد. ولم تمر مدة طويلة على تشكيل الوزارة حتى اقترح نوري السعيد الذي شغل وزارة الخارجية فيها اثناء اجتماع مجلس الوزراء في 25 حزيران 1940 قطع علاقات العراق بأيطاليا، الا ان الوزارة رفضت اقتراحه لكونه سابقا لاوانه. ولان العراق لم يستشر دول ميثاق سعد اباد وبخاصة تركيا. التي يهم العراق معرفة موقفها،وبناء على ذلك قرر مجلس الوزراء العراقي في 19 حزيران 1940 ارسال وفد الى انقرة يضم كل من نوري السعيد وزير الخارجية وناجي شوكت وزير العدلية لمعرفة وجهة نظر الحكومة التركية تجاه تطورات الحرب وقد اجتمع الوفد في 25 من الشهر نفسه بالرئيس التركي عصمت اينونو ووزير الخارجية شكري سراج اوغلو وبعد مناقشات مطولة بين الوفد العراقي انطباعاته عن موقف تركيا في الاحداثإلا أن تركيا نصحت العراق أن يحذو حذوها فلا يقدم على قطع علاقاته الدبلوماسية مع ايطاليا أو يعلن الحرب عليهاغير أن تطورات الاوضاع في العراق سارت من سيء الى اسوأ بعد أعلان العراق انتفاضته في نيسان \مايس 1941، التي اسفرت عن الاحتلالالبريطاني للعراق في 29 مايس في العام نفسه،وجدت تركيا في انتفاضة العراق نيسان\ مايس 1941 من القرن الماضي ومحاولة بريطانيا القضاء عليها مايلحق الضرر في مصالحها ذلك لان الساسة الاتراك اكدوا بأستمرار ان استقرار الاوضاع السياسية في العراق امر يهم تركيا لذا اتخذت الحكومة التركية قرارا بالوساطة بين الحكومة العراقية والحكومة البريطانية لايقاف النزاع المسلح على اثر ذلك قابل جواد اوستن وزير تركيا المفوض في بغداد وزير خارجية العراق موسى الشابندر وعرض عليه وساطة بلاده فوافق عليها مجلس الوزراء العراقي في 5 مايس1941 من القرن الماضي وعهد الى ناجي شوكت وزير الدفاع بالسفر الى تركيا لبحث مسألة

[1] **هكذا كانت العلاقات بين العراق وتركيا في العهد الملكي**،جريدة المدى اليومية،مصدر سبق ذكره.

الوساطة فوصلها في الثامن منه،وفي التاسع من مايس من العام نفسه، قدمت تركيا شروطها لانهاء الحرب العراقية- البريطانية وهي:

- عودة القوات العراقية المحتشدة في اطراف الحبانية الى مواقعها الاصلية.
- اعتراف بريطانيا بحكومة رشيد عالي الكيلاني.
- تحرك القوات المرابطة في البصرة الى المواقع المقررة لها دون تأخير.
- موافقة الحكومة العراقية على زيادة القوات البريطانية في القواعد العسكرية المسموح بها وفقا لبنود المعاهدة العراقية البريطانية لسنة 1930.
- الا أن بريطانيا رفضت هذه الشروط ، واصرت على مواصلة الحرب، حتى انتهاء حكومة الانتفاضة نهائيا، ولعل هذه الوساطه كانت اخر نشاط للسياسة الخارجية التركية تجاه تطورات الاوضاع السياسية في العراق.(1)

وبادرت الحكومة التركية الى دعوة عبد الاله الوصي على عرش العراق ونوري السعيد لزيارة تركيا في 15 ايلول 1945، وخلال المباحثات عرض عصمت اينونو وبشكل رسمي فكرة تشكيل حلف شرق اوسطي ينسجم مع سياسة بريطانيا والولايات المتحدة، لان الاتراك لم يعد بمقدورهم الاعتماد على دول البلقان للوقوف ضد الاتحاد السوفيتي، لكون اغلبها واقعة تحت تأثيره، ولكون وجود القواعد البريطانية في العراق يزيد من اطمئنان تركيا في حالة تعرضها لهجوم سوفيتي. وفي المقابل قدم نوري السعيد مسودة اتفاقية اولية مقترحة بين العراق وتركيا لتحديد الموضوعات التي ستغطيها المباحثات المقبلة بعد ان ينتهي العراق من اجتماعات جامعة الدول العربية في القاهرة وتشير مقدمة المسودة الى ان العراق بصفته عضوا في الجامعة المذكورة وموقعها على ميثاق سعد اباد يقترح ارتباط تركيا بصورة تامة بجامعة الدول العربية لتشكيل كتلة شرق اوسطية، واثر عودة الوفد العراقي الى بغداد اطلع مجلس الوزراء على ملخص المباحثات التي جرت بين الوصي عبد الاله والرئيس التركي عصمت اينونو، وقرر تأليف لجنة لتهيئة المشاريع المدرجة في ملخص المحادثات المذكورة وتعيين نوري السعيد رئيس مجلس الاعيان رئيسا للجنة المذكورة، على ان يمنح الصلاحيات منها انتخاب اعضاء اللجنة ومخابرة الدوائر المختصة في جميع الوزارات واتصال برجال الحكومة التركية وباقي حكومات اعضاء جامعة الدول العربية وحكومات دول ميثاقسعد اباد في عواصم بلادهم او بالسلطات المخولة في حق المداولة.

[1]) مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

سارع نوري السعيد في اعداد الدراسات وقدمها الى رئيس الوزراء حمدي الباجة جي، وقد اقر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في 22 كانون الثاني 1946، تخويل اللجنة المؤلفة برئاسة نوري السعيد الموفدة الى تركيا المذاكرة حول النقاط:

- التعاون في الامور الاقتصادية والمالية والتجارية بصورة عامة.
- التعاون في تنظيم وتحسين طرق المواصلات ووسائل النقل.
- التعاون في الامور الثقافية.
- التعاون في السيطرة واستغلال مياه نهري دجلة والفرات لما فيه منفعة الطرفين.[1]

بدأت المفاوضات العراقية التركية في 5 اذار 1946 وقد افتتح الجلسة الاولى شكري سراج اوغلو رئيس وزراء تركيا وتبادل الجانبان الاحاديث الودية واكد على وجود المصالح المتماثلة وقد ترأس الوفد العراقي نوري السعيد رئيس الوفد بينما ترأس الوفد التركي فريدون اركين السكرتير العام لوزارة لخارجية التركية،وبعد اطلاعه على مسودة المعاهدة المقترح توقيعها بين العراق وتركيا قرر مجلس الوزراء العراقي تضييق صلاحيات نوري السعيد رئيس الوفد العراقي المفاوضات، وعدم السماح له بتوقيع معاهدة سياسية مع تركيا فوجهت اليه برقية مستعجلة الى انقرة، ورغم ذلك فقد اخبر مجلس الوزراء في بغداد انه يأخذ المسؤولية على عاتقه مستندا في ذلك الى مساندة ودعم الوصي عبد

الاله وبريطانيا ليبرم الاتفاق مع تركيا بالشكل الذي يراه مناسب.

وفي المقابل لم يكن من مصلحة الغرب فتور العلاقات العربية- التركية لان ذلك يؤثر سلبا على خططه في اقامة مشاريعه الدفاعية في المنطقة وحماية امن (اسرائيل) وبخاصة انه يدرك اهمية الدور الذي تضطلع به تركيا في هذا المجال، لذلك نصحت الولايات المتحدة تركيا بضرورة العمل على تحسين علاقاتها مع الاقطار العربية.

رفض العراق ودول الجامعة العربية الاخرى مشاريع الاحلاف الغربية بما في ذلك مشروع (الدفاع عن الشرق الاوسط) الذي طرحته الدول الغربية (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا) مع تركيا في 13 تشرين الاول 1951. ومهما يكن من امر فأن موقف العراق الرسمي تجاه المشاريع الاحلاف الغربية كان حتى عام 1955 متوافقا مع بقية الاقطار العربية الرافضة لمشاريع الاحلاف الغربية.([2])

---

[1] عبد الكناني،**ندوة عن الساسة الخارجية في العهد الملكي**،جريدة الصباح اليومية،بتاريخ 2013\1\19 ،لمزيد من التفاصيل انظر لـ: www.alsabaah.iq.

[2] علياء العزي،**قراءة سياسية في مذكرات نوري سعيد**،الحوار المتمدن،مواضيع وابحاث سياسية،بتاريخ 2014\2\18 ،للمزيد من التفاصيل انظر لـ: www.m.ahewar.org.

كما ايقنت الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة فشل سياسة الاحلاف والمشاريع الغربية بسبب رفض الاقطار العربية الانظمام اليها وعليه قام جون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة بزيارة الى العراق وعدد اخر من اقطار الشرق الاوسط في مايس 1953 وبعد اطلاعه على رأي حكوماتها رأى ان منظمة الدفاع عن الشرق الاوسط تصلح للتطبيق في المستقبل اكثر من صلاحيتها في الوقت الحاضر، وان الاقطار المحيطة بالاتحاد السوفيتي تدرك الخطر الشيوعي ولها رغبة مهمة في ايجاد منظمة للامن الجماعي ولكن ينبغي ان لاتفرض مثل هذه المنظمة من الخارج، بل يلزم لها ان تنمو وتزداد الرغبة لها من الداخل بدافع المصير المشترك والخطر العام.[1]

وهكذا بدأت الخطوة الاولى لتنفيذ خطة دالاس عن النطاق الشمالي بعقد الميثاق التركي الباكستاني في 2نيسان 1954، وفي الوقت نفسه بدأ نوري السعيد بميل لفكرة عقد الاحلاف الدفاعية واهمية تنظيم التعاون مع الدول الغربية بعد توليه رئاسة الوزراء في 3 اب 1952 وقد اثبتت الاحداث ان نوري السعيد قد سعى الى وضع اقتراحه موضع التنفيذ عندما عقد ميثاق التعاون المتبادل مع تركيا في عام 1955.

اخذ نوري السعيد بعد تأليفه وزارته بالسعي الجاد على الصعيدين الداخلي والخارجي لعقد الميثاق مع تركيا، وقام بزيارة تركيا في طريق عودته الى العراق قادما من لندن في بداية تشرين الاول 1954 ، مبديا رغبة حكومته بالانظام الى الحلف التركي- الباكستاني واجرى مباحثاته مع عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا في 12 تشرين الاول 1954 من القرن الماضي تناولت قضية الدفاع عن الشرق الاوسط،وعلاقة الدول العربية والعراق بالميثاق التركي – الباكستاني،وفي نهاية المباحثات اتفق الجانبان العراقي والتركي على الامور التالية:

- ان السلامة الاقليمية لكل من تركيا والعراق حتم قيام التعاون بينهما والحل الامثل بالنسبة للاقطار العربية هو الارتباط مع كل من ايران وباكستان.
- القيام بمحاولات لاقناع مصر بالانضمام الى الميثاق العراقي- التركي المقترح
- .استمرار الاتصال بين تركيا والعراق على الترتيب لمباحثات كاملة مع سوريا وايران وباكستان.
- يكون دور العراق في الحلف المقترح القيام بالاتي:

أ- حماية الممرات الشرقية ضد الهجمات البرية للعدو.

ب- حماية ابار النفط من الغارات الجوية والذرية.

ت- تسهيل وتأمين وصول المساعدات الضرورية لتركيا.

- انجاز الاجراءات ضد الدعايات الشيوعية التي تستهدف منع التعاون بين العراق وتركيا

[1])**هكذا كانت العلاقات بين العراق وتركيا في العهد الملكي**،مصدر سبق ذكره.

- تأكيد الحاجة المتبادلة لاتمام التعاون الاقتصادي والثقافي بين الدولتين وفقا للمعاهدة المعقودة بينهما عام 1946

وادلى عدنان مندريس تصريحا بهذه المناسبة قائلا "ان تركيا مستعدة لاعطاء كافة انواع الضمانات ،وذلك بعدم اتخاذ أي خطوة تتعارض ومصالح هذه الدول."[1]

واتماما للمحادثات التي جرت بين العراق وتركيا في استانبول قام وفد تركي يضم (32) عضوا، وبرئاسة عدنان مندريس رئيس الوزراء بزيارة العراق في 6 كانون الثاني 1955 من القرن الماضي، وخلال المباحثات قدم نوري السعيد تفاصيل وافية عن الميثاق الذي يفكر به اما الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين الطرفين فقد تضمن تعهد العراق وتركيا على صد أي اعتداء يقع عليها سواء من داخل المنطقة او خارجها.

حاولت دول الجامعة العربية وبخاصة مصر ثني العراق عن عقد اتفاقه مع تركيا ، بتأكيدها ان مايفعله نوري السعيد لايتفق مع اللياقة الا ان الاخير تجاهل هذه المعارضة واصر على توقيع الميثاق مبررا ذلك بالقول "ان العراق مجاور لدولتين غير عربيتين بينه وبينهما حدود طويلة مشتركة وتربطهما به مصالح مشتركة اقتصادية واجتماعية ودينية وتاريخية الامر الذي يحتم عليه التعاون معهما لسلامة جيرانه مبينا ان سلامة تركيا وايران بسلامة العراق."[2]

وجاءت الخطوة الاولى نحو تحقيق مشروع الدفاع عن الشرق الاوسط على اثر زيارة عدنان مندريس الثانية الى بغداد يوم 23 شباط 1955 من القرن الماضي،وبعد مباحثات قصيرة بين الطرفين تم التوقيع على (ميثاق التعامن المتبادل بين العراق وتركيا) يوم 24 شباط 1955 من القرن الماضي الذي نصت مادته الاولى على تعاون الدولتين لغرض صيانة سلامتهما والدفاع عن كيانهما وأرفقت بالميثاق كتب متبادلة تعهد فيها الجانبان على التعاون الوثيق في اتخاذ كافة ألاجراءات التي تضمنت تنفيذ قرارات الامم المتحدة حول فلسطين ونصت على أنه تأميناً لحفظ السلم والامن في منطقة الشرق الاوسط، فقد اتفقا على العمل متعاونين تعاونا وثيقا من اجل وضع مقررات الامم المتحدة بشأن فلسطين موضع التنفيذكما ايد مجلس الامة العراقي يوم 26 شباط 1955 هذه الاتفاقية اما في تركيا فقد وافق المجلس الوطني التركي الكبير وتم اقراره بصورة مطلقة،وبعد توقيع الميثاق بأيام قليلة قام جلال بايار رئيس الجمهورية التركية بزيارة للعراق للمدة من 5-10 اذار 1955 من القرن الماضي ورد الملك فيصل الثاني ملك العراق الزيارة في 26 حزيران 1955 من القرن الماضي ،وخلال الزيارتين تبادلت الكلمات بين الطرفين التي عبرت عن قناعة الحكومتين لما توصل اليه ،واعتبار ذلك خطوة جديدة في تاريخ العلاقات الودية بين القطرين الجارين.

---

[1] توفيق السويدي،**مذكراتي،نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية**،دار الحكمة للنشر والتوزيع،تاريخ النشر 1\12\2011.

[2] توفيق السويدي،**مذكراتي،نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية**،مصدر سبق ذكره.

- **المحور الثالث :العلاقات العراقية الايرانية**

كانت ايران بعد ما تم لها من الاستقرار الداخلي بهمة الشاه رضا بهلوي قد حسنت مركزها الخارجي وصارت تصبو الى مد نفوذها الى خارج حدودها،وأول شيء يشغل بال الايراني هو ان يكون لدولته الكثير من المميزات البارزة في العراق لاعتبار وجود العتبات المقدسة فيه،والسياسة البريطانية كانت تسعى في ذلك الوقت الى ان تبين للعراق خطورة موقفه،بحيث يشعر بكونه مهدداً من قبل الترك ومن قبل الايرانيين ومن قبل السعوديين ومن قبل فرنسا بسبب سوريا فيصبح محاطاً بالطامعين فيقلل من غلوائه في مطالباته القومية ويشعر بضعف اتجاه هذه الاخطار فيمد يد التفاهم مع بريطانيا وفي مغنم لها اذ تستطيع ان تستوثق من مركزها الممتاز فيه،لذلك كان الخوف يكتنف الحكومة العراقية عندما ورد اليها اول اشعار من المندوب السامي يتضمن رغبة ايران في تأسيس صلات سياسية مع العراق وهذا الخوف كان ناشئاً من تلك الاخطار التي تذكرها بريطانيا من حين لاخر.([1])، وتصرح بها للعراقيين ليكونوا اصدقاء لبريطانيا حتى ينقذوا بلادهم من الطامعين على حد قولها، وكان اول المرتابين في امكان حصول التفاهم بين العراق وايران المرحوم الملك فيصل ،اذ كان يعتقد بان خطرا مهما لا يزال يكتنف البلاد وكان يخشى ان تتقدم ايران ببعض المطالب ومن جملتها مثلا اشتراكها في المحاكم المختلطة وهي المحاكم التي يكون فيها حكام اجانب وربما تطلب ايضا ان يكون حكام من رعاياها او ان تبدي خوفها من ضعف المحاكم العراقية فتطلب ضمانات من العراق تزيل تلك المخاوف او ان تطلب ان يكون لها نوع من الاشراف على الاماكن المقدسة او على تنقلات الزوار الايرانيين الذين يقصدون العراق للزيارة ،او ان تفتح قضية الحدود ما بين العراق وبينهما شط العرب وغير ذلك مما يتحدث به بعض البريطانيين كلما سنحت الفرصة لذلك وكانت الحكومة الايرانية بعدما اخذت موافقة العراق على تاسيس الصلاة السياسية ارسلت اول وزير مفوض لها وهو السيد عناية الله سميعي الذي وصل بغداد واحتفلنا به واكرمناه ووجدنا فيه رجلا ذكياً بارعاً وبخلاف غيره من الايرانيين ،وبعد تحضير اسس المعاهدة ،كان اول اجتماع رسمي معه لاعداد إسس المعاهدة دقيقاً جداً للاسباب الي ذكرت اعلاه ،هو ان بدا الحديث بما يخص ايران من مصالح كبيرة ورعايا كثيريين لم يتطرق الى اي موضوع منا نخشى سماعه من قبل الاجتماع بل اكتفى بالبحث عن استفادة الاجانب من بعض الامتيازات بخصوص المحاكم اذ كان احد الاجانب طرفا في دعوى وطلب ان يشمل هذا الامتياز الرعايا الايرانيين.([2])

ولقد اوضح الوزير له الوضع الذي اضطر العراق الى ان يقبل بالشكل المرعي فيه لكونه اخف من الامتيازات الاجنبية التي كانت قائمة على عهد الدولة العثمانية الا ان العراق يعتقد مع ذلك إن أمة اسلامية كإيران لها احسن صلات الجوار والدين مع العراق لا تتمسك بمطالب تقوي بها دعوى الاوروبيين

[1] توفيق السويدي،**مذكراتي،نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية**،مصدر سبق ذكره.

[2] توفيق السويدي،**مذكراتي،نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية**،مصدر سبق ذكره.

فتثبت بذلك عد صلاحية الشعوب الاسلامية لحكم نفسها بنفسها او لتأمين العدل بين رعاياها الساكنين في بلادها فإذا بقى العراق مؤقتاً تحت وطأة الامتيازات البسيطة فإنه لن يألو جهداً في رفعها في أول فرصة وقد انتهت المفاوضات بعد اجتماع لم يطل اكثر من ساعة وعرضت المسودات وصودق عليها من قبلنا على أن يجري إمضاؤها فيما بعد ،وبعد الانتهاء من اللقاء والذهاب الى الملك باخباره بنص المعاهدة الذي اصبح كسائر نصوص المعاهدات التي تعقد ما بين الدول بدون أي استثناء أو امتياز أو غير ذلك بهت ولن يصدق وكان من الصعب في وقتها ان اجعل الملك يصدق على ما اقول الا بعد مدة استغرقت نصف ساعة ،وبعد اليوم التالي اقيمت مأدبة عشاء في دار الوزير العراقي (توفيق السويدي) على شرف الوزير الايراني المفوض فتم تبادل الخطب التي كانت تدل على الصداقة المتبادلة ما بين البلدين وحسن الاستعداد على انمائها وتوسيعها وتوثيق روابط الجوار ما بين المملكتين الاسلاميتين وغير ذلك ولقد كان هذا العمل في ذلك الوقت من الاحداث التي يشار اليها بأهتمام لان غائلة من الغوائل التي كان الانكليز يهددون فيها العراق قد انحسرت من الافق،وفي الحادي عشر من اب عام 1929 من القرن الماضي تم توقيع المعاهدة حسن الجوار والصداقة ما بين العراق وايران وباحتفال خاص وبهذه المناسبة ،قام الوزير العراقي (توفيق السويدي) بالقاء خطاباً سياسياً استعرض فيه سياسة البلد والاعمال التي قامت فيه وزارته.[1]

شكى العراقيون القانطون في ايران من عدم وجود سلطة تحمي مصالحهم ،وتدافع عنهم ورفض الحكومة الايرانية توسط القناصل البريطانية فقرر مجلس الوزراء بأتفاق في 4 ايار عام 1922 من القرن الماضي ،انه اذا تمادت الحكومة الايرانية في عدم قبول توسط قناصل دولة بريطانيا لحماية مصالح العراقيين في ايران،فالحكومة العراقية تقابلها بمثل المعاملة في العراق،وقرر ايضاً ابلاغ هذا القرار فخامة المندوب السامي ،وقد ايد مجلس الوزراء على القرار في جلسته المنقدة في 5 حزيران عام 1922 من القرن الماضي .[2]

- **المحور الرابع :العلاقات العراقية السعودية**

ومن المسائل المهمة التي شغلت الرأي العام ردحاً من الزمن ،الخلاف الذي وقع بين الحكومتين العراقية والسعودية،كان عبد العزيز بن عبد الرحمن ال فيصل السعود شاباً عندما كان لاجئاً هو وابوه لدى مبارك الصباح شيخ الكويت ،وذلك بعد ان استولت الدولة العثمانية بواسطة ابن رشيد على املاك السعوديين ومركزهم في الرياض ،واجلتهم عنها وكان مفهوماً وطبيعياً ان يهادن ابن السعود الجكومة البريطانية لنفوره من الجكومة العثمانية بسبب اضطهادها له ،واخذ يعمل لاعادة حقوقه كلما اصاب الدولة العثمانية وهن وأول حركة فعلية قام بها ابن سعود ضد الدولة العثمانية استيلاؤه على الاحساء

---

1) توفيق السويدي،**مذكراتي،نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية**،مصدر سبق ذكره.

2) السيد عبد الرزاق الحسيني، **تاريخ الوزاراة العراقية** ،مطبعة العرفان ،صيدا، بتاريخ 1953،ص 69.

مما حمل تركيا على محاولة تأديبه واخراجه منها بالقوة ولكنها فشلت لان ضغطها لم يساعدها على الاستمرار في العمل ،حيث كانت الامبراطورية في اخر رمق من حياتها ،كما كانت مشغولة في التنكيل بالعصابات البلقانية من جهة وبالمعارضين من جهة اخرى.[1]

ففشلت حملة الاحساء واستلم ابن سعود الادارة والحكم فيها وكان هذا النصر له بمثابة اول مرحلة نحو اعادة مجده،ثم توالى له النجاح بعد ان اصاب تركيا الضعف حتى اندلاع الحرب العالمية الاولى.

وفي طبيعة الحال كان الشعور العام في العراق ،بسبب وجود الملك فيصل كملك من جهة ومن جهة اخرى دعاية انتشرت من هنا وهناك ضد الوهابيين ،يظهر بصورة مناهضة شديدة لابن سعود ،فأصبحت العشائر العراقية مهددة بغزوات العشائر السعودية ،وقد تفاقمت الحالة الى درجة بات فيها الاصطدام ووقوع الحرب بين البلدين ممكناً،وقد مرت أزمة شديدة في الداخل متأثرة بهذه الحالة الطارئة ،فأن الملك فيصل كان متأثراً بما اصاب والده واخاه من الخلاف مع ابن سعود وضياع ملكهما،وكان متحفزاً لانجادهما بكل وسيلة بواسطة العراق،لكن الحكومة العراقية وهي في بدء تأسيسها وبالنظر لوجود الجيش البريطاني فيها لم تكن قادرة على ان تحصل على قوة مسلحة منظمة تحقق الغرض،كما ان الحكومة البريطانية لم تكن لتسمح بوقوع هذا الاصطدام بين العراق وال سعود .

بعد ان تسلم ابن سعود قيادة الجزيرة الذي اثبت انه كفء لتأمين الصحراء وفي بلاد تتحكم فيها البداوة اكثر من الحضارة مما اجبر بريطانيا على التدخل واتصلت بدورها بأبن سعود واوصتهُ بعدم استفزاز العراق لكن كان الملك وضعهُ متأزماً كان بوده ان يعلن الحرب على ابن سعود وكان حينذاك وزارة الخارجية لم تساركه هذه السياسة لاعتقادها ان هذا الامر قد يؤدي الى ضعضعة العراق وهو في بدء قيامه كدولة ويحتاج الى التنظيم اكثر من القتال ،الى ان وصل الحال الى مؤتمر يجتمع فيه ممثلوه وممثلو العراق وممثل عن الانكليز بما يسمى (مؤتمر العجير او العقير) اكمالاً لمؤتمر حصل بين الانكليز والسعوديين في المحمرة وتمكنوا من ان يربطوا الامور بتفاهم ومنعوا التصادم الفعلي لوقت معين .[2]

أجتمعفيالعقيركلمنالسيربرسيكوكسوالميجورمورالمعتمدالسياسيالبريطانيفيالكويتووزيرالمواصلات والأشغالالعراقيصبيحبكممثلاعنالعراق،وألتقوامععبدالعزيزبنعبدالرحمنآلسعود،أنصبالنقاشحولترسيم حدودنجدمعالعراقوبدأالطرفانبالتشددفيمواقفهم،حيثطلبالعراقأنتكونحدودهعلىبعد 12 ميلامنالرياض،بالمقابلطلبابنسعودكلمناطقالبدوالشمالية منحلبحتىنهرالعاصي،وعلىجانبالشطالأيمنللفرات وحتىالبصرةوطالبأيضابحدودقبليةبدلامنحدودثابتة.

---

1) **هارولد ديكسون الكويت وجاراتها** (حضر هارولد ديكسون المؤتمر ودون أحداثه في كتابه الكويت وجاراتها).

2) **هارولد ديكسون الكويت وجاراتها** صفحة 284،283،282 (حضر هارولد ديكسون المؤتمر ودون أحداثه في كتابه الكويت وجاراتها)

بضغطمنكوكستخلىابنسعودعنمطلبهفيقبائلالظفيروالتيتسكنبالقربمنالفرات،ولكنهواصلبالمطالبةعلىالقبائلالأخرى.

أستمرتالنقاشاتطوالخمسةأياممأرادالجانبالعراقيحدودالاتقلعن 200 ميلجنوبالفراتبينمأرادعبدالعزيزبنعبدالرحمنآلسعودأنيتمتحديدالحدودعنطريقالحدودبالنسبةلمنازلالقبائلالموالية لكلطرفبدلاًمنالترسيمعنطريقالخرائط.

فياليومالسادسمنالقاءاترسمبيرسيكوكسبالخطالأحمرالحدودعلىخريطةالتياعتمدتمنقبلالأطرافالثلاثوتقرربناءعليهاإنشاءمنطقتينمحايدتينالأولىبينالكويتوالسعوديةوالثانيةبينالعراقوالسعودية.[1]

نصتالمعاهدةعلىاعترافبريطانيابأنمناطقنجدوالأحساءوالقطيفوالجبيلتابعةلابنسعود،كماتنصالمعاهدةبألايتنازعآلسعودعنأيجزءمنهالأيدولةأجنبيةدونموافقةمسبقةمنبريطانيا،مقابلاعترافهاباستقلالنجد،وتقديمبعضالمساعدات،وحدثتهذهالمعاهدةفيميناءالعقيربالأحساء،والميناءيبعدبحوالي 80 كلمجنوبالدمام.

وقعتالمعاهدةفي 2 ديسمبر 1922 منالقرن الماضي بينابنسعودوالسيربيرسيكوكس،وهوممثلالحكومةالبريطانية،ولعلنشوءالحربالعالميةالأولىمنأهمالأسبابالتيأدتإلىقيامبريطانيابهذهالمعاهدةفقدكانتتسعىلأنيقومابنسعودبضربابنالرشيدوهوحاكمإمارةحائلفيذلكالوقت،حيثكانابنالرشيديعيقمواصلاتبريطانياالعسكريةمعالعراقبسببتحالفهمعالأتراك،ومنالأسبابالأخربرغبةبريطانيابأنيحافظابنسعودعلىأمنالخليجومواصلاته،وسعيهاإلىالموازنةبينالقوىالموجودة (ابنسعودوالشريفحسين).[2]

❖ مؤتمر المحمرة العاجل:

ان البيان الذي اصدره وزير العدلية ناجي السويدي ،وايده كل من وزراء الداخلية والاشغال والتجارة والصحة (الحاج رمزي،عزت باشا،عبد اللطيف المنديل،والدكتور حنا) لم يلق تأييد الجهات البريطانية ،فأضطر هؤلاء الى ترك كراسي المسؤولية وفي الوقت نفسه بعث المندوب السامي في العراق (السير برسي كوكس) برقية احتجاج الى عظمة السلطان ابن سعود على القارات التي تشنها القبائل الخاضعة لنفوذه على القبائل العراقية الامنة ،وقد اقترح المندوب حدوداً معقولة للمملكتين (العراق،نجد) ودعى ابن سعود الى الى عقد مؤتمر المحمرة يجتمع فيه مندبون عنه،وعن العراق وعن الحكومة البريطانية ليقرروا كيفية منع وقوع امثال هذه التجاوزات في المستقبل ،ولم يتردد (سلطان ابن سعود) عن قبول فكرة المؤتمر

---

[1] **مجلة العربي الكويتية نسخة محفوظة** 05 يونيو 2013 على موقع واي باك مشين.

[2] حدود الجزيرة العربية–**قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء**. جون ولينكسون. ترجمة مجدي عبد الكريم. مكتبة مدبولي. 1414هـ - 1993م

،فأوفد احمد الثنيان السعود الى المحمرة لينوب منابه،وقررت الحكومة العراقية ايفاد وزير الاشغال والمواصلات ،صبيح نشأة،لينوب عنها،اما الحكومة البريطانية فقد عهدت الى "الميجر بوديللون" بالشخوص الى المحمرة لتمثيلها في هذا المؤتمر ،وبعد ان اجتمعوا المؤتمرون عقدت الجلسة وانتهى بها الى التوقيع على بنود هذه المعاهدة في 5 ايار 1922 من القرن الماضي [1]،الذي نصت على :

أ- العشائرالتيهيتحتاسمعشائرالمنتفكوالظفيروالعماراتفهمراجعونإلىحكومةالعراق،وأماالحكومتانننعنيهماالعراقونجدتتعهدانمتقابلاًأنتمنعاتعدياتعشائرهماعلىالطرفالآخرويكونالطرفانمكلفانفيتأديبعشائرهما،وإذاالأحواللمتساعدهماللتأديبفالحكومتانتتذاكرانلاتخاذتدابيرمشتركةطبقاًلحسنالمناسباتفيمابينهما). وهذاالبندوضعحداًلمقاربةعبدالعزيزفيترسيمالحدودعلىأساسعشائري.

ب- لاعتراضالذيتقدّمبهعبدالعزيزعلىالحدودالتيطلبهامندوبحكومةالعراقتمّحسمهبأنتقررااعتمادالفقرةأ،علىأنتكون

(عشائرشمرنجدالنجد،والآباروالأراضيالتيمستعملةمنالقديممنقبلعشائرالعراقهيللعراقوالآبارو الأراضيالتيمستعملةمنالقديممنقبلشمرنجدهيلنجد.

ولأجلتعيينهذهالآباروالأراضيوسنالحدودعلىهذاالأساسحصلاتفاقبتشكيللجنةمركبةمنأهلالخبرةل كلحكومةشخصانتحترآسةأحدرجالحكومةبريطانياالمنتخبمنقبلالمندوبالساميوتجتمعاللجنةفيبغدادتسنالحدودالقطعيةوالطرفانيقبلونهابدوناعتراض). [2]

ت- تعهدٌمنقبلالحكومتينالعراقيةوالنجدية

(لتأمينطريقالحجوعلىمحافظةالحجاجالكرامنكلتعديمادامواقيداخلحدودهما..)،ولفتتالمادةالتعهدسابقبينعبدالعزيزوالحكومةالبريطانيةبخصوصتأمينطرقالحجوسلامةالحجيج،فيإشارةالىالمادةالخامسةمنمعاهدةدارين.

ث- المواداللاحقة (الثالثةبفقراتهاأ،ب،ج)

تتصلبالعلاقاتالتجاريةوعمليةتنظيمطرقالتجارةالبرية،وفيالمادةالرابعةاتفاقعلىحركةالمسافرينبينا لبلدينوضرورةحملةوثائقسفرعلىرعاياالبلدينوفيالمادةالخاسةاتفاقعلىأنأيعشيرةمنعشائرالعراقأوند جدتقررالإقامةقهراًفيأراضيأيمنالطرفين (تكونتابعةللرسومالمرعية).

ج- فيالمادةالسادسةدلالةلافتة،بأنالمعاهدةتكونمنفسخةتلقائياًفيحالوقعخصامبينأيمنالحكومتينالعراقيةأوالنجديةمنجهةوالحكومةالبريطانيةمنجهةأخرى.

ماذايعنيذلك؟أولمايعنيهذاالبندأنالمعاهدةهيفيالأصللتنظيمالعلاقةبينداولمسلوبةالسيادة،وكياناتت

[1] السيد عبد الرزاق الحسيني، **تاريخ الوزارة العراقية** ، ص63-64،مصدر سابق.

[2] السيد عبد الرزاق الحسيني، **تاريخ الوزارة العراقية** ،ص 55،مصدر سابق.

ابعة للعرش البريطاني، وعلى هذا الأساس وقع معندوب اسلطان نجد، وملك العراق منجهة، وسكرتير ملك بريطانيا ب.هـ بورديلا.[1]

لقد تكررت الغارات التي تشنها قبائل نجد على القبائل العراقية وكانت الحكومة العراقية في كل مرة تحتج على قيام المعتدين بهذه الغارات ،وفي يوم 26 كانون الاول عام 1924 قام عشائر نجد بشن غارة عنيفة على العشائر العراقية الامنة في الحدود العراقية –النجدية فقتلوا ستة عشر من رجالها واستاقوا عدد من مواشيها وابلها،ولما حاول الطيران البريطاني البحث عنهم ،وجدتهم دخلوا الحدود النجدية فأكتفت بألقاء القنابل عليهم،وبعد اربعه ايام قام الغزاة بغارة جديدة على القبائل المخيمة على مسافة 73 ميلا من مدينة (السماوة) جنوباً حيث اتلفت نحو 150 خيمة لها ،وقتلت عدداً من افرادها ،فأحتج المعتمد السامي البريطاني لدى السلطان على هذا الاعتداء ،فلم يتلقى منهُ غير الوعد بعدم تكرار مثل هذه الحوادث المؤسفه.[2]

❖ المحور الخامس :العلاقات العراقية الاردنية

شهد الوطن العربي فيا عقابا لحرب العالمية الاولى، ظهور بعض الكيانات السياسية الاقليمية التي اسهمالها شميونفيتأ سيس بعض منها، وابرزها مملكة الحجاز و المملكة العراقية وامارة شرق الاردن، وقامالنظامانالها شميانفيالعراق و الاردن بعد اكتمال القواعد تأسيسها بدور كبير في السياسة العربية 1941-1958، واتضح هذا منخلال سعي كلمنهما لقيادة حركة الوحدة العربية وتبنيهما بعض المشاريع الوحدوية ودورهما في تأسيس جامعة الدول العربية.

وقد كانت لهما مواقف مهمة منالقضية الفلسطينية منذ نشأتها وقد انعكست احداث المد القومي العربي الذي تميزت بهسنو ات الخمسينات على الاوضاع في كلا القطرين العراقي و الاردني، ولم تكن مواقف القطرين متطابقة ازاء هذه الاحداث، ويرجع ذلك لعوامل داخلية وخارجية.[3]

ظهر النظامانالها شميانالملكيانفيالعراق و الاردن فيا عقابا لحرب العالمية الاولى، وكانلموقف بريطانيا أثر كبير في ظهور هذين النظامين جزءاً منتسوياتما بعد الحرب العالمية الاولى و استجابة للشعور القومي العربي الذي بدايتنامفي الوطن العربي تنامياً متصاعداً، وقد اعتبر العرب انشاء هذين النظامين خطوة في طريق تحقيق امانيهم في قيام كيانسياسي موحد لهم، وفي اعقاب انصراف قادة القطرين الملك فيصل الاول في العراق و الامير عبد الله في الاردن، التوطيد اسس حكيم هما، ظهرت المحاولات الاولى لقيام علاقات وثيقة بين النظامين منجهة وبينهما و الاقطار العربية منجهة اخرى، وقد نج

---

[1] خالد شبكشي، الاتفاقيات الحدودية المبكّرة تكوين الدولة السعودية،صحيفة الحجاز ،لمزيد من المعلومات انظر لـ:www.alhejaz.org .

[2] السيد عبد الرزاق الحسيني، **تاريخ الوزارة العراقية** ،ص 191،مصدر سابق.

[3] خالد بلال الجبوري،**الابعاد السياسية للحكم الهاشمي 1941-1958**،النايا للدراسات والنشر ،دمشق ،2012، ص 334.

معنتلكالجهودعقدمعاهدةالصداقةوحسنالجواربينالعراقوالاردنعام 1931 ومعاهدةالاخوةوالتحالفبينهماعام 1947 من القرن الماضي.[1]

فيعام 1941 من القرن الماضيشهدتالعلاقاتالأردنيةالعراقيةتحسناًكبيراًأرسدعائمهاالأميرعبداللهبنالحسينمعالأميرعبدالإلهالوصي علىعرشالعراق،فبعدمشاركةالجيشالعربيالأردنيفيالقضاءعلىحركةرشيدعاليالكيلانيسارالبلدانعلىسياسة التفاهمالمشتركوبدأتتظهرفيالأجواءمشاريعوحدويةأهمهامشروع (الهلالالخصيب) ومشروعسوريا الكبرى،وقدتبنىالمشروعالأولالعراق،وتبنىالمشروعالثانيشرقالأردن،وفيأوائلعام 1945محدثتقاربينالبلدينالهاشميين،بحثتعلىإثرهإمكانيةتوحيدالقطرين،إلاأنالمشروعلمينجح،بسببعدمت أييدجامعةالدولالعربيةالمشروعخشيةانقسامدولالجامعة،ولذلكاستبدلالمشروع ،واصبحتالعلاقاتالأردنيةالعراقيةتسيرحسناًإلىأنتمإعلانالاتحادالعربيبينهما (الاتحادبينمملكتيالأردنوالعراق) فيعام 1958م،إلاأنأمدهذاالاتحادلميدمطويلاًحيثخمسةأشهرمنالوحدة،حدثتثورةالعراقوقُتلالملكفيصلملكالعرا ق،وانتهى،بذلك،حُكمالعائلةالهاشميةالمالكةبالعراقونظامالحكمالملكيفيهفي 14 تموزعام 1958،وبالرغممنأنالملكاعتبرماحدثأمراًداخلياًيخصالعراقيين،إلاأنالعلاقاتتوترتخلالفترةالستيناتالسبعينا ت،ثمعادتوتحسنتخلالالثمانيناتبسببالموقفالقوميالأردنيمنالحربالعراقيةالإيرانية،التيوقففيهاالعراقيدافع عنالبوابةالشرقيةللوطنالعربي،وعنحقهفياستعادةمياههالإقليميةفيشطالعربوازدادتأواصرالعلاقةالسيا سيةوالشعبيةبينالقطرينبعدأزمةالخليجوالعدوانالذيتزعمتهالولاياتالمتحدةإلىجانبثلاثيندولةأخرى؛حيثأص بحالأردنالرئةالوحيدةالتيتنفسبواسطتهاالعراقيون.روعبمعاهدةتحالفوأخوةتمالتوقيععليهافي 14 / نيسان/ 1947م.[2]

❖ المحور السادس :العلاقات العراقية السورية

منذاوائلالقرنالعشرينحيثكانكلاالبلدينتحتنهايةالحربالعالميةالاولىجزءامنالدولةالعثمانيةالتيدخلتالحربالى جانبالمانياضددولالحلفاءبريطانياوفرنساوروسياوغيرهاوقدوقعالعراقالذيكانيتكونمنولاياتالبصرةوبغدادالم وصلتحت الانتداب البريطانيفيحينسيطرتعلىسورياقواتالثورةالعربيةالقادمةمنالحجازبقيادةالاميرفيصلبنالشريفحسينالذياع لنملكاعلىسورياوكانمعظمماركانحكومتهمنالعراقيين (مثلجعفرالعسكريوياسينالهاشميونوريالسعيدومولودمخلص.وفيعام 1920

1) خالد بلال الجبوري،**الابعاد السياسية للحكم الهاشمي 1941-1958**،مصدر سبق ذكره .

2) السيد عبد الرزاق الحسيني، **تاريخ الوزارة العراقية** ،ص 130،مصدر سابق.

وقعتاحداثعديدةاثرتعلىمجرىالتطوراللاحقللبلدينففيفينيسانمنهذاالعامعقدمؤتمرالحلفاءفيسانريموبايطاليا الذياعلنفرضالانتدابالبريطانيعلىالعراقوالفرنسيعلىسورياوفيحزيرانمنالعامنفسهاندلعتالثورةالعراقيةالكبرىوالشهيرةبثورةالعشرينفيمحاولةلتحريرالعراقمنالاحتلالالبريطانيوفي 20 تموزمنالعامنفسه 1920 وقعتمعركةميسلونالشهيرةبينالقواتالفرنسيةالتيكانتتحاولفرضالانتدابعلىسورياوبينالقواتالتيانتهتبأحتلال الفرنسيينلدمشقواسقاطحكومةالملكفيصل.

وفيحينسلكالفرنسيونسياسةقمعيةفيسورياراضينالاعترافللسوريينبانيةمؤسساتدستوريةفانالبريطانيين فيالعراقوكنتيجةمباشرةلثورة 1920

فقدقرروااقامةحكومةملكيةفيالعراقتحتالانتدابالبريطانيووقعالاختيارعلىالملكفيصلبنالحسينالذيفقدعرشهفيسورياليكونملكاعلىالعراقوقدجاءمعهفضلاعناعضاءحكومتهالعراقيينالعديدمنالسوريينمنامثالتحسينقدريورستمحيدرالذينتولوامناصبحكومية اهمهارئاسة الديوانالملكيلقدوقعتفيهذهالفترةحادثةمهمةيمكننا نتؤشربداياتالصراعبينالبلدينفقدكانتالحدودبينالبلدينغيرمحددةفيهذهالفترةالمبكرةمنتاريخالبلدينألاانهكانخطالحدودالعثمانيبينالولاياتالعراقيةوالسوريةهونهرالخابورولذلكفانمدنالبوكمالوالميادينودير الزوركانتمدناعراقيةحسبهذهالحدودوقدارسلتبريطانياوالتيكانتتمارسالسيادةالقانونيةعلىالعراقفيتلكالفترةضباطا سياسيينلحكمهذهالمدنولكنفيأواخرعام 1919

شنتقواتسوريةوعشائرهجوماعلىهذهالبلداتواسرتالضباطالبريطانيينوكانمننتيجةهذاالعملانعترفتبريطانيا بالامرالواقعوتمتعديلالحدودالىوضعهاالحالي.

ومنذذلكالحينوحتىنهايةالحربالعالميةالثانيةلمتشهدالعلاقاتبينالبلدينايةتطوراتمهمةفكلتاالدولتينخضعتلظامالانتدابالذييمنعالدولمنإقامةعلاقاتسياسيةاودبلوماسيةالاباذنالدولةالمنتدبةولذلكاقتصرتالعلاقاتبينا لعراقوسورياعلىالعلاقاتالتجارية.

وعندنشوبالحربالعالميةالثانيةاصبحتسورياخاضعةلحكومةفيشيالفرنسيةالمواليةللالمانووقعالعراق-مرةثانيةتحتالاحتلالالبريطانيالمباشربعدثورةمايس 1941 وفيتموز 1941 من القرن الماضي تقدمتالقواتالبريطانيةمنالعراقواحتلتسورياولبنانوطردتقواتحكومةفيشيواعلناستقلالسورياولبنانعام 1943 من القرن الماضي

وقدبذلالعراقبوصفهدولةمؤسسةفيالاممالمتحدةجهوداًجبارةلأجلالاعترافالدوليبسورياولبنانوادخالهمافي عضويةالاممالمتحدة،الامرالذياوجبتحققهشكرالحكومتينالسوريةواللبنانيةللحكومةالعراقية.[1]

وفياواخرالاربعينياتوقعتسلسلةمنالانقلاباتالعسكريةفيسورياكانبعضهايدعوالىضمسورياالىالعراقكحللازمةعدمالاستقرارالسياسي.

[1] احمد عبدالله الناهي،العلاقات العراقية السورية :تداعيات الماضي وافاق المستقبل، جريدة الصباح العراقية ،بتاريخ 20\8\2007.

فيسوريا ولاجلتقوية موقفها فيوجها سرائيلو هوالامرالذيكادانيتحققلاكثرمنمرةوتحمسلها لعقيدساميالحناوياحدقادةالانقلاباتالعسكريةفيسوريا وكذلكتحمستلهاالعائلةالمالكةفيالعراقآنذاكورئيسالوزراءنوريالسعيدولكنانقلاباعسكريااخربقيادةاديبالشيشكليادالتدميرخططالوحدةومنذذلكالحيناصبحتالوحدةبينالبلدينهاجساقويالدالشعبفيالبلدينفيحينازدادوبنفسالمستوىالعداءبينالطبقاتالحاكمةفيالبلدين.[1]

ففيعام 1958

اقيمتالوحدةبينمصربقيادةعبدالناصروبينسوريا وكانالنظامالملكيفيالعراقمعاديالهذهالوحدةمماادىالىسقوطالنظامالملكيالعراقيبعدثورةتموز 1958 من القرن الماضي

ومعاناقامةالوحدةبينالعراقوالجمهوريةالعربيةالمتحدةمصروسوريا كانا حداهدافثورةالعراقالاانهذاالميحدث بلدخلالبلدانفيحالةمنالعداءوالهجماتالاعلاميةاستمرتحتبعدانفصالسوريا عنمصرعام 1961.

❖ المحور السابع :العلاقات العراقية الكويتية

تعودمشكلةالحدودبينالبلدينالىمطلعثلاثينياتالقرنالماضيعندماطلبتبريطانيامنالعراقترسيمالحدودمعالكويتليتسنىلهاالحصولعلىاستقلالهوالانضماملعصبةالأممفيالعام 1932،فبعثرئيسالوزراءالعراقيوقتذاكنوريالسعيدبرسالةالىالسلطاتالبريطانيةفي 21 تموز 1932 تتضمنوصفاًتفصيلياًللحدودالبريةبينالبلدين،وخلالالمباحثاتالتيكانتجاريةبينالعراقوالأردنعام 1958 لتشكيل

"الاتحادالهاشمي"اقترحنوريالسعيدعلىبريطانيامنحالاستقلالللكويتليتسنىلهاالدخولفيالاتحادكدولةمستقلة. لكنبريطانيارفضتهذاالاقتراحوبقيتالكويتمحميةبريطانية، ولقد تعاقبت الصلة ما بين الكويت والعراق، الى موضوع الحدود بينهما الى مشكلة تهريب البضائع بين البلدين الذي كان يجري على نطاق واسع بسبب ارتفاع قيمة الفرق في التعرفةالكمركية ،الى ان تدفق النفط غزيراً في الكويت فجعل منه بلداً مرموقا تتجه اليه الانظار بسبب ثروته وامكانياته الهائلة ،لا سيما بعد ان قام (الاتحاد العربي) بينه وبين الاردن الى بذل الجهود لدى المسؤولين الكويتيين والبريطانيين بغية اعلان استقلال الكويت وخلاصة من الحماية البريطانية ،تمهيدا لانظمامه الى الاتحاد كعضو كامل اصيل .[2]

بعد ان زار المستر سلوين لويد وزير الخارجية البريطاني بغداد في اواخر عام 1956 وهو في طريقه لحضور اجتماع ميثاق سيتو ،فأنتهز العراق الفرصة ،وطالبه بتحقيق استقلال الكويت تمهيدا للعمل على انظمامه الى (الاتحاد العربي) المزمع انشاؤه ، فأجاب لويد بأنه سيعرض الامر على مجلس الوزراء البريطاني

[1] السيد عبد الرزاق الحسيني، **تاريخ الوزارة العراقية** ،ص 132،مصدر سابق.

[2] عبد الكاظم محمد حسون،**مشكلة الحدود العراقية الكويتية**،جريدة الزمان العربية،بتاريخ 7 \2\2017.

وقد فعل ففوضه مجلس الوزراء بمعالجة الوضع في العراق،ومنذ ذلك الحين جرت اتصالات متقطعه بين العراق وبريطانيا ادت الى اعراب بريطانيا بلسان سفيرها السير مايكل رايت ،عن استعدادها لمنح الكويت استقلاله ،على ان تترك حرية الانضمام الى الاتحاد.

وتتابعت الاحداث ،ومرت فترة اجتاحت الكويت فيها ،فيما اجتاحته من دنيا العرب – موجة من التيارات المتطرفة ،وكانت القاهرة تطمع في اتخاذ الكويت مرتكزا لدعاياتها في منطقة الخليج العربي ،ومنطلقاً لنشاطاتها ،املا في تحقيق مطامعها البعيدة الواسعة ، وذلك بسبب اهمية الكويت ومرزها في المنطقة وقد بدأ ينفذ مخططاتها فعلا ذلك العدد الكبير من المصريين ،الذي جؤا الى الكويت في تلك الفترة من خبراء ومستشارين وموظفين ،فأخذت الدعايات هنا تنتشر ضد العراق والاردن والسعودية احيانا، الامر الذي دفع العراق الى بذل امساعي الحثيثة في سبيل استقلال الكويت ،ومن ثم انظمامها الى الاتحاد العربي ،وذلك لتحقيق الاستقلال اولاً،والتخلص ثانياً من الدعايات والنشاطات المناوئة التي اخذت تستشري في الكويت ،ومن ثم الاستفادة من قوة الكويت المادية في مساندة الاردن الذي يقف بفقره وامكانياته الضئيلة المحدودة وعلى طول الجبهة من خطوط النار في مواجهة اسرائيل ،وبعد ان قام الاتحاد بين العراق والاردن عام 1958 من القرن الماضي ضاعفت العراق اتصالاته ومساعيه التي كانت من اهمها تفويضي في اوائل نسيان عام 1958 من القرن الماضي ،فقد اجريت محادثات سرية حاسمة بهذا الشأن مع سمو امير الكويت الشيخ عبدالله السالم ،الذي كان هناك في ذلك الحين ،وبالفعل اجريت معه هناك محاثات طويلة اصيرت خلالها امور خطيرة وهامة،وفي جولة اخرى بحضور جلالة الملك فيصل الثاني عندما زار الشيخ بغداد في حزيران من عام 1958 من القرن الماضي ،ولكن لم تنته المحادثات بنتيجة ايجابية ،لقد تكونت لدى المسؤولين العراقيين قناعة تماة ان بريطانيا هي الي كانت تضع العراقيل في سبيل تحقيق ذلك الهدف ،الامر الذي نجم عنه بعض الجفاء بل توتر في العلاقة بين بغداد ولندن،وبدأ المسؤولين العراقيين يضاعفون ضغطهم على بريطانيا وتحملهم مسؤولية مما ينتج نت عرقلة في انتشار النشاطات والتيارات المتطرفة في المنطقة ،وتفاقم خطرها ،الا ان جاء وزير الخارجية البريطاني بابلاغ الحكومة العراقية ان بريطانيا وافقت مبدئياً على فكرة انظمام الكويت ،بعد اعلان استقلاله الى الاتحاد العربي على ان تدرس تفصيلات ذلك في اجتماع خاص يعقد في لندن في 24 تموز عام 1958 من القرن الماضي مابين رئيس الوزراء ووزراء الخارجية في الاتحاد العربي من ناحية ،وبين رئيس الوزراء ووزير الخارجية البريطاني من الناحية الاخرى (بمنسبة اجماع مجلس وزراء ميثاق بغداد في لندن إنذاك) فتم الاتفاق على ذلك ،ولقد تم تأليف لجنة خاصة من الخارجية والدفاع،اوكلت اليها مهمة إعداد مذكرة مسهبة محكمة ومدعمة بجميع الوثائق والحجج والمعلومات المفصلة الكاملة وبينما كان في ذلك الوقت على اعلان المذكرة في مؤتمر صحفي قبل السفر الى لندن ،وجاء بعدها السفير البريطاني يرجوا بالحاح بعد الاقدام على شيء من هذا القبيل قبل الاجتماع المقبل في لندن ،حرصاً على سير الامور دون تشويش وان تسير في مجراها الطبيعي،الذي كان بدوره انها ستكون ايجابية ومرضية.

هذا ما كان يجري في العلن ،اما ما كان يدبر في الخفاء لا يعرف به الا الله ،ولم يتم هذا المؤتمر الى قيام الانقلاب صبيحة 14 من تموز عام 1958 من القرن الماضي .[1]

- **المحور الثامن :الاتفاقيات العراقية البريطانية**

واشار الى ان السياسة كانت خاضعة لتحكم العامل الخارجي حيث التدخل البريطاني في جميع المجالات لان العراق ظل مرتبطاً ببريطانيا معظم سنوات الحكم الملكي بمعاهدات في مدة الانتداب وما بعدها وهي معاهدات واتفاقيات (1930،1927،1922) فضلاً عن إرتباطه بحلف بغداد عام (1955) التي كبلت سياسة العراق الخارجية طاقة اكبر من حجمة وقدراته الذاتية. الى ان بريطانيا وقفت مساندة لعقد معاهدة ثلاثية بين بغداد وواشنطن ولندن العام (1930) من القرن الماضي وعلى هذا الاساس ووفق هذا المنطق يمكن ان نفهم ان بريطانيا كانت تدير الامور ولو من طرف خفي في ما يتعلق بعلاقات العراق الخارجية بما يجعل العراق لايخرج عن طوعها، ومع انها بقيت ناقصة لكن سياسة العراق الخارجية عدت ناجحة بقدر تعلق الامر بما يرضي الارتباط ببريطانيا ،ان بعد نظر الملك فيصل وافاقه المستقبلية للموازنات الدولية ومع اميركا جعله يوجه الاهتمام الخاص ببناء علاقات عراقية اميركية لانه ادرك اهمية الدور الاميركي في العالم في قابل العقود والسنين حتى انه اعتبر توقيع معاهدة (1930) مع الولايات المتحدة الاميركية نصرا كبيرا لجهوده الحثيثة في أبراز العراق كدولة مهمة في المحافل الدولية لاسيما في ظل اطماع ايرانية تركية وكذلك عاداً الاعتراف بالاستقلال بانه ذو قيمة عظيمة،وكشف عن رغبة الملك فيصل الاول بزيارة الولايات المتحدة الاميركية ولو باسم مستعار ووصف العلاقة معها بانها تتصف بالصداقة الحميمة مثلما هو الحال مع بريطانيا وفرنسا وايطاليا وتركيا وهو مؤشر على بعد نظر الساسة العراقيين في رسم السياسة الخارجية.

ألا إن نوري السعيد ادرك ايضا اهمية اميركا في احدى مذكراته التي كتبها عن الواقع السياسي انذاك بقوله (ان اميركا ستضع يدها على تراث بريطانيا بعد خروجها من هذه الحرب لذلك فان على العرب ان يكسبوا عطفها في قضية فلسطين ولذلك قرر العراق وقتها تأسيس مفوضية عراقية في واشنطن وعين اول وزير مفوض فيها الفريق جعفر العسكري وتلاه علي جودت الايوبي وكلاهما من كبار رجال العهد الملكي وهذا يدلل على اهمية الدور الاميركي وتقييمه من قبل الساسة في العراقأن الملك سبق نوري السعيد في رؤيا الانفتاح وهو مؤشر على بعد نظرهما وافقهما الواسع.[2]

- **المحور التاسع :السياسة الخارجية العراقية اتجاه القضية الفلسطينية**

---

[1] توفيق السويدي،مذكراتي،نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية،مصدر سبق ذكره.

[2] علياء العزي،**قراءة سياسية في مذكرات نوري سعيد**،مصدر سبق ذكره.

من الاحداث السياسية المهمة التي حصلت في تلك الايام هي(مؤتمر المائدة المستديرة) في لندن للنظر في قضية فلسطين ،في 1939/2/7 من القرن الماضي عقدمؤتمرالمائدةالمستديرةفيلندنلمناقشةالقضيةالفلسطينية،والمخاوفمننشوبحربتلوحفيالأفقالأوروبي، وسعتبريطانياسبلتهدئةالأوضاعفيالعالمالعربيبسببتزايدالاستياءلهاالمؤيدةللسياسةالصهيونيةفيفلسطين،ف ي 7 /11/ 1938 الحكومةالبريطانيةاقترحتعقد مؤتمرمنشأنهأنيجمعبينالهودوالعربفي "مناقشاتموازيةمنفصلةبينحكومةالبريطانيةوالعرب،والحكومةالبريطانيةواليهود".[1]

الموقفالفلسطينيالمتوجهللمؤتمردعاالىاقامةحكومةوطنيةعربيةفيفلسطين،ووقفالهجرةاليهوديةللجميع،و حظربيعالأراضيلليهودكذلك،ومنححقوقالأقليةلليهود ممثلوعددمنالدولالعربيةاجتمعتفيالقاهرةفيفبراير 1939

،واتفقواعلىموقفمشتركخلالالأياماليتسبقتالجلسةالافتتاحية،رئيسالوكالةاليهوديةديفيدبنغوريوندعاإلىا لمبادئالتوجيهيةالأربعةالتاليةلاستراتيجيةالتفاوضالصهيوني،لاتنازلاتبشأنالهجرةأيدولةعربية،ولكنهذاالنظا معلىأساس

التكافئفيفلسطين؛الكانتوناتقدتكونمقبولةإذاكانتالمنطقةاليهوديةليستأقلمنتلكالتيأوصىبهاتقريرالتقشيرو إذاكانتالسيطرةعلىالهجرةكانتفيأيديالهود،ودولةيهوديةلنتكونعلىاستعدادلتنتميإلىالشرقالأوسطفيالمستق بلكونفدرالية،وافتتحالمؤتمرفيقصرسانجيمسعلى 7 /2/ 1939 من القرن الماضيممثلوكلمنمصروالعراقوالمملكةالعربيةالسعوديةوالأردنواليمن،وبينالفلسطينيين (بقيادةجمالالحسيني،جورجانطونيوس،وموسىالعلمي)

أجتمعمعمسؤولينبريطانيين،الذينعقدوامناقشاتمتوازيةمعاعضاءالوفداليهوديالاستعمارالبريطانيمالكولم اكدونالدبدورالمضيفوسيطبسببرفضالعربللالتقاءمباشرةمعالوفداليهودي،وبعد الجلوس على مائدة واحدة فكانت النتائج وبالاً عليهم لان اليهود عندما يتكلمون عن فلسطين كانوا يكررون بوقاحة اقوالاً تتضمن كونهم راجعين الى اوطانهم ،فكان العرب والانكليز يعارضون ذلك ،وعندما وجدوا البريطانيون ان جمع الطرفين على مائدة واحدة لا يجدي نفعاً رجعوا الى منوالهم السابق حيث اصبحوا وسطاء ما بين الفريقين.[2]

ومن الاساليب الانكليزية التي كانت مصممة لديهم لتسهيل الاتصالات ما بين الوفود العربية واليهود،زيارات شخصية يقوم بها (وايزمن) لرؤساء ، وفي صباح اليوم الثاني من المؤتمر فكانت هناك زيارة من قبل حاييم وايزمن لرئيس الوزراء نوري سعيد ووزير الخارجية توفيق السويدي فتم استقباله في

[1] توفيق السويدي،مذكراتي،نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية،ص 280،مصدر سبق ذكره.

[2] توفيق السويدي،مذكراتي،نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية،ص 284،مصدر سبق ذكره.

احدى فنادق العاصمة الذي كان يبدو عليه رجل مهذب من العلماء وقد بدأ بالحديث محاولاً ان يوضح ان الحركة الصهيونية لا تستهدف سوى ايجاد وطن قومي لليهود وليس لديها اي مطلب لتأسيس دولة يهودية في فلسطين الا كانت ردة فعل نوري سعيد بالنفرزة من محاولة اقناع وايزمن لهم فيتدخل بدوره توفيق السويدي بتهديئه ومحاولاً الاستماع لباقي الحديث ،ويرجع نوري الى تهكمهُ سائلاً وايزمن كيف يدعي انهم يكتفون بالوطن القومي وهم اخذوا بإعداد قوة وعصابات لمحاربة عرب فلسطين وطردهم ،واستغرق الحوار ساعتين وانتى بخروج وايزمن وهو مكلوم وغاضب، المؤتمرانتهىرسمياًفي 17 /3 (حاييموايزمان)أبلغ(ماكدونالد)أنالصهاينةكانواغيرقادرينعلىقبولشروطبريطانيا،وقاممسؤولونبريطانيونفي القاهرةاستأنافالاتصالمعممثليالدولالعربية،مماأدىإلىإدخالبعضالتعديلاتعلىأحكام (ماكدونالد) فيمحاولةلكسبالقبولأكملالعربفيالسياسةالبريطانيةالجديدةالمقترحة. أخيرا،في 17 مايو 1939 ،نشرتبريطانياوماكدونالدورقأبيض،والنتيجةالنهائيةلمؤتمرلندنفشلفيالتوصلالىاتفاقبينالعربوالصهاينة فقد كان دور السياسة الخارجية العربية بشكل عام والعراقية بشكل خاص واضحاً حيال القضية الفلسطينية وهو الرفض باقامة مستوطنات في فلسطين.[1]

❖ المحور العاشر:موقف العراق من قرارالامم المتحدة بخصوص تقسيم فلسطين

في 29 نوفمبر 1947،قررتالأممالمتحدةتقسيمفلسطين،وقضتبإنهاءالانتدابالبريطانيعليها،وتقسيمأراضيهاإلى 3 كياناتجديدة،أتتأسيسدولةعربية،وأخريهودية،علىترابفلسطينوأنتقعمدينةالقدسوبيتلحمفيمنطقةخاصة تحتالوصايةالدولية،كانهذاالقرارالمسمىرسمياًبقرارالجمعيةالعامةرقم 181 منشأنالمحاولاتلحلالنزاعالعربي/اليهودي-الصهيونيعلىأرضفلسطين.[2]

والذي اقر باغلبية (33) صوتاً ضد (13) صوتاً وامتناع عشر دول عن التصويت ،فقوبل هذا القرار بأستنكار شديد وعمت الامة العربية موجة من السخط والاحتجاج تجلت مضاهرات شاملة واضطرابات عنيفة في فلسطين وسائر الدول العربية.

كما قامت مظاهرات شعبية في جميع أنحاء العراق فعطلت الاعمال والمدارس وشلت حركة النقل احتجاجاً على قرار تقسيم فلسطين وتنديداً بمواقف الدول الكبرى التي أيدت القرار.

---

[1] **مؤتمر المائد المستديرة في لندن للمناقشة القضية الفلسطينية**،موقع الضفة الفلسطينية،بتاريخ 8\2\2015.

[2] عبد الامير هادي العكام،**تاريخ حزب الاستقلال العراقي 1946-1958**،دار الحرية للنشر للطباعة، بغداد،1980،ص92،جهادمجيد محي الدين،العراق والسياسة العربية(1941-1958)، مركز دراسات الخليج العربي ،البصرة،1980،ص248.

وعلى اثر ذلك اعلنت حكومة صالح جبر (29 اذار عام 1947 -27 كانون الثاني عام 1948 من خلال ما اوردته في خطابا العرش الذي القي عند افتتاح مجلس الامة في 1 كانون الاول عام 1947، عن اهتمامتها بالقضية الفلسطينية والذي جاء فيها "ان اهم ما يشغل بال العرب اليوم هو قضية فلسطين العزيزة اما وقد فوجئ العالم العربي بمأساة التقسيم الذي قررته أكثرية هيئة الامم المتحدة بالرغم من الجهود العظيمة المتواصلة التي بذلها العرب في سبيل عدالة قضيتهم"،ومؤكدً ان الحكومة عازمة على المساهمة في انقاذ فلسطين من الاخطار المحدقة بها بكل ما لديها من الوسائل ومهما كلفها الامر من تضحيات.[1]

كما استأثرت القضية الفلسطينية بأهتمام النواب في المجلس النيابي العراقي ،ومنهم نواب المنتفك، أذ شاركوا زملائهم في المجلس بأحاسيسهم ومشاعر الفياضة نحو هذا البلد العربي المغتصب،واثنوا على نضال الشعب الفلسطيني،حيث تقدم 12 نائب من بينهم النائب ريسان الكاصد في جلسة المجلس المنعقدة في 18 كانون الاول عام 1947من القرن الماضي بأستفسار طالبوا حكومة صالح جبر أن توضح للمجلس الخطة العملية التي اتخذتها لانقاذ فلسطين من خطر التقسيم وقد جاء فيها الرد "تجتاز الامة العربية مرحلة عصيبة تهدد حياتها وكيانها بأعظم الاخطار وعلى الامة العربية ان تختار احد الامرين لا ثالث لهما فأما ان تتنازل عن حقوقها الطبيعية في الحياة أو في تقرير مصيرها بنفسها وأما اخطر المأسي المذكورة التي فوجئ بها العالم العربي هو القرار الجائر الذي أتخذته أكثرية هيئة الامم المتحدة بالموافقة على تقسيم فلسطين ".[2]

ولاجل دعم فلسطين تقدمت الجكومة العراقية الى مجلس النواب في الجلسة ذاتها بمرسوم لاضافة مبالغ الى الميزانية العامة لسنة 1947 من القرن الماضي حول مساعدة فلسطين فقد ايد النائب زامل المناع المرسوم الذي احتوى على مساعدة فلسطين مالياوطلب من رئيس الوزراء واعظائه ان يرسلوا الاموال الى المجاهدين هناك ،داعياً الى ترك الكلام الذي لافائدة فيه ومنبهاً الى المخاطر المستقبلية للصهاينة على الامة العربية ،واضاف قائلاً: (يجب ان لا نصافح أولئك الذين جاؤا باليهود الى فلسطين تدريجياً حتى اصبحوا الان يطالبون بتأسيس حكومة لهم) وأعتبره أمراً ،لايمكن السكوت عليه بل يتطلب همة وأستعداد من أجل انقاذ فلسطين ، مردداً في الختام (بان الحياة بذلة هي أدنى من الموت) فقوبل كلامه بالتصفيق، يتضح من هذا انه يدعوا الحكومة الى اتخاذ موقف فعال وحازم تجاه هذه القضية وعدم

[1] محاضرة مجلس النواب ،**الدورة الانتخابية الحادية عشر،الاجتماع الاعتيادي لسنة 1947**،الجلسة الاولى المشتركة لمجلس الامة في 1 كانون الاول عام 1947،ص1.

[2] سالار عبد الكريم فندي،**دور نواب السليمانية في المجلس النيابي العراقي لسنة 1945-1958**،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية التربية،الجامعة المستنصرية،2007،ص199.

التعاون من بريطانيا وامريكا التي تساعد وتمول الكيان الصهيوني وكان يفضل الموت على الحياة بجوار الظالمين.[1]

وخلال مناقشة المجلس لجواب الرد على خطاب العرش في جلسته المنعقدة في 31 كانون الاول عام 1947من القرن الماضي، وجه النائب موحان الخير الله،انتقاداً الى هيئة الامم المتحدة لانها تريد أن تاخذ حق الضعفاء ،كما اشار وجوب شحذ الهمم والاستعداد للتضحية بألانفس من أجل انقاذ فلسطين معتبراً قضية فلسطين قضية العرب الكبرى ،ونتيجة لانشغال رئيس الوزراء واعظاء وزارته في أمور الدولة العراقية ،ومن أجل تركيز ألاعمال وتوجيهها نحو فلسطين ،اقترح تعيين وزير بلا وزارة ليكون مختصاً بمعالجة قضية فلسطين وان يكون المرجع الوحيد للمراسلات مع الدول العربية والاجنبية،كما شارك ايضاً النائب طالب محمد علي زملائه فيما تكلموا مطالباً كل رجل عراقي مسلم موحد أو عربي أن يعالج هذه القضية و أن يعيرها أهتمامهُ.[2]

❖ المحور الحادي عشر:دور العراق في الحرب العربية الاسرائيلية عام 1948

على اثر قرار هيئة الامم المتحدة بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود وقرار بريطانيا الدولة المنتدبة على فلسطين الانسحاب منها بتاريخ 15 مايس عام 1948 من القرن الماضي ،قررت الدول العربية استعمال القوة لاحباط التقسيم فأرسلت جيوشها الى فلسطين ومن ضمنها الجيش العراقي وقد احرزت الجيوش العربية انتصارات رائعة في الايام الاولى من الزحف وكادت تقضي على اليهود ،ولما رأت بريطانيا وامريكا والدول الاستعمارية الاخرى تقدم العرب في المعركة ثقرروا ان يعملوا شيئاً لاعاقة تقدمهم تنفيذاً لما اعطوه لليهود من وعود ،ولهذا طالب مجلس الامن بوقف القتال وإعلان الهدنة في 11 حزيران عام 1948 من القرن الماضي .

استنكر الشعب العراقي بكافة طبقاته قبول الحكومات العربية الهدنة واعتبرها مؤامرة دبرت على الشعب العربي ،وطالبوا بضرورة اتئناف القتال حتى يتم تحرير فلسطين ،وقد علل خطاب العرش الذي القى في 21 حزيران عام 1948 من القرن الماضي ،قبول الهدنة بالرغبة في الوصول الى حل عادل بالطرق السلمية ،موضحاً (إن الجيوش العربية تمكنت من السيطرة على الموقف في فلسطين بمدة وجيزة ،ولذلك فأن تلبية الدولة العربية رغبة مجلس الامن بإيقاف اطلاق النار في هذه المرحلة لم تقدم عليها إلا رغبة منها اقامة البرهان مرة اخرى على صدق نيتها في الوصول الى حل عادل بالطرق السلمية).

---

[1] محاضرمجلس النواب ،الدورة الانتخابية الحادية عشر،الاجتماع الاعتيادي لسنة 1947،الجلسة(3،4) المشتركة لمجلس الامة في 18 كانون الاول ،ص31.

[2] سالار عبد الكريم فندي،**دور نواب السليمانية في المجلس النيابي العراقي لسنة 1945-1958**،مصدر سبق ذكره.

استأنف القتال ثانية في التاسع من تموز عام 1948 من القرن الماضي ،وبهذه المناسبة وجه الوصي عبد الاله كلمة الى القوات العراقية والتي جاء فيها (أما الان قد باءت الجهود التي بذلت لسوق العصاة الى سواء السبيل ،فقد أنفسح المجال امامكم لتظهروا بالقوة وبالحق،وتزهقوا الباطل ،ايها الابطال ان العراق بأجمعه يرمقكم الان بأعجاب وتقدير ويؤمل منكم الخير.[1]

وامام هذا فقد إعلن النائب موحان الخير الله عند مناقشة الميزانية العامة التي تقدمت بها حكومة مزاحم الباجه جي (26 حزيران 1948-6 كانون الثاني عام 1949) الى المجلس النيابي في جلسته المنعقدة في 12 تموز عام 1948 من القرن الماضي ،بأن الشعب العراقي متقبل اي ضريبة مخصصة لفلسطين تنتهي بإنتهاء قضيتها، مؤكداً على ضرورة بذل الدماء والاموال من اجل الدفاع عن القضية الفلسيطينية بقوله (يجي أن نضحي باموالنا ورجالنا وشبابنا وبكل ما نملك لها سبيل القضية فلسطين ويجب أن نكون دائما تحت تصرف الجيش العراقي المظفر).

ولكن لم تمض مدة خمسة أيام على استئناف القتال حتى انسحبت القوات الاردنية من(منطقة اللد والرملة وبعض المناطق الاخرى)،وانسحبت القوات العراقية من (منطقة راس العين وماجا ورها)، فكان النتائج ذلك تفرغت القوات اليهودية للقوات المصرية والحقت بها خسائر فادحة ، وعلى اثر قرار مجلس الامن من دعوة الجانبين الى وقف القتال في 18 تموز عام 1948 من القرن الماضي وإعلان الهدنة في فلسطين ثانية، وفي مداخلة اخرى للنائب عبد المجيد العباس في جلسة المجلس المنعقد في 28 ايلول أوضح بأن القضية فلسطين ليست قضية اشخاص معينين ولا قضية العراق وحده وانما هي قضية العرب اجمع يخلص لها كل عربي، وكل من يتساهل فيها يوصم بالخيانة والعار والخزي الابدي ،مؤكدا بأن الذي ينتظره المجلس والشعب والتأريخ باجياله المتعاقبة من كل وزارة تتولى الحكم في هذا البلد أن تخدم هذه القضية بكل إخلاص وأمانة.[2]

وكون قضية فلسطين في الشغل الشاغل لرأي العام ولكل من تهمه الوحدة العربية والوطنية، فقد عقدت الجلسة المطلوبة بتاريخ 18 تشرين الثاني 1948 من القرن الماضي ،الذي حدثت فيها مناقشات عدة ومطولة بين اتهامات ومدافعات ولم تنته الجلسة الا بعد اتخاذ قرار جماعي تقدم به (16) عضوا وكان نص القرار : رئاسة مجلس الامة (بناء على المذكرات التي جرت ،نقترح على ان يتخذ مجلس الامة قراراً بتوجيه الحكومة بالقيام فوراً بما يقتضي لتنفيذ الامور التالية:

1. وضع خطط عسكرية عربية موحدة للدفاع عن فلسطين ،ويوضح فيها لكل جيش من الجيوش العربية واجباته واهدافه.

---

[1] عبد الامير هادي العكام،**تاريخ حزب الاستقلال العراقي 1946-1958**،مصدر سبق ذكره،ص99.

[2] عبد الامير هادي العكام،**تاريخ حزب الاستقلال العراقي 1946-1958**،مصدر سبق ذكره،ص100

2. وضع خطة سياسة عربية موحدة ،مقرونة بتأييد من صريح قطعي من ذوي الحل والعقد والمسؤولين من الدول العربية ،تعين بصراحة ووضوح.
3. ان تستهدف الخطط الواردة في المادتين 1-2 اعلاه العمل السريع بجميع الوسائل العسكرية والسياسية ،لتطهير أراضي فلسطين من العصابات اليهودية ،ومن ضمنها مدينة القدس بالكاملها،وذلك لخطورة أهميتها من النواحي العسكرية،السياسية،الدينية).[1]

- **المحور الخامس:حلف بغداد**

وصل عدنان مندريس، رئيس وزراء تركيا، فجأة، في 12 يناير 1955، إلى بغداد، حيث أعلن أن تركيا والعراق، قررا عقد اتفاق عسكري بينهما، يرمي إلى "تحقيق التعاون، وكفالة الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط؛ ويدعو الحكومات العربية للدخول فيه".

فانطلقت، في سورية، في 15 يناير، مظاهرات عنيفة، قادها حزب "البعث" السوري، ضد سياسة الأحلاف. وأصدرت أحزاب المعارضة العراقية بياناً، تعارض فيه انضمام العراق إلى حلف غربي ووجّه الملك سعود، من الرياض، نداء إلى نوري السعيد، يناشده فيه الإبقاء على وحدة العرب،وقررتمصر،أنتدعورؤساءالحكوماتالعربية،إلىاجتماععاجل،الذي عقد في 22 يناير 1955 من القرن
الماضي،فيمقرالجامعةالعربيةلبحثموضوعانفرادالعراقبالانضمامإلىحلفعسكري،خارجإطارالدولالعربية، مايهددكيانتلكالجامعة،وأعلنتالحكومةالمصرية،فيبيانالدعوة،أنهالاتزالتؤمنبالتعاونمعالعربجميعاً،وبعيداً عنالنفوذالأجنبي،المتمثلفيسياسةالأحلاف،وردّنوريالسعيد،منبغداد،بأنهلنيحضراجتماعرؤساءالحكوماتال عربية،بدعوىأنهتدخّلفيشؤونالعراقالداخليةوحجْرعلىاستقلالهوحريتهفيالتصرف،وانعقدالمؤتمرفيموعده ،واستمرانعقادهإلى 6 فبراير 1955 من القرن الماضيإلاّأنهلميستطعالوصولإلىنتيجة.[2]

وقبلساعةواحدةمنموعدالجلسةالأولى،تلقىجمالعبدالناصر،رئيسوفدمصر،ورئيسالمؤتمر،برقيةمننو ريالسعيد،تتضمناعتذارهعنعدمالحضور،بسببمرضه،ودخلالوفداللبنانيإلىقاعةالجلسة،يحملرسالةمنال رئيسكميلشمعون،رئيسالجمهوريةاللبنانية،إلىالمؤتمر،تفيدبأنهعلىمبغيابنوريالسعيد،وأنهبعثإليهمقترحاًتف ويضحضورالاجتماع،بدلاًمنه،إلىوزيرخارجيته،السيدفاضلالجمالي،وبعدالتداول،تقررالموافقةعلىاقتراحك ميلشمعون
وبعدمشاوراتواتصالات،وصلوزيرخارجيةالعراق،فاضلالجمالي،إلىمصر،علىرأسوفدالمملكةالعراقية،وعض وية برهانالدينباشأعيان،وزيرالدولةللشؤونالخارجية،ونجيبالراوي،سفيرالمملكةالعراقيةلدىمصر،وحضرج

---

[1] سالار عبد الكريم فندي،**دور نواب السليمانية في المجلس النيابي العراقي لسنة 1945-1958**،مصدر سبق ذكره.

[2] (1955 فبراير: A military agreement is signed between Iraq and Turkey, and the term "حلف بغداد" starts to be used. Iran, Pakistan and the United Kingdom join the Baghdad Pact.

لساتالمؤتمرابتداءًمنالجلسةالثامنةحتىنهايةالجلسات،ليقولإنهليسمفوضاًإليهأكثرمنإبلاغالمؤتمرينوجهةنظر العراق،الذيمنحقه،أنيحددبنفسهنوعالأخطار،التيتهدده،وأنيكونحرّاًفيعقداتفاقمعمنيشاءمنأطراف،وكما يشاء،وأنالعراقمعتأكيدالتزاماتهبميثاقجامعةالدولالعربيةومعاهدةالدفاعالمشتركبينهولالجامعةالعربية،يـ حتفظبحقاتخاذأيإجراءاتإضافيةمنأجلضمانسلامته.[1]

- **مبادئ الحلف ومنظماته:**

ضمنميثاقبغدادعدداًمنالمبادئ،يتعلقبعضهابتنظيمالعلاقاتبينهولهالأعضاء؛وبعضهاالآخر،يتعلقبإقرارميثـ اقالأممالمتحدة،والالتزاماتالدوليةالأخرى.

وتُعَدّالمساواةفيالسيادة،منأهممبادئالميثاق،إذأكدتديباجةالاتفاقالخاص،أنالعراقوبريطانياشريكانمتساوي انوكانتمثيلجميعالدولالأعضاءفيمجلسالحلف[2]،هوأولمظهرمنمظاهرتلكالمساواةكذلك،فإناشتراطالإجماع علىصدورقراراتذلكالمجلس،يحُولدونفرضدولة،أومجموعةمندولالحلف،إرادتهاعلىأعضائهاالآخرين.[3]

ووفقاًلأحكامالمادةالخامسةمنالميثاق،يشترطلانضمامأيدولةإلىالميثاق،أنتكوندولتاه (العراقوتركيا) تعترفاناعترافاًكاملاً،بالدولةالمنضمة.

وأباحتالفقرةالأخيرةمنهذهالمادة،لأيدولةعضوفيه،أنتعقداتفاقاتخاصة،بموجبالمادةالأولىمنه،معدولةأوأكث رمندولهالأعضاء؛لتقويةالطاقاتالدفاعيةالجماعية.

واشترطتالمادةالسابعة،للانسحابمنالحلف،شرطَين:

1. إبلاغالرغبةفيالانسحاب،كتابة،إلىالأطرافالأخرى.

2. تقديمطلبالانسحاب،قبلستةأشهرمنانتهاءالمدةالمقررة،التيتبلغخمسسنوات.

وتعهّد الفريقان المتعاقدان، بمقتضى المادة الأولى من ميثاق بغداد، الدفاع المشترك ضد أي هجوم على أحدهما، طبقاً للمادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة.[4]

وأكدت المادة الثالثة امتناع أي طرف عن التدخل، بأي شكل من الأشكال، في شؤون الطرف الآخر الداخلية؛ وحل أي نزاع بينهما بالسُّبُل السلمية، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة،كوّن حلف بغداد جهازاً

---

[1])The new republican regime of Iraq withdraws the country from the alliance,1959.

[2])ibad.

[3]): Pakistan tries to get help from its allies in their war against India, but without success:1965.

[4]) In a new war with India, Pakistan again tries unsuccessfully to get allied assistance. (The U.S. provides

مختصاً، انبثقت منه منظمات، أطلق عليها اسم اللجان المختصة، وعهد إليها تنفيذ أهدافه. ويتكون جهاز الحلف مما يلي:

- المجلس الدائم.

أ- اللجنة العسكرية.

ب- لجنة مكافحة المبادى الهدامة.

ت- لجنة الاتصال (الاعلام).

ث- اللجنة الاقتصادية.

- نشاط الحلف:

وافقتبريطانياوالولاياتالمتحدةالأمريكية،فيأهميةالدفاععنالشرقالأوسط،فيمواجهةالتوسعالسوفيتي،إلاّأنهمااختلفافيكيفيةتنظيمذلكالدفاع؛ماكانسبباًمنالأسبابالرئيسيةللضعف،الذيانتابحلفبغداد.

وعلىالرغممنتوافقسياستَيهما،فيمعظمالتنظيماتالدفاعية،المنتشرةفيأنحاءالعالم؛فإنهمااختلفافيالمنطقةالعربية،حيثرغبتبريطانياقياستعادةماخسرتهمنامتيازات؛بينماتنكرعليهاحليفتهاهذهالرغبة،بلتربضرورةجلاءالقواتالبريطانيةعنقاعدةالسويس.

بيدأنالاختلافالأمريكيالبريطاني،لميحُلدونتعددنشاطالحلف،فيالمجالات،السياسيةوالعسكريةوالاقتصادية والعلمية.[1]

- النشاط السياسي.
- النشاط العسكري.
- المساعدات العسكرية الاميركية.
- التعاون العسكري البريطاني العراقي .[2]

نستنتج من قيام حلف بغداد اربعة اهداف اساسية:

أ- تاخذ الولايات المتحدة الاميركية دور القيادة بدلاً من بريطانيا في منطقة الشرق الاوسط.

ب- انشاء قيادة عسكرية مشتركة لجيوش الدول التحالف .

ت- مكافحة التمدد الشيوعي في الشرق الاوسط اظافة لاستخدام القواعد المحلية لتهديد الاتحاد السوفيتي .

---

[1] السيد عبد الرزاق الحسيني، **تاريخ الوزارة العراقية**،مصدر سبق ذكره.

[2] توفيق السويدي،**مذكراتي،نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية**،مصدر سبق ذكره.

ث- تسليح الدول التحالف من قبل اميركا .

- **المبحث الثاني: دور السياسة الخارجية في الحكم الجمهوري:**

تمهيد:

وبعد اعلان النظام الجمهوري في العراق في عام ١٩٥٨ والتحرر من السيطرة البريطانية،ومن ثم الخروج من حلف بغداد والغاء الاتفاقيات المبرمة مع بريطانيا والولايات المتحدة جاء اعلان الحياد بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي اللذين كانا يقودان السياسة العالمية إبان الحرب الباردة، والانضمام الى حركة عدم الانحياز،ليضع العراق أمام استحقاقات جديدة في السياسة الخارجية،والتي عانت من صعوبات جمة بفعل تلك التغييرات.

وقد كانت حصة العلاقات العراقية مع الدول العربية تتذبذب بين السلب والايجاب، وبسياقات عكست حالة التخبط السياسي وعدم وضوح في التوجهات السياسية، فعلى سبيل المثال أعلن عبد الكريم قاسم عن نيته ضم الكويت مما أثار ردود فعل عربية قادت فيها جمهورية مصر تيار المعارضة، ثم انضواء عبد السلام عارف مدة رئاسته للعراق تحت مظلة مصر في عهد جمال عبد الناصر في اطار مشروع الوحدة الثلاثية، و الدعم الواضح للقضية الفلسطينية في عهد عبد الرحمن عارف.

ولم تكن المرحلة اللاحقة لعام ١٩٦٨ أفضل حالا حيث عانت السياسة الخارجية العراقية خاصة وهذه المرحلة شهدت أحداثا استثنائية تمثلت بحرب الثماني سنوات ٍمن الكثير من القيود ن مع ايران ومشكلة دخول القوات العراقية للكويت، وما رافقها وأعقبها من حصار قاس شمل جميع النشاطات الخارجية، وكذلك الحرب التي قادتها الولايات المتحدة في عام ١٩٩١ تحت ذريعة حماية الشرعية الدولية، ومانجم عنها من دمار شمل جميع نواحي الحياة.وكانت هذه المرحلة من تاريخ العراق الاكثر تقييدا لسياسته الخارجية وساهمت دول الجوار والدول العربية والكثير من دول العالم في عملية التقييد تحت ذريعة الالتزام بقرارات الامم المتحدة.ومما زاد من سوء الاوضاع ان العالم كله عانى في هذه المرحلة من تداعيات سياسية وعسكرية بعد انهيار المعسكر السوفيتي وخروجه.

من معادلة التوازن الدولي وانفراد الولايات المتحدة بموقع الدولة الأولى مما طبع العقد الأخير من القرن العشرين بالكثير من الفوضى،في تلك المرحلة أخذ العراق يعمد الى تصريف سياساته الخار جية بهامش مبدئي أقل،بسبب التحجيم الذي لحق بامكاناته، خاصة العسكرية منها، وجعل قدرته على تنفيذ خطابه وقد استمرت هذه المرحلة زمنا طويلا تغذيها (السياسي-الايديولوجي) وطموحاته في أدنى مستوياتها تفاعلات البيئة الاقليمية وتضييق الخناق المستمر على العراق.. حتى انتهت بنهاية

النظام والدولة بدخول قوات الاحتلال الامريكي واعادة صياغة المعادلة السياسية في العراق بكافة تفاصيلها ،كلها سياسيا وعسكريا واجتماعيا وثقافيا.

- **المحور الاول: سياسة الزعيم عبد الكريم قاسم الخارجية (1958-1963)**

اتسمت علاقات العراق الخارجية في عهد رئيس الوزراء عبدالكريم قاسم بالعزله عن المحيط العربي والابتعاد عن العالم الغربي والتقارب من المعسكر الشرقي الاشتراكي بسبب التأثير الشيوعي على مركز القرار في بداية حكومة قاسم حيث وقع اتفاق دفاع مشترك استراتيجي مع الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي ولم تتميز علاقاته مع الرؤساء العرب سوى بالتخبط والخلاف الذي وصل أحيانا إلى حد التجريح وأخطر خلافاته كانت مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر والرئيس السوري ناظم القدسي وعاهل الأردن الحسين بن طلال وفيصل بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية وأمير الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح إلا أنه في المقابل احتفظ ببعض العلاقات مع المغرب وثورة الجزائر.[1]

وكان أخطر قرار اتخذه عبدالكريم قاسم على صعيد السياسة العربية هو إلغاء عضوية العراق من الجامعة العربية وفسر بعدم إيمانه بأي تقارب أو تضامن أو مشروع وحدوي عربي، ذلك القرار الذي وضع العراق في عزلة مطبقة إلا مع إيران ومنظومة الدول الشيوعية بزعامة الاتحاد السوفيتي.

أما علاقته مع بريطانيا فكانت ظاهريا وإعلاميا متوترة إلا أن دار الوثائق البريطانية أماطت اللثام عن العديد من الوثائق التي تشير إلى وجود تنسيق من نوع ما للحفاظ على المصالح البريطانية في العراق والمنطقة منها عدم تأميم حقول النفط في فترة تعالت الأصوات الداعية للتاميم بعد تأميم مصدق في إيران للنفط وتأميم قناة السويس في مصر كانت لقاسم مطالب عديدة من ضمنها ضم الكويت للعراق سنة 1961 مدعيا بأنها امتداد طبيعي لأرض الرافدين وإحدى الإمارات التابعة إداريا لولاية البصرة منذ العهد العثماني.

منذ الايام الاولى لثورة 14 تموز 1958 ، وسقوط النظام الملكي الهاشمي ، وتأسيس جمهورية العراق ، وتعيين الدكتور عبد الجبار الجومرد وزيرا للخارجية ، إتضحت ملامح السياسة الخارجية للعراق، والتي عبر عنها وزير الخارجية الدكتور الجومرد ، كما عبر عنها الزعيم نفسه ، ومما أكده الزعيم ان العراق سيحترم التزاماته مع دول العالم وفق الاتفاقيات والامتيازات الدولية ، وسيشارك في المنظمات

[1] ابراهيم العلاف ،**سياسة الزعيم عبد الكريم قاسم الخارجية (1958-1963)**، مدونة الدكتور ابراهيم العلاف التاريخية والثقافية العربية،بتاريخ 31 مايو 2015،ص1.

الدولية عضوا فعالا لخدمة الشعوب المحبة للسلام وهكذا كثيرا ما بدد الزعيم مخاوف وشكوك الدول الاخري تجاه الثورة في العراق .[1]

وكان إختيار الجومرد نفسه، وهو من الحزب الوطني الديموقراطي يعطي الانطباع بأن العراق ، وان كان قد عاد الى ماكان يسمى انذاك ب"الركب العربي التحرري " ، الا انه لم يكن مع فكرة (الوحدة الاندماجية) مع الجمهورية العربية المتحدة ،وقد أكد الزعيم عبد الكريم قاسم هذا التوجه بأعلانه الحفاظ على ما أطلق عليه في بعض خطبه "الجمهورية العراقية الخالدة " .[2]

نعم كان من أهداف ثورة 14 تموز 1958 - كما جاء في البيان الاول وفي الدستور المؤقت - التمسك بميثاق الدفاع العربي المشترك، والخروج من حلف بغداد ، والايمان بسياسة الحياد الايجابي ، ودعم حركات التحرر،إلا ان عبد الكريم قاسم ووزير خارجيته، لم يكونا من المؤمنين بهدف الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة في حين كان العقيد الركن عبد السلام محمد عارف نائب رئيس الوزراء من الداعين الى الوحدة العربية واتضح ذلك من خلال خطبه والمقالات التي كانت تنشرها جريدة الجمهورية التي رأس تحريرها لفترة قصيرة ثم من بعده ومعه السيد فؤاد الركابي وزير الاعمار .[3]

كان الخلاف بين الزعيم الركن عبد الكريم قاسم والعقيد الركن عبد السلام محمد عارف في أحد وجوهه هذه المسألة ، وقد نجح الزعيم عبد الكريم قاسم وتفرد بالسلطة وعزل العقيد عبد السلام محمد عارف ،وكان ذلك بإنتهاء فكرة الوحدة العربية ،وقد انعكست هذه المسألة على القوى والاحزاب السياسية فتبنى الشيوعيون مبدأ الاتحاد الفدرالي والذي سبق ان كتب عنه مؤسس الحزب الشيوعي يوسف سلمان يوسف (فهد) سنة 1942من القرن الماضي بينما تمسك القوميون بمبدأ الوحدة العربية .[4]

استمر الزعيم عبد الكريم قاسم بالتمسك بسياسته الخارجية القائمة على معاداة الاستعمار، وخرج العراق من حلف بغداد ، ومن الكتلة الاسترلينية ومن اتفاقية الامن المتبادلة مع الولايات المتحدة الاميركية ، وبدأ بمفاوضات مع شركات النفط الاحتكارية نجم عنها إصداره قانون رقم 80 الذي منع الشركات من الاستثمار في الحقول الجديدة ، وكان يهاجم الاستعمار البريطاني والولايات المتحدة في خطبه

---

[1] وسن سعيد الگرعاوي،**سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية في العهد الملكي / دراسة تاريخية،2009**،لمزيد من التفاصيل انظر لـ: . www.free-pens.org/index.php?show=news&action

[2] خضر عباس عطوان ،**رؤية مستقبلية للعلاقات العراقية- العربية**،من بحوث كتاب (احتلال العراق الاهداف –النتائج-المستقبل)، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ٢٠٠٤،ص ٣١٢.

[3] ابراهيم العلاف ،**سياسة الزعيم عبد الكريم قاسم الخارجية (1958-1963)**،مصدر سابق.

[4] ا.د نوري عبد الحميد العاني واخرون،**تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري**،الجزء الاول 14 تموز 1958-7 شباط 1959،بيت الحكمة للنشر والتوزيع،الطبعة الاولى،2000.

واحاديثه بشكل مباشر وغير مباشر وساعده على ذلك تعرضه لاحداث كثيرة منها حركة الشواف في الموصل المناوئة له في 8 اذار1959 من القرن الماضي ،ومحاولة اغتياله الفاشلة في 7 تشرين الاول 1959 .

وقام الزعيم عبد الكريم قاسم في 6 كانون الثاني 1959 بالقاء خطاب قال فيه انه مستعد للتعاون مع كافة الاقطار العربية بما فيها مصر ولكن الانفصال الذي وقع في 28 ايلول 1960 وانفراط عقد الوحدة بين مصر وسوريا عمق الخلافات العراقية -المصرية وقد دعم الشيوعيون الانفصال وهذا أجج الموقف بين العراق ومصر.[1]

اما سياسة الزعيم عبد الكريم قاسم الخارجية تجاه الاقطار الاخرى ، وقد اصبح وزير الخارجية هاشم جواد، فقد كانت تتذبذب والسبب هو ان قريبه العقيد فاضل عباس المهداوي رئيس المحكمة العسكرية العليا الخاصة كان لايتورع عن مهاجمة من يريد من ملوك ورؤساء الدول العربية وغير العربية وكثيرا ما كان الدكتور الجومرد يشتكي من ذلك لدى الزعيم .[2]

كانت علاقة العراق مع الاردن متوترة بسبب مقتل العائلة الحاكمة الهاشمية في العراق وانسحاب العراق من الاتحاد الهاشمي ،وكثيرا ما تدخل السفير الامريكي في عمان لرأب الصدع في العلاقات العراقية -الاردنية لكن العلاقات ظلت مقطوعة مع استمرار الحملات الاعلامية بين الطرفين . ومع نهاية سنة 1960 حدث نوع من التحسن وفي سنة 1961 اعيدت العلاقات وفتحت الحدود ووصل وصفي التل كأول سفير اردني في العراق بعد الثورة .

وكانت العلاقات العراقية -اللبنانية جيدة ، وقامت لبنان بمحاولات لتلطيف الاجواء بين العراق ومصر لكن دون جدوى .أما العلاقات مع الكويت فقد ساءت بعد مطالبة الزعيم بما اسماه اعادة القضاء السليب "الكويت الى العراق ومن هنا فقد ساءت علاقات العراق الخارجية مع الدول العربية كلها خاصة بعد تدخل جامعة الدول العربية وارسال قوات عربية لحماية الكويت.
ازدادت عزلة العراق عربيا وظهر خلاف بين الزعيم ووزير خارجيته هاشم جواد بشأن سحب سفراء العراق من الدول التي اعترفت بدولة الكويت وقد حاول الاستفادة من الاتحاد السوفيتي السابق في عرقلة قبول الكويت عضوا في الامم المتحدة حتى سنة 1963 وبالتأكيد ان ذلك تم بالتعاون مع الحزب الشيوعي العراقي الذي ظل يدعم حكم الزعيم حتى آخر لحظة.

وفيما يتعلق بعلاقة العراق مع حركة التحرر الوطني الجزائرية ومع المغرب فقد كانت جيدة ، وعرف عن الزعيم دعمه المادي والمعنوي للجزائر وللمغرب ولتونس ولليبيا كما قدم الزعيم دعما للعمانيين في ثورتهم

---

[1] ابراهيم العلاف ،**سياسة الزعيم عبد الكريم قاسم الخارجية (1958-1963)**،مصدر سابق.

[2] ا.د نوري عبد الحميد العاني واخرون،**تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري**،مصدر سابق.

ووافق على فتح مكتب للثورة العمانية في بغداد،كما دعم قضية الجنوب العربي في عدن وبعد قيام الثورة في صنعاءبقيادة عبد الله السلال ساندها الزعيم واعترف بها وقدم المساعدات الفنية لليمن .وتراوحت العلاقات بين العراق والسعودية بين الايجاب والسلب مع ان السعودية اعترفت بقيام الجمهورية في العراق لكن الشيوعيين كثيرا ما اساؤوا للعلاقات بسبب مهاجمتهم السعودية واتهامها بأنها قد جعلت من الظهران قاعدة للولايات المتحدة الاميركية.[1]

وبصدد القضية الفلسطينية فإن الزعيم عبد الكريم قاسم كثيرا ماكان يؤكد دعمه لفلسطين ودعا في لقاءه بياسر عرفات في 3 اب 1958 الى الكفاح من اجل الاستقلال والالتزام بقرارات الامم المتحدة وطريقة حل القضية الفلسطينية وقال لياسر عرفات ان فلسطين كانت وراء ثورة 14 تموز 1958 في العراق .ومما كان يدعم هذا القول الدور الذي قام به الزعيم في تأسيس "جيش التحرير الفلسطيني " وتأسيس قوة من الفلسطينيين المقيمين في العراق والحق هذه القوة بوزارة الدفاع العراقية ورصد لها التخصيصات اللازمة لذلك.

وبشأن دول الجوار ؛ فقد كانت العلاقات مع تركيا وايران غير جيدة لانهما كانتا عضوين في حلف بغداد ومع هذا اعترفت ايران بجمهورية العراق في 30 تموز 1958 لكن دعم ايران للحركة الكردية ومشاكل الحدود وخاصة في شط العرب كانت تسهم في توتر العلاقات.[2]

اما تركيا فأنها ترددت اول الامر بالاعتراف بجمهورية العراق لكنها تعرضت لضغوط دولية دفعتها الى الاعتراف وعندما حدث انقلاب العسكر في ايلول 1960 اعترف الزعيم به .كما ايد انفصال سوريا عن مصر واجتمع مع الرئيس السوري ناظم القدسي على الحدود العراقية -السورية،وكما هو معروف فأن العلاقة بين بريطانيا والعراق كانت جيدة ونشأت صداقة وثيقة بين الزعيم وبين السير مايكل رايت السفير البريطاني وكان الزعيم كثيرا ما يجتمع به دون حضور وزير الخارجية وقد كانت بريطانيا من اوائل الدول التي اعترفت بجمهورية العراق واعلنت ان ليس في نيتها التدخل في شؤون العراق مع انها كثيرا ما كانت تتدخل وتخلق المشاكل بين قادة الثورة وكان ما يعني الانكليز هو استمرار تدفق النفط وكذلك الامر بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية وقد اكدت الثورة انها تحترم علاقاتها واتفاقاتها مع الغرب لذلك استلم العراق صفقات اسلحة بريطانية واميركية كان قد اشتراها من الانكليز والاميركان بكل يسر وسهولة كما استؤنفت العلاقات الاقتصادية مع الانكليز والاميركان كما كانت لكن هذا لم يمنع العراق بعد انسحابه من حلف بغداد عن الغاء اتفاقية الامن المتبادلة مع الولايات المتحدة الاميركية لسنة 1954 ومع هذا كان

---

[1] ا.د نوري عبد الحميد العاني واخرون،**تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري**،مصدر سابق.

2) د. عقيل الناصري،دراسة في حركة الضباط الأحرار في العراق 1948-1958 ، ميدل إيست أونلاين.

الزعيم عبد الكريم قاسم يتبادل الرسائل مع الرئيس الاميركي ايزنهاور ومع الرئيس الاميركي جون كندي وخاصة فيما يتعلق بالموقف العراقي من القضية الفلسطينية.[1]

ونظرا للعلاقة الوثيقة التي قامت بين العراق والاتحاد السوفيتي فقد وضع الزعيم عبد الكريم قاسم نفسه والعراق في خانة الدول الداعمة للتحرر والاستقلال ، وكان يردد في خطبه ان العراق حطم اكبر قاعدة استعمارية في الشرق الاوسط وقد رحب بالخبراء السوفيت ووقع مع الاتحاد السوفيتي اتفاقية اذار 1959 من القرن الماضي كما وقع اتفاقية استخدام الطاقة الذرية للاغراض السلمية مع السوفيت في 17 اب 1958 من القرن الماضي هذا فضلا عن اتفاقيات عسكرية للحصول على الاسلحة الحديثة وقد زار العراق انستاس ميكويان نائب رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي في نيسان 1960،وقد ارتبط العراق في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم بعلاقات جيدة مع اندنوسيا وزار الدكتور احمد سوكارنو العراق وكذلك كانت علاقات العراق جيدة مع الصين الشعبية واليابان والكثير من الدول الافريقية.

ومهما يكن من أمر فان علاقات العراق الخارجية وسياسة الزعيم عبد الكريم قاسم لم تكن واضحة وضمن استراتيجية صحيحة تخدم المصالح الوطنية العراقية بالدرجة الاولى وانما كان طابع الارتجال وضعف الخبرة الدبلوماسية هي ما يسمها ويقينا ان قضية الكويت ومطالبة الزعيم بها افقدته الكثير من ثقة الدول العربية به وبسياسته الخارجية لذلك فأن اسقاطه في 8شباط 1963 خلق كثيرا من الارتياح في الاوساط العربية والاقليمية والدولية الى الدرجة التي جعلت عددا من انصاره يرون بأن ما حدث في العراق ليس الا لعبة عربية واقليمية ودولية مخطط لها من قبل وهذا الرأي يحتاج الى وثائق لدعمه وهو ما لم يحصل عليه أحد حتى الان بإستثناء ما ذكره البعض في اوراقه الخاصة ومذكراته الشخصية.[2]

- **إزمة الكويت**

بعد قيام ثورة 14 تموز 1958م،رحب شيخ الكويت عبد الله السالم الصباح بها،لانها وضعت حداً لمحاولة نوري سعيد ضم الكويت للاتحاد الهاشمي ،وقد بعث الشيخ في 12 آب 1958م رسالة تهنئة إلى عبد الكريم قاسم بنجاح الثورة فشكر قاسم الأمير على التهنئة،وفي 25 تشرين الاول 1958م ،زار شيخ الكويت العراق ليقدم التهنئة إلى قادة الثورة،ويبدو أن شيخ الكويت أراد أيضاً أن يلم بموقف قادة الثورة من الكويت فيما إذا كان لديهم النية في إثارة قضية الكويت من جديد كما فعل الملك غازي و نوري السعيد من

[1] مناقشات نقدية من أجل الكشف عن حقائق تاريخية جديدة، العراق وعبدالناصر في مذكرات أمين هويدي، جريدة الزمان، العدد 1549 ، التاريخ 6/ 7 / 2003.

[2] ا.د نوري عبد الحميد العاني واخرون،**تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري**،مصدر سابق.

قبل،أم لا،واستمرت العلاقات طبيعية بين العراق و الكويت في السنوات التي تلت ثورة 14 تموز 1958م ،وتبادل البلدان الوفود التجارية والاقتصادية بشكل طبيعي.[1]

وجاءت سنة 1961م لتشهد أول أزمة حقيقية بين العراق والكويت،إذ عادت المطالبة بالكويت كلها،بعدما كانت قد تحولت إلى خالف حول مناطق محددة،ففي 19 حزيران 1961 من القرن الماضي ،وقعت بريطانيا اتفاقية جديدة مع الكويت أنهت بموجبها الحماية البريطانية القائمة على أساس اتفاقية 1899م فأعلنت الكويت استقلالها في 19 حزيران سنة 1961م من القرن الماضي، وبعد أن أصبحت الكويت مستقلة،وسارعت الدول الاخرى إلى إرسال برقيات التهنئة،أرسل عبد الكريم قاسم إلى حاكم الكويت عبدالله السالم الصباح رسالة غامضة ترحب بألغاء اتفاقية 1899م ،لكنها لم تتطرق إلى قضية الاستقلال،مما أثار شكوك حاكم الكويت فتشاور الحاكم مع السفير البريطاني حول الحصول على مساعدة بريطانية إذا اقتضى الامر،وفي 25 حزيران 1961م أعلن عبد الكريم قاسم في بيان إذاعي أن الكويت جزءاً لا يتجزأ من العراق وأن الكويت كانت منطقة تابعة لولاية البصرة الخاضعة للحكم العثماني ،وأعلن عبد الكريم قاسم تعيين حاكم الكويت قائم قاماً لها،خاضعاً لسلطة متصرف البصرة ،قامت بريطانيا في 1 تموز1961م على اثر إذاعة البيان وبطلب من الكويت بإنزال قوات عسكرية على وجهالسرعة في الكويت للدفاع عنها تجاه التهديدات العراقية، كما قام العراق من جانبه بحشد قواته بمنطقة البصرة،فوقعت بعض المناوشات بطريق الخطأ مع الدوريات البريطانية على الحدود، وأسرت القوات العراقية مدرعة وجنودها البريطانيين،وقدم العراق شكوى الى مجلس الامن بسبب أنزال البريطانيين قواتهم في الكويت وتهديدهم لسلامة ارضهِ.[2]

وفي الوقت الذي كان النزاع مطروحاً في مجلس الامن قدمت الكويت طلباً للانظمام الى جامعة الدول العربية ،وقررت الجامعة العربية تشكيل قوات عربية لتحل محل القوات البريطانية في الكويت،إذ وصلت الفرقة الاولى منها إلى الكويت في 10 أيلول 1961من القرن الماضي،وبقيت هذه القوات في الكويت حتى سنة 1963م حين بدا إن الخطر قد تلاشى،و في 26 كانون الاول1961من القرن الماضي أعلن هاشم جواد وزيرالخارجية العراقي.[3]

إن العراق سيعيد النظر بعلاقاته الدبلوماسية مع أي بلد يعترف بالكويت،وبما إن عدد الدول التي اعترفت بالكويت أخذ يتزايد، لذلك قام العراق بسحب سفرائه من جميع الدول التي اعترفت بالكويت لكنه لم يقطع العلاقات الدبلوماسية بشكل كامل، وبالنتيجة فشلت محاولة عبد الكريم قاسم في ضم

---

[1] **التطورالسياسيلامارةالكويتومشكلاتهاالحدوديةللمدةمن 1914 – 1963**،لمزيد من المعلومات انظر لـ:.www.moqatel.com .

[2] د. فيبيمار،تاريخالعراقالمعاصر،**العقدالجمهوريالاول،الجزءالاول**،ترجمةمصطفىأحمد،دارمصرللطباعة،القاهرة، 2009 ،ص63.

[3] سالم مشكور، **نزاعات الحدود في الخليج، معضلة السيادة والشرعية**، مركز الدراسات الستراتيجية، البحوث والتوثيق،بيروت، 1993،ص99.

الكويت فشلاً ذريعاً ،وانتهى الامر به إلى العزلة عن بقية العالم العربي،وبالرغم من الاتحاد السوفيتي الذي اعاق انضمام الكويت الى الامم المتحدة في سنة 1961 من القرن الماضي ،الا انه غير موقفه بعد الاطاحة بـ(عبد الكريم قاسم) في عام 1963 من القرن الماضي،وصوت بقبول الكويت في عضوية المنظمة العالمية،وذلك في حزيران 1963من القرن الماضي لتصبح العضو رقم (111).[1]

- **الانسحاب من حلف بغداد**

كانت مسألة خروج العراق من ميثاق بغداد من بين الاهداف التي اتفق عليها الضباط الاحرار ،وقد جاء البيان الاول للثورة مؤكداً التمسك بقرارات مؤتمر باندونك التي تضمن سياسة الحياد الايجابي ،ورفض سياسة الانحياز الامر الذي يؤشر ضمنا الانسحاب من الميثاق،لكن الثوار لم يعلنوا ذلك رسمياً ولم يحضر ممثلو العراق إجتماع دول الميثاق إذ تم تجميد عضوية العراق فيه واحتلت القوات العسكرية مقر (الحلف) ضباح يوم الثورة .[2]

إن مبررات الانسحاب من الحلف كانت قائمة منذ العهد الملكي، وكان من المتوقع أن يتم الانسحاب منه بعد ثورة 14تموز مباشرة لذلك أعلنت الحكومة العراقية الانسحاب منه رسمياً في 24آذار1959، وأرسلت مذكرات تحريرية إلى سفارات كل من بريطانيا وتركيا وإيران وباكستان بصفتهم اعضاءً فيه، والى السفارة الأمريكية شفهياً بإعتبار الولايات المتحدة عضواً في اللجنة العسكرية فقط،وقد جاء في مذكرة الانسحاب"وجدت الحكومة العراقية إن بقاء العراق طرفاً في ميثاق بغداد لا يتماشى وسياسة الحياد الايجابي التي أعلنتها وسارت بموجبها فعلاً ثورة 14تموز1958من القرن الماضي، كما انه لا ينسجم مع رغبات الشعب العراقي الذي أعلن عن معارضته للحلف.[3]

فالحكومة العراقية ترى أن انسحابها من عضوية ميثاق بغداد وسيلة لتدعيم وإنماء الصداقة بين العراق وكافة الدول، وهي تؤكد رغبتها في استمرار العمل على تدعيم أواصر الصداقة والمودة مع تلك الدول بما يتفق ومبادئ الأمم المتحدة، وهي واثقة بأنها ستجد من الدول الصديقة ما تأمله من التعاون بروح المودة التي يحس بها العراق تجاهها لاسيما أن الروابط التاريخية والمنافع المتبادلة التي تربط العراق بهذه الدول عوامل أساسية أثبتت الأيام صلاحها في دوام تعاون مستمر وعلاقات ودية مزدهرة".[4]

---

[1] إسماعيل العارف، **أسرار ثورة 14 تموز و تأسيس الجمهورية في العراق**، دار الحياة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012.

[2] جريدة الجمهورية العراقية 25 تموز ،7 اب 1958.

[3] اقتباساً عن نجدة فتحي صفوة العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب ،ص243.

[4] أتحاد الشاب 28 كانون الثاني 1959.

وقد ذكر السفير البريطاني من بغداد (تريفليان) أنه،قابل عبد الكريم قاسم يوم الاحد 23 اذار عام 1959 من القرن الماضي أي قبل يومين من أنسحاب العراق من الميثاق وأن قاسماً اخبره بموافقته على بقاء القواعد الجوية البريطانية في العراق بشرط ان تخضع لسيطرة القوة الجوية العراقية ولكنه فوجئ بعد يومين بسماع أنسحاب العراق من الميثاق والغاء الاتفاقية الخاصة بالقواعد البريطانية ،ويعلق السفير على ذلك بالقول هذا انموذج من حيل عبد الكريم قاسم وبرهان نهائي على انه لا يمكن أن يؤتمن.[1]

وكان عبد الكريم قاسم قد عقد مؤتمراً صحفياً عصر يوم 24 آذار بمقره في وزارة الدفاع اعلن فيه ان نبأ مهما سيذاع في تمام الساعة الثامنة مساء هذا اليوم،ولقد عقد المؤتمر من اليوم نفسه وأعلن فيه انسحاب العراق من الميثاق،ودعى فيها الصحف الى السعي لتخفيف حدة التوتر مع دول الجوار والبلاد المعنية حتى نحصل على نتائج مرضية .[2]

لقد برر عبد الكريم قاسم تأخر العراق من الانسحاب من الميثاق بالقول "مضت مدة طويلة كنت اعالج خلالها خروجنا من ميثاق بغداد ودخلنا في مناقشات كثيرة سرية لان سياستنا الكتمان والهدوء والمباغتة وفي هذا الوقت الذي نريد منه تحرر البلاد من عناصر الاستعمار والفساد كانت هذه العناصر بالداخل والاستعمار يتحالف معهم كانوا يعملون ضد الحكومة الحرة.[3]

وبعد انسحاب العراق من الميثاق تلكأت بريطانيا الاستجابة لطلب العراق بيعه السلاح وتخلى العراق عن المساعدات العسكرية البريطانيةنوالواقع ان الحكومة البريطانية كانت ترغب في ابداء مرونة اكثر اتجاه طلبات السلاح العراقية لانها لا تريد ان تترك ذلك للروس كله ففي 11 ايار رد (برومنوميو) وزير الدولة للشؤون الخارجية في مجلس العموم على الاعتراضات المقدمة من النواب حول بيع السلاح الى العراق فقال "أن حكومته كانت قد تلقت طلباً في ذلك من الجكومة العراقية في اوائل عام 1959 من القرن الماضي وان علينا الاستمرار تقاليدنا القديمة في تجهيز العراق بالسلاح وان نعمل كل ما بوسعنا كي نتيح للجنرال قاسم المحافظة على خط مستقل في العمل و"انه يرفض القول ان الحكومة العراقية القائمة تخضع لسيطرة الشيوعيين"،ولقد كانت هذه الاجابة تتسم بالحذر والمحافظة من الجانب البريطاني الذي كان يخشى من تسرب السلاح الى الثوار العرب في عمان والجزائر ،وقد تظاهرت بالموافقة على تزويد العراق بالطائرات والدبابات لكي تدفع عنها مهمة اجبارها العراق على اخذ السلاح من الاتحاد السوفيتي بمعارضة بيعه السلاح ومع ذلك هي لم تلبي سوى متطلبات المعلقة من العهد السابق ،وبعد انسحاب

---

[1] جمال عبد الناصر ،نحن والعراق والشيوعية ،ص61-65.

[2] مبادئ ثورة 14 تموز في خطب الزعيم ص 4-46.

[3] دكتور ليث عبد الحسن الزبيدي ،**ثورة 14 تموز** ،ص334.

العراق من الحلف تم تغير اسم الحلف الى (منظمة المعاهدة المركزية) في 21 آب عام 1059 من القران الماضي ووافقت الحكومة العراقية على تسليم مستندات الميثاق ووثائقه الرسمية ونقلها الى انقرة المقر المؤقت للحلف.[1]

- **العراق وجامعة الدول العربية**

كان للعراق مشاركة اساسية في اجتماعات الجامعة العربية وفي لجانها وهيآت المختلفة ،وظهر دوره المتميز في المجلس الاقتصادي العربي الذي عقد في القاهرة في كانون الثاني عام 1959 حيث شارك بوفد كبير ترأسه ابراهيم كبة وزير الاقتصاد وضم احد عشر عضواً من خبراء الاقتصاد وقدم عشر دراسات تتعلق بالسوق العربية المشتركة ،ومشروع أتفاقية اوحدة الاقتصادية ومشروع المؤسسة المالية العربية للانماء الاقتصادي،وموضوع مقاطعة فرنسا اقتصاديا ومشروع توحيد سياسة النفط العربية ،والضغط على المانيا الغربية لايقاف دعمها الاقتصادي المتواصل لاسرائيل ،واتفاقية تسديد المعاملات الجارية وانتقال الاموال بين الدول الجامعة العربية وغيرها.[2]

وقد رسمت نشاطات الوفد العراقي في القاهرة واقتراحاته وتحفاظته لاول مرة السبيل السوي لخدمة الاقتصاد العربي الموحد حسب ما ذكره ابراهيم كبة.

بعد عودته الى بغداد ،قبل انتهاء المؤتمر تاركاً مهمته للدكتور طلعت الشيباني عضو الوفد ،عقد مؤتمر صحفياً في بغداد اتهم فيه بعض صحف القاهرة بالصمت حول جهود العراق وانه بناء على ذلك استبدل الكلمة الترحيبية التي كانت مقررا ان يلقيها بخطاب طويل عن التضامن العربي التام بين العراق والجمهورية العربية المتحدة وتحديد مفهوم الوحدة العربية واختلاف السبل التأريخية لكل بلد عربي،ثم تحدث عن المسائل المطروحة واشار الى ان الاوساط الوطنية رحبت بخطابه بينما قللت المرجعية من اهميته وان المهم فحوى الاجتماع حيث استهدى الوفد العراقي بثلاثة مبادئ هي :

لا مساومة مع الاستعمار مهما اتخذ من اشكال وطرق ،ولا مساومة مع الصهيونية والايمان بالعروبة المتحررة وان العراق سيحدد موقفه في ضوء هذه المبادى مستقبلاً وانه خول طلعت الشيباني بالاستمرار في الاتصال برؤساء الوفود لمحاولة قبول التحفظ وبمجرد قبولها فأنه سوف يعود الى القاهرة لتوقيع الاتفاقية.[3]

---

[1] ملفات مجلس السيادة كتاب ديوان مجلس الوزراء الى الوزارات كافة يوم 29\3\1955.

[2] هذا هو طريق 14 تموز ص 126-127،جريدة الحرية ،14 كانون الثاني 1959.

[3] كتاب وزارة الاقتصاد الى رئاسة مجلس الوزراء في 15\4\1959،ملفات مجلس السيادة،الملف المرقم 332،وثيقة 26،ص34.

واشترك العراق في مؤتمر المجلس المؤقت للوحدة الاقتصادية في بيروت في 26 آذار عام 1959 من القرن الماضي حيث بحثت مواضيع السوق العربية المشتركة والتنسيق الاقتصادي ،واجازات الاستيراد والتصدير والتحفظات الواردة في أتفاقية تسهيل التبادل التجاري بين الدول العربية وصادق على بروتوكول اسباغ كيان ذاتي على المجلس الاقتصادي العربي الموقع عينه في اليوم نفسه.[1]

كان المكتب الدائم للوحدة العربية الثقافية في القاهرة قد وجه كتاباً في 23كانون الاول عام 1958 من القرن الماضي الى حكومة الجمهورية العراقية يعلمها بعقد اجتماعها السنوي المقبل في بغداد خلال شهر آذار عام 1959 من القرن الماضي ،وقد أبلغت الحكومة العراقية بتاريخ 31 كانون الثاني عام 1959 من القرن الماضي الامانة العامة للجامعة العربية بموافقتها على عقد المؤتمر في بغداد ولكن الامانة العامة عدلت عن قرارها بضغط من القاهرة وقررت عقد مؤتمر في القاهرة بدلاً من بغداد لاسباب مالية كما ادعت ، ونتيجة لهذا الموقف اضطرت وزارة الخارجية العراقية الى الاعتذار عن الاشتراك في المؤتمر ،وابلغت السفارة العراقية في القاهرة "أبلغوا الامانة العامة بأنها سبق وطلبت عقد الدورة المقبلة للجنة الثقافية في بغداد فوافق مجلس الوزراء العراقي على ذلك أن عدولها عن عقد الاجتماع في بغداد بعد موافقة مجلس الوزراء وابلاغها بالموافقة لا يشجعنا على الاشتراك في الاجتماع المذكور.[2]

ولكن الجامعة العربية برئاسة عبدالخالق حسونة ظلت متحيزة ضد العراق بتأثير من الجمهورية العربية المتحدة في قضية الوساطة بين العراق والعربية المتحدة التي شجبها العراق ففي 30 آذار 1959 من القرن الماضي بعثت الخارجية العراقية برقية الى السفارة العراقية في القاهرة جاء فيها ترجو ان يثبتوا لسكرتير الجامعة العربية الاتي:

وواصل العراق سياسة تعزيز التضامن العربي في الجامعة العربية ولكن تردي العلاقات بينه وبين الجمهورية العربية المتحدة بعد ثورة الشواف أنعكس على اللجنة السياسية للجامعة يوم 23 آذار ،وبحثت الموقف القائم بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية وأصدرت توصية بسأنه باجماع الاراء تضمنت الاتي:

1. نوصي بان يعقد الاجتماع وزراء خارجية الدول الاعضاء اجتماعاً عاجلاً للجنة السياسية في بيروت الساعة الحادية عشرة من صباحا الثلاثاء 31 آذار الحالي لمعالجة هذا الموقف .
2. تناشد رؤساء الدول الاعضاء بذل مساعيهم الحميدة في هذا الشأن.

[1] قحطان احمد سليمان ،السياسة الخارجية العراقية ،ص282.

[2] جامعة الدول العربية ،مضابط جلسات مجلس الجامعة الجلسة (4) 23 اذار 1959،ص19-20.

وفي اليوم نفسه أعلن استقالته من منصبه كسفير في القاهرة بمذكرة طويلة الى عبد الكريم قاسم شرح فيها اسباب استقالته والانحراف القومي في العراق.[1]

وبعد ان تردت العلاقة بين الجمهوريتين العراقية والعربية المتحدة الى ادنى مستوى دعا السودان الى عقد اجتماع لمجلس الجامعة العربية لبحث الخلافات بين البلدين وتسويتها فأجتمع وزراء الخارجية العرب في بيروت يوم السابع من نيسان عام 1959 من القرن الماضي ،ولكن المندوب العراقي لم يحضر الاجتماع على اساس ان العراق ليس مسؤولاً عن تردي العلاقات ،وان الامر لا يستوجب الوساطة اذا كفت الجمهورية العربية المتحدة عن تدخلها في شؤون العراق.[2]

وقد اعرب المجتمعون عن اسفهم لتخلف العراق عن الحضور لازالة الخلافات واكدوا على تمسك الدول العربية سياسة عدم الانحياز وعدم تبعية والحرص على التضامن العربي وشجب التيارات الخارجية التي تستهدف تفرقة العرب او المساس بمعتقداتهم وقضاياهم القومية وناشدوا العراق على الانسجاب مع الدول العربية في التنفيذ بالقرارات المتخذة وتفويض الامين العام برئاسة لجنة لتنفيذ المقترحات،ويلاحظ ان هذه القرارات تتهم العراق ضمنا بأنه يتبع سياسة منحازة الى الكتلة الاشتراكية وهي تؤكد ما قاله رئيس وفد العربية المتحدة بأن بلاده ليس لها خلاف مع العراق وانما هنالك خطر شيوعي يهدد الامة العربية واكثرية الوفود لا توافقه ولذلك رفض العراق هذه القرارات ولم يسمح للجنة المكلفة بتنفيذه بزيارة العراق كما لم يحضر اجتماعات مجلس الجامعة التالية التي عقدت في القاهرة نظراً للحملات الصحفية والاتهامات الموجهة ضد العراق وامتنع عن دفع حصته المالية المترتبة عليه عام 1959 من القرن الماضي.[3]

- **دعم العراقي للثورة الجزائرية**

بعد نجاح ثورة يوليو 1958 بقيادة عبد الكريم قاسم الذي أطاح بحكم الملكي، حيث أصبح الدعم العراقي للثورة ماديا و معنويا، حيث قدمت الحكومة العراقية ما قيمته مليون دينار عراقي لفائدة الثورة سنة 1959 ثم استلامها على ثلاث دفعات، هذا وسيرتفع الدعم المادي العراقي للثورة أثر زيارة فرحات عباس للعراق، و ذلك بعد نجاح ثورة يوليو 1958 حيث سيصل الدعم المالي إلى غاية استقلال الجزائر إلى ثلاثة ملايين فرنك فرنسي قديم سنويا.[4]

---

[1] قحطان احمد سليمان ،**السياسة الخارجية العراقية** ،مصدر سابق،ص 360-362.

[2] برقية السفارة البريطانية في واشنطن الى الخارجية البريطانية في 28 شباط عام 1959،العميد الزوبعي ،العراق في الوثائق البريطانية 3\195.

[3] موسوعة 14 تموز 1\219.

[4] مقررات مجلس الوزراء يوم 18شباط 1959.

واصل العراق دعمه المادي والمعنوي للجزائر ،وفي 18 شباط عام 1959 من القرن الماضي قرر مجلس الوزراء اهداء أسلحة واعتدة الى جيش التحرير الجزائري منها (124) بندقية وسبع قاذفات واعتدة مختلفة قيمتها (32291) دينار عراقي و(696) فلساً،وكان العراق قد رفض طلبا تقدمت به فرنسا لاعادة العلاقات والتي انقطعت منذ العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 من القرن الماضي وبادر الى قطع علاقاته التجارية والاقتصادية معها منذ تشرين الثاني عام 1958 من القرن الماضي ،وتقدم بطلب الى المجلس الاقتصادي العربي في القاهرة بمشروع قرار بمقاطعة فرنسا اقتصادياً اسناداً للثورة الجزائرية ولكن المجلس اجل النظر فيها واحالتها الى لجنة معينة،وفشل المشروع بسبب عدم تأييد اغلبية الدول العربية الاعضاء في المجلس المذكور.[1]

وفي 2 آذار رد عبد الكريم قاسم على حملات الصحف المصرية في حفل تخرج دورة ضباط الاحتياط الثالثة عشر بالقول " من الغريب ان اصحاب الصحف المأجورة في الدول المجاورة قد تهجمت علينا، اننا قوم لا نحتاج الى دعاية ، ومن دواعي سروري ان تكون الجمهورية العراقية اول دولة اعترفت بحكومة الجزائر، ومن دواعي سروري ايضا ان يكون العراق اول دولة خصصت في الميزانية مليوني دينار لدعم حكومة الجزائر تدفع سنويا اضافة الى الاسلحة، انني ابشركم بان الاسلحة التي خصصت للجزائر كانت بدرجة كافية، وقد خصصنا اسلحة اخرى، وسوف نخصص اسلحة اخرى ايضا حتى تتحرر الجزائر ،سوف ندعمها بكل ما اوتينا من قوة، فهذه معاهدنا ومدارسنا العسكرية ومعاهد العلم الاخرى مفتوحة ابوابها امامهم).[2]

وقد تم قبول عدد من الطلاب الجزائريين في الكليات والمعاهد العراقية وخصصت الاذاعة منهاجاً يومياً خاصاً يذيعه مكتب الاستعلامات للجمهورية الجزائرية في بغداد،وبالنظر لهذا الموقف الودي زار وفد من الحكومة الجزائرية المؤقت بغداد يوم 21 نيسان برئاسة رئيس وزرائها (فرحات عباس) وعضوية كل من كريم بلقاسم نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والدكتور احمد فرنسيس وزير المالية والاقتصاد واحمد توفيق المدني وزير الثقافة ،وكان على رأس المستقبلين في المطار عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء وهتفت الجماهير المحتشدة "الموت لديغول عدو الحرية وعاشت الجزائر حرة مستقلة" و "وفد الجزائر اهلا بيك شعب العراق يحييك" ،وبعد ان امضى الوفد اسبوعاً في العراق واجرى مباحثات مع المسؤولين العراقيين حول سبل دعم الثورة الجزائرية في نضالها من اجل حريتها واستقلالها واطلع الوفد على الاوضاع في

[1] ابراهيم كبة ،هذا هو طريق 14 تموز ص126.

[2] ثورة 14 تموز في عامها الاول ص 287.

العراق والتطور الحاصل بعد الثورة ،ولقي من ترحيب الشعب العراقي والجكومة العراقية في بغداد والمدن التي زارها ما اظهر بجلاء الروح القومية الاصيلة للشعب العراقي.[1]

وخلال محادثات الوفد والزيارة بدأ الجانب العراقي بتنفيذ ما وعد به من تقديم المساعدات، فسلم القسط الاول من المساعدة المالية المقررة للثورة الجزائرية من ميزانية الدولة العراقية (2 مليون دينار عراقي سنويا) وسلم مبلغا قدره(750) ألف دينار عراقي للوفد الجزائري، عبر فرحات عباس بكلمة مؤثرة عن نضال الشعب الجزائري وعن شكره للعراق. وجاء في كلمته: (... ان حكومة العراق أدت واجبها تجاه الجزائر كاملا، واذا كانت الامبريالية الفرنسية لها حلفائها فنحن لنا حلفاؤنا واخوتنا) .وأكد فرحات عباس: (... ان زيارته للعراق تعتبر نصرا كبيرا للقضية الجزائرية)

كما عكس البيان الذي اصدره الوفد الجزائري عند مغادرته بغداد امتنان الوفد الجزائري لما لاقاه من ترحيب شعبي وحكومي، يقف في مقدمته اللواء الركن عبد الكريم قاسم والحكومة العراقية، كما عبر البيان المشترك بين الحكومتين العراقية والجزائرية عن عمق اواصر التضامن بين الشعبين الشقيقين، وفي هذه المناسبة ايضا أعرب الزعيم عبد الكريم قاسم: عن ايمانه القوي بما لهذه المرحلة التاريخية من اهمية كبرى في تقرير مصير الجزائر، وعن عقيدته بان حرب الجزائر هي حرب العراق وشعبه والشعوب العربية المناضلة، وابدى استعداد العراق شعبا وحكومة لمساعدة الشعب الجزائري وتدعيم نضاله النبيل بالمال والسلاح، وفي المجالات الدولية بكل ما استطاع اليه سبيلا.[2]

المطلب الثاني : السياسة الخارجية العراقية في عهد العارفيين

وبعد أن انتهى حكم عبد الكريم قاسم ..تم أختيار عبد السلام عارف ،وتم ترقيته الى رتبة مهيب وتم تعيين طاهر يحيى رئيساً لاركان الجيش ،وعين احمد حسن البكر رئيساً للوزراء ،اذ كان مجلس الوزراء مجرد تشكيل صوري .

لقد كان حكم عبد السلام عارف في فترة هيمنة الحرب الباردة والصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي وبروز منظمة عد الانحياز وهذا انعكس بشكل وبأخر على سياسة العراق الخارجية التي أتسمت بالحياد فبادر الى تحسين علاقته مع الغرب فكان للعراق دور فعال في مؤتمرات القمة العربية ومقرراتها

[1] طالب مشتاق، **مذكرات سفير عراقي في تركيا 1958-1965 ج2 بيروت 1969**، ص68-69 وقحطان احمد سليمان، السياسة الخارجية العراقية ص 515.

[2] وزارة الارشاد العراقية ،**مبادئ ثورة 14 تموز في خطب الزعيم عبد الكريم قاسم1959**،ص 28-29.

فيما يخص القضية الفلسطينية ودعم منظمة التحرير الفلسطينية في أنطلاقتها الاولى عام 1965 من القرن الماضي.[1]

فضلاً عن ذلك كان لعبد السلام دور كبير في اقتراح قيام اتحاد الجمهوريات العربية بين مصر وسوريا والعراق أو ما تسمى بأتفاقية 16 تشرين أول عام 1964 من القرنالماضي والسعي الى توحيد القوات العسكرية المرابطة في جبهات القتال مع (أسرائيل) تحت قيادة موحدة والتي أطلق عليها فيما بعد (بمعاهدة الدفاع المشترك).[2]

- **علاقته بجمال عبد الناصر**

بدأت هذه العلاقة في 14 تشرين الثاني عام 1964 لا سيما بعد مشروع الوحدة مع مصر الذي قدمهُ عارف لتعزيز العلاقات بين البلدين وإنشاء قيادة موحدة من خلال إلاشراف على السياسة الخارجية والقوات المسلحة والامن القومي إلا ان هذا المشروع لم يستمر كل ما جاء فيه .[3]

كان الرئيس"عبد السلام عارف"، كما كان يبدو في معظم تصرّفاته وتصريحاته وأحاديثه، من أشدّ المُعجَبين بشخص الرئيس" جمال عبدالناصر" ومن أعنف مؤيّديه، مُعتبراً إياه مَثَلَه الأعلى في النضال ضد الإستعمار والرجعية والكفاح في سبيل الأمة العربية ووحدتها، متمنّياً بكل ما أُوتي من قوة، أن يحقّق وحدة يكون "عبدالناصر" رئيس دولتها، لتضمّ أساساً كلاً من "مصر وسوريا والعراق" بمثابة خطوة أولى نحو تحقيق وحدة الأمة العربية من المحيط الى الخليج، وربما كان من أهم أسباب الخلاف المبكّر الذي نشب بينه وبين "عبدالكريم قاسم" هو المطالبة المُلِحّة بوحدة فورية مع "الجمهورية العربية المتحدة" التي إنبثقت في (شباط1958).

وفي خطوة إيجابية نحو تحقيق الوحدة العسكرية، كمرحلة أولى، كان هناك إتفاق رسمي قد أُبرِمَ بين البلدين على مرابطة " قوة مصرية" في العراق،ولكن التغيير المفاجئ الذي حدث وأدّى إلى إنتشار إشاعات واسعة عن وجود خلافات بين العراق ومصر وبين "عبدالسلام" و"عبدالناصر"، على الرغم من محاولات جدية قامت بها الصحف العراقية لتكذيبها أو التخفيف منها، هو صدور مرسوم جمهوري يوم (11تموز1965) من القرن الماضي ينصّ على (قبول تخلي) كل من السيدين "عبدالكريم فرحان" من

---

[1] عبد الرزاق محمد اسود ،موسوعة العراق السياسية ،المجلد السابع ،الدار العربية، بيروت ،1986،ص85.

[2] عبد الرزاق محمد اسود ،**موسوعة العراق السياسية** ،المجلد السابع ،الدار العربية، بيروت ،1986،ص85.

[3] علي كريم المشهداني ، **الاتجاهات الفكرية والسياسية في العراق من عام 1985 حتى عام 1981**،اطروحة دكتوراه غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية،كلية العلوم السياسية ،جامعة المستنصرية ،2004،ص69.

منصب وزير الثقافة والإرشاد و"صبحي عبدالحميد" من منصب وزير الداخلية، ولكن الأربعة الآخرين الذين ذكرتُهم في صفحات هذه المقالة ظلّوا محتفظين بمواقعهم المهمة.

أن "عبدالسلام عارف" و"طاهر يحيى" وكذلك "ناجي طالب" وزير الخارجية، ناهيك عن الصحف ووسائل الإعلام المتنوعة، لم يبدوا أي إيحاء أو تلميح في التصريحات أو التصرفات اللاحقة إلى أُمور سلبية، سواء بين البلدين أو بين رئيسَي الدولتين الشقيقتين، بل كان العكس هو الصحيح، فقد جرى بعد ذلك التأريخ ما يأتي:-

أولاً: ذكر "عبدالسلام عارف" في خطابه الشامل يوم (14تموز1965) وبمناسبة الذكرى السابعة لـ(14تموز1958) عبارات طويلة عن وحدة العراق مع مصر كنقطة إنطلاق لجمع شمل الأمة العربية، وأن العراق سائر بخطوات ثابتة وواقعية لبناء تلك الوحدة على الوجه الأكمل، وأنه سينهض بـ"الإتحاد الاشتراكي العربي" في العراق على دعائم شعبية ثابتة.

ثانياً: أرسل العراق وفداً عالي المستوى في (تموز1965) برئاسة رئيس الوزراء "الفريق طاهر يحيى" وعضوية عدد كبير من الوزراء وكبار الضباط لحضور إحتفالات "مصر" بالذكرى/13 لـ(23يوليو1952).

ثالثاً: زار "عبدالسلام عارف" القوة المصرية المرابطة في "معسكر التاجي" يرافقه وزير الدفاع "اللواء الركن محسن حسين الحبيب"، حيث إستقبله هناك السفير المصري "أمين هويدي" وقائد تلك القوة "المقدم الركن إبراهيم عرابي"، وألقى خطاباً مرتجلاً بين الضباط والجنود ذكر خلاله عبارات إفتخار بشخص الرئيس "عبدالناصر".

رابعاً: كذّب "عبدالسلام" في مقابلة مع صحيفة "الجمهورية" العراقية الصادرة يوم (27تموز1965) الإشاعات الرائجة حول خلافات بين "العراق وج.ع.م" حين قال:- (أن الجمهوريتين العراقية والعربية المتحدة رَسَمَتا طريق الوحدة وإلتَزَمَتا بمسؤولياتهما كاملة).

خامساً: وأخيراً أقدَمَ "عبدالسلام" على قبول إستقالة وزارة "الفريق طاهر يحيى" الثالثة، وتشكيل وزارة جديدة يرأسها "عميد الجو الركن عارف عبدالرزاق" بمرسوم جمهوري صدر يوم الإثنين (6أيلول1965)، وأناط إليه منصب "وزير الدفاع وكالة" أيضاً، ومن دون تعيين قائد للقوة الجوية يحلّ محلّه.

حاول عبد السلام تجنب القطيعة بينه،وبين الضباط القوميين فأجرى جملة من التغييرات اذ تم تعين قائد القوة الجوية عارف عبد الرزاق رئيساً للحكومة بدلاً من طاهر يحيى فهذا الامر بدلاً إن ينهي الخلافة بينه وبين القوميين والناصريين من الضباط بل ازداد سوءاً إذ حاولت هذه الجماعات المناوئة

لعبد السلام من تغيير النظام الحكم وذلك من خلال إقناع مجموعة من الضباط إلاحرار لتأييد عارف عبد الرزاق وذلك لتنحية عبد السلام ،وذلك لان عبد السلام كما يرونه لم يعد يعمل من اجل الوحدة العربية واصبح يعارض الضباط الناصريين.[1]

إذ كانت الخطة تعتمد على قيام هؤلاء الضباط بأنقلاب عسكري يطالبون من الرئيس جمال عبد الناصر بتنفيذ الوحدة في موعد اقصاه (5) ايلول عام 1965 من القرن الماضي ،وذلك بعد مغادرة عبد السلام عارف اجتماعات القمة في الدار البيضاء ألا ان هذا الانقلاب فشل بعد أن سمع عبد الرحمن عارف شقيق عبد السلام ورئيس الاركان وسعيد صليبي وحميد قادر الخبر فقاموا بتحريك الدبابات في 16 ايلول عام 1965 نحو موقع عارف عبد الرزاق الذي هرب الى القاهرة في طائرة عسكرية وبرفقة أربعه من معاونيه وبعد عودة عبد السلام عارف من مؤتمر القمة طلب عبد الناصر العفو عن عارف عبد الرزاق إلا انه رفض،هذا الامر زاد من تعقيد العلاقات بين عبد السلام وعبد الناصر لحين وفاة عبد السلام بحادث الطائرة.[2]

- **العلاقات الخارجية في عهد الرئيس عبد الرحمن محمد عارف (نيسان ١٩٦٦ .تموز ١٩٦٨)**

اتبع الرئيس عبدالرحمن محمد عارف سياسة خارجية واضحة المعالم والرؤية.. ومتوازنة نابعة من المصلحة الوطنية العليا للشعب العراقي في الحرص على أمن واستقرار العراق وسيادة العراق وعدم التدخل في شؤونه،حيث سعت الحكومة الى تحسين صورة العراق وتحسين علاقاته بعد أزمة الكويت ،وتمتع خلالها العراق بعلاقات حسنة نسبياً مع دول الجوار والقوى العضمى (الاتحاد السوفيتي،الولايات المتحدة الاميركية،بريطانيا ،فرنسا) انذاك الا انها سرعان ما تأزمت بعد حزيران عام 1967 من القرن الماضي مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بسبب موقفها الداعم لاسرائيل ،ومهما يكن من شيء فأن العراق قد سعى الى زيادة تمثيله في دول العالم الذي حقق نجاحاً نسبياً خاصة بعد المحاولات العراقية لدعم كل من سوريا ومصر في مواجهتها لاسرائيل .[3]

أولاً: علاقات العراق مع دول الجوار

1. كانت قائمة على حسن الجوار، والمصالح العليا المشتركة.
2. عدم المساس أو التفريط بالسيادة العراقية البرية أو البحرية أو الجوية .
3. تبني سياسة سلمية رصينة مع دول الجوار .

---

1) امين هويدي،**كنت سفيرا في العراق (1963-1965)** ،دار المستقبل العربي ،بيروت ،1972 ،ص168.

2) علي خيون ،ثورة 8 شباط 1963 في العراق، **الصراعات والتحولات** ،دار الشؤون الثقافية،بغداد، 1990،ص27.

3)عبد الحميد عبد الجليل احمد شلبي ، العلاقات السياسية بين العراق ومصر 1951 – 1963 ، القاهرة ، 2000 ، ص 430 .

4. وبهذا الصدد زار الرئيس عبد الرحمن محمد عارف كلاً من تركيا، الأردن، السعودية، سوريا، إيران، والكويت، ومعظم الدول العربية والاسيوية.[1]

- **العلاقات مع إيران**

زار الرئيس عبد الرحمن عارف إيران إبان حكم الشاه (14 آذار 1967) واستقبل في إيران استقبالاً كبيراً وحافلاً لم يحظ به أي زائر قبله .. بل انه وتقديراً لهذه الزيارة الودية قامت إيران بإصدار طابع بريدي بتلك المناسبة يحمل صورة الرئيس (عبد الرحمن) وهذا ما لم يحدث من قبل في إيران ولا بعد وهو ما يعكس الرغبة الصادقة في ذلك الوقت في أن تكون العلاقات هادئة ومتوازنة، ركزَ الرئيس عبد الرحمن عارف على أن تكون العلاقات بين البلدين مبنية على قواعد حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكلا الدولتين لم تجر أية مساومات.. أو صفقات مشبوهة تمس بسيادة العراق خصوصاً في موضوع الموانئ الإيرانية القائمة على ضفاف شط العرب العراقي من المنبع إلى المصب ، كان الرئيس عبد الرحمن حازماً في إبلاغ الشاه موقف العراق الرافض تماماً للتدخل الإيراني في الشأن الداخلي العراقي،وقال الرئيس عبد الرحمن عارف كلمته المدوية أمام شاه إيران وفي قصر الشاه : (أن أرض العراق ومياهه وحدوده ليست عقاراً مسجلا باسمي،ولا ملكا صرفاً لعائلتي، ولا مقاطعة من مقاطعات أجدادي، ولا حقلا زراعياً من حقول عشيرتي، ولا إرثاً لأبناء قبيلتي، ولا غنيمة من غنائم أهلي، أنها ملك الشعب العراقي وحده،ولا يمكن التفريط بها، أو التنازل عنها، أو بيعها أو تأجيرها،أو التلاعب بخرائطها أو المقامرة بها أو المغامرة بها أو المساومة عليها أنها الواحة الفردوسية الرافدينية المقدسة.. التي اختارها الله جل شأنه مهبطاً لرسالاته السماوية، ومثوى لأنبيائه،وصومعة لأئمته، ومنطلقاً لسلالاته البشرية، هي الأرض التي حملت شعلة الإنسانية والتحضر وطافت بها في أرجاء المعمورة، فلا أنا ولا غيري يمتلك حق التفريط بها ،وبحرها الإقليمي وممراتها الملاحية ومقترباتها المينائية) .[2]

ظلت السيادة الملاحية الكاملة في شط العرب تحت إشراف وإدارة البحرية العراقية وكان المرشدون العراقيون يرشدون السفن الإيرانية والأجنبية المتوجهة إلى الموانئ الإيرانية في (خسرو آباد .. وعبادان .. وخرمشهر) وكان العلم العراقي هو العلم الوحيد الذي ترفعه السفن فوق صواريها إثناء تحركها في أي مقطع من مقاطع الممرات الملاحية لشط العرب.[3]

- **العلاقات مع الكويت**

---

[1] كاظم فنجان الحمامي : مواصفات القائد --عبد الرحمن عارف (2013/6/2)شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) على الرابط التالي : www.ankawa.com.

[2]زيد ابو يوسف: معلومات عن عبد الرحمن عارف ، 22/02/2012، شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت)على الرابط التالي: www.startimes.com.

[3]علياء محمد حسين الزبيدي،**العهد العارفي في العراق(196-1968)**، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر ، بغداد، ط1، 2013.

شهدت العلاقات العراقية - الكويتية في عهد الرئيس عبد الرحمن أوج تطورها واستقرارها.فتم تبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين لما فيه خير الشعبين العراقي والكويتي ،وفي عهد الرئيس عبد الرحمن أصبح بإمكان الكويتيين دخول العراق بدون تأشيرة، إضافة الى الاتفاق على إقامة مشاريع اقتصادية مشتركة بين البلدين،وفي أوائل حزيران 1966 زار العراق أمير الكويت الشيخ صباح السالم الصباح تلبية لدعوة من الرئيس عبد الرحمن عارف تم خلالها بحث :

1. تطوير العلاقات بين البلدين، وتزويد الكويت بمياه الشرب من شط العرب .
2. الاتفاق على تشكيل لجنة لتحديد الحدود بين البلدين .
3. الاتفاق على انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات بين البلدين .
4. التأكيد على تنمية التعاون الاقتصادي والمالي بين البلدين .
5. زيادة حجم التبادل التجاري واستثمارات رؤوس الأموال وتشجيع انتقالها بين البلدين.
6. تنمية التعاون الثقافي والعلمي والفني بين البلدين من خلال :
7. تبادل الأساتذة والبعثات والخبراء الفنيين والمدرسين والزمالة الدراسية وتبادل المساعدات الفنية كافة .
8. كما تحققت مشاريع اقتصادية مشتركة بين البلدين منها :

تمويل مشروع كهرباء سامراء، ومشروع ورق البصرة .[1]

ثانياً : العلاقات مع دول العالم

استطاع الرئيس عبد الرحمن محمد عارف إقامة أمتن العلاقات مع دول العالم ، وأن يعزز بزياراته الخارجية العلاقات الدولية للعراق مع دول العالم ،كان يصطحب معه السيدة حرمه (أم قيس) في معظم زياراته الدولية ، وهي حالة فريدة،لم يفعلها رئيس عراقي قبله، ولا بعده عمل على تحسين صورة العراق،وتحسين علاقاته بعد أزمة الكويت ،تمتع العراق في عهده بعلاقات حسنة مع دول الجوار والقوى العظمى (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأميركية و بريطانيا وفرنسا).[2]

- **العلاقات مع فرنسا**

[1] كاظم فنجان الحمامي ، **مواصفات القائد ،عبد الرحمن عارف ،مصدر سابق.**

[2] ليث عبد الحسن الزبيدي،**ثورة 14 تموز 1958**، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ط2، 1981.

تميزت زيارة الرئيس عبد الرحمن لفرنسا في تشرين الثاني 1967بطابع الأهمية. فقد تمت زيارة باريس خلال حكم الرئيس الفرنسي الجنرال شارل ديغول ،وانعكست النتائج الايجابية لتلك الزيارة على العلاقات (العربية الفرنسية) ،كان موقف الرئيس عبد الرحمن عارف من حماية ثروات العراق الطبيعية :

رفض الرئيس عبد الرحمن محمد عارف منح الشركات العالمية امتيازات في مجالات النفط والكبريت، وحظر على الشركات الأجنبية الاستثمار المباشر في مجالات النفط والغاز، والكبريت ولم يعترض على أن تعمل كمقاول عند الحكومة العراقية فقد زار وزير الخزانة الأمريكية الأسبق هندرسون زار في 21 كانون الثاني 1968 من القرن الماضي قادماً من القاهرة بعد لقائه الرئيس المصري جمال عبد الناصر، مشيراً إلى أنه كان يحمل رسالة من الرئيس ناصر إلى الرئيس عارف يوصي بها منح هندرسون عقوداً نفطية وكبريتية كونه من الشخصيات الأمريكية التي تقف مع القضايا العربية بيد أن الرئيس عبد الرحمن عارف رفض ذلك، وقال للضيف بامكانكم العمل كمقاولين لدى الدولة شأنكم شأن الشركات البولونية والفرنسية والروسية وبالأجور المعتادة، ولا امتياز لأحد) هندرسون انزعج ، ورفض هذا العرض،وعاد قافلاً إلى بلاده ،بعد هذه الزيارة بدأت المشاكل تنهال على حكم الرئيس عبد الرحمن عارف ،والرئيس عارف كان أول من حظر تصدير النفط لأمريكا بعد العدوان الإسرائيلي في حزيران 1967.[1]

- **دور العراق في حرب 1967**

لقد شهد عام 1967 الكثير من الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة والاشتباكات المستمرة على الحدود مع الدول العربية ،بعد الاشتباكات التي حصلت بين القوات الجوي السورية والاسرائيلية ،واسفر عن سقوط ست طائرات سورية من طراز ميج 21،وتحسباً على رد الفعل قامت القوات الاسرائيلية بحشد قواتها على الحدود السورية ،وبادرت مصر بمطالبة الامين العام للامم المتحدة بسحب قوات الطوارى الدولية بكاملها من سيناء وغزة وذلك في يوم 18 مايو وافق الامين العام للامم المتحدة السيد يوثانت على سحب القوات ،ومن هنا قد اتضح موقف العراق من تلك إلاحداث وتأزم الوضع في المنطقة العربية بشكل عام من خلال تصريحات عدنان الباجي وزير الخارجية والتي يمكن اجمالها فيما يأتي:

1. الالتزام الكامل بإتفاقية القيادة السياسية الموحدة بين العراق ومصر .
2. الدعم الكامل لكفاح شعب فلسطين من اجل استرداد وطنه المسلوب.
3. دعم كفاح شعب الجنوب العربي من اجل حريته ومد يد المساعدة لكل قطر عربي يسعى للتحرر والنمو والتقدم .

[1] ليث عبد الحسن الزبيدي،**ثورة 14 تموز 1958**، مصدر سابق.

4. تمسك العراق بالروابط الاخوية التي تجمعه مع أشقائه الدول العربية في شتى المجالات والتمسك بسياسة عربية موحدة .[1]
5. إن سياسة العراق ستظل دائماً تنبعث من إيمانه العميق بالوحدة العربية وحركة التحرر العربي وخدمة المصالح العربية .[2]

وانطلاقاً من هذه السياسة عقد مجلس الوزراء العراقي اجتماعاً في 17 مايو\أيار عام 1967 من القرن الماضي لدراسة الوضع العربي بصورة عامة والتهديدات الاسرائيلية بصورة خاصة ،وأسفر الاجتماع عن صدور بيان رسمي أعلن فيه المجلس تأييد العراق للشعب السوري ،ووقوف الجيش العراقي جنباً الى جنب مع الجيش السوري ،وأن العراق شيضع كافة إمكاناته لصد أي عدوان أسرائيلي ،وبالفعل تم وضع القوات العسكرية والبرية والجوية تحت اهبة الاستعداد أستعداداً للمعركة ،وأرسل العراق بعثة عسكرية إلى دمشق لدراسة الموقف ألمتأزم على الحدود السورية الاسرائيلية ،وتم الاتفاق على أسلوب التعاون بين الجيشين العربيين وأماكن تمركزهما في مواقعما المحددة .

كما اعلنت الاردن ايضاً عن دخول القوات العراقية الى أرضها في 25 مايو على الحدود بينهما وبين اسرائيل ،وكان الرئيس عارف قد ودع قواته المتجهة للاردن وشد من عزمهم وأوصاهم بأداء واجبهم ،وكان من ضمن هذه القوات نجله الملازم قيس عبد الرحمن عارف،وقال عارف في وداع ولده،لقد أمرت ولدي الى الجبهة لاني فضلت الواجب على العاطفة ،واضاف لقد عزمنا بعد توحيد صفوفنا على تحقيق الهدف الواضح ،كي نمحو أسرائيل من الخارطة ،ولسوف نلتقي بأرادة الله في تل أبيب وحيفا.[3]

ولم يكتف العراق بهذا فقد أجرى مباحثات مع مصر لدراسة تطورات الموقف في 22مايو\عام 1967 من القرن الماضي،وأثمرت المباحثات عن توحيد الجهود المادية والمعنوية في شتى المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية لمواجهة التحديات الخارجية ،وفي 23 ايار أعلن العراق أستعداده لارسال قوات برية مدرعة كبيرة تدعمها تشكيلات من المقاتلات وقاذفات القنابل النفاثة ،وفي 27 مايو قام الرئيس عارف بزيارة القوات العراقية قبل توجهها الى مصر وألقى كلمة جاء فيها : أن هذه فرصتنا أن نغسل عن جيشنا العار ،وأن نأخذ الثأر للأرواح الطاهرة التي أستشهدت عام 1948 من القرن الماضي .[4]

---

[1] جعفر عباس حميدي ،**تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري** ،الجزء العاشر ،ص 18-19.

[2] صحيفة الجمهورية العراقية بتاريخ 18 مايو 1967 ،صحيفة الحياة اللبنانية بتاريخ 20 مايو 1967 ،صحيفة البعث السورية بتاريخ بتاريخ 29 مايو 1967.

[3] مؤسسة الدراسات الفلسطينية :الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967،وثيقة رقم 160 بشأن كلمة الرئيس عبد الرحمن عارف رئيس الجمهورية العراقية في قطاعات الجيش العراقي قبل مغادرتها العراق الى الجبهة /بيروت 1969،ص219،دار الابحاث للنشر.

[4] جعفر عباس حميدي ،تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري،مرجع سابق ،ص22.

كما رحب العراق في 30 مايو عام 1967 من القرن الماضي بالاتفاق الذي جرى ما بين الاردن ومصر واعتبره خطوة جديدة لدعم الموقف لعربي في مواجهة التحديات ،وفي اتصال هاتفي بين رؤساء الدول الثلاثة رحبت مصر والاردن بدخول القوات العراقية الى الاراضي الاردنية لترابط على طول الحدود مع أسرائيل ،وخلال الاتصال الثلاثي الذي تم قامت مصر والاردن بدعوة العراق الى الانظمام إلى أتفاقية الدفاع المشترك ،وفي 4 يونيو \حزيران وقبل بداية الحرب بساعات قليلة قام العراق بالتوقيع على الاتفاقية من خلال طاهر يحيى نائب رئيس الوزراء ،ووقع عن الجانب العربي الرئيس المصري جمال عبد الناصر ،وألقى كلمة أشاد فيها بموقف العراق ،إذ قال : أما القوات العراق فقد تحركت ،وجيش العراق الباسل قد تحرك وشعب العراق قد تحرك ،والامة العربية كلها قد تحركت .[1]

بعد اندلاع الحرب فقد شهد اليوم الثاني منها تطوراً خطيراً تمثل في اعلان العراق عن قرارين ،هما

1. قطع العلاقات السياسية مع حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا .
2. ايقاف ضخ النفط عنهما بسبب قيامهما بمد أسرائيل بالمعونات العسكرية في عدوانها ضد القوات العربية وخاصة الجهة الاردنية والعراقية المشتركة ،ومصر هي الاخرى قد أتهمت الولايات المتحدة وبريطانيا بمؤازرة اسرائيل في هذا العدوان.[2]

اما عن تطور احداث حرب حزيران \1967 في الجمعية العامة للامم المتحدة وموقف العراق أتجاهها ،ففي 5 حزيران استنكر العراق بشدة العدوان الاسرائيلي على الاراضي العربية ،ووافق على قرار المجلس الأمن رقم 233 الصادر في 6 حزيران والداعي الى وقف اطلاق النار وانسحاب إسرائيل من الاراضي التي احتلتها ،كما وافق على القرار رقم 234 الصادر في 7 حزيران والذي طالب اسرائيل بالانسحاب العاجل من الاراضي العربية التي استولت عليها بموجب حرب 1967.[3]

وذلك بالقرار رقم (242)،حيث نص على انسحاب أسرائيل من المناطق التي أحتلتها في الحرب ،وأنهاء كل مظاهر الحرب ،واحترام سيادة الدول ،مع ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية ،ولكنا رفض العراق القرار منذ البداية لانه يعتبر إسرائيل دولة لها سيادة في الارض التي أحتلتها بينما ترك أصحابها الشرعيين دون عناية ،وأكد العراق على أن القرار يخدم فقط أسرائيل ويهمل الحقوق الشرعية للعرب ،وفي الامم المتحدة بذل العراق جهوده الدبلوماسية بشكل مكثف لانتزاع قرارات دولية تعيد الحق العربي والارض المغتصبة ،وكذلك إزالة آثار العدوان الصهيوني على المنطقة وعدم الاعتراف بدولة اسرائيل ورفض أي قرار يتضمن هذا الاعتراف بشكل ضمني أو غير مباشر ،كما قدم العراق دعماً مالياً الى

---

[1])صحيفة المنار اللبنانية :بتاريخ 4 يونيو\حزيران 1967.

[2])مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967،مصدر سابق.

[3]) صلاح العقاد:**البترول –اثره في السياسة والمجتمع العربي**،معهد ،القاهرة1973،ص135-136.

اللاجئيين الفلسطنيين ،وبما في ذلك من إنفاق على الطلبة واحتوائهم في الجامعات العراقية العربية ،حتى أنه ظل يرفض اعطائهم الهوية العراقية حفاظاً على هويتهم الفلسطينية أملا في عودتهم إلى اراضيهم وإعادة حقوقهم فضلاً عن تقديم العراق للمساعدات المالية والعسكرية المتواصلة للفدائيين الفلسطينيين في نضالهم وكفاحهم ضد العدو الصهيوني.[1]

- **المطلب الثالث :العلاقات العراقية في عهد احمد حسن البكر**

أتسمت السياسة الخارجية في هذه الفترة وابرز ما حدث ان العراق انتهج سياسة مناؤئة للمعسكر الرأسمالي ،كما عمل على تطوير العلاقات مع الاتحاد السوفيتي السابق والبلدان الاشتراكية وبعض بلدان اوربا الغربية وعمل على توسيعها بالاعتماد على اسس الاستقلال الكامل والالتقاء بالمصلحة العليا للعراق،وابرز ما تحقق في هذا المجال التوقيع على معاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفيتي السابق في 9 نيسان سنة من1972 من القرن الماضي ،وبشأن القضية الفلسطينية والصراع العربي –الاسرائيلي فإن العراق شارك بفاعلية في حرب تشرين الاول –اكتوبر 1973 من القرن الماضي ،واحتل المركز الاول من بين الدول العربية التي دعمت مصر وسوريا في هذه الحرب ، كما كانت بغداد في عهد الرئيس البكر مكانا عقد فيها مؤتمر القمة العربي التاسع بين (2-5)تشرين الثاني –نوفمبر 1978 من القرن الماضي،والذي عزل مصر بسبب ابرامها معاهدة كامب –ديفيد مع الكيان الصهيوني،ومهما يكن من امر فان اندلاع الحرب العراقية –الايرانية في ايلول 1980 وضع حدا لكثير مما تحقق في العراق من تطورات وكما هو معروف فإن القوى الاقليمية والدولية لم يكن يسعدها ان ينهض العراق لذلك وضعت امام طريقه العراقيل والعقبات التي استنزفت وخلال سنوات ثمان 1980-1988 الكثير من امكاناته الاقتصادية والبشرية .

1. **معاهدة الصداقة والتعاون بين العراق والاتحاد السوفيتي 1972**

تمثل تتويج لخروج العراق من النادي الغربيباتجاه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية إيمناً منهما بأن استمرار تطور الصداقة والتعاون الشامل بينهما يتفق مع مصالح الدولتين.[2]

فالقيادة العراقية كانت تنظر الى العلاقات مع أي بلد في العالم ومهما كان وزنه او ثقله في العلاقات الدولية ،على اساس مبادئ التكافؤ التي ثبتها ميثاق الامم المتحدة ،لذلك فإنها نظرت الى المعاهدة الثنائية على إساس عدم المس بسيادة العراق باتباره بلداً صغيراً مقارنة بمكانة الاتحاد السوفيتي وقدراته

[1] صلاح العقاد:**البترول –اثره في السياسة والمجتمع العربي**،مصدر سابق.

[2] محمد باقر الحسني ،**اميركا واكراد العراق**،مجلة شؤون الاوسط ،العدد 87،بيروت ،مركز الدراسات الاستراتيجية ديسمبر 1999،ص53.

الاقتصادية والتكنولوجية ومساحته الهائلة وعدد سكانه الكبير ومكانته كعضو دائم العضوية في مجلس الامن الدولي.[1]

لقد كانت هذه المعاهدة كنجاح للسياسة الخارجية العراقية في ذلك الوقت منذ خروج العراق من الجانب الغربي وتوسيع تطلعاته الى الجانب الشرقي الاخر ،تضمنت بنود هذه المعاهدة على التطور الشامل في كافة المجالات التجارية والاقتصادية والرياضية والفنية والثقافية ،بالاظافة الى توفير الظروف للحفاظ على هذه المنجزات وديمومتها حيث علقت على توسيع التعاون على الجانب العلمي والاقتصادي والزراعي والري واستثمار النفط وتبادل الخبرات العلمية والكوادر وتدريبها ، ورغبة منهما في تطوير وتعزيز العلاقات الصداقة والتعاون والثقة المتبادلة القائمة بينهما ،وحرصاً على رفعها الى المستوى اعلى، فهذه خطوة نجاح حقيقية تعود للسياسة الخارجية العراقية.[2]

1. تأميم شركات النفط في العراق

قام مجلس قيادة الثورة بعد ذلك مباشرة بتأميم شركة نفط العراق باصدار القانون رقم 69 في 1 حزيران 1972 الذي تلاه عبر الاذاعة والتلفزيون رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس الجمهورية احمد حسن البكر والذي تم بموجبه نقل جميع الاموال والحقوق والموجودات التي آلت الى الدولة عن ذلك الى شركة حكومية جديدة باسم الشركة العراقية للعمليات النفطية لتدار من قبل موظفي وعمال شركة نفط العراق المؤممة،لقد كان رد مجموعة شركات النفط سريعا حيث اعتبرت تأميم منشآت شركة نفط العراق خرقا لشروط اتفاقية امتيازها وللقانون الدولي واحتفظت بحقها لاتخاذ كافة الاجراءات القانونية ضد الحكومة وكل من يقوم بشراء نفطها المؤمم.

اما الحكومة العراقية فقد اعلنت عن استعدادها للدخول في مفاوضات مع شركات النفط من اجل التوصل الى حل مرض للطرفين بشرط ان لا تمس تلك المفاوضات حقها في شرعية اصدار القانون رقم 80 او مبدأ التأميم.[3]

فقرار التأميم جاء بالتدريج على الشركات النفطية الاجنبية واستثنى منها الشركة الفرنسية الذي كان مصدرها الوحيد للحصول على النفط هي الجزائر الذي قامت بدورها بتأميم نفطها، بالنظر لعدم توفر

---

[1] دكتور فخري قدوري،**هكذا عرفت صدام رحلة 35 عام في حزب البعث**،دار الحكمة لندن،الطبعة الاولى،عام 2006،ص88.

[2] دكتور فخري قدوري،**هكذا عرفت صدام رحلة 35 عام في حزب البعث**،مصدر سابق.

[3] غانم العناز ،**تأميم نفط العراق واسراره،العراق وصناعة النفط والغاز في القرن العشرين**،نشر بواسطة جامعة نوتنكهام البريطانية باللغة الانكليزية،بتاريخ ايار 2012.ص34.

النفط لشركة النفط الفرنسية من مصادر اخرى غير العراق مقارنة مع شريكاتها فقد امتنعت عن التنديد بقرار تأميم الحكومة العراقية لشركة نفط العراق.

تم على اثر ذلك في 14 حزيران قيام وفد وزاري عالي المستوى برئاسة نائب رئيس الجمهورية صدام حسين بزيارة رسمية الى باريس اسفرت عن الاعلان في 18 حزيران عن اتفاقية تعاون بين البلدين لمدة عشر سنوات، اشتملت الاتفاقية على قيام شركة النفط الفرنسية بالتعاقد لشراء حصتها في شركة نفط العراق البالغة 23.75% من انتاج الحقول الشمالية بنفس الشروط التي كانت سائدة قبل التأميم اضافة الى اية زيادة في الاسعار قد تحصل عليها منظمة اوبك مستقبلا اضافة الى شراء اية كميات اخرى بسعر السوق السائد في حينه.[1]

ومع ان فرنسا قد اعترفت ضمنيا بتوقيعها الاتفاقية بحق العراق بتأميم شركة نفط العراق فقد ارتأت عدم ازعاج شريكاتها في شركة نفط العراق كثيرا وذلك بتضمين الاتفاقية بندا ينص على ان لا يتم تطبيق الاتفاقية الا بعد حصول تعويض مقبول لشريكاتها عن تأميم حصصهم في الشركة المؤممة، كان ذلك يعني ضمنيا عدم تأميم حصة شركة النفط الفرنسية وبذلك زرعت الحكومة العراقية بذور الخلاف بين الشركاء في الشركة المؤممة اضافة الى تأمين سوق لما يقارب ربع كميات النفط المؤممة والحصول على مساندة الحكومة الفرنسية التي تعمل شركتها الاخرى ايراب في العراق مما سيقوي من موقف العراق التفاوضي مع الشركات.[2]

اخيرا تكللت الوساطة بالنجاح ليتم الاعلان في 28 شباط 1973 عن التوصل الى اتفاقية بين الحكومة العراقية وشركات النفط،قد اعتبرت تلك التسوية انتصارا كبيرا للحكومة العراقية حيث لم يرد فيها اية اشارة الى القانون رقم 80 او الى قانون تأميم عمليات الشركات ذلك الامر الذي طالما طالبت به الحكومة،كما كان هناك شعورا حقيقيا بالارتياح من قبل المواطنين لانتهاء ذلك النزاع الشائك والمرير لانتزاع وتحرير النفط من مخالب شركات النفط التي طالما صورت كأداة بيد القوى بالاستعمارية.[3]

- **العلاقات العراقية السعودية**

أتسمت العلاقات بين العراق والمملكة العربية السعودية بالمد والجزر طيلة العقود الخمسة الماضية فقد كان نظام البعث زمن الرئيس العراقي أحمد حسن البكر، يثقف كوادره ضد المملكة ويعتبرها سبب المشاكل التي تحدث ليس فقط في العراق بل في كل المنطقة العربية،الذي يصفها العراق بالدول الرجعية

[1] دكتور فخري قدوري،**هكذا عرفت صدام رحلة 35 عام في حزب البعث**،مصدر سابق.

[2] دكتور فخري قدوري،**هكذا عرفت صدام رحلة 35 عام في حزب البعث**،مصدر سابق.

[3] غانم العناز ،**تأميم نفط العراق واسراره،العراق وصناعة النفط والغاز في القرن العشرين**،مصدر سابق.

،بدأت القيادة العراقية تفكر جدياً منذ إعلان بريطانيا عام 1969 نيتها سحب قواتها من شرق السويس، في الدور الذي يجب أن يلعبه العراق في منطقة الخليج، خاصة بعد تصاعد النفوذ الإيراني المدعوم من جانب الولايات المتحدة، وكان صالح مهدي عماش يرى ضرورة الإسراع بالتفاهم مع السعودية لوضع صيغة عملية حول «أمن الخليج» لمواجهة احتمال وجود قوات أجنبية وإقامة قواعد لها في المنطقة، مما سيشكل خطراً على العراق والثورة في الأمد البعيد،وبدأت اتصالات سياسية مع السعودية لبحث أمن الخليج، غير أن السعودية كانت تشترط على العراق قبل البحث في أي موضوع يتعلق بأمن الخليج، حلَّ المشكلات الحدودية العالقة بين البلدين.[1]

يبدو أن الخلافات (العراقية ، السعودية) برزت بشكل أوضح، بعد حرب أكتوبر 1973، حيث كان أحمد حسن البكر، خلال المعارك التي كانت تشتبك فيها القوات المصرية والسورية مع إسرائيل، على اتصال هاتفي مستمر مع الملوك والرؤساء العرب.[2]

وفي الوقت الذي كانت فيه العلاقات(العراقية السعودية) تتدهور، والخلاف يستحكم، بدأت العلاقات العراقية وحكومة ابوظبي بالتحسن، خاصة بعد أن قررت حكومة أبوظبي في 18 أكتوبر1973 من القرن الماضي ،وقف تصدير النفط الخام إلى أميركا،لم يكن لهذا القرار تأثير كبير في صادرات النفط من أبو ظبي، لأن معظم الصادرات النفطية كانت إلى اليابان و12% فقط إلى أميركا، أي حوالي 7.5 مليون طن سنوياً.

- **العلاقات العراقية الكويتية**

لقد تحسنت العلاقات العراقية الكويتية، بعد مجيء البعث إلى الحكم عام 1963، وخاصة بعد الزيارة التي قام بها إلى العراق حينذاك ولي العهد ورئيس الوزراء الكويتي الشيخ صباح السالم الصباح، ومقابلته أحمد حسن البكر الذي كان رئيساً للوزراء، وكان يؤمَل، عندما تسلم البعث الحكم عام 1968، تسوية موضوع ترسيم الحدود بين البلدين، غير أن هذا الأمر لم يتم، حيث طلبت الحكومة العراقية من الكويت في ابريل (نيسان) عام 1969، بعد تردي العلاقات العراقية ، الإيرانية مطلع العام 1969، والسماحَ لبعض القطعات العسكرية العراقية باستخدام الأراضي الكويتية لحماية ميناء أم قصر من هجوم إيراني مرتقب، إلا أن الكويت ترددت في بادئ الأمر، مما حدا بالحكومة العراقية إلى تكليف وزيري الداخلية والدفاع صالح مهدي عماش وحردان التكريتي بزيارة الكويت وإجراء محادثات سرية مع وزير الدفاع الكويتي الشيخ سعد العبد اللّه الصباح للموافقة على إرسال قوات عراقية إلى داخل الكويت، وقد

[1] العلاقات العراقية السعودية كادت تتأزم بسبب عدم ظهور صورة عزة الدوري في الصحافة السعودية، جريدة الشرق الاوسط ،العد 9137، بتاريخ 4 ديسمبر 2003.

[2] نصيف الخصاف ،**العلاقات بين العراق والسعودية،الخيارات المكنة**،مجلة ايلاف اليومية الصادرة من لندن ،العدد6226،بتاريخ 30 ديسمبر 2013.

عرضا على الكويت، إن رغبت، استقبال قوات كويتية داخل الأراضي العراقية بالقرب من مدينة البصرة.[1]

بعد ان وافقت الكويت على مقترح الحكومة العراقية على اقامة معسكر في داخل الكويت ،وكان هذا بموجب (اتفاق) يسمح للقوات العراقية هناك ما دام الخطر الايراني قائماً.

تأزمت العلاقات بين البلدين، حيث أرسلت الحكومة العراقية مذكرة جوابية تُعلم فيها الحكومة الكويتية أن الحدود لم يتم الاتفاق عليها رسمياً، وهنا قد استعانت الكويت بوفد عربي برئاسة محمود رياض، الأمين العام للجامعة العربية، ويضم في عضويته ممثلين عن كل من سورية والسعودية، ليعرض وساطته.[2]

اجتمع وزير الخارجية مرتضى سعيد عبد الباقي بمحمود رياض والوفد المرافق له، وصدرت الموافقة بسحب القوات العراقية من منطقة السميتة، مع التأكيد أن نزاع الحدود هو نزاع بين بلدين عربيين ويرفض العراق تدخل الدول العربية الأخرى في الموضوع (هذا مع العلم بأن الانسحاب الفعلي لم يتم إلا في يونيو حزيران 1977)، وخلال الفترة من 1973 وحتى توقيع اتفاقية الجزائر مع إيران عام 1975، كانت المذكرات تتبادل بين العراق والكويت، العراق يقول إن الاتفاقيات السابقة لترسيم الحدود إنما هي مؤشرات للتفاوض، والكويت تصر على كون الاتفاقيات تمثل التزاماً بمبادئ القانون الدولي.

- **العلاقات العراقية الايرانية :**

تعد خاصية الصراع في العلاقة العراقية -الإيرانية محصلة لتأثير مجموعة متغيرات متفاعلة نبعت من معطيات الواقع العراقي، وكذلك الإيراني،فعلى الرغم من تفوق قدرة الفعل الإيرانية على مثيلتها العراقية، إلا إن إيران "الشاه" استمرت تدرك العراق عائقا أساسيا أمام تحقيق مشروعها الإمبراطوري في عموم الخليج العربي، ومن هنا كان احتوائه وتحجيم تأثير دوره الإقليمي غاية أساسية عمل شاه إيران جاهدا وبكافة الوسائل من أجل تحقيقها.[3]

بدأت ازمة مياة شط العرب كأزمة جديدة بين العراق وايران بعد 17 تموز 1968 باشهر وحدثت توترات بين العراق وايران تمثلت بعمليات صغيرة محدودة على حدود البلدين،ومرت سنوات حتى اتفاقية عام 1975 ومن ضمن الاتفاقية اخبر الايرانيين نظرائهم العراقيين ان هناك جنودا وضباطا عراقيين قتلى في المنطقة الحرام منذ سنوات اذا ارادوا استلامهم وفعلا جلبت الجثث او ما تبقى منها وسلمت للعراقيين

[1] العلاقات العراقية السعودية كادت تتأزم بسبب عدم ظهور صورة عزة الدوري في الصحافة السعودية،مصدر سابق.

[2] العلاقات العراقية السعودية كادت تتأزم بسبب عدم ظهور صورة عزة الدوري في الصحافة السعودية،مصدر سابق.

[3] مازن الرمضاني ،العلاقات العراقية الايرانية ،المركز العربي للابحاثودراسة السياسات،بتاريخ 17 يناير 2011،ص1.

باكياس،كانت تلك الحادثة هي ما كرهت البكر بشاه ايران فلم يلبي كل دعواته بعد اتفاقية 1975 لزيارة ايران.[1]

- **اتفاقية الجزائر عام 1975**

بعد ثورة 17 تموز 1968من القرن الماضي تسلم حزب البعث العربي االشتراكي مسؤولية الحكم في العراق، ومنذ ذلك الوقت بدأت إيران تشتد في عدائها، وعدوانها على العراق،حاولت إيران الدخول في مفاوضات مع العراق لعقد اتفاقية معها تحل محل اتفاقية1939من القرن الماضي لكنها لم تنجح لذلك أعلنت إيران في 19 نيسان 1969م إلغاء معاهدة 1939، وبعدها استمرت في انكار التزاماتها الدولية، وخرقها لسيادة العراق، ومارست التدخل في الشؤون الداخلية في العراق بكل الوسائل ، فتأزم الوضع إلى حد ارتكاب القوات الايرانية العدوان المسلح ضد بعض المناطق الحدودية ما أدى لتصاعد الموقف بين الدولتين في الوقت الذي كانت إيرانتنفذ فيه برنامجا ضخماً للتسليح في سياق محاولتها للسيطرة علىالمنطقة، ولعب دور الشرطي فيها.[2]

زادت حدة الخالفات بين البلدين، فقامت إيران بمساعدة الاكراد ضد الحكومة العراقية، في المقابل كانت العراق تثير عرب عربستان)خوزستان(ضد الحكومة الايرانية) ، فأدت الخلافات بين البلدين لقيام حرب استنزاف بينهم على طول خط الحدود بدأت منذ إلغاء اتفاقية1939 من القرن الماضي، وازدادت الصدامات والتوترات بين العراق وايران لحد عام 1972 من القرن الماضي ، و استمرت الصدامات والتوترات حتى انفجرت الاشتباكات بين الدولتين في شباط 1974من القرن الماضي.[3]

قام الرئيس الجزائري هواري بو مدين بمبادرة ناجحة لحل الخالفات العراقية الايرانية، فقام بتاريخ 6 أذار 1975م بجمع صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة في العراق، مع شاه إيران محمد رضا بهلوي وتم الاتفاق على أن تجري المباحثات حول قضيتين أساسيتين هما:

1 -إنهاء المساعدة الايرانية للأكراد.

2 -تخطيط الحدود البرية، والنهرية للبلدين بشكل نهائي.[4]

---

[1] حسن الحلي،عن زمن الرئيس العراقي احمد حسن البكر،مركز الحوار المتمدن،العدد 5473،بتاريخ 25\3\2017،ص1.

[2] خالد العزي،**الاطماع الفارسية في المنطقة العربية** ،وزارة الثقافة والاعلام ،العراق.

[3] بدر غيلان ،**تاريخ الاطماع الفارسية في شط العرب**،المكتبة الوطنية،بغداد،1980.

[4] عبد الرحمن الدليمي،**الخلاف العراقي الايراني**،ملف الحرب العراقية الايرانية،(22\9\1980)،مركز التوثيق والمعلومات.

يتضح مما سبق ان ايران هي كانت دائماً تثير المشاكل على الحدود العراقية لتضع العراق امام الامر الواقع ،وتحصل منها على تنازلات، وذلك ما حدث في اتفاقية الجزائر، فقد تنازلت العراق لايران عن نصف شط العرب،وهو مكسب كبير جدا حاولت ايران استغلاله رغم ذلك التنازل من العراق الا أن صدام حسين اعتبره نصراً كبيراً لكن الحقيقة أن من انتصر في تلك الاتفاقية هي إيران، وليست العراق، بل إن العراق خضعت للمطالب الايرانية، وخسرت نصف شط العرب، و بعد فترة تغيرت أحوال إيران، وقامت الثورة ضد الشاه، ولم تقم إيران بتسليم العراق اراضيها.[1]

- **العلاقات العراقية الاردنية**

ومع تغيير نظام الحكم في العراق عام ١٩٦٨ ،ومجيء حزب البعث الى السلطة، والذي كانت تقوم فلسفة الحكم فيه على تقسيم الانظمة العربية، من حيث طبيعة الحكم، الى انظمة،نف النظام الاردني ضمن الانظمة الرجعية، لكن ظروف الواقع تقدمية واخرى رجعية، وقد ص ِكمنفذ تجاري للعراق جعل الموضوعية، كوقوع الاردن على خط المواجهة مع اسرائيل، واهميته لقيادة العراقية تتعامل بحذر في علاقاتها معه خاصة في ظل وجود بعض الضغوط الاقتصادية، المتمثلة في احتمال قطع المنافذ الحدودية للعراق مع تركيا نتيجة لاضطراب الاوضاع في الشمال،ولضآلة وعدم كفاية الموانئ العراقية في الجنوب واحتمال تعثر العلاقات مع سوريا.[2]

واستمر الشد والجذب في العلاقات الثنائية، ففي ايلول من العام ١٩٧٠ ،شهدت الاردن احداث دامية تمثلت بالمواجهات المسلحة التي اندلعت بين فصائل المقاومة الفلسطينية المقيمة في الاردن من جهة، والقوات المسلحة الاردنية من جهة اخرى، وهو ما دفع الحكومة العراقية الى تأسيس (جبهة التحرير العربية) التي دعت العراقيين والعرب للتطوع والانضمام اليها ِبوصفها ممثلا حقيقيا للشعب الفلسطيني من اجل تحرير فلسطين. ونتيجة لذلك فقد شاب ِالعلاقات العراقية الاردنية المزيد من التوتر وعدم الاستقرار، في حين بقيت العلاقات التجارية على وضعها الطبيعي شهدت تلك العلاقة انعطافة جديدة في مسيرهتا، عام 1973من القرن الماضي ،إذ تم اعادة العلاقات السياسية بين البلدين بسبب موقف العراق الداعم، عسكريا واقتصاديا لجبهة الشرقية(سوريا- الاردن- لبنان) لمواجهة اسرائيل غير انه، وبعد توقف الحرب ِ،وقبول الحكومات العربية بقرار وقف اطلاق النار، عادت العلاقات الى ما كان يسودها من

[1] محمد سالم،**العراق ما جرى واحتمالات المستقبل**، عين للدارسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الامارات العربية المتحدة، ط1، عام 2003،ص72.

[2] حمد يوسف احمد، **الصراعات العربية – العربية (١٩٤٥ – ١٩٨٠)دراسة استطلاعية**، الطبعة الثانية، مركز دراسات ا١لوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦ ،ص١٥٥.

شكوك وحذر وترقب وتدهورت العلاقات بشكل اكثر مع سعي الجانبين العراقي والسوري لاعلان الوحدة بينهما في العام 1978.[1]

- **رفض معاهدة كامب ديفيد وانعقاد مؤتمر بغداد**

بعد بتوقيع معاهدة السلام الإسرائيلية في 26 مارس 1979، أسرع وزراء خارجية واقتصاد الدول العربية ما عدا عمان والصومال والسودان ، للاجتماع في بغداد تنفيذا للبند العاشر من قرارات قمة بغداد نوفمبر 1978، وعلى مدى أربعة أيام من 27 إلى 30 مارس، وعبر ما يقرب من عشر جلسات تحاور فيها الوزراء العرب، بعد مضي أقل من خمسة أشر على القمة ،وعلى إثر عزم مصر التوقيع على معاهدة السلام مع اسرائيل يوم 1979\3\26 من القرن الماضي ،عقد وزراء الخارجية والاقتصاد والمال العرب اجتماعاً طارئاً في بغداد يوم 1979\3\27 للاتفاق على خطوات وصيغ تنفيذ قرارات مؤتمر القمة المذكور ،وضمن ما قرره هذا الأجتماع الطارئ تعليق عضوية مصر من الجامعة العربية ونقل مقر الجامعة من القاهرة الى تونس .[2]

لقد عقدوا وزراء مجلس الوحدة دورة استثنائية للفترة 29-31 من الشهر نفسه وقرروا ،ضمن مجموعة قرارات ،نقل المقر الى عمان لسببين :

1. اختص بقرارات مؤتمر القمة العربي وقرارات وزراء الخارجية والاقتصاد والمال العرب.
2. مرتبط بقرار مصر وابعاد الامين العام وعدم تراجعها عنه خلال المهلة الممنوحة لها.[3]

بالاظافة الى الضغط من الجانب العراقي في المؤتمر على تعليق دور مصر في الجامعة العربية الذي جاء بعدم قناعة الدول العربية وصدر قرار في ظل ضغط طرف متعنت ولكن لم يؤخذ فيه عملياً وتضمنت القرارات ما يلي:

1. تعليق عضوية جمهورية مصر العربية في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية .
2. تعليق عضوية جمهورية مصر العربية في اتفاقية السوق العربية المشتركة.
3. نقل المقر الدائم لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الى مدينة عمان بالمملكة الاردنية الهاشمية بأسرع وقت ممكن.[1]

---

1) سعد ابو دية، **عملية اتخاذ القرار في سياسة الاردن الخارجية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الاولى،1990،ص،ص،171-178.

2) دكتور فخري قدوري،هكذا عرفت صدام رحلة 35 عام في حزب البعث،مصدر سابق،ص231.

3) حسين ابو طالب،المملكة السعودية وظلال القدس ،دار سينا للنشر ،عام 1991،ص1.

وفي النهاية اعرب ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية المجتمعون فى بغداد فى الفترة ما بين 2-5 ذى الحجة 1398هـ والموافق 2-1978/11/5 عن تقديرهم السامى لمبادرة الحكومة العراقية وبالاخص الرئيس احمد حسن البكر بالدعوة لعقد مؤتمر القمة العربى فى بغداد، بغية توحيد الصف العربى وتنظيم الجهد العربى المشترك لمواجهة المخاطر التى تتعرض لها الأمة العربية فى المرحلة الراهنة.

- **العلاقات العراقية السورية**

رغم أن العراق وسوريا يحكمهما حزب البعث، إلا أن العلاقات بين الحزبين، والبلدين اتسمت دائماً بالخلافات والتوتر الذي وصل إلى درجة العداء والقطيعة لسنين طويلة، وتطور العداء بين الحزبين إلى حد القيام بأعمال تخريبية، وتدبير التفجيرات، وغيرها من الأعمال التي أدت إلى القطيعة التامة بين البلدين.[2]

ولاشك أن لأمريكا وإسرائيل دور أساسي في إذكاء العداء والصراع بين البلدين الشقيقين، ذلك لأن أي تقارب بينهما ربما يؤدي إلى قيام وحدة سياسية تقلب موازين القوة بين سوريا وإسرائيل نظراً لما يمتلكه العراق من موارد نفطية هائلة، وقوة عسكرية كبيرة، بالإضافة إلى ما يشكله العراق من امتداد إستراتيجي لسوريا في صراعها مع إسرائيل، وهذا ما تعارضه الولايات المتحدة وإسرائيل أشد المعارضة .[3]

وفي أواخر عام 1978، وأوائل عام 1979، جرت محاولة للتقارب بين البلدين، تحت ضغط جانب من أعضاء القيادة في كلا الحزبين السوري والعراقي، وقد أدى ذلك التقارب إلى تشكيل لجان مشتركة سياسية واقتصادية وعسكرية، وعلى أثر توقيع ميثاق للعمل القومي المشترك الذي وقعه الطرفان في تشرين الأول عام 1978، وقد أستهدف الميثاق بالأساس إنهاء القطيعة بين الحزبين والبلدين الشقيقين وإقامة وحدة عسكرية تكون الخطوة الأولى نحو إقامة الوحدة السياسية بين البلدين وتوحيد الحزبين.

كان وضع سوريا في تلك الأيام قد أصبح صعباً بعد أن خرجت مصر من حلبة الصراع العربي الإسرائيلي، وعقد السادات اتفاقية [كامب ديفيد] مع إسرائيل مما جعل القادة السوريين يقرون بأهمية إقامة تلك الوحدة للوقوف أمام الخطر الإسرائيلي.

---

[1] دكتور فخري قدوري،هكذا عرفت صدام رحلة 35 عام في حزب البعث،مصدر سابق،ص233.

[2] حامد الحمداني، **من ذاكرة التاريخ اسرار وخبايا الحرب العراقية الايرانية (حرب الخليج الاولى)**، الحوار المتمدن،الدنمارك ،العدد 3105،بتاريخ 2010\8\25،ص1.

[3] حامد الحمداني، **من ذاكرة التاريخ اسرار وخبايا الحرب العراقية الايرانية (حرب الخليج الاولى)**،مصدر سابق.

وبالفعل فقد تم عقد عدد من الاتفاقات بين البلدين، وأعيد فتح الحدود بينهما، وجرى السماح بحرية السفر للمواطنين، كما أعيد فتح خط أنابيب النفط [التابلاين] لنقل النفط إلى بانياس في سوريا، والذي كان قد توقف منذُ نيسان 1976.[1]

وفي 16 حزيران تم عقد اجتماع بين الرئيس السوري حافظ الأسد والرئيس العراقي أحمد حسن البكر في بغداد، ودامت المحادثات بين الرئيسين ثلاثة أيام أعلنا في نهايتها أن البلدين سيؤلفان دولة واحدة، ورئيس واحد، وحكومة واحدة، وحزب واحد، وأعلنا تشكيل قيادة سياسية مشتركة تحل محل اللجنة السياسية العليا التي جرى تشكيلها بموجب اتفاق تشرين الأول 1978، والتي ضمت 7 أعضاء من كل بلد، يترأسها رئيسا البلدين، وتجتمع كل ثلاثة أشهر لتنسيق السياسات الخارجية، والاقتصادية، والعسكرية.

- **المسألة الكردية**

بعد ان أشتعلت الثورة الكردية في العراق واشتدت المعارك بين المقاتلين الاكراد والقوات العراقية ،بعد ثورة 1968 خفت من حدة التوتر وتم التلبية معظم المطالب في الحكم الذاتي ،لكن هنا تحولت هذه المسألة من شأن داخلي الى ورقة بيد الولايات المتحدة للضغط على العراق ،بدأت الزعامات الكردية تستجيب لاغراءات الامريكية ،وقيام الاجهزة الاعلامية الخاضعة للنفوذ الاميركي في الشرق الاوسط بتصعيد حدة التوتر ،وجرى تنسيق هذه السياسة بالتعاون مع كل من تركيا وايران وبريطانيا ،لتكون وسيلة ضاغطة على العراق بعد ان اصبح خارج النفوذ الاميركي ،وتقربه من الاتحاد السوفيتي .[2]

لقد ادخل شاه ايران الولايات المتحدة في الصورة حيث اعطيت الوعود الاميركية بدعم الثورة الكردية عام 1971 من القرن الماضي وبدأت الاتصالات المباشرة بين الولايات المتحدة والملا مصطفى البرزاني زعيم الثورة الكردية انذاك بواسطة شاه ايران ،وفي عام 1972 (اقنع جون كونالي) أحد الشخصيات البارزة في قضية (وتر جيت) الرئيس الاميركي (نيكسون) بتقديم المساعدات الاميركية لتقديم دعم مباشر الى الاكراد ،وقد حاولت الولايات المتحدة وايران بالتخلي عن الحركة الكردية مقابل تنازل الحكومة العراقية عن شط العرب الى ايران ،وفي وقتها جاءت اتفاقية الجزائر عام 1975 من القرن الماضي مطابقة لهذه المساومة .[3]

---

[1] احمد عبدالله ناهي، **العلاقات العراقية السورية- تداعيات الماضي وافاق المستقبل**،مصدر سابق.

[2] محمد باقر الحسني ،**اميركا واكراد العراق** ،مجلة شؤون الاوسط،العدد 87،بيروت :مركز الدراسات الاستراتيجية ،ديسمبر 1999،ص53.

[3] فائق محمود ،**العراق وسياسة الاحتواء الاميركية** ،مجلة دراسات عراقية ،العدد 3،(بغداد:يوليو 1997،ص52.

- **المطلب الرابع :السياسة الخارجية العراقية في عهد صدام حسين**

لمتمضِسوببضعةأشهرعلىالاتفاقالذيعقدهالبكروالأسد،حتىأزيحالبكرعنالسلطة،وتولىصدامحسينقيادةا لحزبوالدولةفيالعراق،وبدابعدإقصاءالبكر،أنهزةعنيفةقدألمتبالعلاقةبينقيادةالبلدينوالحزبين،وبدأتالغيو مالسوداءتغطيسماءتلكالعلاقة.

في 22 تموز 1979 ،بدأتالعلاقةبالفتوربينالبلدينمنجديد،واتهمتسوريا القيادةالعراقيةبوضعالعراقيلأمامتنفيذماأتُفقعليهفيل قاءالقمةبينالأسدوالبكر،أدىهذاالتدهورالجديدفيالعلاقةبينالحزبين،إلىوقوعانقسامداخلالقيادةالقطرية فيالعراق،قسموقفإلىجانبالاتفاقالمبرمبينالأسدوالبكر،وقسموقفإلىجانبصدامحسين،فماكانمنصداماإلاأن أتهمالذينأيدواالاتفاقبالاشتراكبمؤامرةمعسوريا علىالعراق،وجرباعتقالهم،وهكذاذهبتالآمالبتحقيقالوحدة أدراجالرياح،حيثعادتالعلاقاتبينسورياوالعراقإلىنقطةالصفرمنجديد.[1]

- **العلاقات الخارجية العراقية ابأن الحرب العراقية الايرانية**

1. **الموقف العربي من الحرب العراقية الايرانية**

قدمتدولمجلسالتعاونالخليجيدعمكبيرللعراقخلالالحرب حيث انقسمت الدول ما بين الداعم والمعارض،استمرتمساعدةدولالخليجخلالالحرب،وقامت بتقديمالدعماللوجستيوالاقتصاديللعراق،وفتحتالكويتموانئهاللعراقفكانتتعبرالحدودالكويتيةإلىالعراقمابي ن(500)إلى(1,000)شاحنةثقيلةيومياسنة 1981،فيأبريلوديسمبرمن1981 من القرن الماضي ،أقرضتالكويتالعراقمامجموعة(2)ملياردولاراميركي بدونفوائد،بعدقرضعقدللعراقفيخريفعام 1981 ،كما عقدت السعوديةقرضاًبـ(10)ملياردولاراميركي فينهايةالعام نفسهُ،وايضاً عقدت قطرقرضاًبملياردولار اميركيإضافةإلىإماراتيأبوظبيورأسالخيمةبمبلغ(1)إلى(3)ملياردولار اميركي.[2]

وعندماقامتسوريابإغلاقأنابيبالنفطالعراقيةعبرأراضيهافينيسان من عام 1982 من القرن الماضي قامتالسعوديةبدفع(2) بليون دولار امريكي الى سوريا مقابل اعادة ضخ النفط العراقي عبر اراضيها ،لكن سوريا رفضت طب السعودية ،أمام ذلك الوضع نجحتالعراقفيالحصولعلىموافقةالسعوديةفيمرورنفطهاعبرأراضيها.[3]

---

[1] حامد الحمداني، **من ذاكرة التاريخ اسرار وخبايا الحرب العراقية الايرانية (حرب الخليج الاولى)**،مصدر سابق.

[2] هيثم كيلاني، **حال الامن والدفاع ومصادر تهديدهحال الامة العربية** ،المؤتمر القومي العربي التاسع ،ط1، مارس 1999.

[3] محمد ادريس،**النظام الاقليمي للخليج العربي** ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،ط1، 2000.

خلالاجتماعاتالمجلسالوزاريلجامعةالدولالعربيةفي آب أيلول من عام 1987 من القرن الماضي رفضت سلطنة عمان الدعوة لمقاطعة ايران ،وعزلها دبلوماسياً واقتصادياً ،كذلك رفضت سلطنة عمان من السماح للعراق باستخدام أراضيها أو تقديم تسهيلات عسكرية للعراقيين للشن هجوم على الجزر التي تحتلها ايران .[1]

أعلنتالجمهوريةالعربيةاليمنية الدعم للعراق بحربه ضد ايران ،واعتبرت ان خطر يواجه أي دولة عربية هو اعتداء على اليمن ،وقامت بأرسال المتطوعين الى العراق .

وفي نفس الوقت لم يحضى العراق من تأييد كل من سوريا وليبيا والقليل من الجزائر مماأدىلفشلالخطةالعراقيةالتيكانتتهدفلإقامةتضامنعربيقويمعالعراقضدايران ،اوضح الرئيس السوري حافظ الاسد، بأنه تفاجئ بالحرب ،واوضح ما كان على العراق أن تعلن الحرب،بل كان يجب أن تلجأ الى وسائل أخرى للتفاهم منها العمل السياسي،علىالرغممنأنالجزائركانتتؤيدإيرانفيحربهامعالعراق إلاأنهاكانتتؤيدها بشكل متردد ، رغمذلكالموقفإلاأنالجزائرحاولتالتوسطبينالطرفينمحاولةمنها لاحتواء الحرب .[2]

ان الدعم التأييد السوري والليبي لايرانلميقتصرعلىالجانبالدبلوماسي والسياسي فقط بل تعداه ليصلإلىحدالمشاركةالفعليةإلىجانبإيران ،بعد أن قامت سوريا بغلق خطأنابيبالنفطالعراقي الذييمرعبرأراضيها مماسببخسائرفادحةللاقتصادالعراقي،ايضاً قامت كل من ليبيا وسوريا بتزويد ايرانبصواريخأرضأرضبعيدةالمدى.[3]

اما بالنسبة لتونس فقد أكدت دعمها للعراق في الحرب ضد أيران ،حيث ادلى رئيس الوزراء التونسي (محمد مزالي) أن مسؤولية ما يجري بين العراق وايران تقععلىعاتقالحكامالإيرانيين،الذينرفضواتطبيق أتفاقية الجزائر الموقعة ما بين العراق وايران في عام 1975 من القرن الماضي ،الذي أكد بمساندة تونس للعراق بأسترجاع أراضيه ،ومياهه المغتصبة من قبل أيران،اما بالنسبة للمغرب ،أكدملكهاالحسنالثاني،تضامنالمغربمعالعراقفيمعركتهالتيخوضهاضدايرانفيالجناحالشرقيللوطنالعربي، كما أكد على دعمه للعراق مادياً ومعنوياً وعسكرياً،اما بالنسبة لمصر عندماجاءالرئيسمحمدحسنيمباركللحكمأعلنمنذالبدايةحيادمصرفيالحرب،حيثقامتمصربإمدادالعراقب

[1] محمد هيكل ،**حرب الخليج اوهام القوة والنصر** ،مركز الاهرام ،القاهرة،ط1، 1992.

[2] خطاب الرئيس السوري حافظ الاسد حول أبعاد الحرب العراقية الايرانية (7\11\1980) ،يوميات ووثائق الوحدة العربية ،ص790.

[3] عبد الرزاق اسود،**موسوعة الحرب العراقية الايرانية** ،مج 3،دار العربية للموسوعات.

سلاحسوفيتي،ثمتحولذلكالموقفإلىموقفشبهمحايدوبمساعداتعسكريةغيرمعلنة، بعد أن اعلنت مصر دعمها وتأييدها كاملاً للعراق.[1]

اما بخصوص الاردن منذبدءالحربأوضحالملكحسينبأنالأردنتساندالعراقفيالحرب من منطلقإيمانالأردنبوجوبالدفاععنالحقالعربيأينماكانعرضةللخطر، الذي قام بدوره بأستقبال الطائرات العراقية المدنية والعسكرية خوفاً عليها من القصف الايراني، لميقفالدورالأردنيعلىالتأييدللعراق فقط بلتعداهإلىحدتقديممساعدات عسكرية وأرسال قوات عسكرية ،ولعبت الاردن دور الوسيط في تزويد العراق بالمساعدات من جانب مصر وخاصة العسكرية،اما بالنسبة لموريتانيا أكدالرئيسالموريتانيالمقدممحمدخونةولد هيداله،أستعداد موريتانيا لدعم العراق ،كما أكد من يمس العراق يمس موريتانيا،وبخصوص السودان ولبنان ،اتخذت الحكومة السودانية مبدأ الحياد في الحرب ما بين العراق وايران ظلذلكالموقفالسودانيمن الحرب حتىأحداثالحجفيالسعوديةعام 1987 من القرن الماضي حيثأنالسودانبعدتلكالأحداثأدانت ايران كماأوضحتبأنحمايةالحجاجتقععلىعاتقالسعودية،بالنسبةللبنانمنذنجاحالثورةالإيرانية ابتهجالمواطنونااللبنانيونلنجاحها،لكن الحكومة اللبنانية أثبتت انحيازها للعراق،كماأنوسائلالإعلامااللبنانيةكانتتنشر وتذيع البياناتالعسكريةالعراقية ووجهات النظر المسؤولين العراقيين فيالمقابلكانتتجاهلالبيانات العسكرية والاراء الايرانية.[2]

يتضح مما سبقأنالدولالعربية لم تتخذ موقفاً موحداً في الحرب العراقية الايرانية ،حيثأنهناكدولوقفتلجانب العراق،ودولأخربوقفتلجانبايران ،هذا يدل على ضعف وتجزئة الموقف العربي في أتخاذ المواقف الحاسمة .

2. موقف تركيا من الحرب

منذالبدايةكانتتركياحريصةعلىتجنبخطرالمدالثوريالإسلاميلها،خشيتتركيامنالثورةالإيرانيةالإسلامية،ومنذ هجماالسياسيالجديدلذلكاتبعتسياسة الحيطة والحذر.[3]

وعندماانذلعتالحرب اخذت تركيا موقفاً محايداً من الحرب ،حرصاً منها على علاقتها مع الدولتين المتحاربتين المجاورتيين عملتتركيابكلجهد خلال الحرب لتوسعة الخط الممتد عبر الاراضي التركية ،وبناء خط ثاني بجانب الخط الاول ،وبفضل ذلك الخطان أستطاعت العراق أن تصدر نحو مليون ونصف

---

[1] عبد الرزاق اسود،**موسوعة الحرب العراقية الايرانية** ،مصدر سابق.

[2] دعوات عربية ودولية لوقف النزف ،ملف الحرب العراقية الايرانية ،ج1،ص45.

[3] وليد عبد الناصر ،الابعاد الاقليمية لامن الخليج بعد الحرب العراقية الايرانية ،السياسة الدولية ،ع 95،يناير 1989.

برميل من النفط يومياً، ايضاً مدتركياخطأنابيبلإيرانعبرأراضيهالتصدير بترولها ظلتتركياتساعدالبلدين، كماظلتمتبعةسياسةالحياد، فيإطارذلكالحيادلم تحاول تركياالتدخلبينالعراق وايران ولا لاقناعهما بأيقاف الحربخاصةوأنهاوجدتفيالحربفرصة، لتحقيق مكاسب تجارية واقتصادية وبذلك تمكنت من ألاستفادة من الحرب دون أن تتدخل لجانب أي طرف.[1]

3. موقف فرنسا من الحرب

أعلنتالحكوماتالفرنسيةالمتعاقبةخلالالحربصارحةعناستمرارصفقاتالأسلحةللعراق، ذلكلأنالخبراءالسياسيينالفرنسيينطرحوافكرةدرءالخطرالأصوليالإسلاميفيمنطقةالشرقالأوسط، لذلكأعلنتفرنساعناستعدادهالوضعتكنولوجيتهافيخدمةقيادةالجيشالعراقي، بالفعلكانتالطائراتالفرنسيةذاتكفاءةعاليةجعلتالعراقتتفوقفي سلاحها الجوي على ايران، وكانتفرنسأكبرموردللأسلحةإلىالعراقخلالفترةالحربحيثاعتبرتثانيدولةمصدرةللأسلحةللعراقبعدالاتحادالسوفيتي.[2]

4. موقف بريطانيا من الحرب

بالنسبةلبريطانياعتبرترئيسةوزارئهامارغريتتاتشر، أنالعراقهيالبادئةبالحرب، كمااعتبرتأنالرئيسصدامحسيناستغلالفوضىالداخليةفيإيران

حيثوجدأنتلكالفرصةلاتعوضفقامبإلغاءاتفاقيةالجزائرالموقعةبينالعراقوايران عام 1975 من القرن الماضي ،ولقد فرضتبريطانياعلىتصديرالتجهيزاتالعسكريةلكلمنالعراقوايرانعام 1984 من القرن الماضي لكن الشركات البريطانية لم تلتزم بالحضر.[3]

ففي تشرين الثاني عام 1986 من القرن الماضي ،زاروزيرالتجارةوالصناعةالبريطاني(آلانكلارك)بغداد، لتشجيعالتجارةالبريطانيةعلىالرغممنقرارالحظرالمعلن، كماشجعتالحكومةالبريطانية البنوك البريطانية على منح العراق قروضاً تجارية بمبالغ كبيرة .[4]

5. موقف المانيا من الحرب

---

[1] هيثم كيلاني ،**حال الامن والدفاع ومصادر تهديده**،حال الامة العربية،المؤتمر العربي التاسع،ط1،مارس ،1999.

[2] هيثم كيلاني ،**حال الامن والدفاع ومصادر تهديده**،مصدر سابق.

[3] علي محافظة ،**حرب الخليج في مذكرات الساسة والعسكريين الغربيين** ،المؤسسة العربية ،بيروت،ط1، 2012.

[4] علي محافظة ،**حرب الخليج في مذكرات الساسة والعسكريين الغربيين**،مصدر سابق.

لقد تبنت المانيا الاتحادية موقف الجماعة الاوربية وهو الحياد ،ورغمإعلانهاالحيادإلاأنهااتبعتسياسةفصلالاقتصادعنالاستراتيجية،وذلكمنخلالالتعاون الاقتصادي مع العراق وايران،ولقد بادرت المانيا الاتحادية عام 1984 من القرن الماضي بفرضحظرعلىتصديرالموادالكيماويةإلىالعراق
،لأنالعراقاستطاعالتعديلعلىالمعملالألماني،وتصنيعغازالأعصاب
،كماأنهناكشركاتألمانيةساهمتفيمشروععراقيلتطويرالصواريخ،بدأذلكالمشروع عام 1986 من القرن الماضي ، لكن توقف هذا الدعم بعد ضرب العراق لايران بصواريخ بعيدة المدى.[1]

6. مواقف الدول الاوربية الاخرى من الحرب

هناك دولاً اوربية المتمثلة باليونان ، أيدت دعمها للعراق في حربه مع ايران ،حيثأعلنتتعاطفهامع العراق فيالدفاععنسيادتهالاقليمية ،وحمايةمصالحهالحيوية،كماأعلنتإسبانياأنهامع العراق فيالدفاععنسيادتهعلىارضه ومياهه،كما قامتشركاتإسبانيابتزويدالعراق بالسلاح ،أماسويسرافكانتمنالدولالأوروبيةالتيوقفتإلىجانبايرانفيالحرب ،وقامتبإمدادايرانبالسلاح،وفي اغسطس عام 1987 من القرن الماضي أرسلتإيطالياثمانيسفنحربيةالى منطقة الخليج .[2]

يتضح مما سبقأنالموقفالأوروبيمنالحربالعراقية الايرانيةليكنموحداً ،فبعض الدول الاوربية أيدت ايران والاخرى أيدت العراق،اقتصرالدورالأوروبيعلىبيعالسلاحلطرفيالنزاع حيثوجدتالدولالأوروبيةفيالحربفرصةمناسبةلهالتحقيق مكاسبها التجارية وذلكيعنيأنالدورالأوروبيلميكندوراً اساسياً بل كان دوراً مكملاً من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لبسط نفوذهم في المنطقة.

- **قراروقف اطلاق النار**

بعدوقفإطلاقالناربينالعراق وايران
،بدأتالمفاوضاتمعممثلالعراقوزيرالخارجيةالعراقيةطارقعزيزمعممثلإيرانفيالمفاوضاتوزيرالخارجيةالإيرانيعلياكبرولايتيتحترعايةالأممالمتحدة منخلالخافيبيريزديكويار،الامين العام للامم المتحدة.[3]

في 25 آب1988 من القرن الماضي توجهكلمنطارقعزيزوعلياكبرولايتيإلى العاصمة السويسرية جنيف لبدء المفاوضات ، لكنكلمنهماكانيريدأنيخرجمنالمفاوضات منتصراً لبلاده ،وأستمرت خلال

[1] حديث صحفي مع طارق عزيز نائب رئيس الجمهورية ووزير الخارجية العراق (18\8\1984) ،يوميات ووثائق الوحدة العربية ،ص529.

[2] وليد مصطفى ،مؤشرات التعاون الامريكي العراقي خلال حرب الخليج الاولى (1980-1988)،مجلة بحوث الشرق الاوسط،ع 95،يناير،1989.

[3] فتحي حسين ،**تسوية الصراع العراقي الايراني**،السياسة الدولية،ع 95،يناير 1999.

المفاوضات روح الحرب هي الغالبة على روح السلام ،وبذلك دخلالطرفانالعراقوايرانميداناً جديداً من ميدان الصراع
واتضحأنالحربالعسكريةانتهتبينالعراقوايرانلكنهمادخلافيمرحلةجديدةمنالصراعمنخلالالمفاوضاتالتيتلتو
قفاطلاق النار،كانت تلك المفاوضات بمثابة حرب سياسية بين البلدين ،حيث رفضت كل من العراق وايران تقديم أي تنازلات ،أستمر هذا التعنت من الطرفين
إلىأنقامتالعراقبغزوالكويتحيثقدمتعدةتنازلاتلإيران
بهدفتحييدهافيالحربلكنإيرانكانتلاتزالترىأنالعراقهيالعدوالأوللهالذلكرفضتأياتفاقمعالعراق،واستمرتالعلا
قاتالسيئةتحكم البلدين.[1]

- **دور العراق قبل أحتلال الكويت**

بعد أنتهاء الحرب وقرار وقف اطلاق النار ،آخذت العراق تطالب بزعامة العربية وحماية المنطقة وجاء تصريح الرئيس العراقي صدام حسين ،بأن لا يوجد مبرر من تواجد القوات الاجنبية في المنطقة،كماأنهاعتبرأندولالمنطقةقادرةعلىحمايةنفسها،وبذلك أصبح العراق يطالبالولاياتالمتحدةالأمريكيةبتفريغمنطقةالخليجالعربيمنالأساطيلالحربية،لكن الولاياتالمتحدةالأمريكيةرفضتالطلبالعراقي.[2]

أصبح العراق يشكل تهديداً خطيراً على المصالح الاميركية،خاصة بعد ان طالب العراق بخروج القوات الاميركية من المنطقة ،رغمذلكألاأنالولاياتالمتحدةالأمريكيةانتهجتسياسةالحوافزمعالعراق ،محاولة منهالإقناعالعراقبالضغطعلىمنظمةالتحريرالوطنيةالفلسطينيةللتفاوضمعإسرائيل،كما قامت بتقديم قروضاً وتسهيلات مالية الى العراق بعد خروجه من الحرب العراقية الايرانية ،وفقاً لذلكأصبحتالعراقأكبرشريكتجاريعربيمعالولاياتالمتحدةالأمريكيةبعدالمملكة العربية السعودية .

في اواخر عام 1989-وبداية عام 1990 من القرن الماضي ،كانتالشركاتالأمريكيةقدحصلتعلىعقودمغرية من العراق،لكننتيجةلرفضالعراقالضغطعلىمنظمةالتحريرالوطنيةالفلسطينية لتفاوض مع اسرائيل ،بدأت العلاقات بين العراق والولايات المتحدة الاميركية بالتوتر ،وبذلك أستبدلت أميركا سياسة الحوافز بسياسة ألاحتواء[3]:

---

[1] علي محافظة،**العرب والعالم المعاصر** ،دار الشروق ،الاردن،2009.

[2] علي محافظة،**العرب والعالم المعاصر**،مصدر سابق.

[3] ادموند غريب واخرون ،**الوطن العربي في السياسة الاميركية** ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،ط2002،1،ص142.

1. بدأت اجهزة الاعلام الغربي بالتركيز على العراق وقدراته العسكرية.
2. أرادتالولاياتالمتحدةالأمريكيةبذلكالوقتتنظيممنطقةالشرقالأوسطبماتمليه عليه مصالحها ،ومعاقبةالخارجينعنطاعتها ،وضعت العراق على رأس الانظمة المتمردة في الوطن العربي.
3. اتخذتالإدارةالأمريكيةسلسلةمنالإجراءات التأديبية ضد العراق ،بشن حملات اعلامية كبيرة ووصف صدام حسين بهتلر الجديد.
4. نشر تقارير اعلامية بأمتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل ،وبرنامج نووي لصنع قنبلة نووية.[1]
5. استمرتأمريكابالتشهيربالنظامالعراقيبحجةعدماهتمامهبحقوقالإنسان واعدامه الاعلامي البريطاني من اصول ايرانية بصفة التجسس .
6. تعاون كل من بريطانيا واسرائيل واميركا من منع العراق بالحصول على تكنولوجيا علمية في المجال النووي.[2]
7. في عا م1990 قادت بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية حملة في البرلمان الاوروبي ضد العراق حتى نجحتا في فرض الحظر على العراق في الحصول على اي معدات في تطور اسلحة الدمار الشامل.
8. قامت الولايات المتحدة من طرد كافة الدبلوماسيين العراقيين من أراضيها.[3]

يتضحممماسبقأنالولاياتالمتحدةالأمريكيةأرادتالحفاظعلىتواجدهافيمنطقةالخليجبعدنهايةالحربالعراقية الايرانية ،لذلكأخذتتسعىلإيجادمبرراتلتواجدها من خلال الادعاءبأنالعراقهيمصدرخطرعلىدولالخليج،وبالتاليجبأنتحافظعلىتواجدهافيالمنطقةلردعالعراقعنتهديد المنطقةلكنكلماكانتتنشرهالولاياتالمتحدةالأمريكيةعنالعراقكانمجردادعاءاتفالعراقلمتكنوحدهاالدولةالقوية فيالمنطقة لكن الولايات المتحدة الاميركية أرادت ان تخوف دول الخليج العربي من العراق، وبالتاليتطلبتلكالدولمنها حمايتها من الهيمنة العراقية ذلكمانجحتالولاياتالمتحدةالأمريكيةفيتحقيقهحيثأنتواجدهافيالمنطقةاخذيتزايدبعدالحرب.

- **دور العلاقات العراقية بعد أحتلال الكويت**

بعدانتهاءالحربالعراقية الايرانيةتوجهتالحكومةالعراقيةلبناءنفسها،كان ذلك يحتاجإلىدعماليكبيرلايقلأهميةعنالدعمالماليالذيقدمتهدولالخليجللعراقخلال الحرب مع ايران كماأنالعراقرأتبأنهاقدمتالدماءلمواجهةالخطرالايرانيلذافهيتريدمنالدولالخليجيةالاستمرارفيالدعم

---

[1] عبد الكريم العلوجي ،**الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني الى الاحتلال الاميركي**،دار الثقافية ،ط1.

[2] عبد الرحمن النعيمي ،**الصراع على الخليج العربي** ،دار الكنوز ألادبية،بيروت،ط2، 1984.

[3] علي محافظة ،**حروب الخليج في مذكرات الساسة والعسكريين الغربيين** ،مصدر سابق،ص60.

المالي،والتغاضي عن الدعم المالي الذي قدمتها كقروض للعراق لكنالكويتكانتتريدأنتبقيتلك الاموال مسجلة على أساس انها ديون للعراق من صندوق الاجيال القادمة الكويتي.[1]

أرادت العراق ان تهيء الظروف لتطمئن السعودية ،وبقية دول الخليج العربي بأنها لا تضر لهما اي عدوان لذلكتمتوقيعمعاهدةعدماعتداءبين العراق والسعودية، وأرادتالعراقأنتستغلتلكالمعاهدةمعالسعوديةلتضمنحيادهاإذاماقامتبغزوالكويت،وذلك لان الكويت عضو بمجلس التعاون الخليج، وبينهاوبينولالمجلسمعاهدةللدفاعالمشترك،واراد العراق أن يطمئن الولايات المتحدة الاميركية والغرب بأن لا ينوي الاعتداء على السعودية التي تتسم بأهمية كبيرة بالنسبة لهم كونها اكبر مصدر للنفط في الخليج العربي.[2]

قبل غزو الكويت أراد صدام أن يتأكدمنوقوفالولاياتالمتحدة على الحياد ،وبعض المحللين السياسيين بالقول بأن الولايات المتحدة الاميركية هي من اعطت الاشارة لصدام بأحتلال الكويت،بعدنجاحالعراقفيغزوالكويتتسارعتالوساطاتالعربيةمنكلجانبلإقناعالعراقلكنتلكالوساطاتلمتنجح حفيإقناعهبالخروجمنالكويت،كماأنمجلسالأمنالدوليلماعتبرأنالغزوالعراقيللكويتيعدخرقللسلام والامن الدولي،اعتبركلمنمجلسالأمن والجامعة العربية ان ضم العراق للكويت قراراً غير شرعياً لذلكطالبتاالعراقبضرورةالانسحابمن الكويت،لكن كان قرار العراق بالرفض واعتبر الكويت هي جزء لا يتجزأ من العراق ،حيث العراق تخوفتمنأنتستغلإيرانالغزوالعراقيللكويتلتقومبمهاجمةالعراق من الخلف لذلكاستعدتلقبولكافةالشروطالإيرانيةلحلجميعالمشاكلالعالقةبينهما.[3]

بعدالغزوالعراقيللكويتفرضمجلسالأمنبتحريضمنالولاياتالمتحدةالأمريكيةكانالهدفمنذلكالحصارخ نقالاقتصادالعراقي لاحكام السيطرة الاميركية على النفط العراقي،إضافةللعقوباتالاقتصاديةقامتالولاياتالمتحدةالأمريكيةبتجميدالأرصدةالمالية العراقية من البنوك،كماقامتبحرمانالعراق من شراء أو بيع اي شي من الخارج.

تصاعدت العقوبات على العراق كماتمتدميرترسانةالأسلحةالعراقيةلضمانعدم تطويرها مستقبلاً ،كما أن الولايات المتحدة الامريكية جعلت منطقتين واحدة من الشمال ذات الاغلبية الكردية والثانية من

[1] محمد الأدهمي،**من موهافي إلى الكويت الطريق إلى حرب الخليج**، دوافع ومقدمات حرب أمريكا ضد العراق،دار الاهلية،الاردن،ط1997،1،ص79-80.

[2] محمد سالم ،**العراق ماجرى واحتمالات المستقبل** ،عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية،الامارات العربية المتحدة،ط1، 2003.

[3] فتحي العفيفي،**الخليج العربي النزاعات السياسية وحرب التغيير الاستراتيجي** ،مركز الاهرام ،القاهرة،ط1.

الجنوب ذات الاغلبية الشيعية مناطق حظر جوي على العراق تظل الطائرات الاميركية والبريطانية تحلق فوقهما.[1]

أصبحت الامور صعبة في العراق بسبب الحصار الاقتصادي ،كما تصاعد الضغط الشعبي من أجل العقوبات ،فكانتالنتيجةبرنامجالنفطمنأجلالغذاء عام 1995 من القرن الماضي ،كما سمح للعراق في نهاية عام 1996 من القرن الماضي بتصدير النفط ،أستمر لحلول عام 2000 ،بدألاقتصادالعراقييسترد عافيته ،لكن حقيقة ألامر بالرغم من انهاء العقوبات لكنها لم تنتهي بالشكل الكامل ،حيث ظلت نافذة لغاية الاحتلال الاميركي للعراق عام 2003 .[2]

يتضح مما سبقيمكنالقولإنالغزوالعراقيللكويتكانمنأهمنتائجالحربالعراقية الايرانية ذلكالغزوالذيأدخلالعراق فيمواجهةعسكريةغيرمتكافئةمعدولالعالمأدت الى عزلها سياسياً واقتصادياً ،وبذلك أرادت العراق تعويض خسارتها من غزو الكويت ،مدعية بأن الكويت هي من أثارت المشاكل علىالرغممنأنهناكعدةطرقلحلالخلافاتبينالعراقوالكويت،الا ان العراق اختار الحل العسكري وبالنهاية من بعد قرار ايقاف الحرب العراقية الايرانية والعراق فقدت السيادة والدعم العربي والغربي له .

[1] Musallam Ali Musallam: The Iraqi Invasion of Kuwait, Saddam Hussein His State and International, British Academic Prees, London, 1996, p4.

[2] عدنان النحوي ،**لهفي على بغداد** ،دار النحوي،ط1، 2004.

السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 ولغاية 2014

Iraqi foreign policy after 2003 until 2014

م.م تمارا كاظم الأسدي

مقدمة:

تعد السياسة الخارجية إحدى أهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي،وتهدف السياسة الخارجية لبلد ما إلى تحديد سبل التواصل مع دول العالم الاخرى،من أجل تحقيق أمنها وضمان الحدود والحاجات الرئيسة للدولة وتتعدد الأساليب والوسائل للوصول إلى الأهداف بحسب امكانات الدولة وقدرتها على التاثير فقد تعمل بعض الدول في إطار سلمي لتحقيق تلك الأهداف بينما تغري القوة دولة أخرى على الحرب والعدوان .

ويمكن دراسة موضوع السياسة الخارجية العراقية من منطلق البحث عن سبل تحقيق تلك الأهداف، ليكون العمل محصلة توظيف شروط المكان والامكانيات بما يتناسب مع حقيقة الدورالمطلوب وتقتضي صياغة السياسة الخارجية لأية دولة القيام بحسابات معقدة للوصول إلى الأهداف المطلوبة لأن العمل السياسي الخارجي ينبغي أن يأخذ بالحسبان أنه يتعامل مع دول أخرى لها خططها وأهدافها، وأن لا أحد يعيش في عزلة ولو كان الأمر كذلك ماكانت هناك حاجة لسياسة خارجية، أو نشاط دبلوماسي.

ولم يكن العراق في يوم ما عاجزاً عن تقديم دواعٍ لعلاقات دولية بناءة عبر إستراتيجية ترمي إلى زيادة الفعالية السياسية وتوسيع حجم التفاعل والتبادل مع جميع دول العالم،إلا أن السياسة العراقية عموماً ومن ثم السياسة الخارجية عانت وماتزال من الكثير من القيود في الوقت الراهن داخلياًوخارجياً..

وفي الوقتنفسهأمامهاالكثيرمنالفرصأنهياستغلتالامكانياتالمتاحة لعملدبلوماسيفاعل.

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية العراقيةبين النظرية والتطبيق

بدءاً لابد من التعرف بصورة عامة على مايقصد بالسياسة الخارجية، وما ينضوي تحت هذا العنوان من أفكار وبرامج وآليات عمل وصولاًإلى فهم أفضل لسياسة العراق الخارجية بصورة علمية وعملية.

فعلى الرغم من عدم وجود تحديد مفهوم واضح للسياسة الخارجية وذلك بسبب عدم وجود نظرية محددة يتفق عليها الأكاديميون للسياسة الخارجية، فمنذ ظهور الدول القومية والعالم في تغير كبير في ميزان القوى بسبب هذهِ الدول، وفي كل فترة يتغير مفهوم السياسة الخارجية بحسب خارطة القوى في العالم[1]، إلا أن هذهِ الأسباب لم تمنع من وجود تعاريف عدة لمفهوم السياسة الخارجية، فقد عرف الدكتور فاضل زكي محمد السياسة الخارجية على أنها الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة مع غيرها من الدول[2].

بينما يذهب الدكتور علي محمد شمبش في تعريفه للسياسة الخارجية إلى القول: تعرف السياسة الخارجية بأنها مجموعة الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الدولية ساعية إلى تحقيق أهداف قد تكون محددة في أطار الوسائل المختلفة المتوافرة لتلك الدولة[3]؛ وفي المقابل نجد تعاريف أخرى تجنبت التركيز على الدولة فقط في تحديد الوحدة الفاعلة في السياسة الخارجية، فجاءت في صياغات أكثر شمولية، إذ تنظر للسياسة الخارجية بأنها جميع صور النشاط الخارجي حتى وأن لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، وأن نشاط الجماعة،أو التغييرات الذاتية كصور فردية للحركات الخارجية تندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه أسم السياسة الخارجية[4].

أما بالنسبة للدكتور مازن الرمضاني فيقدم تعريفاً برز فيه عنصراً هاماً ومحدداً في فهم السياسة الخارجية وهو البعد الرسمي، أو سمة التأثير لصانع القرار، إذ يرى السياسة الخارجية هي السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار[5]، وعلى هذا الأساس فإن السياسة الخارجية الصحيحة هي تلك التي تقوم على أسس صحيحة قائمة على المراجعة والتدقيق والتشاور في اتخاذ القرار ووجود سلطة تشريعية تراقب وتنبه على الأخطاء[6].

وانطلاقا من ذلك نجد أن إستراتيجية التحرك الخارجي للعراق قبل عام 2003 كانت موجهة بنزعة الزعامة للقومية العربية وتبني النموذج الاشتراكي في إدارة الاقتصاد ومحاولة الميل

---

[1] د. أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بغداد- العراق،2009،ص21.

[2] د. فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية، مطبعة شفيق، بغداد- العراق، 1975، ص23.

[3] علي محمد شمبش، العلوم السياسية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والأعلان، طرابلس- ليبيا، 1988، ص341- 342.

[4] د. حامد ربيع، نظرية السياسة الخارجية، مكتبة القاهرة، القاهرة- مصر، ب ت ن، ص7.

[5] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، مصر،1989،ص16.

[6] قحطان أحمد سليمان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية من 14 تموز 1958- 8 شباط 1963، مكتبة مدبولي، القاهرة- مصر، 2008، ص478.

بإتجاه عدم الانحياز، فقد كان الحال في العراق يقتصر على حصر صلاحيات اتخاذ القرار برئيس الجمهورية وقيادة حزب البعث الحاكم ولا يسمح بتعدد مراكز القوى سواءً الحزبية، أو النخبوية، إذ جاء احتلال الكويت في 1990/8/2 من قبل القوات العسكرية العراقية من دون معرفة مسبقة من القادى العسكريين، أو المسؤوليين السياسيين في العراق ولم يكن احتلال الكويت ضمن الأهداف الإستراتيجية للسياسة الخارجية العراقية فهو في الحقيقة تناقض مع مواد دستور الدولة العراقية لعام 1970 ولمواد الإعلان القومي لعام 1980، إذ اعتمدت الدولة العراقية في رسم سياستها الخارجية ما جاء على دستور عام 1970 الذي يحدد إستراتيجيتها الخارجية في الباب الثاني المادة (12) التي نصت "تتولى الدولة تخطيط وتوجيه وقيادة الاقتصاد الوطني لهدف" :-

1- إقامة النظام الإشتراكي على أسس علمية وثورية.
2- تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية.

مما يشير إلى تبني الدولة للنظام الاقتصادي الإشتراكي، أي اصطفافها مع المعسكر الإشتراكي وليس مع النظام الرأسمالي وكانت تلك الحقبة تشهد صراع المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، وبالتالي حدد اتجاه السياسة الخارجية العراقية بأنه قومي عربي ذو فلسفة اشتراكية، إذ كانت السياسة الخارجية العراقية قبل عام 2003 تخضع كلياً لرؤية الحاكم الفرد رئيس الجمهورية ولم تكن ترتكز على خطط وصياغات إستراتيجية للأهداف والوسائل، كما لم تحسب القدرات الحقيقية للعراق في صراعه مع القوى الإقليمية والدولية مما جعل حروب العراق تمثل انتكاسة للسياسة الخارجية العراقية[1].

وانطلاقاً من كل تلك المعطيات يمكن القول أن السياسة الخارجية العراقية قبل عام 2003 تتفرد بواقع أكثر تعقيداً وتأزماً فمنذ الحرب العراقية- الإيرانية في عام 1980 والعراق على حافة التدويل في مجمل شؤونه إلى أن جاءت الضربة القاصمة بعد احتلال الكويت التي نقلت مقدرات العراق إلى اليد الخارجية بدءاً من المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة ومجلس الأمن بعد اتخاذها حزمة قرارات جائرة تم اتخاذها للفترة من عام 1990 لغاية عام 2003 في إطار تكبيل العراق وفرض الوصاية الدولية عليه، فضلاً عن حصول التغيير عبر الاحتلال الأمريكي للعراق واجتياح قوات عسكرية مسكت زمام بناء الحياة السياسية، وكل هذهِ الأسباب جعلت السياسة الخارجية

[1] د. صباح نعاس شنافة، إستراتيجية السياسة الخارجية العراقية لما بعد عام 2003، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(51)، كانون الثاني 2012، ص121.

العراقية في مأزق كبير يستلزم إعادة تحديد الأهداف والوسائل والأدوات لسياسة خارجية سليمة وفاعلة على المستوى الدولي ومثمرة للمصالح العليا للبلد

المطلب الثاني: السياسة الخارجية العراقية ومواجهة التغييرات بعد عام 2003

أن تغيير النظام السياسي العراقي في عام 2003 إدى إلى تحلل السياسة الخارجية العراقية من دائرة المركزية والتفرد بالسلطة وتم إعادة هيكلة الدولة العراقية بمؤسساتها السياسية وقيام سلطة تشريعية وحكومة منتخبة وقضاء مستقل وتعددت مراكز القوة المؤثرة في الساحة السياسية متمثلة بالأحزاب السياسية والنخب السياسية والثقافية والدينية المختلفة والمنظمات المدنية والنشطاء السياسيين وحرية الاعلام والفضائيات والتظاهر السلمي لتحقيق مشاركة سياسية سليمة لمجموع الرؤى المجتمعية مما سيوسع قاعدة بيانات الإستراتيجية الجديدة للسياسة الخارجية العراقية التي تتقيد بمعطيات الأوضاع الداخلية للبلاد ومتغيرات النظام السياسي، لاسيّما وأن أي تغيير على هذين العاملين سيؤثر على حرية حركة العراق على الصعيد الخارجي، لهذا وجدت الدولة العراقية نفسها بمواجهة العديد من التحديات سواءً الداخلية، أو الخارجي[1].

أولاً: المتغيرات الخارجية:

تتمتع المتغيرات الخارجية بدور مهم وخطير في توجيه وتقييد القرار السياسي العراقي وأبرز هذهِ المتغيرات كالأتي:-

1. المتغير الأمريكي:

منذ انتهاء الحرب الباردة وتربع الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً على قمة الهرم الدولي استهلت دخولها القرن الحادي والعشرين وهي حاملة لتلك الصفة كقوة مهيمنة وكان موقع العراق الجيواستراتيجي وثروته النفطية يمثل بؤرة التفكير الإستراتيجي الأمريكي، إذ يقع العراق في النصف الشمالي من الكرة الأرضية وبالتحديد في الطرف الجنوبي من قارة أسيا ضمن منطقة تؤلف جزيرة العرب التي تعد حلقة الوصل بين القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأوربا، كما أن أطلالته على الخليج العربي أعطته أهمية ووزن جيوبوليتكي للعراق بسبب وقوعه في قلب منطقة الشرق الأوسط [2]، فضلاً عما يشكله العراق من قدرات نفطية كبيرة فهو يمثل القوة الرئيسة على الجبهة الشرقية مع إسرائيل بل يعد الدولة العربية الوحيدة التي تتكامل فيها عناصر النهوض وبناء القوة، مما جعل الولايات المتحدة تدفع باتجاه توسيع منطقة الشرق الأوسط لتنفذ ما يسمى بمشروع الشرق الأوسط الكبير، لهذا جاء احتلال العراق في 9 نيسان من

[1] د. صباح نعاس شنافة، مصدر سبق ذكره، ص118- 122.

[2] د. محمد وائل القيسي، مكانة العراق في الأستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت- لبنان، 2013، ص74.

العام 2003 بذريعة وجود أسلحة دمار شامل، فقد شنت الولايات المتحدة حرباً "وقائية" ضد العراق بعد فشلها في الحصول على موافقة الأمم المتحدة، أو تفويض من مجلس الأمن، منتهكة بذلك الشرعية الدولية والمبادئ التي يتم التصرف على أساسها في العلاقات الدولية[1]، إذ كان العراق من أولويات الاستراتيجية الأمريكية لشن حرب عليه متعددة الأهداف ولعل أهمها خدمة إسرائيل وجزءاً من خطة السيطرة على العالم العربي عقائدياً وسياسياً كونها تشكل سلاحاً للتفرد الأمريكي في السيطرة على العالم[2].

ويشكل التواجد الأمريكي في العراق قضية خلافية كبرى في مسار العملية السياسية بسبب التخبط وانعدام الروؤية الإستراتيجية للسياسة الأمريكية في العراق فمنذ سقوط النظام العراقي السابق حتى هذهِ اللحظة التاريخية فإن المراحل الأساسية التي انتهجتها السياسة الامريكية في العراق إدت إلى[3]:

1- إفضت إدارة الاحتلال الأمريكي إلى تخريب الدولة العراقية بجميع مؤسساتها، الامر الذي إدى إلى فراغ سياسي وشيوع حالة الفوضى.
2- بناء مجلس الحكم بروح طائفية وما نتج عن ذلك من تخريب التشكيلة السياسية الضامنة لمصالح وحدة العراق الوطنية.
3- اجراء انتخابات وطنية عامة ذات ديمقراطية شكلية لغرض الدعاية السياسية.
4- الشروع بكتابة الدستور والتصويت عليه بالرغم من غياب النظام السياسي الضامن لتطبيق توجهاته الرئيسة.

وعليه يبدو أن انعكاسات احتلال العراق بدأت تتضح بشكل واضح فقد واجهت الولايات المتحدة الأمريكية رفضاً لأحتلالها العراق داخلياً وخارجياً حتى بعد تشكيل أول حكومة عراقية برئاسة أياد علاوي في 30 حزيران 2004 ومن ثم فترة رئيس الوزراء إبراهيم الجعفري عام 2005، تلاها حكومة دائمة بعد أقرار الدستور وأجراء أول انتخابات برئاسة نوري المالكي عام 2006[4].

وعلى هذا الأساس فإن هذهِ المرحلة التاريخية أدت إلى هيمنة القوة الأمريكية بعد أحداث عام 2003 على القرار السياسي العراقي وحيدت القدرة العراقية بأتفاقية الصداقة والتعاون طويلة الأمد بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية في عام 2009 وذلك لأن بنود هذهِ الاتفاقية تحمل صيغة الوصاية على القرار

---

[1] د.شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد احداث 11 أيلول 2001، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق- سورية، 2009، ص3.

[2] سليمان الدباغ وآخرون، الإستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة، مطبعة البينة، ندوة بيروت- لبنان، 2008، ص171.

[3] لطفي حاتم، الاحتلال الأمريكي وانهيار الدولة العراقية، الجمعية الثقافية العراقية في مالمو، منشورات تموز 2007، ص8.

[4] عبد الأمير محسن، الولايات المتحدة والعوامل المؤثرة في اتجاهاتها السياسية، بلا، بغداد-العراق، 2011، ص31.

السياسي العراقي والتحرك الخارجي لدولة العراق وسحبها إلى معارك الإستراتيجية الأمريكية كما جاء في القسم الثامن من الإتفاقية في (محاربة الإرهاب) خارج حدود البلاد[1]، وعلى الرغم من توقيع اتفاقية امنية لسحب القوات الامريكية من العراق في أواخر عهد الرئيس بوش الأبن ، والتي جاءت في فترة حكومة المالكي الثانية على اثر انتخابات 2010/3/7 وقد حددت هذه الاتفاقية سحب القوات نهاية عام 2011، إلا أن الهيمنة الأمريكية على القرار السياسي العراقي ظلت هدفاً دائماً ومستمراً ،لاسيّما أن قدرة الدولة العراقية وإستراتيجيتها الخارجية كانت أضعف من احتواء القدرة الأمريكية ومواجهتها في هذهِ اللحظة التاريخية في الأقل[2].

2. المتغير الإيراني:

لقد أدى سقوط النظام العراقي السابق إلى حالة من الفراغ السياسي لا تزال الساحة السياسية تعاني من تداعياتها حتى الآن، لهذا كان من الطبيعي أن يؤدي مثل هذا الفراغ إلى اثارة المخاوف لدى إيران من أن يؤثر هذا الفراغ على أوضاعها خوفاً من تحول الحكم في العراق لحكومة مستقرة موالية للولايات المتحدة الأمريكية ومعادية لها مما قد يشكل خطراً حقيقياً على الدولة الإيرانية وقاعدة انطلاق لتهديد إيران، فضلاً عن المخاوف من قيام حكومة عراقية ذات طابع علماني تناصب العداء لإيران وتحاول مجابهة الطابع الديني لها[3].

لهذا عمدت إيران بعد الاحتلال الأمريكي للعراق إلى إيجاد الفرص لتدخلها في الشأن العراقي ودفع الأحزاب الشيعية للوصول إلى سدة الحكم التي تمثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة الإسلامي والتيار الصدري، وهذا ما تجلى بشكل واضح في الانتخابات العراقية للاعوام 2004 و2005 و2006 و2010 بوصول القيادات الشيعية إلى الحكم وامساكها زمام السلطة السياسية والمتمثلة برئاسة الوزراء، إذ هدفت إلى جعل العراق ضعيفاً تسيطر عليه من خلال حلفائها وتوجيه سياساته سواءً الداخلية، أو الخارجية وجعله منطقة لردع أي تقدم أمريكي يمكن أن يهددها مستقبلاً[4].

وعليه، قد تنامى الدور الإيراني بشكل كبير بعد عام 2003 مما غير موازين القوى لصالح إيران، وأن هذهِ النتيجة لم تكن بالطبع ما تتوخاه الإدارة الأمريكية من احتلالها للعراق بأن يكون خطوة أولى نحو إعادة صياغة الخارطة السياسية للمنطقة بما في ذلك القضاء على إيران وقيادتها الدينية،

---

[1] د. صباح نعاس شنافة، مصدر سبق ذكره، ص119- 120.

[2] عبد الأمير محسن، مصدر سبق ذكره، ص 32.

[3] عبد الكريم العلوجي، إيران والعراق: صراع حدود أم وجود، الدار الثقافية للنشر، القاهرة- مصر، 2007، ص131.

[4] عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار العبيدي، العلاقات العراقية- الإيرانية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق 2003-2011، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط ، 2011، ص100.

بعد أن توقعت أن تطويق إيران بالقوات الأمريكية في العراق من شأنه أن يدفع النظام الإيراني إلى تغيير سياسته الداخلية والخارجية، إلا أن الاحداث جاءت على العكس من ذلك فمنذ الاحتلال الأمريكي للعراق توجهت التيارات السياسية في إيران نحو اليمين بشكل ملحوظ، ومع أن إيران لم تدخل بمواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الصراع الأمريكي- الإيراني على الأرض العراقية لم يكن خافياً على احد وكان هذا الصراع أشبه بالحرب الباردة بين البلدين، لهذا اختارت إيران طريق المواجهة غير المباشرة مع الولايات المتحدة في العراق من خلال دعمها مختلف الجماعات المسلحة التي تقاتل القوات الأمريكية للحيلولة دون نجاح المشروع الأمريكي في العراق، ومن جهة أخرى ساندت إيران بعض القوى السياسية في العراق بعد سقوط النظام العراقي السابق، إذ كانت إيران أول الدول التي اعترفت بالنظام العراقي الجديد وطورت علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية مع الحكومة العراقية ضمن إستراتيجية تهدف إلى جعل العراق جزءاً من مجالها الحيوي والانطلاق من خلاله إلى الدول العربية الأخرى بعد جعله جسراً استراتيجياً يربطها بسورية التي تعد حليفها الإستراتيجي الرئيس في المنطقة، وقد تزايد الدور الإيراني في العراق لاسيّما بعد انسحاب القوات الأمريكية نهاية عام 2011 على حساب الدور الأمريكي الذي بدأ يتراجع بعد أن فقدت الولايات المتحدة أهم أدوات الضغط على الحكومة العراقية إلا وهي القوات العسكرية[1].

وقد انطلقت في التدابير التي لجأت إليها مستفيدة من وجود غالبية شيعية تشاركها العقيدة الدينية ذاتها عن طريق دعمها لبعض الحركات السياسية واحتضنت قادتها، أو قادة سياسيين، فقد إدت الدور السياسي الذي رأت فيه انه يؤمن مصالحها في العراق لتحقيق الأهداف الأتية[2]:-

1- عدم نجاح الولايات المتحدة في مخططها في العراق حتى لا تطوره باتجاه إيران.
2- المساعدة في تكوين سلطة عراقية غير معادية في أقل تقدير ولا بأس في أن تكون حليفة.
3- خلق بيئة إقليمية تجعل من العراق بلداً يستعيد موقعه في المنطقة من دون أن يكون تابعاً، أو منفذاً، أو قاعدة للمشروع الغربي.
4- الحؤول دون تقسيم العراق خاصة لجهة إقامة الدولة التركية المستقلة لما لذلك من انعكاس مباشر على المصالح الإيرانية بسبب الوجود الكردي في إيران.

[1] زيد علي حسين، المرتكزات الجغرافية للإستراتيجية الأمريكية في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، 2014، ص245-246.

[2] مجموعة من المؤلفين، أمريكا وأوهام الانسحاب من العراق عام 2011 واقعه- تداعياته، مطبعة الساقي، بيروت- لبنان، 2011، ص77-78.

وإزاء ذلك عمدت إيران إلى تحقيق أهدافها في العراق عن طريق اتباعها إستراتيجيات عدة هي كالأتي[1]:

أ- التأثير على العملية السياسية العراقية بشكل يضمن استمرار التورط الأمريكي في العراق لأطول فترة ممكنة لإبعاد الخطر عنها.

ب- إقامة علاقات وطيدة مع مختلف القوى العراقية لضمان تأييدها في حالة اتخاذ أي سياسات عدائية أمريكية ضد طهران.

ومن هذا المنطلق باتت الأهداف الإستراتيجية الإيرانية واضحة تتمثل في بتبني الفيدرالية ببعدها الجغرافي عبر حلفاءها في بعض فصائل التيار الشيعي للمطالبة بتطبيق المثال العراقي للفيدرالية الذي يهدد المصالح الأمريكية مما يعني بناء أنظمة سياسية مغلقة طائفياً وبناء دويلات صغيرة من الكيان الفيدرالي ربما يتطور اذا سمحت الظروف الإقليمية والدولية إلى أطار كونفدرالي بما يعنيه ذلك من[2]:

- حق المحافظات في تشريع قوانينها المحلية استناداً إلى الشرعية الانتخابية.
- حق للمحافظات في بناء ادارتها المحلية.
- حرية المحافظات والاقاليم بعقد الاتفاقات الاقتصادية.

وكل هذه التطورات تضعنا امام استنتاج مفاده ان إيران تمارس ضغطاً شديداً على السياسة الخارجية العراقية عن طريق جعلها العراق ساحة لتصفية حسابات مع الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولاتها السياسية وهيمنتها على القرار السياسي الخارجي للعراق من أجل وضع حد للخطر الأمريكي في المنطقة، مما جعلها تؤدي دور الضاغط غير المباشر في تسيير العلاقات العراقية-الأمريكية بعيداً عن تهديد مصالحها الإستراتيجية الإقليمية والدولية.

3. المتغير السعودي:

أن السعودية تعد العراق ساحة من ساحات التنافس الإقليمي مع إيران، إذ تخشى السعودية من اتساع النفوذ الإيراني داخل العراق وامتداده إلى داخل أراضيها، وخاصة في المنطقة الشرقية من السعودية حيث وجود الأقلية الشيعية هناك، لذا يبدو وقف انتشار النفوذ الإيراني وإمكانية تصدير قيم النظام الثوري الإيراني إلى الداخل العراقي هو أحد الاهتمامات الرئيسة للسعودية في الملف العراقي، فقد ارتبطت السياسة الخارجية السعودية بسلوك تجاه العراق بالمصلحة التي حركت صانع

[1] عبد الكريم العلوجي، مصدر سبق ذكره، ص132.

[2] لطفي حاتم، مصدر سبق ذكره، ص31.

القرار السياسي الخارجي باتجاه تحقيق بعض التعاون مع العراق، وعلى أساس تصرف السعودية هذا تجاه العراق وفي ضوء الأوضاع التي مر بها العراق كان لابد من أن يقدم صانع القرار السياسي الخارجي على استعمال آليات جديدة تتناسب مع التغيير الذي طرأ على الساحة السياسية العراقية، لأجل التعامل مع دول الخليج العربي وبالأخص جارته السعودية لأنها تعد المتنفس الذي يمكن الاستفادة منه في نواحي عدة (سياسياً، اقتصادياً، أمنياً)، فأهداف السياسة العراقية تجاه السعودية بدت واضحة فقد استندت على أسس جديدة ومتغيرات مهمة أهمها الايدولوجية الراغبة في لعب دور إقليمي والإمكانات المؤهلة لذلك، وأهم الآليات التي استندت عليها الحكومات العراقية التي توالت على السلطة بعد عام 2003 والتي تمثلت في[1]:-

1- اليات سياسية: حيث قامت وزارة الخارجية العراقية بتفعيل دورها في المجال الخارجي للتعامل مع المستويين الإقليمي والدولي عبر رغبتها الحقيقية في إقامة علاقات ودية وخاصة مع بلدان الخليج العربي وفي مقدمتها السعودية.

2- اليات اقتصادية: من خلال اتجاهها نحو تدعيم مسألة التعاون وفق مبدأ المصلحة العراقية لتوسيع تعاونه الاقتصادي مع دول الجوار وخاصة السعودية، إذ حاول الجانب العراقي تأطير سياسته الخارجية بأطر اقتصادية لتوسيع تعاونه الآني والمستقبلي على الرغم من الموقف السلبي للجانب السعودي في الكثير من المواقف التي اثبتت السعودية فيها عدم رغبتها الحقيقية في سير العلاقات مع العراق بشكل طبيعي كمسألة إطفاء الديون العراقية التي لم تتجاوب السعودية مع تلك الجهود فقد زارتها وفود عدة من وزارة المالية والبنك المركزي، إلا أن الجانب السعودي ربطها بالأسباب السياسية إلا أن عقدت قمة الرياض في اذار 2007 تمت الكثير من اللقاءات بين المسؤولين في وزارة الخارجية العراقية والجانب السعودي وأبدت الرياض تجاوبها، مما أعطى للحكومة العراقية حافزاً لأجل الإعلان عن خططها الأقتصادية، ولاسيّما فيما يخص تعاونها مع السعودية ومنها الخطة التي تخص إعادة العمل بخط انابيب جنوبي يمر عبر السعودية إلى البحر الأحمر وبطاقة إنتاجية (1,6) مليون برميل يوميا.

4. المتغير السوري:

تعتمد الدوافع السورية للتدخل في الشأن السياسي الخارجي العراقي بشكل كبير على تطور الوضع الأمني الداخلي في العراق واتجاه النظام السياسي العراقي ومدى تقييم سورية لمصالحها السياسية الخارجية الواسعة، فمنذ عام 2003 ركزت سورية اهتمامها الإبرز لمنع ظهور عراق غير مستقر تؤدي الفوضى فيه إلى تهديد أمن سورية، وعلى هذا الأساس اتبعت سورية ثلاث إستراتيجيات فيما

[1] د. خلود محمد خميس، السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام 2003، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(44)، نيسان 2010، ص82-88.

يخص العلاقات العراقية- السورية من حيث الشأن الخارجي وبالأخص بعد الانسحاب الأمريكي من العراق وهي كالأتي[1]:-

1- إستراتيجية تقود إلى تدخل سوري في العراق من خلال الوسيلة العسكرية، فقد سعت لأن يكون لها نفوذ في الحكومات العراقية المتعاقبة، فضلاً عن اضعافها أي مخطط من قبل الحكومة العراقية مرتبط بمخطط أمريكي لمواجهة النظام السوري.

2- تدخلت سورية في العراق فإذا كانت الولايات المتحدة تسعى إلى فرض المزيد من القيود على سورية، أو تهدد أمن سورية ووحدتها الإقليمية من خلال العراق، أو غير ذلك مما تعده سورية تهديداً لمصالحها الإستراتيجية الكبرى، مما جعلها أكثر ميلاً للتدخل في العراق كوسيلة لإظهار أهميتها في الاستقرار الإقليمي.

3- المجال الأقتصادي فقد أظهرت سورية اهتماماً كبيراً في إعادة فتح خط أنابيب النفط الذي يمتد من كركوك إلى ميناء بانياس السوري، كذلك ضمان تنفيذ وتفعيل اتفاقيات التبادل التجاري الحر بين البلدين، وتعزيز التعاون بين المنطقة السورية الحرة في اليعربية والمنطقة الحرة العراقية في القائم.

وهنا يمكن القول أن سورية تمتلك الآليات اللازمة التي تحتاجها لحماية مصالحها في العراق والتأثير على السياسة الخارجية العراقية، وذلك من خلال 358 كم من الحدود المشتركة بينهما واستضافتها أهم قيادات العراق المنفيين والحجم الهائل من اللاجئين العراقيين الهائل في سورية.

5. المتغير التركي:

تحكم العلاقات العراقية- التركية جملة محددات البعض منها دافعة نحو توثيق العلاقات، واغلب هذهِ الدوافع تنطلق من الحتمية التاريخية التي تفضي نحو تعزيز العلاقات الثنائية بحكم الجوار الجغرافي والحاجة الطبيعية والجيوبوليتيكية لكلا البلدين للآخر، فتركيا تمثل بوابة العراق نحو أوربا والولايات المتحدة الأمريكية؛ علماً أن النفط يشكل حوالي 90% من الدخل القومي للعراق، وبالتالي هذا يعد محدد مهم في تخطيط السياسة الخارجية العراقية إزاء تركيا، وأن تلك المسلمات الجغرافية أثرت كثيراً في القرار السياسي الخارجي العراقي، لاسيمّا بعد العام 2003 الذي خضع لتأثير مرحلتين الأولى منذ العام 2003 ولحين انسحاب القوات الأمريكية القوات الأمريكية في العام 2011 وهنا كان أساس الوقف التركي نحو العراق يتمثل في بناء جسور التعاون بين تركيا والعراق، فقد عملت تركيا على تعزيز علاقاتها مع القادة العرب في العراق؛ وتدخلها سياسياً عبر محاولتها لدعم العملية السياسية في العراق باستضافتها القادة السنة في العام 2005 لتشجعيهم على الانخرط بالعملية السياسية، ورعت اجتماعات " بلدان الجوار" التي شملت الدول الخمس الدائمة

[1] LeilaNicolas، مستقبل العلاقات الإقليمية بعد انتهاء العمليات القتالية العراق، مقال منشور، 2010/8/31، على الموقع الألكتروني:
https://leilanrahbany.wordpress.com/2010/8/31/

العضوية في مجلس الأمن الدولي ومجموعة الدول الثمان الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية والمفوضية الإوربية لمساعدة بغداد في إعادة بناء علاقاتها الإقليمية والدولية[1].

لذا فمن البديهي أن يطول تأثير سياسة تركيا تجاه العراق بصورة خاصة والتي انعكست بشكل كبير على السياسة الخارجية العراقية بسبب امتلاكها وسائل عدة للتأثير ولعل إبرزها الاتي(2):-

1- قدرة تركيا على منع بعض التطورات التي قد تؤدي إلى تهديد وحدة العراق من الحدوث، إذ فرضت تركيا نفسها في الساحة العراقية بصورة كبيرة بعد الانسحاب الأمريكي من العراق.

2- قد شهد الدور التركي في العراق تحولات كبيرة طالما أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد أن تترك هذهِ المنطقة الإستراتيجية لإيران، ولغياب أمكانية قيام حكومة عراقية قوية موالية للأمريكان تستطيع أن ترعى مصالهم في المنطقة، فليس أمامهم غير تركيا حليف قوي ومضمون فجعلتها تؤدي دوراً أقوى بكثير في العراق كقوة مكافئة لمواجهة إيران.

3- وجدت تركيا في العراق فرصة كبيرة من أجل معالجة أزمتها الاقتصادية فعمدت إلى أن تصبح مصدراً مباشراً للبضائع والخدمات التي يحتاجها العراق بشكل ضروري، كرغبة منها في العمل والإستثمار في العراق.

4- فتح التطور الجاري في العراق الطريق أمام تعاون عربي- تركي لمواجهة النفوذ الإيراني في العراق، لاسيّما في ظل التركيبة الصراعية الحراك السياسي التي يعاني منها العراق، وبسبب عدم قدرة أي من الطرفين العربي، أو التركي على حسم المواجهة مع إيران بمفرده.

6. المتغير الأردني:

أن استقرار الوضع الأمني والسياسي في العراق يهم الأردن كثيراً ، فبعد العام 2003كان لا بد للأردن أن يدعم العراق لاسيمّا وأن مصلحة الأردن الوطنية والقومية تكمن في توحيد صفوف العراقيين ضد قوى التدخل الإقليمي في شؤون العراق ، وليس في زيادة عقدة الأزمة الطائفية العراقية ، وقد كان سبق للأردن نصح الإدارة الأميركية بعدم احتلال العراق عام 2003 ، إلاّ أنّه كان للأردن دوراً بارزاً في عراق ما بعد الاحتلال، إذ لم يدّخر الأردن جهداً في تعزيز الأمن والاستقرار في العراق ، وساهم بصورة فعّالة في تدريب الشرطة والجيش العراقيين، كما أنّه يشارك بفعالية وقوة بالجهود الأمنية في "الحرب على الإرهاب"، ومتابعة تنظيم القاعدة في العراق وغيرها؛ بالمقابل حذر الأردن أكثر من مرة من خطر "الهلال

[1] د. سداد مولود سبع، محددات العلاقات العراقية التركية بعد عام 2003، دراسات دولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد(71)، 2017، ص42-43.

[2] مثنى فائق، المشاهد المستقبلية للسياسة التركية تجاه العراق، مقال منشور ، شبكة الحوار المتمدن ، العدد(3003)، 2010/5/13، على الموقع الألكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=215149

الشيعي" على أمن المنطقة العربية ومستقبل العراق ، فقد صرح ملك الأردن (عبدالله الثاني بن الحسين) في عام 2005 بالقول:"ان الولايات المتحدة غير مهتمة في سيطرة إيران وتدخلها المتواصل في الشأن العراقي ، إلا أن الأردن لا زال يضغط بهذا الاتجاه ، بحجة أن الخلاف الذي يحكم العلاقات الأردنية – الإيرانية منذ نهاية السبعينات هو خلاف أيديولوجي سني – شيعي ، وأن توظيف الدين الإسلامي من جانب إيران لأغراض سياسية في العراق يؤدي إلى زيادة التفرقة الطائفية"، وانطلاقاً من ذلك فإن الأردن يحتل موقعاً إستراتيجياً مهماً للتأثير في صنع القرار السياسي العراقي الخارجي وأن هذهِ الأهمية تعززت في السنوات الأخيرة من خلال التعاون العسكري والأمني والأقتصادي بين الدولتين، وأن أولوية المصالح الأمريكية في العراق بعد العام 2003 حتى الانسحاب الأمريكي أجلت الأجابة على أشكالية الإصلاح السياسي في الأردن، لاسيمّا وأن التوجه نحو طريق الديمقراطية سيصتطدم بصورة، أو بأخرى بالمصالح الأمريكية في المنطقة[1].

7. المتغير الكويتي:

أن السياسة الخارجية العراقية تجاه الكويت لم تتغير بعد العام 2003 تغيراً كبيراً عما قبل الاحتلال ، فبعد القطيعة الطويلة بين البلدين والمشاكل العالقة فيما بينهم فيما يخص ملف التعويضات التي يقدمها العراق للكويت منذ الغزو العراقي للكويت عام 1990 وحتى الآن، فضلاً عن مشاكل ترسيم الحدود التي ما زالت ملفات معلقة بين البلدين تثير الشكوك حول إمكانية تحسين السياسة الخارجية العراقية تجاه الكويت، سرعان ما تغيرت الرؤية الكويتية للعراق بعد سقوط النظام السابق كونها اعتبرت وجود نظام صدام حسين تهديد مباشر لها، لذا فإن غياب هذا النظام يعد مكسباً إستراتيجياً لها، لذلك اعترفت دول الخليج وفي مقدمتها الكويت بمجلس الحكم الانتقالي الذي تشكل في العراق واعتبرته بمثابة السلطة السياسية والممثل الشرعي للقوى السياسية العراقية[2]، إلا أن البيئة العراقية خلال فترة الاحتلال الأمريكي من عام 2003 إلى عام 2011 اتسمت بعدم الاستقرار على الأصعدة الأمنية والسياسية والاقتصادية كان من شأنها أن تجعل العراق أحد أهم مصادر التهديد لأمن واستقرار دولة الكويت، فضلاً عن المواقف والتصريحات لبعض المسؤولين العراقيين التي تطالب بإيجاد منفذ بحري للعراق على الخليج العربي مثل مطالبة نائب رئيس المؤتمر الوطني العراقي (مضر شوكت) في عام 2004 بأستئجار جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتين الذي عدته الحكومة الكويتية بمثابة تهديد وتكرار لسياسات النظام السابق، فضلاً

[1] ياسر قطيشات، الأمن الوطني الأردني والاستقرار في الشرق الأوسط : وجهة نظر أمريكية، موقع الحوار المتمدن، العدد(3268)، 2011/2/5، على الموقع الألكتروني:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=244663

[2] د. مالك دحام الجميلي، د. لمياء محسن الكناني، العلاقات العراقية- الكويتية واشكالية ميناء مبارك، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(52)، 2012، ص141-142.

عن خطاب رئيس الحكومة المؤقتة (اياد علاوي) ليزيد من عدم الثقة لدى الكويت إذ شكر جميع الدول التي ساندت العراق في الحصول على الحرية ولم يذكر الكويت، مما جعل السياسة الخارجية العراقية تجاه الكويت تأخذ ابعاد عدة فهناك وجهات نظر مختلفة إدت بالضرورة إلى تذبذب القرار السياسي الخارجي العراقي فتارة نجد ما يشير إلى وجود تعاون وتارة أخرى يتصاعد الخلاف بين البلدين[1].

لهذا كانت هذهِ التصريحات بمثابة البدايات السياسية الأولى المتعثرة فقد ادرك السياسيين العراقيين أن العراق أصبح بحاجة إلى استعادته مكانته الدولية وتكوين علاقات طيبة وبالأخص مع الكويت من أجل أن ينهي احداث الماضي، ويمكن أن ندرك هذا الأمر من خلال المساعي الدبلوماسية للخارجية العراقية لإعادة العلاقات بين البلدين على الرغم من الإصرار الكويتي على إبقاء العراق تحت طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لحين حل القضايا الخلافية المترتبة على الغزو، إلا أن العراق نجح في مسعاه حول بناء سياسة خارجية فعالة تجاه الكويت والتي توضحت من خلال المساعي العراقية لتجاوز الأزمات من خلال طرح رئيس مجلس النواب العراقي(اياد السامرائي) آنذاك ما اسماه التفاهم المشترك لتسوية الملفات العالقة مثل ايفاء التعويضات على شكل استثمارات كويتية في العراق، ولأعادة الأجواء الودية تم تقديم أوراق اعتماد (محمد حسين محمد بحر العلوم) بتاريخ 2010/6/1 كأول سفير عراقي في الكويت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، كما زار رئيس الوزراء العراقي السابق (نوري المالكي) في 2011/2/16 الكويت على رأس وفد رافقه فيه كل من وزراء الخارجية والنقل وحقوق الانسان ومستشار الأمن الوطني وتم مناقشة القضايا العالقة بين العراق والكويت للتوصل إلى التفاهم المشترك بين الجانبين[2]، مما عكس السياسة الخارجية الكويتية الوسيطة وغير الجانحة نحو التسرع، أو ابداء أراء ومواقف بسهولة، وبالتالي تبين مدى أدراك الدولتين أهمية الوحدة الخليجية وتماسك الصف الخليجي في مواجهة التهديدات المحيطة به[3].

وعليه يمكن القول بناءً على هذهِ المعطيات وبرغم من كل الإخفاقات التي اتسمت بها هذهِ الحقبة على كل المستويات السياسية والأمنية والاجتماعية في العراق، إلا انه على العموم يمكن اعتبارها مرحلة جديدة في أطار تحسين السياسة الخارجية العراقية تجاه الكويت، لاسيّما بعد أن تم اخراج العراق من احكام البند السابع بعد أن اوفى بجميع التزاماته الدولية بشكل تقريبيوما زال يعمل على ما تبقى منها فيما يخص التعويضات والممتلكات الكويتية وما زالت المحاولات مستمرة للاتفاق حول ترسيم الحدود بين البلدين.

---

[1] عبد الرضا أسيري، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة ، جامعة الكويت، الكويت الطبعة الثالثة، 2012، ص176.

[2] م.م وسناء محمد إبراهيم، العلاقات العراقية الكويتية بعد عام 2003 (الحدود والوجود)، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد(43-44)، 2016، ص114-115.

[3] السياسة الخارجية الكويتية وفرصها في رأب الصدع الخليجي، تقرير صادر عن مركز إدراك للدراسات والاستشارات، سورية، تموز 2017، ص15.

ثانياً: المتغيرات الداخلية (تغيير نظام الحكم السياسي)

بعد سقوط نظام صدام حسين كان من الطبيعي أن يكون هناك فراغ واضح في السلطة مما انعكس على الشارع العراقي، لاسيمّا بعد أن اصدر مجلس الامن قراره المرقم (1483) في 2003/5/22 الذي وضع العراق تحت الاحتلال الأمريكي وبعد أشهر تقريباً من حكم الاحتلال طرح مبدأ إقامة حكومة مستقلة تتمتع بسيادة كاملة والتي مرت بالمراحل الأتية[1]:-

1- المرحلة المتمثلة بالحاكم العسكري (جي كارنر) من (2003/4/9إلى2003/5/1) التي وضعت العراق تحت الإدارة المباشرة للجيش الأمريكي واستمرت بحدود شهر واحد وانتهت بفشل كارنر في تشكيل حكومة عراقية مقبولة من الشعب العراقي.
2- مرحلة سلطة الائتلاف المؤقت 2003/5/16-2004/6/28 وهذه المرحلة تزعمها الحاكم المدني الأمريكي (بول بريمر) وإعلانه سلطة الائتلاف المؤقت (CPA) بصفتها السلطة التشريعية العليا في البلاد.
3- تأسيس مجلس الحكم العراقي في 2003/7/13 الذي تولى تشكيل الحكومة العراقية والإشراف على عملها تشريعياً، وأعلن عن تشكيل اول حكومة تغير في ظلالاحتلال الأمريكي في 13 أيلول 2003 وامتدت مدة الصلاحيات المحددة لمجلس الحكم من 13 تموز 2003 إلى 1 حزيران 2004 في هذه الاثناء غادر (بول بريمر) في 29 حزيران من العام نفسه كما تم حل مجلس الحكم الانتقالي في 9 تموز 2004 عقب إعلان الدولة العراقية المؤقتة التي شكلت مرحلة جديدة من تاريخ العراق المعاصر.

ومع الاخذ بالحسبان أن النظام السياسي العراقي قد خلف عن سابقه العديد من المشاكل وخصوصاً على الصعيد الخارجي فكان من الطبيعي أن تواجه السياسة الخارجية العراقية لفترة ما مشكلة الضبابية في توجهاتها وضعف أدائها والتباس رؤية الاخرين حولها إلا أن هذا لا ينبغي أن يستمر طويلاً لأنه عامل ضار بسرعة التحول الإيجابي للدولة وبناء استقرارها، لاسيّما أن العراق كان في فترة تحول وبالتالي يحتاج وقتاً مناسباً لتوضيح معالم سياسته الخارجية، فكان هذا الامر طبيعي في الفترة التي سبقت كتابة الدستور وإدارة الحاكم المدني الأمريكي(بريمر)، إلا انه بعد أقرار الدستور العراقي عام 2005 حدد المعالم الرئيسة لطبيعة العلاقات العراقية مع الأخرين وضرورة بنائها على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة بضرورة إقامة علاقات إيجابية ومتينة مع كل دول العالم، إلا أن هذهِ الإشارات ليست كافية في رسم سياسة خارجية تستطيع إعانة العراق في ظل الظرف المعقد الذي كان يمر فيها، فمن المفترض أن

[1] د.فاطمة حسين سلومي، الانتخابات البرلمانية العراقية 2003-2010، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية،كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد(40)، كانون الأول2012، ص131.

تكون لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب وبمساعدة وزارة الخارجية العراقية مسؤولة عن رسم إستراتيجية واضحة ومتكاملة للسياسة الخارجية العراقية، إلا ان هذهِ اللجنة كانت خاضعة إلى الحصص بحسب مقاعد الكتل، فضلاً عن انعدام التعاون والتنسيق مع وزارة الخارجية العراقية وتعقد الوضع الداخلي والتباين الشديد بين وجهات نظر الكتل والشخصيات السياسية إلى حد التقاطع العام فيما يتعلق بأتجاهات بوصلة السياسة الخارجية، لذلك أصبحت السياسة الخارجية العراقية كغيرها من السياسات العامة تعاني من التلبد والضبابية بل والتناقض في بعض مجالاتها، ولا توجد إستراتيجية واضحة تحدد مدى حدود العراق ومصالحه وهذا الأمر في الواقع لا يتعدى كونه محاولة في إطار العلاقات الدولية القائمة على أساس التحرك في ظل معطيات الحاضر وردود الأفعال وسياسة الفعل ورد الفعل، فضلاً عن ذلك أصبحت الأهداف الكبرى للقرار السياسي الخارجي غير واضحة فقد اقتصر على أهداف مرحلية ومكاسب آنية، إذ تعثر العراق في تسوية الكثير من متعلقاته الخارجية مع المؤسسة الدولية والكثير من الدول كما هو الحال مع الكويت وإيران وتركيا بسبب ضعف الإنجازات في المجال الدبلوماسي ودخول العراق في مواقف مضادة لقضايا معينة بسبب انعكاس التضاد الداخلي على السياسة الخارجية العراقية[1].

الخاتمة:

في ضوء الأوضاع التي عانى منها الشارع العراقي بعد العام 2003 من تدخلات خارجية وإقليمية تبقى هناك ضرورة واجبة على صانع القرار السياسي الخارجي العراقي العمل على رسم سياسة خارجية قائمة على أسس صحيحة عن طريق تشكيل فريق من الخبراء ومؤسسات فكرية متخصصة ونخبة من أعضاء مجلس النواب، كذلك تشكيل الدوائر ذات الشأن في وزارة الخارجية والوزارات ذات العلاقة وتوظيف الخبرات الدولية الناجحة الذين يقع على عاتقهم العمل على رسم سياسة خارجية عراقية ناجحة تتجاوز إشكالية ضبابية الأهداف وقصور الأدوات من خلال وضع منطلقات ومبادئ تتأسس عليها هذهِ السياسة وتبني رؤيتها عبر تحديد أهداف كبرى بعيدة المدى وأخرى متوسطة ومرحلية مما يتطلب وعي واضح للتحديات والمعوقات التي تواجه هذهِ السياسة والعمل على معالجتها من خلال ادراك علمي وعملي للأدوات والامكانيات المتاحة لتنفيذ هذهِ السياسة سواءً في مجال القوة الصلبة، أو الناعمة، وبالتالي جعل القرار السياسي الخارجي العراقي منسجماً ومتوازياً مع السياسات الداخلية ومعبراً عن رؤية البلد وتوجهاته.

[1] د. كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(44)، نيسان2010، ص6-14.

بيبليوغرافيا

أولا: الكتب

1- د. أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بغداد- العراق،2009.

2- د. حامد ربيع، نظرية السياسة الخارجية، مكتبة القاهرة، القاهرة- مصر، ب ت ن.

3- د. فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية، مطبعة شفيق، بغداد- العراق، 1975.

4- د. محمد وائل القيسي، مكانة العراق في الأستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت- لبنان، 2013.

5- د.شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد احداث 11 أيلول 2001، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق- سورية، 2009.

6- سليمان الدباغ وآخرون، الإستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة، مطبعة البينة، ندوة بيروت- لبنان، 2008.

7- عبد الأمير محسن، الولايات المتحدة والعوامل المؤثرة في اتجاهاتها السياسية، بلا، بغداد-العراق، 2011.

8- عبد الرضا أسيري، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة ، جامعة الكويت، الكويت الطبعة الثالثة، 2012.

9- عبد الكريم العلوجي، إيران والعراق: صراع حدود أم وجود، الدار الثقافية للنشر، القاهرة- مصر، 2007.

10- علي محمد شمبش، العلوم السياسية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والأعلان، طرابلس- ليبيا، 1988.

11- قحطان أحمد سليمان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية من 14 تموز 1958- 8 شباط 1963، مكتبة مدبولي، القاهرة- مصر، 2008.

12- لطفي حاتم، الاحتلال الأمريكي وانهيار الدولة العراقية، الجمعية الثقافية العراقية في مالمو، منشورات تموز 2007.

13- مجموعة من المؤلفين، أمريكا وأوهام الانسحاب من العراق عام 2011 واقعه- تداعياته، مطبعة الساقي، بيروت- لبنان، 2011.

14- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، مصر،1989.

ثانياً: الدوريات

1- د. خلود محمد خميس، السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام 2003، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(44)، نيسان 2010.
1- د. سداد مولود سبع، محددات العلاقات العراقية التركية بعد عام 2003، دراسات دولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد(71)، 2017.
2- د. صباح نعاس شنافة، إستراتيجية السياسة الخارجية العراقية لما بعد عام 2003، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(51)، كانون الثاني 2012.
3- د. كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(44)، نيسان2010.
4- د. مالك دحام الجميلي، د. لمياء محسن الكناني، العلاقات العراقية- الكويتية واشكالية ميناء مبارك، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(52)، 2012.
5- د.فاطمة حسين سلومي، الانتخابات البرلمانية العراقية 2003-2010، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية،كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد(40)، كانون الأول2012.
6- م.م وسناء محمد إبراهيم، العلاقات العراقية الكويتية بعد عام 2003 (الحدود والوجود)، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد(43-44)، 2016.

ثالثاً: الرسائل والأطروحات

1- زيد علي حسين، المرتكزات الجغرافية للإستراتيجية الأمريكية في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، 2014.
2- عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار العبيدي، العلاقات العراقية- الإيرانية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق 2003-2011، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط ، 2011.

رابعاً: التقارير

1- السياسة الخارجية الكويتية وفرصها في رأب الصدع الخليجي، تقرير صادر عن مركز إدراك للدراسات والاستشارات، سورية، تموز 2017.

خامساً: شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)

1- مثنى فائق، المشاهد المستقبلية للسياسة التركية تجاه العراق، مقال منشور ، شبكة الحوار المتمدن ، العدد(3003)، 2010/5/13، على الموقع الألكتروني:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=215149

2- ياسر قطيشات، الأمن الوطني الأردني والاستقرار في الشرق الأوسط : وجهة نظر أمريكية، موقع الحوار المتمدن، العدد(3268)، 2011/2/5، على الموقع الألكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=244663

3- LeilaNicolas، مستقبل العلاقات الإقليمية بعد انتهاء العمليات القتالية العراق، مقال منشور، 2010/8/31، على الموقع الألكتروني:
https://leilanrahbany.wordpress.com/2010/8/31/

السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014 فرص جديدة وتحديات مركبة

Iraq's foreign policy after 2014 new opportunities and complex challenges

أ.م.د علي فارس حميد

أستاذ مساعد - كلية العلوم السياسية

جامعة النهرين. العراق.

مقدمة:

مع سيطرت تنظيم داعش الإرهابي على محافظة الموصل وتمدده بإتجاه مناطق مجاورة لها بدأ التفكير بالسياسات الأمنية في الشؤون الداخلية والخارجية تنحى منحى مغاير عن ما كانت عليه في مرحلة ماقبل عام 2014 خصوصاً التفكير بالجوار الإقليمي والتعامل معه وفق منحى جديد ساعد في بروزه تشكيل حكومة جديدة برئاسة الدكتور حيدر العبادي.

يهدف البرنامج الحكومي الذي تعهد به رئيس الوزراء حيدر العبادي الى إعادة رسم العلاقات الدبلوماسية مع دول العالم والجوار الاقليمي بشكل خاص بسبب المنحى السلبي الذي طال تلك العلاقات طيلة سنوات حكومة السيد المالكي، ويتطلب هذا التحول أن يمتلك صانع القرار ومخططي السياسة الخارجية قنوات جديدة يمكن من خلالها ادارة العلاقات الدبلوماسية وتغيير مسار السياسة الخارجية. وجاء هذا التحول في محاولة البدء بدبلوماسية جديدة تجاه دول مجلس التعاون الخليجي خصوصاً المملكة العربية السعودية من جهة وتجاه تركيا من جهة أخرى بسبب تأثير هاتين الدولتين بشكل كبير بالتفاعل الداخلي للعراق.

وكرد فعل على تمدد تنظيم داعش الإرهابي جاءت الدبلوماسية الوطنية الجديدة كرد فعل على معطيين: الأول ما يتعلق بالسياسة والواقع الداخلي الذي يعيشه العراق والذي فرض مجموعة من الاعتبارات السياسية في تفكير دول الجوار الاقليمي منها الشعور بالتهميش والاضطهاد في سياسة الحكومة العراقية تجاه بعض المكونات، وعليه لجأت الحكومة العراقية متمثلة بوزارة الخارجية الى فتح صفحة جديدة في العلاقات مع الدول المجاورة وبالأخص قطر والمملكة العربية السعودية في هذا الشأن والتي تمثل رأس الحربة في النطاق الخليجي والمحرك المهم والمؤثر فيه والذي تم بالفعل من خلال الجولات النشطة التي قام بها وزير الخارجية العراقية الدكتور ابراهيم الجعفري.

أما المعطى الثاني فانه يتعلق بادراك العراق بأن الحرب مع داعش هي نتيجة لصدام القيم والمعتقدات بين القوى الرئيسة للتنافس الاقليمي (ايران والمملكة العربية السعودية) وإن الانتقال في العلاقات مع السعودية ودول الخليج سوف يمكنها من تجاوز مشكلات الأمن الداخلية خصوصاً مع

اعتراف القادة في المملكة بخطورة تنظيم داعش الإرهابي، ومن ثم سوف يكون لدى العراق امكانية لتحقيق التعاون الأمني الاقليمي في هذا الخصوص.

إشكالية الدراسة:

في ظل التعقيد الذي تتسم به طبيعة البيئة الأمنية والغموض في مواقف وأدوار القوى الدولية تثار جملة من الاشكاليات حول الطبيعة التي تتسم بها الدبلوماسية العراقية وهل سيكون مسارها باتجاه الوساطة أو الخروج من دائرة الحياد السياسي الى التحالف، وما إذا كانت الدبلوماسية العراقية ذات أبعاد أمنية أو سوف تكون شكلية وبروتوكولية. فالجوار الإقليمي الذي يعج بالتناقضات القيمية لايمكن تجاهله ومن غير السهولة على مخططي السياسة الخارجية العراقية غض البصر عن مايجري من تحولات في أدوار القوى الإقليمية، وعليه فإن السؤال المركزي الذي يدور حوله البحث يكمن في ماهو المسار الذي ستتبعه السياسة الخارجية العراقية في ظل التعقيدات الداخلية والخارجية التي تحيط به؟. والذي سيسعى البحث إلى التعامل من خلال المعطيات التي سيتم دراستها في هذا البحث.

فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة إن الدبلوماسية العراقية سوف تؤدي دوراً مهماً في تقليص الصراعات الداخلية فضلاً عن إنها سوف توجد مجالاً جديداً تنتقل من خلاله تفاعلات الجوار الاقليمي من الصراع الى التنافس أو التعاون، والذي سينعكس بشكل إيجابي على النظام السياسي برمته.

واستناداً الى فرضية واشكالية البحث توزعت الدراسة على المحاور الآتية:

1. **البيئة الأمنية بعد عام 2014.. ملامح التنافس وتعقيدات التفاعل**
2. **الأدوار والمصالح الاقليمية وتأثيرها على عقيدة السياسة الخارجية العراقية.**
3. **الأداء الدبلوماسي والتشكّل الاقليمي الجديد.**

المطلب الأول: البيئة الأمنية بعد عام 2014.. ملامح التنافس وتعقيدات التفاعل

شكل العراق منذ عام 2003 ركناً أساسياً في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية حيال الشرق الأوسط، فالثقل الاستراتيجي الذي يتمتع به فضلاً عن موقعه المهم يساهم في اعادة رسم معادلة أمنية في منطقة الخليج، الأمر الذي قد ينهي طبيعة التفاعلات القائمة على أساس اتفاقية (سايكس – بيكو)

لتنشئ قواعد جديدة تتحكم بشكل النظام الاقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط[1]. فتعقيدات التفاعل بعد تفاقم الصراع في الوضع السوري كان له أثر كبير في تبدل أدوار القوى الإقليمية خصوصاً في منطقة الخليج بسبب عدم جاهزية بعض دوله على إستكمال متطلبات المنافسة الإقليمية كما جرى في أزمة الرياض بين المملكة العربية السعودية وقطر.

ويميل لهذا الرأي العديد من المختصين في اعتبار ان التطورات المتنامية والمعقدة التي تعيشها المنطقة تنذر بحالة من الانتقال الى واقع جغرافي جديد قد يكّون من خلاله قوى جديدة داخل المنطقة تغير من نمط التفاعل ووضع القوى التقليدية داخله. ومن بين هؤلاء الباحثين الأستاذ الدكتور "هاني الياس الحديثي" في مقال له يرى فيها ان المنطقة قد تخضع الى مؤتمرات أممية لتوزيع النفوذ من جديد بطريقة تضمن مصالح الأطراف المتنافسة والمتصارعة وهذا ما يجعلنا نشهد جغرافية جديدة تغير ماهو قائم الى ما يمكن أن ينبغي في ضوء ماتفرضه المصالح الدولية والاقليمية [2].

ويشير في هذا الصدد " آرون ديفيد ميلر" في مقالة له بعنوان (انهيار الشرق الأوسط) الى ان مخططي الاستراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية يعيشون حالة من الغموض والقلق بشأن التفاعلات في الشرق الأوسط، فمن جهة حالة التوازن المعقدة بين حلفاءها التقليديين في الخليج وما يفرضه ذلك من صياغات استراتيجية الى جانب القوى الأخرى كإيران والنظام السوري وحزب الله وماتفرضه الاستراتيجية من تحولات في الممارسات وبالتالي فان المقاربات الاستراتيجية في هذا الشأن تبدو في غاية التعقيد بالنسبة للقادة في الولايات المتحدة [3]. وفي حقيقة الأمر أن جميع هذه التعقيدات التي تحيط بالبيئة الإستراتيجية تساهم في مضاعفة الفوضى وعدم وضوح المسارات التي تتحرك فيها الدول الإقليمية تجاه مصالحها مما يضعف من إمكانية بلوغ الأهداف في هذا الشأن.

ويبدو إن المقاربات الاستراتيجية تؤيد بعض الشي هذا التوجه فالواقع الاقليمي يكشف عن ملامح جديدة تتبنى فيها فرنسا وبريطانيا على وجه الخصوص قيادة مجمل العمليات العسكرية الأخيرة ضد داعش وهذا ما ركز في تأييده رئيس الوزراء حيدر العبادي خلال لقاءه الرئيس الفرنسي "فرانسوا هولاند" بان لفرنسا الدور البارز والكبير في دعم الحرب التي يخوضها العراق ضد داعش. ولعل مادفع بهذا الاتجاه هو الانتقاد الكبير الذي عبرت عنه ادارة الرئيس "باراك أوباما" لدول الاتحاد الأوروبي بخصوص تعثرها

---

[1] وائل محمد اسماعيل، الفوضى البناءة وأثرها على المعادلة الأمنية الخليجية، مجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية، العدد 18، 2011م، ص 8

[2] هاني الياس الحديثي، وجهة نظر مقال منشور على صفحة مركز سياسات الشرق الأوسط، من خلال الارتباط:

https://www.facebook.com/pages/Middle-East-Politics-Center

[3] آرون ديفيد ميلر، انهيار الشرق الأوسط، نشرة العراق في مراكز الأبحاث العالمية، العدد 101، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، 2014م، ص 9.

عن تحمل الأعباء المالية والعسكرية في الناتو مع الأخذ بعين الاعتبار مكانة الولايات المتحدة القيادية في هذا الشأن[1]. فالعراق في ضوء هذا المعطى يدرك أن زيادة المشاركة الدولية في الحرب على الجماعات الإرهابية المنتشرة في المنطقة من شأنها أن تعزز مكانة العراق الإقليمية وهذا مارافق سير العمليات العسكرية المشتركة ضد تنظيم داعش الإرهابي سواء مع التحالف الدولي في قيادة العمليات المشتركة أو مع التحالف التنسيقي الرباعي لتنسيق المعلومات في بغداد.

يؤكد هذا التحول في استراتيجية بعض القوى الدولية حجم المسؤوليات التي بدأت تتبناها بريطانيا وفرنسا بشكل خاص ضمن المنظومة الأوروبية في الشرق الأوسط منذ الدخول في ليبيا فضلاً عن ذلك تأييد فرنسا المنفرد منذ بداية الأزمة في سوريا على القيام بعمليات عسكرية في سوريا رغم التحفظ الدولي في تلك الفترة [2]. وبالتالي جاءت مقدمات الفعل الأوروبية على نحو جديد من الأداء حيث الصياغات الجديدة في الاستراتيجية العسكرية وهي تسعى أن تمارس دوراً بوظيفة جديدة خصوصاً بعد أن أصبح الصراع الأمريكي – الروسي في سوريا مستحكماً بنمط عقائدي.

وأمام هذا التصور قد يكون من الصعب تحديد خيارات القوى الكبرى حيال الأنموذج الذي تستهدفه في الشرق الأوسط سيما والتعددية الدولية التي تسعى الى فرض خياراتها الاستراتيجية والتي جاءت كرد فعل على عدم قدرة الخيارات الروسية - الأمريكية من الوصول الى توافق بشأن الملف السوري الأمر الذي استدعى أن تتحول القيادة في هذا الملف الى قوى جديدة أخرى مع استمرار الادارة من قبل الولايات المتحدة وفقاً للصياغات الاستراتيجية التي جاءت في وثيقة الدفاع الاستراتيجية لعام 2012م.

وبالتالي فان الصورة الاستراتيجية في هذا الجانب تفرض صياغات دبلوماسية جديدة تتحول بموجبها السياسة الخارجية الى إحداث الفعل في البيئة الاقليمية والدولية من أجل القدرة على التواصل مع ما تفرضه المصالح الدولية في هذا الجانب سيما والمسؤوليات المترتبة على العراق تحديداً من عمليات التحالف الدولي ضد تنظيم داعش. وبقدر تعلق الأمر بالعراق بادرت الحكومة العراقية الى استثمار الجهد الدولي والاقليمي الموجه ضد تنظيم داعش الارهابي من أجل الحد من خطورته وانهائه من خلال الاستعانة بالضربات الجوية التي يوجهها التحالف الدولي وخاصةً الأمريكي والبريطاني والفرنسي والتي جاءت نتيجةً للجهد الدبلوماسي الحكومة العراقية.

المطلب الثاني: الأدواروالمصالح الاقليمية وتأثيرها على عقيدة السياسة الخارجية العراقية

---

[1] حسن أوريد، ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في ظل ولاية أوباما الثانية، مجلة آفاق المستقبل، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، العدد17، 2013م، ص21

[2] فواز جرجس، وجهة نظر: سوريا مرشحة للدخول في صراع طويل الأمد، مقالة منشورة على الرابط :
www.bbc.uk– arabic

من غير الممكن أن يتجاوز صانع القرار ومخططي السياسة الخارجية سواء في مجلس الامن الوطني العراقي أو في مجلس الوزراء حالة التفاعل الموجهة نحو العراق من قبل الجوار الإقليمي من دون أن يتحول البرنامج الحكومي الخاص بالشؤون الخارجية إلى واقع فعلي ملموس تحكمة عقيدة جديدة في التعامل مع الشؤون الخارجية. إذ أن إدارة المعطيات الحيوية للسياسة الاقليمية يساهم في تغيير المسار الذي تقوم عليه الدبلوماسية العراقية اليوم، وهذا بدوره يتطلب فهم وإدراك المعادلات الاستراتيجية القائمة فعلاً، ففي السابق كان صناع السياسة الخارجية يرون في أن إقامة علاقات دبلوماسية مع فرنسا يجعلهم أمام علاقات مباشرة وفاعلة من الناحية الدبلوماسية والقنصلية مع كل من لبنان وسوريا وهذا بدوره ينقلنا الى ضرورة استيعاب الدالة المباشرة للعلاقات الاقليمية، فانشاء علاقات دبلوماسية مع دول الخليج وبالأخص المملكة العربية السعودية سوف يؤمن دائرة العراق خليجياً •[1].

إن فهم هذه المقاربة من شأنه أن يجعلنا أمام فهم الصياغات الاقليمية بما تحدده أدوارها من مصالح ومدى استيعاب عقيدة صانع القرار السياسي الخارجي لتلك المعطيات الأمر الذي سوف ينعكس على مسار الدبلوماسية الخارجية الناتجة عن وزارة الخارجية وبعثاتها الدبلوماسية، فالمحددات والعوائق الدولية والداخلية التي تحيط بصانع القرار والمخطط الاستراتيجي تدفعه الى تغيير منحى التعامل تكتيكياً مع القوى الاقليمية، فمن جهة مازال التأثير الأمريكي على صانع القرار يشكل ضاغطاً على خياراته الخارجية، فضلاً عن التأثير الذي تخلقه القوى السياسية في هذا الشأن [2]. فالبيئة الداخلية غير مواتية لإنتاج سلوك موحد إزاء التفاعلات في الجوار الإقليمي فضلاً عن أن هنالك العديد من القنوات التي من الممكن أن يتم توظيفها لتخلق أجواءاً من التناقض تطغي بتأثيرها على القرارات الخاصة بإستراتيجية الشؤون الخارجية.

الى جانب ذلك أدى التوسع الذي قامت به الجماعات الارهابية في سوريا والعراق حالة من الإدراك الجديد بخطورة الموقف سيما واتساع حجم التهديد الذي تزامن مع نشر تنظيم "داعش" خريطة تصوره لما يسمى بـ"الدولة الإسلامية"، تضم الكويت، إلى جانب لبنان والعراق والأردن وسوريا والأراضي الفلسطينية [3]، وهذا ما استدعى من بعض دول الجوار الجغرافي للعراق من التعبير عن مواقف جديدة

• هذا الإفتراض من الناحية المنطقية يحكم السلوك السياسي الخارجي قبل الأزمة القطرية- السعودية لأن حالة التفاعل بعد الأزمة تبدلت بشكل كبير بسبب توتر العلاقة داخل مجلس التعاون الخليجي.

[1]) علي عبد الواحد الصائغ، العلاقات الدبلوماسية للعراق مع الجمهورية الفرنسية (1921- 1939)، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العددان 3-4، جامعة القادسية، 2007م، ص 183

[2]) كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص، مجلة دراسات دولية، العدد 44، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ص 10

[3] نقلاً عن: ايمان رجب، تأثيرات الحرب ضد داعش على سياسات الخليج تجاه العراق، القاهرة ، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية ، 2014م. من خلال الرابط:

http://www.rcssmideast.org/Article/2647

ساعدت في اعادة تعريف المواقف الاقليمية من هذه الجماعات وساهمت كذلك في انتاج خارطة جديدة من التفاعلات مرتبطة بصياغات مختلفة عن السابق لعل في مقدمتها السعودية التي تبنت خطوات داخلية تتعلق باصلاح النظام السياسي كما حصل مع اقرار قانون مكافحة الارهاب الى جانب تعديلات جديدة في هيكلية النظام السياسي جاءت بعد تغيير رئيس جهاز المخابرات السعودي الأمير بندر بن سلطان وتعيين الأمير مقرن بن عبد العزيز ولياً لولي العهد، والتي تكشف مجتمعة عن احتمالات رغبة المملكة في تغيير مسار سياستها الخارجية وممارسة دور اقليمي جديد [1]. وعلى الرغم من النشاطات غير المرغوب بها والتي صدرت عن سفير المملكة العربية السعودية بعد موافقة المملكة على فتح سفارة في العراق إلا أن وزارة الخارجية السعودية وافقت على تغيير سفيرها في العراق بعد طلب الأخير ذلك، دون أن يرتفع مطلب العراق لإعتبار السفير ثامر السبهان شخصاً غير مرغوب فيه [2].

إن مايعزز من التحول الداخلي في المملكة العربية السعودية هو بروز جيل جديد من الأمراء المتخرجين من الجامعات الأمريكية والأوروبية، فعلى الرغم من عدم اختلاف المحتوى الفكري لهذا الجيل بشكل كبير وجذري الا ان ملامح بروز بعض الشخصيات في الادارة الملكية يبدو واضحاً وذو تأثير كبير وهذا ما سيساهم في تنمية التصورات الجديدة والمنحى الاستراتيجي الذي سوف تتعامل من خلاله المملكة مع المتغيرات في البيئة الاقليمية على وجه الخصوص [3]. وهذا الأمر قد تم تشخيصه في ذهنية مخططي السياسة الخارجية في العراق من أجل أن يتم البدء بإستراتيجية جديدة للتعامل مع المملكة تستهدف التخلص من الإرث المتراكم عن السياسات غير المنضبطة التي كانت تنتج من المملكة تجاه العراق.

ومن ثم فان امكانية وصول قيادات سياسية من هذا النوع الى المملكة العربية السعودية سوف يساهم بلا شك في تغيير القناعات التي كانت قائمة وسوف يساعد صانع القرار السياسي العراقي من اعادة تعريف المصالح في ظل التهديد الذي تتعرض له المنطقة من جهة وعدم جدوى الصراع العقائدي من جهة أخرى. ومن زاوية أخرى فان الاحتمالات التي يطرحها المختصين في الولايات المتحدة الأمريكية بشأن التقارب مع ايران بعد المفاوضات النووية سوف يمكن دول المنطقة من الوصول الى صيغ توافقية حقيقية

---

[1] كان لصدور قانون مكافحة الارهاب وتمويله في المملكة الذي تزامن مع اصلاحات هيكلية داخل النظام الحاكم دوراً كبيراً في تعديل الخطاب السياسي الخارجي سيما والشعور بالخطر من صعود تنظيم داعش مع احتمالات التأثر بحركة بعض الشباب الرافض للحكم الملكي خصوصاً في القطيف.

[2] طلبت الحكومة العراقية عن طريق وزارة الخارجية من السعودية تغيير سفيرها لدى بغداد (ثامر السبهان)، بسبب ما قالت عنه صدور تصريحات وُصفت بأنها تغذي الفتنة الطائفية وتدخل في شؤون العراق الداخلية، للمزيد ينظر: حمد جاسم محمد، استبدال السفير السعودي في العراق تغيير أشخاص أم تغير سياسات؟ مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، كربلاء. ص1

[3] جاسم يونس الحريري، السياسة الخارجية السعودية: المتغيرات والمستقبل، مجلة شؤون الأوسط العدد 129، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت،2008م، ص151

بهذا الجانب، سيما ودور العراق في استضافة هذه المفاوضات مما يعطيه مكانه متميزة بين دول المنطقة[1].

ومع احتمالية انتقال الإرهاب من العراق إلى دول الخليج في ظل بعض السيناريوهات التي طرحت من قبل بعض الباحثين والاستراتيجيين في الولايات المتحدة ومراكز الأبحاث الغربية بدأت تختلف الرؤى التي كان يحملها قادة الخليج خصوصاً بعد انطلاق بعض دعوات الجهاد داخل المجتمع الخليجي، إذ تركزت هذه المخاطر في تشكل شبكات لتجنيد الشباب من الخليج للقتال في صفوف "داعش" و"جبهة النصرة" في سوريا على وجه التحديد ونتيجةً لذلك بدأت تتشكل نسخ محلية لـ"داعش" في بعض دول الخليج، حيث أعلنت وزارة الداخلية السعودية، في 6 مايو 2014، عن ضبط خلية تنتمي للتنظيم، تتألف من 62 عضواً معظمهم يحمل الجنسية السعودية، كانوا يعملون على تجنيد الشباب من السعودية واليمن للجهاد في سوريا[2]. فتنظيم داعش الإرهابي من الناحية الفكرية أصبح يشكل تهديداً مباشراً على التيار السلفي برمته في المنطقة كونه يعد جيلاً متوحشاً قائم على أساس منح نفسه الحق في قيادة الدول الإسلامية دون أن يسمح لغيره بممارسة هذا الحق.

ويمكن تلمس المواقف الناتجة من هذا التطور في تصريح وكيل وزارة الخارجية الكويتي "خالد الجار الله"، الذي أكد على ضرورة "تحصين الجبهة الداخلية" لمواجهة خطر "داعش"، لا سيما في ظل وجود تقارير معلوماتية تفيد ببداية تحرك العناصر غير السورية وغير العراقية المقاتلة في صفوف التنظيم إلى الكويت وغيرها من دول الخليج، والتي تشير تقديرات إلى أن عددهم يبلغ نحو 20 ألف مقاتل [3].

فضلاً عن ذلك يعد التخوف الكويتي منذ التغيير في العراق باحتمالات التأثر بالوضع الداخلي العراقي كبيراً جداً، فقد صرح السفير الأمريكي في الكويت " لو بارون" عام 2007 بأن" التخوف الكويتي يكمن في تهديد العنف الطائفي في العراق على الأمن الداخلي وتماسك التركيبة الاجتماعية في الكويت" سيما بعد قيام مجموعة من الكويتيين باقامة مجلس عزاء للقيادي في حزب الله " عماد مغنية في عام 2008 والذي يزعم بأنه قام بعمليات في الكويت[4]. ومن المؤكد أن دول مجلس التعاون الخليجي سوف تواجه أزمة أمنية

---

[1] استضافت بغداد جولة المفاوضات الايرانية مع دول 5+1 في 23/ 24 أيار 2014، وقد جدد السفير العراقي في طهران محمد مجيد الشيخ استعداد الحكومة العراقية على استضافة المفاوضات مرة ثانية رغبة من العراق في تسوية الملف النووي الايراني وايجاد حل سلمي للأزمة السورية.

للتفصيل أنظر، قناة العالم الفضائية عبر الرابط: http://www.alalam.ir/news/1253064

[2] في ما يخص الاطار الفكري لتنظيم داعش راجع : حسين علاوي خليفة، إدارة التوحش لتنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام وخطورته على الأمن الوطني العراقي، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين،العدد 37- 38، 2014م، ص319

[3] ايمان رجب ، مصدر سبق ذكره.

[4] طلال زيد العازمي ، السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق بعد الغزو الأمريكي 2003، مجلة المستقبل العربي، العدد 427، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014م، ص93

ذات مخاطر عالية إذا ماتمكن تنظيم داعش الإرهابي من فرض سيطرته في مناطق من العراق وسوريا، فالمملكة في هذا الوضع ستكون المستهدف الأول خصوصاً وأن تنظيم داعش الإرهابي قد يجد له حاضنة إجتماعية مواتية لإنتشاره وتمدده.

وبالتالي قد تكون أزمة تنظيم "داعش" مناسبة لتبني دول الخليج استراتيجية ذات أبعاد توافقية كما يرى البعض من المختصين، وهذه الاستراتيجية ينبغي أن تجمع بين احتواء المخاطر والتهديدات التي يطرحها العراق، والانخراط معه، والتي ستحكمها اعتبارات براجماتية قائمة على خلق مصالح اقتصادية مشتركة، ففي ضوء التطورات التي يشهدها العراق، لم يعد من مصلحة دول الخليج تجاهل ما يحدث فيه، أو الاستمرار دون وجود علاقات "جيدة" مع العراق. فمن ناحية، أثبتت التفاعلات، منذ عام 2006 وحتى اليوم، أن بعض دول الخليج غير قادرة على احتواء تأثيرات الأزمات السياسية المتتالية التي مر بها العراق، وتداعيات التجربة الديمقراطية فيه، وهو ما دفعها، إلى جانب عوامل أخرى، للقيام بعمليات إصلاحية، كما أن وجود جاليات عراقية في بعض هذه الدول، سواء رجال أعمال أو سياسيين سابقين من أعضاء حزب البعث، يجعلها معرضة للتأثر بصورة ما بما يجري في العراق، أكثر من قدرتها على التأثير في مسار التطورات فيه بسبب سلبية رد الفعل الناتج في هذا الأمر في ضوء المتغيرات المحيطة بهذا الجانب [1].

وبالاستناد الى جميع هذه المعطيات كان التحدي الأكبر أمام الادارة الخليجية أن تستجيب الى الاستراتيجية الدبلوماسية التي تبناها العراق وأن تتبنى آليات وخطابات جديدة تساهم في الانتقال من السلبية الى الايجابية في التفاعلات الثنائية معه.

وبالمقارنة مع تركيا فإن الوضع قد طرأ عليه تغيير واضح في مجال الإدارة والتفاعل مع العراق، إذ شهدت بداية هذه المرحلة تحسناً ملحوظاً خصوصاً بعد زيارة الدكتور حيدر العبادي الى تركيا والاتفاق على تفعيل المجلس الاستراتيجي للعلاقات الثنائية الذي من شأنه أن ينقل العلاقات بين الطرفين الى واقع مختلف كونه يتضمن (48) اتفاقية تشمل الجوانب الأمنية والاقتصادية فضلاً عن كونه يساهم في مساعدة تركيا للعراق بشأن تسلل الجماعات المسلحة[2]. ولعل هذا الأمر من شأنه أن يعزز المصالح المشتركة بين الدولتين، ومع ذلك فقد كان للتطورات الأمنية في الموصل تأثيرها الكبير على صانع القرار التركي وسياسته الخارجية تجاه العراق خصوصاً وعند إقتراب إعلان عمليات قادمون يانينوى لتحرير

---

[1] ايمان رجب ، مصدر سبق ذكره.

[2] يدعم هذا الرأي العديد من المختصين في العلاقات الدولية وأعضاء من لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب العراقي. أنظر تقرير إذاعة العراق الحر على الرابط :

http://www.iraqhurr.org/content/article/26769544.html

مدينة الموصل من سيطرة تنظيم داعش الإرهابي، غير أن العراق إستطاع بدبلوماسية مباشرة عبر وزارة الخارجية ومؤسسات أخرى ضمن مجلس الأمن الوطني العراقي أن تلطف أجواء الأزمة لتنتهي بمناورات عسكرية مشتركة وتنسيق عالي في مجال مكافحة الإرهاب.

إن محاولة السياسة الخارجية العراقية بناء دورها الإقليمي والدولي عبر التفاعل الحذر مكنها من إدارة مشكلاتها وأزماتها مع دول الجوار الإقليمي دون أن يؤدي ذلك إلى إنتاج أزمات جديدة أو مستحكمة بسبب الصراع الذي تشهده المنطقة، علاوةً على أن العراق تمكن من تحسين موقعه الإقليمي رغم الوضع الأمني الذي كان يعانيه بسبب وجود تنظيم داعش الإرهابي على أراضيه.

المطلب الثالث: الأداء الدبلوماسي وإحتمالات تشكل الموقف الاقليمي الجديد

كان لزيارة العراق الى المملكة العربية السعودية تمثل تحولاً كبيراً في نهج الدبلوماسية العراقية حيال دول الجوار وهذا ما أكده السيد وزير الخارجية العراقي " ابراهيم الجعفري" الذي بين إن الزيارة جاءت لترسيخ العلاقات الثنائية والسعي الى اعادتها الى سابق عهدها فضلاً عن التعريف بالخطر المشترك الذي يهدد مصالح معظم دول المنطقة، واعتبر الجعفري ان هذه الزيارة تعد من أولويات النهج الدبلوماسي للحكومة الجديدة [1]. علاوةً على ذلك فقد كان للتكامل الدبلوماسي بين السلطة التنفيذية بكافة المؤسسات ذات العلاقة والسلطة التشريعية يضفي نوعاً من المصداقية العالية في قبول الأطراف الأخرى، فلم تعد هنالك خطابات سياسية متشنجة أو سلبية وهو ما أضفى ثقة عالية في الحوارات الدبلوماسية التي كان يجريها رئيس الجمهورية أو وزير الخارجية.

الى جانب ذلك جاء الموقف السعودي ليبين التبدل الكبير في السياسة الاقليمية تجاه العراق والمنطقة، إذ أكد وزير الخارجية السعودي "سعود الفيصل" في كلمة له أمام دول التحالف الدولي ضد تنظيم داعش ببروكسل، إن السعودية "تعلن للعالم عزمها وتصميمها على المضي قدماً في محاربة الإرهاب بكافة أشكاله وصوره وأيا كانت مصادره، "مضيفا أن مساهمة الرياض لم تقتصر على العمليات العسكرية بل "امتدت لتشمل تقديم المساعدات الإنسانية للشعب العراقي، والتنسيق مع المجتمع الدولي لتجفيف مصادر تمويل الجماعات الإرهابية، وفضح الطبيعة الإجرامية لهذه الجماعات التي تتنافى وتعاليم الإسلام السمحة." الى جانب تأكيده إن الانتصار على الإرهاب في سوريا يتطلب "وجود قوات قتالية على الأرض" مضيفا أن هزيمة داعش تتطلب إعادة تشكيل الجيش العراقي وكذلك تقوية المعارضة السورية وضمها مع قوات النظامية السورية تحت لواء هيئة حكم انتقالي لضرب التنظيم [2]. ورغم أن

---

[1] موقع وزارة الخارجية العراقية من خلال الارتباط: http://www.mofa.gov.iq

[2] موقع جريدة الشرق الأوسط السعودية: من خلال الارتباط : http://www.faceiraq.com/inews.php

الموقف السعودي لم يكن منسجماً مع العراق بشأن سوريا إلا أن محاولة الدبلوماسية العراقية تحييد الملفات الخاصة بمواجهة الجماعات الإرهابية عن النشاط الدبلوماسي الذي تقوم به وزارة الخارجية العراقية ساهم إلى حد كبير في إتزان الموقف العراقي وتأمين الدعم والإسناد المناسب للحرب التي تخوضها القوات المسلحة العراقية ضد الجماعات الإرهابية في هذا الصدد.

علاوةً على ذلك كان لاعلان الدوحة الصادر عن قمة مجلس التعاون الخليجي في كانون الأول 2014م أثراً مهماً في تبدل الصياغات السياسية الخليجية حيال العراق وسوريا، فالتاكيد على الحل السياسي في سوريا ودعم الحكومة العراقية سيما في نشاطها الدبلوماسي الجديد تساهم في اعادة انتاج تفاعلات العراق مع دول الجوار [1].

الى جانب ذلك تشهد العلاقات مع تركيا وقطر تحولاً آخر في الأداء الدبلوماسي الوطني حيث اللقاء الحميمي الذي جرى أثناء استقبال رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو في تشرين الثاني 2014 ومساعي حكومة قطر والمملكة العربية السعودية من فتح سفاراتهما في بغداد، وبالفعل أعلنت الحكومة العراقية عن اعادة فتح السفارة السعودية في بغداد يوم 10/ 1/ 2015 وبحضور نائب رئيس الوزراء " بهاء الأعرجي" والذي جرى خلالها الافتتاح الرسمي للسفارة([2])، من شأنه أن يبين التطور في العلاقات الدبلوماسية التي سوف تنعكس بلا شك على التفاعلات الداخلية العراقية [3].

أمام جميع هذه المعطيات والانتقالات في الفكر والعقيدة جاءت الدبلوماسية العراقية فاتحة نهجاً جديداً من التفاعلات في محيطها الاقليمي، فالبحث عن منحى جديد للعلاقات ومساعي الخارجية العراقية الى ايجاد بيئة تعاونية حيالها ساهم في تغيير مجرى السياسة الخارجية عن عهدها السابق مع اضافة اشكالية تتمحور في نوعية هذه الدبلوماسية وتصنيفها ضمن نطاق الادارة أم الوساطة.

من الناحية النظرية تعد القدرة والمقومات الاستراتيجية أحدى مصادر التمكّن في ادارة الدور الاقليمي، والعراق منذ 2003 لم يتمكن من التعامل مع توازنات المنطقة لصعوبة الإنخراط في حلف دون

---

[1] أكد البيان الختامي للدورة الخامسة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقد في 9 كانون الثاني 2014 على دعم الجهود التي يبذلها العراق، اذ أكدت الفقرة 40 من الاعلان على(رحب المجلس الأعلى بالتوجهات الجديدة للحكومة العراقية ، داعياً إلى تضافر الجهود نحو تعزيز الشراكة الوطنية بين مختلف مكونات الشعب العراقي ، وبما يُسهم في تحقيق أمن العراق واستقراره وسيادته ووحدة أراضيه ، ويساعد على تعزيز الثقة وبناء جسور التعاون في منطقة الخليج العربي ، ويمكنه من التصدي للإرهاب باعتباره خطراً مشتركاً على الجميع . وهذا ما يبين مستوى الدعم الذي تسعى هذه الدول أن تقدمه للعراق.

المصدر : الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبر الرابط: http://www.gcc-sg.org/

[2] www.ALiraqia satellite channel.

[3] كان لزيارة السيد رئيس مجلس النواب العراقي الدكتور سليم الجبوري دوراً في انضاج العلاقة مع دولة قطر والتي كان من بين نتائجها هو استعداد حكومة قطر فتح سفارتها في بغداد بعد انقطاع دبلوماسي طويل.

آخر، فضلاً عن ضعف الامكانيات في هذا المجال وهو مادفع الحكومة العراقية الى ان تتجه نحو الالتزام بسياسة الحياد وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للجوار الاقليمي مع إدراك قادته السياسيين من البرلمانيين والحكوميين ان معظم الاطراف الاقليمية تمارس أدواراً في داخل العراق وتسعى الى خلق قنوات تستهدف من خلالها مصالحها الوطنية عبر توظيف التعددية وضعف التوافق الوطني.

ورغم هذه المعطيات المحددة للسلوك السياسي الخارجي الوطني انتهجت الدبلوماسية العراقية في ظل الحكومة الخامسة ومنذ يومها الأول دبلوماسية تعاونية عالية المستوى استهدفت تغيير القناعات السابقة وانتاج تعريف جديد لمكافحة الارهاب سيما مع السعودية والكويت التي لم تكن تحضى العلاقات معهما في السابق الا بتبادل الاتهامات[1]. ويبقى أمام جميع هذه المعطيات اشكالية التمييز فيما تستهدفه الدبلوماسية وهل سنكون أمام ادارة أم وساطة توفيقية مؤقتة كنتيجة لتهديدات جماعات داعش للاقليم.

واذا ما سلمنا بصعوبة الادارة الاقليمية بالمرحلة الراهنة فان من شأن الوساطة التوفيقية التي تتبناها الحكومة العراقية أن تقلص من حجم التهديد وتزيد من حجم الشراكة الاقليمية وهذا ما سيجعل مخططي استراتيجية الشؤون الخارجية أمام منحى التعاون المؤقت حيال العراق بدلاً من الصراع بيد إن المهم في هذا الشأن هو استعداد قادة العراق لمرحلة ما بعد الحرب وكيف يمكن تجاوز التحديات المحتملة للتهديدات الجديدة. وقد تكون سياسة الحياد التي تبناها العراق في وثائقه الدبلوماسية واعلاناته الاقليمية والدولية ذات أثر مهم في هذا الجانب سيما مع الأخذ بعين الاعتبار القدرة على التحكم في القنوات الداخلية التي تستخدمها بعض دول الاقليم، حيث ان التبدل في المحفزات الاجتماعية والانتقالات المرغمة التي سببتها جماعات داعش من شأنها أن تغير القناعات السابقة مع التفكير بعدم السماح لتجدد هذا الواقع مستقبلاً وهو ما يعطي العراق بفعل التكامل الخدماتي والاقتصادي فرصة لتغيير التفاعل الاجتماعي وخلق بيئة مواتية للسياسة العامة [2].

واستناداً الى ذلك فان الأداء الدبلوماسي العراقي في مختلف صياغاته وفق معطى البيئة الاقليمية سوف يكون له تأثير ايجابي على صانع القرار سواء أكان هذا التحرك باتجاه الادارة أم الوساطة لأن كليهما

---

[1] ان طبيعة الايحاءات الايجابية التي كشفتها حكومة الكويت حيال العراق تبين الرغبة الشديدة من قبلها على تحسين وتمتين العلاقات الثنائية بينهما، فمسألة تأجيل الديون المتراكمة جراء الفصل السابع يشكل عاملاً مساعداً للحكومة العراقية في تجاوز أزمتها المالية المترتبة بسبب انخفاض اسعار النفط، وهذا من شأنه أن يدعم توجهات الدبلوماسية العراقية الجديدة.

[2] منذ عام 2003 ولغاية تشكيل حكومة الدكتور العبادي لم تستطع الدبلوماسية العراقية من الخروج عن نطاقها التقليدي وأن تقفز باتجاه البحث عن السبب التوفيقي لمنع الصراع وتبادل المعلومات، فاعادة تعريف المصالح وحصر التهديدات من شأنه أن يعدل من تصور صانع القرار وبما يساهم في انتاج نمط جديد من التعاون والتفاهم، وهذا ما تميزت به دبلوماسية الخارجية العراقية علاوةً على دور باقي الرئاسات في مجلس النواب ورئاسة الجمهورية، وهذا ما لم تكن تحضى به الدبلوماسية في السابق.

سوف يستفاد منه صانع القرار في التعامل مع البيئة الداخلية عبر تقليص أو تغيير مسار التأثير الاقليمي على الحراك الداخلي.

ومع ذلك فانه ليس من السهل التعامل مع صياغات المستقبل في ظل الديناميكية المرتبطة بالمعطيات الاقليمية وعدم تبلور سلوكيات واضحة من التوازنات القائمة، وهذا ما يجعلنا أمام منحى التبدل المستمر وهو ما سينعكس على مستقبل الحراك الدبلوماسي للعراق حيال البيئة الاقليمية. ويمكن في هذا الجانب أن نلاحظ مشهدين: المشهد الأول والذي يمكن التعبير عنه بادارة الموقف الاقليمي، إذ يرتبط هذا المشهد بنجاح الدبلوماسية العراقية الهادفة الى تقليص الصراع القيمي بين أطراف التوازن الاقليمي مما ينعكس بدوره في أن يكون العراق الطرف الشريك بدلاً من الطرف المتنافس عليه. وهذا ما ركزت عليه دراسة تقدم بها مركز الأمن الجديد[•] الى مركز صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية توصي بضرورة دمج العراق ببيئة أمن المنطقة في ظل التهديدات والشواغل الأمنية المشتركة للعراق والخليج، مستهدفة بذلك ابعاد العراق عن المحور الذي تتزعمه ايران الى حد ما [1]. ووفقاً لهذه الصياغة فان مساعي الدبلوماسية الجديدة تستهدف الانتقال الى الشراكة مع الأطراف الاقليمية وخلق اتجاهاً للتقارب في الرؤى بشأن التهديدات مما يقلل حالة الصراع على النفوذ.

إن مدى نجاح هذا المشهد يتطلب ايجاد مداخل حقيقية لتقريب المصالح بين الأطراف الاقليمية وهذه المداخل بلا شك تعتمد على قدرة صانع القرار في إدارة المصالح المتناقضة فضلاً عن ابراز مكانته كطرف فاعل في التفاعلات القائمة. فضلاً عن مقدرة المخطط الاستراتيجي من تقوية وتوظيف مراكز القرار السياسي الداخلي في تنفيذ السياسة الخارجية الوطنية وربطها بشكل مباشر بالمعطى الأمني.

أما المشهد الثاني فيمكن التعامل معه بمفهوم (الوساطة المؤقتة)، إذ يرتبط هذا المشهد بمقدرة العراق وفق منطق المصالح المتشابهة من تحقيق وساطة مؤقتة بين أطراف الصراع والتنافس الاقليمي تستكمل من خلالها هذه الدول مصالحها الأمنية المهددة ويبقى هنا على العراق ترتيب أوضاعه الداخلية وتوظيف هذا التوافق المؤقت لانهاء أزامته المستحكمة إقليمياً وتشتيت القنوات الضاغطة واضعافها. وهنا فان الامكانيات المؤهلة والمحفزة لتحقيق هذا المعطى تكاد تكون متوفرة لدى صانع القرار بسبب الامكانية العالية في اعادة رسم نظام الحراك الداخلي بعد انهاء جماعات داعش وهنا ينبغي على الحكومة العراقية أن تستنجد بمجموعة من الآليات والوسائل لاستكمال مشروعها الاقليمي سيما في الداخل.

[•] يحتل مركز الأمن الجديد موقع الصدارة في تقديم المشورات الى مركز صنع القرار الأمريكي في ادارة الرئيس باراك أوباما.

[1] فكرت نامق عبد الفتاح و كرار أنور ناصر، محددات الموقف الأمريكي من الأزمة الأمنية في العراق بعد أحداث الموصل، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين،العدد 37- 38، 2014م، ص11

ويبدو إن صانع القرار في ظل هذا المشهد سيكون بحاجة الى التعامل مع المرجعيات المعتدلة وتقوية نفوذها في الداخل فضلاً عن ربطها بالدبلوماسية العراقية من خلال التواصل مع القنوات المؤثرة في المجتمع الاقليمي، فغياب الطبقة المثقفة والمعتدلة في تمثيل الخطاب الوطني العراقي جعل التصورات الاقليمية تميل باتجاه ممارسة النظام السياسي لسياسة الاضطهاد والتهميش وهذا ما يحفز نمط التطرف لدى البعض من الأطراف الاقليمية.

وهذا الأمر مثل أحد الخيارات التي تبناها الرئيس الأمريكي " باراك أوباما " حيث الميول الى مزيد من الشراكة مع القادة السنة ضد تنظيم داعش وهو الأمر الذي يرتبط كذلك برؤى القوى الاقليمية الأبرز في هذا المجال (المملكة العربية السعودية وايران)، وبالتالي وحسب تقرير مركز كارينغي للشرق الأوسط فان الشركاء الاقليميين هم فقط القادرين على انهاء التطرف في الشرق الاوسط [1].

كان لهذه الإدارة القائمة على مبدأ تنسيق المصالح وإمتدادها الإقليمي دوراً مهماً في إعادة تقييم الدول لدور العراق الإقليمي، إذ أصبحت السياسات التي تبناها ذات تأثير مهم على السياسات الإقليمية تجاه العراق بشكل خاص خصوصاً عند بدء العمليات العسكرية في تلعفر، إذ كان لقرارات قيادة العمليات المشتركة دوراً مهماً في التعامل مع الجانب التركي، الذي تراجع عن سياسات التهديد التي كان يطلقها قبل بدء العمليات لينتقل بعدها نحو التنسيق المشترك والتي كان آخرها زيارة وزير الخارجية التركي إلى بغداد والتنسيق معها بخصوص العمليات العسكرية في تلعفر. وعليه فإن العراق بدأ بالتعامل بثقل جديد في علاقته مع تركيا وقد أنتجت الدبلوماسية الموازية التي تبنتها بعض مراكز البحوث التابعة لمؤسسات الأمن الوطني العراقي وتحديداً لمجلس الأمن الوطني أنماطاً مميزة من العلاقات المشتركة مع الجانب التركي [2].

من ناحية أخرى كان لتركيز سياسة الإعتدال التي إتبعها العراق مع دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص ودول المنطقة بشكل عام أثراً مهماً في دعم مركزه الإقليمي في منطقة الخليج خصوصاً بعد الأزمة الخليجية التي نتجت بين قطر من جهة والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية من جهة ثانية إذ سمحت له بإستكمال سياسة الإعتدال وعدم التأثر بالمواقف المتبادلة بين هذه الدول. وهذا ماجعل العراق يكون محوراً مهماً لتفاعل جميع هذه الأطراف. إذ حقق العراق مكاسب مهمة من خلال إنفتاحه الجديد مع المملكة العربية السعودية كما انه إستطاع أن يكون بمواقف أكثر جرأة مع قطر عكسها المؤتمر الذي عقد بين وزير الخارجية العراقي والقطري في الدوحة. أما إيران فإنها أصبحت تتعامل

---

[1] لينا الخطيب : هزيمة الدولة الاسلامية تتطلب تسوية سعودية – ايرانية ، مركز كارينغي للشرق الأوسط : من خلال الرابط:

http://www.carnegie-mec.org/2014/09/03

[2] علي فارس حميد، السلوك الإستراتيجي العراقي وأثره في السياسات الأمنية الإقليمية، بحث ندوة قسم الإستراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2018م.

بمنطق المصالح المتبادلة أكثر من منطق النفوذ وهذا مايمكن تلمسه بوضوح في سياسة الحكومة العراقية تجاه الدول الإقليمية في المنطقة.

إن جميع هذه المؤشرات تعكس إلى حد كبير الوزن الإستراتيجي للعراق بعد الإنتصار على تنظيم داعش الإرهابي، إذ أن سلوكه المعتدل القائم على مبدأ تنسيق المصالح سوف يجعله ينتقل بتأثيره على الأمن الإقليمي، فالسلوك الإستراتيجي العراقي في منطقة الخليج بشكل خاص سوف يكون له تأثير على السياسات الأمنية للدول والتي قد تتجه إلى مبدأ العداء والإضعاف إن لم يكن للعراق قدرة على الإستمرار بمبدأ تنسيق المصالح، فالتحول الذي شهدته علاقة العراق بالمملكة العربية السعودية كان نتيجة منطقية لسياسة الإعتدال التي إتبعها العراق ولكي لايكون العراق إلى جانب قطر بعد أزمة القمة الخليجية، وكذلك الحال بالنسبة لتركيا فالمصالح المشتركة التي برزت بعد في العراق هي التي ساعدت على تغيير سياستها الأمنية تجاه العراق من التوتر والخلاف إلى التنسيق والإنسجام الجزئي.

إن هذه السيناريوهات تكاد تكون منحى للتعامل الاستراتيجي من قبل صانع القرار أو المخطط الاستراتيجي بشأن الملف الدبلوماسي لأجل الوصول الى هذه المرحلة سواء أكانت العليا المتمثلة بالادارة أو المرحلية المتمثلة بالدبلوماسية التوفيقية وهنا فان كلا المشهدين يمكنان العراق من تجاوز بعض معضلات الامن الداخلي بالانتقال الى البيئة الاقليمية.

الخاتمة:

تكشف مقدمات الصياغة الدبلوماسية التي تبنتها استراتيجية الحكومة العراقية حيال البيئة الاقليمية بشكل خاص والبيئة الدولية بشكل عام عن المدى الذي يمكن من خلاله لصانع القرار من توظيف المقاربات الاقليمية لضمان الأمن الوطني من التهديدات المتنامية، إذ تكشف هذه الصياغات عن محاولة العراق توظيف المعطى الدبلوماسي لتحقيق خيارات جديدة في عملية التخطيط الاستراتيجي تنقله الى مجال أوسع بدلاً من أن يكون مجالاً للتنافس الاقليمي، ومع ذلك قد لا يكون من السهل أن يتمكن العراق من التحول باتجاه الادارة بسبب طبيعة التفاعلات والتوازنات القائمة، وبالتالي فان التفكير بالمقاربات التوفيقية سوف يساهم في تأمين مكانة العراق من الدعم الاقليمي السلبي مع الأخذ بعين الاعتبار تقوية البيئة الداخلية بفعل جملة من الترتيبات التي سوف يتبناها المخطط الاستراتيجي كآليات وممارسات تتحول فيما بعد الى صياغات اجتماعية وسياسية.

إن طبيعة الممكنات الإستراتيجية التي ينبغي على العراق إدارتها في المرحلة القادمة هو إمكانية التنسيق بين المصالح الإقليمية والدولية التي تسود البيئة المحيطة منه، خصوصاً تلك التي هي على صلة بالمصالح الإستراتيجية للأطراف الفاعلة فيها، فمن الصعب تأييد محور معين لأن ذلك قد يؤدي إلى فقدان المصالح التي يمكن الحصول عليها من الطرف الآخر. فالبيئة المعقدة القائمة على أساس التكّون والتشكل مازالت بحاجة إلى أنماط جديدة من التفاعل لتتخذ شكلها الأخير.

المحور الثالث:
العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية في ضوء التحولات الجديدة

العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية في ضوء التحولات الجديدة

Factors affecting Iraqi foreign policy in light of the new transformations

د. علي طارق الزبيدي

أستاذ جامعي في الجامعة العراقية

كلية الإدارة والاقتصاد

البريد الالكتروني:

alitariqalzubadi@gmail.com

ملخص البحث:

تأثرت السياسة الخارجية العراقية بعدد من العوامل الداخلية والخارجية، فعلى صانع القرار ان يفهم ويستوعب ويحلل ليتمكن من صنع قرار مناسب متوازن يتناسب مع الأطر الدستورية والقانونية والعرفية التي يسير وفقها البلد، فالعوامل الداخلية والخارجية التي تحيط بكل بلد تحدد شكل ونوع سياسته الخارجية فالبلد المتقدم اقتصادياً يختلف عن البلد الفقير وكذلك البلد ذو القوة العسكرية المتطورة يختلف عن نظيره الذي لا يمتلك قوة عسكرية، وكذلك فلكل بلد مساحة جغرافية ومناخ وسكان يختلف عن البلد الاخر وتبعاً لذلك تختلف سياسة البلد الكبير عن البلد صغير المساحة، والبلد المكتظ بالسكان عن الدولة قليل النفوس، هذا فيما يتعلق بالعوامل الداخلية اما العوامل الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية بشكل خاص فهي تتمثل بسياسة دول الجوار تجاه العراق، والسياسة الدولية تجاه العراق، وطبيعة الازمات الخارجية التي يتعرض لها العراق سواء كانت امنية ام اقتصادية ، البحث يهدف الى معرفة بواطن الضعف والقوة في العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية والعمل على تطويرها والارتقاء بها نحو الأفضل والحيلولة دون ظهور معوقات امام هذه العوامل.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية العراقية، العامل الاقتصادي، العامل الجغرافي، العامل الأيديولوجي، العامل الديني، العامل التكنولوجي، صنع القرار.

Research Summary :

The foreign policy of Iraq is affected by a number of internal and external factors on the decision-maker to understand and understand and analyze it to be able to make a balanced decision commensurate with the constitutional, legal and customary rules that follow the country. The internal and external factors that surround each country determines the form and type of foreign policy The poor country as well as the country with advanced military power is different from the one that does not have military strength. Each country also has a geographical area, a climate and a population different from that of the other. Accordingly, the country's policy differs from that of the small country. The external factors affecting foreign policy in Iraq in particular are the policy of the neighboring countries towards Iraq, the international policy towards Iraq, and the nature of external crises that are exposed to Iraq, whether security or economic, research Aims to identify the weakness and strength in the factors affecting the Iraqi foreign policy and work to develop and upgrade them for the better and to prevent the emergence of obstacles to these factors.

مقدمة:

السياسة الخارجية لأي دولة هي نشاط موجه نحو الخارج للتعامل مع الدول الأخرى وهي ايضاً السلوكيات الرسمية التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة والتي يقصد بها التأثير في سلوك الدولة الخارجية، وصانع القرار محكوم بعدد من العوامل التي تؤثر في صناعة القرار وتؤثر بالتالي في السياسة الخارجية للدولة، والعراق كدولة ذات سيادة ومستقلة لها سياسة خارجية خاصة تؤثر فيها عدد من العوامل التي من شانها تأطير عمل صناع القرار وفق سياقات محددة منها عوامل داخلية وعوامل خارجية وعوامل لها علاقة بسيكولوجيا صناع القرار والمجتمع العراقي، وسيسيولوجيا السياسة العراقية التي تنحى منحاً خاصاً ودورها في المجتمع الدولي ومن ابرز العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية العامل الاقتصادي، اذ يعد العامل الاقتصادي من أكثر العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية لأي دولة فهو الأساس الذي بموجبه يخطو صانع القرار خطواته الأولى في عملية صنع واتخاذ القرار المناسب، خلال أوقات السلم والحرب، وكذلك العامل العسكري الذي يعدُ من العوامل الأساسية في السياسة الخارجية لأي دولة في العالم، لذا تتجه معظم الدول الى تطوير نوعية أسلحتها وتحرص على زيادة كمياتها وجودة نوعياتها، والعامل الجغرافي الذي يعد عاملاً اساسياً في التأثير على السياسة الخارجية للدولة وفي عملية صنع واتخاذ القرار، فصانع القرار في السياسة الخارجية لا بد من ان يأخذ بنظر الاعتبار الطبيعة الجغرافية لبلدهِ وكذلك العامل الديني بطبيعة الحال فله بالغ التأثير على السياسة الخارجية للدولة، فالدول الإسلامية تختلف سياستها عن الدول المسيحية واليهودية والديانات المختلفة الأخرى، وعوامل أخرى من شانها التأثير المباشر والغير مباشر في السياسة الخارجية مثل العامل الأيديولوجي، العامل السكاني ، العامل الحضاري والثقافي، العامل التكنولوجي، السياسة الخارجية العراقية تتأثر بهذه العوامل ومن الملاحظ ان بعض العوامل تؤثر سلباً والأخرى تؤثر ايجاباً سنحاول في البحث التركيز على العوامل التي تعد سبباً في تقييد واضعاف السياسة الخارجية للعراقومحاولة التوصل الى حلول او بدائل لتجاوز العوامل التي تضعف السياسة الخاصة بالعراق.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أسباب ومواطن ضعف العوامل التي وكيفية تأثيرها على السياسة الخارجية العراقية ومحاولة إيجاد حلول واقعية وموضوعية للمشكلة من خلال سياق البحث.

اهداف البحث:

يهدف البحث الى القاء الضوء على اهم العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية العراقية وصناعة القرار والتركيز على العوامل التي من شانها اضعاف السياسة الخارجية وكيفية معالجتها وإيجاد بدائل لها.

أهمية البحث:

تنبثق أهمية البحث من فكرة مفادها ان السياسة الخارجية تحدد مسار الدولة وشكلها بشكل عام، وتبعاً لذلك فأن عدداً من العوامل تؤثر فيها وان ضعف او قوة العوامل التي تتمتع بها الدولة تؤثر بشكل واضح في سياستها الداخلية والخارجية ويهدف البحث الى القاء الضوء على هذه العوامل وتشخيص القوية منها والضعيفة واقتراح معالجات نوعية للعوامل التي تؤثر سلباً على السياسة الخارجية العراقية.

فرضية البحث:

يفترض البحث وجود عدد من العوامل الرئيسية التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر، وتؤثر سلباً وايجاباً في السياسة الخارجية العراقية، التساؤلات التي نطرحها في البحث هي:

1. ما هي العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية؟
2. كيف تؤثر العوامل الضعيفة او السلبية في السياسة الخارجية العراقية، وهل بالإمكان السيطرة عليها وتجاوزها من خلال اتباع سياسات واليات معينة؟
3. هل يمتلك العراق عوامل إيجابية مؤثرة في السياسة الخارجية العراقية؟
4. هل توجد مواطن ضعف في بعض العوامل التي من شأنها التأثير سلباً على السياسة الخارجية للعراق؟
5. هل لصانع القرار العراقي وعي وأدراك متكاملين حول أهمية العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية؟

منهجية البحث:

تم استخدام في البحث المناهج التاريخي والمقارن والمنهج الوصفي ومنهج التحليل النظمي والتكاملي.

النتائج:

يهدف البحث للتوصل الى حلول واقعية منطقية للعوامل التي تؤثر سلباً على السياسة الخارجية العراقية التي تقيد من استقلاليتها وقوتها في المجتمع الدولي.

وتنقسم العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية للدولة الى قسمين رئيسين:

المحور الأول: العوامل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية

اولاً: العامل الاقتصادي

يعد العامل الاقتصادي من أكثر العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية لأي دولة فهو الأساس الذي بموجبه يخطو صانع القرار خطواته الأولى في عملية صنع واتخاذ القرار المناسب، خلال أوقات السلم والحرب، مثال ذلك ان السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية كدولة غنية متقدمة تختلف كلياً عن السياسة الخارجية لدول العالم الثالث الفقيرة كالصومال وغيرها من الدول التي تفتقر الى وسائل العيش المناسب لمواطنيها ولا تمتلك أي مقوم من مقومات القوة التي تتمتع بها الدول الغنية ، لذلك فان عملية صنع القرار تختلف كلياً في الحالتين ، وينعكس ذلك بوضوح على السياسة الخارجية للدولة ، العراق كأنموذج للدراسة يعد من الدول النفطية المفترض ان يكون من الدول الغنية لكن الحقيقة تشير الى غير ذلك وفقاً لتقارير الرصد الاقتصادي العالمي ، فالبطالة المتزايدة وازمات السكن والغذاء والتعليم كلها تشهد تراجعاً ملحوظاً ، وانخفاض المستوى المعيشي للمواطن العراقي ، ووقوع جزء غير قليل من المواطنين تحت خط الفقر والمستوى المتدني من التعليم ، بطبيعة الحال فأن ذلك ينعكس على السياسة الخارجية للدولة ويجبرها اتباع سياسات معينة قد لا تكون ضمن الخطط الاستراتيجية لها لكنها مجبرة على اتباعها، او الخضوع لسياسات دول عظمى وكبرى جراء الديون المتراكمة عليها والتي يصعب الخروج من طائلتها ([1]).

الاقتصاد هو المحرك الأساس للسياسة الخارجية والداخلية للدولة والعلاقات الدولية وبهذا الشأن يطرح المفكر روبرت دال فيرون فكرة مفادها انه من الصعوبة فصل السياسة عن الاقتصاد فهما متلازمان أحدهما يكمل الآخر فالسياسة وفي جوهرها هي الحكمة والتصرف الموزون لتحقيق تطور المجتمع من خلال إدارة شؤونه بشكل يتماشى مع متطلبات الفرد والمجتمع ، أما الاقتصاد فهو الذي يحققمتطلبات الدولة والفرد المادية الأساسية، فالسياسة هي القدرة على التكيف مع الواقع وفن الممكن من حيث الاقتصاد الملائم الذي يحقق هذا التكيف فالسياسة والاقتصاد متلازمان يسيران خطوة بخطوة(2).

([1])اونتراوزلر، تنمية وإعادة الاقتصاد العراقي، ط1، ترجمة مركز العراق للأبحاث، ط1، ترجمة مركز العراق للأبحاث، شركة دار الحوراء للتجارة والطباعة والنشر، 2006، ص 37.

([2])روبرت دال ، الديمقراطية ونقادها ، ترجمة ميرعباس مظفر ، ط2، المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت ، 2005 ، ص ص 442-446.

لطالما وجدت علاقة وثيقة بين الاقتصاد وقوة الدولة وقدرتها على اتخاذ القرار السياسي المستقل في النظام الدولي وكلما كان الاقتصاد اكثر قوة الدولة تكون مستقلة بشكل اكبر، وتصبح متحررة من جميع القيود التي تفرضها عليها الدول المحيطة ، وليس بمقدور دولة ما ان تفرض سياسة معينة على دولة ذات قوة اقتصادية بارزة ، كما تستخدم بعض الدول الغذاء كورقة ضغط على دول ضعيفة ومحتاجة للغذاء لاسيما الدول التي تعجز عن تصنيع غذائها ، فقد استخدمت الولايات المتحدة هذه ضد الاتحاد السوفيتي السابق، كما تضغط بعض الدول على حلفائها لكي لا يقدموا تسهيلات مالية وقروض ومساعدات تكنولوجية وغذائية لدول أخرى حتى لا تصبح مصدر خطر على مصالحها[1].

العامل الاقتصادي يؤدي الى تقدم الدولة على الصعيد السياسي التكنولوجي والعسكري فالاقتصاداساسالقوة، وسرعان ما تتحول القوة الاقتصادية إلى قوة عسكرية وقد أصبحت التكنولوجيا تمثل فتحاً قوياً في قوة الدولة ومنها القوة العسكرية. وقد أدت القفزات النوعية في التكنولوجيا إلى قفزات نوعية في الصناعات مما أوجد هوَّة واسعة بين الدول المتقدمة والدول المتأخرة، فالتفوق التكنولوجي يعني تفوقاً في الأسلحة الفتاكة مما يؤثر في ميزان القوى. والمزاوجة بين الاقتصاد القوي والتكنولوجيا المتقدمة تولد القوة، لذلك فإن الدولة التي تجمع بين الأمرين تحقق لنفسها القوة والمركز الدولي، ويحتل هذا العامل مكانة جعلت باحثاً مثل بول كنيدي يجعل منه السبب الأول في صعود الدول للقمة وفي أفولها، ولأهمية التكنولوجيا تعمد الدول المتقدمة إلى إنفاق أموال خيالية على مراكز الأبحاث([2]).

ومن جهة أخرى فإن الدولة تستطيع بقوة اقتصادها أن تؤثر في العلاقات الدولية وذلك بتقديم القروض والمساعدات الاقتصادية، لدرجة أن تقديم المساعدات أصبح بعد الحرب العالمية الثانية نمطاً جديداً للسيطرة ، بها تَربطُ الدولة المقدِّمة الدولَ الأخرى بها وتؤثر في قراراتها لصالحها، وقد سبقَّت الولايات المتحدة الامريكية غيرها من الدول في هذا المجال،فسيطرت على الكثير من الدول الضعيفة اقتصادياً من خلال المساعدات الاقتصادية والتسهيلات المالية التي تقدمها الى حكوماتها ، بالمقابل تفرض قرارات دولية على هذه الدول التي لا تمتلك خيار الرفض ([3]).

بطبيعة الحال فأن الاقتصاد يؤثر على السياسة الخارجية بلغ حجم الاقتصاد العراقي 223 مليار دولار لعام 2015 اذ يعتمد الاقتصاد العراقي أعتماداً شبه كلي على القطاع النفطي اذ يكون 95% من إجمالي دخل العراق من العملة الصعبة، كلفت الحرب العراقية الايرانية ما يقدر بحوالي 100 مليار دولار من الخسائر وكان العراق مثقلا بالديون بعد انتهاء الحرب وكانت العوامل الاقتصادية لها الدور الأكبر في

([1]) بول سام ويلسون، الاقتصاد، ترجمة هشام عبدالله، ط5، عمان، الدار الاهلية للطباعة والنشر والتوزيع 655-660.

(2) المصدر نفسه، ص 661.

([3])محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، ط3، دار الملاك للفنون والآداب، بغداد، 2009، ص

خوض العراق حرب الخليج الثانية بعد سنتين من انتهاء حرب الخليج الأولى وزادت الحرب الثانية من مشاكل العراق الاقتصادية حيث فرض حصار اقتصادي على العراق منذ 6 اغسطس 1990 حتى 21 ابريل 2003 ([1]).

كما يرى الباحثين أن أهمية القوة الاقتصادية قد ازدادت نتيجةً تطور فكرة الردع النووي بين دول العالم واصبح هناك شبه توازن قوى نووي بين الاطراف الدولية التي كانت تشكل تهديد لبعضها سيما بعد تقدم العمل بمفاهيم الاحتواء للازمة النووية وظهور المعاهدات والاتفاقيات بشكل اكثر تحديداً وحزماً ، برز العامل الاقتصادي كمؤثر هام في العلاقات الدولية اذ بدأت الدول تستخدمه كورقة ضغط للسيطرة على دول أخرى كما الحال مع الولايات المتحدة والصين وايران على سبيل المثال، كما أن الأدوات الاقتصادية تمكِّنُ الدولة من مكافئة الدول الأخرى أو معاقبتها والتضييق عليها ، وبالتالي تمكنها من التأثير في سلوكها السياسي الخارجي وسياستها الخارجية ، وربما كانت المعونةُ الخارجية هي أهمَّ شكل من أشكال الأدوات الاقتصادية للسياسة الخارجية، فالدول الفقيرة تنظر بعين الاحترام والخوف في نفس الوقت للدول المانحة التي تؤثر في اغلب قرارات الدول الفقيرة المحتاجة الى مساعدات مالية واقتصادية ، في حين تخرج الدول الغنية من هذا الاطار اذ من الصعوبة السيطرة عليها والتأثير في سياستها الخارجية ، العراق على سبيل المثال مر خلال نهاية القرن العشرون وبداية القرن الحادي والعشرون بأزمات اقتصادية حادة دفعته الى الإذعان لإرادة وقرارات دول أخرى لاسيما الولايات المتحدة ، الصين وتركيا وايران والعديد من دول العالم التي اثرت على سياسته الخارجية ، لأنها دول مسيطرة على الاقتصاد العراقي على الرغم من ان العراق دولة غنية بالنفط وواراداته المالية عالية الانه عانى من أزمات امنية واقتصادية حادة بين الحين والأخر بسبب سوء إدارة الحكومات المتعاقبة (2).

ولا بد من الإشارة الى انه في القرن الثامن عشر تم تقديم أموال السياسيين مقابل عقد الأحلاف او حسم مفاوضات لصالح طرف معين، الا ان استعمال المنح المالية تعد أداة هامة من أدوات السياسة الخارجية انتشرت بعد الحرب العالمية الأولى بين الدول للمجاملة دول وللسيطرة على دول أخرى([3]).

وغالباً ما تم استخدام المعونات الاقتصادية والمنح المالية كأوراق ضغط وعقوبات على الدول، اما الدول النفطية فقد استخدمت النفط كسلاح، اذ أصبح اقتصاد البلد السلاح الذي تواجه به الدول

(1) اونتر أوزلر، مصدر سبق ذكره، ص 33.

[2] (Trygve Mathieu, The Functions of Small States (Oslo, Norway: Universitetsforlaget, 1971, P. 218.

[3](Ipid, p219.

المعادية، العقوبات الاقتصادية قد لا تكون مؤثرة بالشكل المطلوب في اغلب الأحيان لان الدول التي تقع تحت طائلة العقوبات الاقتصادية سرعان ما تجد منافذ أخرى لتعويض الخسائر (1)

ثانياً: العامل الديني

بطبيعة الحال فأن العامل الديني له بالغ التأثير على السياسة الخارجية للدولة، فالدول ذات الديانة الإسلامية تختلف سياستها عن الدول ذات الديانات المسيحية واليهودية والديانات المختلفة الأخرى، اذ يراعي صانعوا القرار طبيعة دين الدولة والتقيد بعدد من المحاذير والمحرمات وصياغة سياسة خارجية تتناسب مع مبادئ وتوجهات الدين واحترام التوجهات الدينية للشعوب والحكومات ، مما يؤثر بصورة مباشرة في السياسة الخارجية للدولة ويعد انموذج العراق مثالاً واضحاً في اثر الدين على السياسة الخارجية والداخلية فقد لعب دوراً اساسياً في الاحداث التي شهدها البلد منذ تأسيس الدولة العراقية ولغاية اللحظة ([2]).

اذ اكدت الدراسات والأبحاث السياسية أن للدين أثرا في عملية صنع القرار السياسي والسياسات الدولية وان كان غير معلن لكنه ملموس في اغلب القرارات السياسية التي يتخذها صانعوا القرار في مختلف دول العالم ([3]).

اذ يُعد الدين من ابرز العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية ، وعنصراً فاعلاً و مؤثراً في تشكيل السياسة الخارجية، اذ اكد عدد من المفكرين ان مكانة الدين سوف تبدأ بالتلاشي شيئاً فشيئاً خلال القرن الحادي والعشرين لاسيما بعد التطورات السريعة والنوعية التي شهدها العالم ككل، الا ان ما حدث كان العكس تماماً، اذ اصبح الدين عاملاً بالغ الأهمية في سير الاحداث العالمية وصنع القرار السياسي ومؤثراً بصورة مباشرة في السياسة الخارجية للدول العظمى والصغرى على حدً سواء، قد تكون محاولة انشاء دولة دينية في فلسطين احد اهم الأسباب التي اعادت الى الاذهان الصورة الدينية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسياسة بعد ان تم فصل الدين عن السياسة قبل مئات السنين في اوربا ودول الغرب وقد تكون الثورة الإيرانية عام 1979 ابرز من أعاد دور الدين الى العملية السياسة ايضاً وأصبحت السياسة الخارجية الإيرانية سياسة تابعة للدين بالدرجة الأساس في جميع الاتجاهات الفكرية والعقائدية والدبلوماسية مما أدى الى ايقاظ النزعة الدينية لدى الكثير من الدول المجاورة

([1]) Joseph S .Nye, Multinational Corporation in World Politics, Foreign Affairs, 53 (October 1974), 158.

([2]) يوسف الحسن، البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الصهيوني، ط4 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2005، ص ص 79-80.

(3) يوسف الحسن، مصدر سبق ذكره ، ص 82.

والبعيدة لإيران ، السعودية أصبحت لاعباً سياسياً دينياً جديداً في الشرق الأوسط ، وكذلك أفغانستان وباكستان وتركيا ، الولايات المتحدة بدأت اتجاهاً جديداً نحو التعامل مع القضايا السياسية وبعض الأطراف الدولية تعاملاً مؤطر بأطار ديني بحت لاسيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بدأت العلاقات الدولية تنحى منحاً جديداً بين الدين والنظام السياسي الدولي ([1]).

ومن أبرز القضايا التي يشكل الدين اساساً فيها مسألة ضم تركيا إلى الاتحاد الأوروبي والعقبات التي تواجهها تلك القضية من اجل الحصول على امتياز الانضمام الى الاتحاد، في الوقت الذي تدعي اوربا بشكل قطعي أهمية فصل الدين عن الدولة واتباع سياسة العلمانية في كل خطوة الا انها تعتمد في قراراها الذي يرفض انضمام تركيا على فكرة أساسية مفادها ان تركيا دولة تدين بالدين الإسلامي على الرغم من علمانيتها وبشكل رسمي([2]).

1. تأثير العامل الديني في السياسة الخارجية العراقية

العراق يضم العديد من الديانات والطوائف منذ القدم من شمالهِ الى جنوبهِ يهود مسيحيين مسلمين صابئة ايزيديين شبك وكل ديانة من تنقسم بدورها الى عدد من المذاهب والطوائف يعيش أصحاب هذه الديانات المختلفة على ارض واحدة وتجمعهم قواسم مشتركة عدة أهمها الأرض والعادات والتقاليد والأعراف وغيرها من العوامل المشتركة اثرت الديانات الموجودة في العراق على السياسة الخارجية العراقية بشكل واضح، وتأثرت كذلك بالسياسة الدولية والعراقية ايضاً فقد تم تهجير اليهود من العراق على أساس ديني، ولاحقاً شهد العراق خلال الحقبة الممتدة من 1970 م الى 2000 م هجرة الصابئة والمسيحيين ازدادت بشكل ملحوظ بعد 2003 بعد الاحتلال الأمريكي للعراق([3]).

المرجعيات الدينية كانت موجودة قبل نشوء الدولة العراقية عام 1921 فقد عاصرت المرجعيات الدينية الاحتلال العثماني للعراق وكانت مؤثرة آنذاك في مجريات الاحداث، وكان لها دور في محاربة الاحتلال الإنكليزي ايضاً.

إن البدايات الأولى لتأثير المرجعيات الدينية العراقية ظهر في نهاية القرن التاسع عشر متمثلا بالفتوى التي أصدرها السيد محمد حسن الشيرازي في مدينة سامراء لتحريم امتياز التبغ كان لهذه الفتوى الدور الأساس في التخلص من الأزمة اذ تم بموجبها عدم تحقيق المصالح البريطانية في العراق (4) .

---

(1)إكرام لمعي، التنوع الديني في أمريكا: الإمبراطورية الأمريكية، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية ، ج1،2003، ص206.

([2])برهان غليون،الدين نقد السياسة :الدولة والدين، المركز الثقافيالعربي، الدار البيضاء، 2004، ص 56.

(3)جانسيون، الأديان في علم الاجتماع، ترجمة بسمة بدران، بيروت ،المؤسسة الجامعية، 1988، ص ص 45-60.

([4])حازم صاغية، صراع السلام والبترول في إيران، ط1، بيروت، دار الطليعة، 1978، ص 85-9.86

ادى الاحتلال البريطاني للعراق الى ظهور توجهات سياسية قوية من قبل المرجعيات والشعب اذ بدأت بريطانيا تسيير حملة عسكرية من البحرين دخلت الى البصرة عام 1914 اذ قامت الدولة العثمانية بالتحشيد ضد هذا الاحتلال والتأثير المباشر على رجال الدين وشيوخ العشائر بحجة خطر الاحتلال الإنكليزي على الدين الإسلامي في العراق، نتيجة لذلك أصدر الشيخ خيري أفندي فتوى الجهاد ضد الإنكليز للتخلص من هذا الخطر الداهم.

نتيجة للاحتلال الإنكليزي ولموقف الدولة العثمانية منه برز توجه سياسي نخبوي وشعبي في العراق لاسيما في المدن الدينية التي تحتوي على عتبات مقدسة لاسيما الشيعية منها في بغداد والنجف وكربلاء، اذ يشير التاريخ الى ان تلك المدن شكلت الاتجاه الفكري السياسي المهيمن على القرار السياسي خلال القرن التاسع عشر.

وبسبب الاحتلال الإنكليزي وجهت المرجعيات بمبادرة منهم أو استجابة لفتوى شيخ الإسلام فتاوى مماثلة تدعو إلى الجهاد ومقاومة الاحتلال الانكليزي وتأييد العثمانيين في الحرب على الرغم من ان العثمانيين انفسهم محتل لأرض العراق لكنه يختلف في التوجهات الدينية (1).

اذ قاموا بتعبئة سكان المدن والعشائر وحثهم على الجهاد وتنظيم تطوع المجاهدين وقيادتهم إلى جبهة الحرب

ان لرجال الدين في العراق منذ ذلك الوقت كان لهم دور فاعل في إدارة الدولة والتأثير فيها والسيطرة عليها وكان مناهضة الاحتلال الإنكليزي مبدأ لا يحيد علماء الدين الأمر الذي دفعهم للتعاون مع حزب الاتحاد والترقي التركي ضد دكتاتورية السلطان عبد الحميد الثاني(2).

بدأت بوادر العديد من المواجهات المسلحة التي قادها واشترك فيها رجال الدين ضد الاحتلال الإنكليزي والتي شكلت تجربة مهمة ومقدمة لمواجهتين مسلحتين هما ثورة النجف عام 1918 وثورة العشرين عام 1920 (3).

(1) عبد الحليم الرهيمي، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق (1900 - 1924)، ط1 (الدار العالمية للطباعة والنشر، بيروت، 1985) ، ص 163

(2) ماجد الغرباوي، الشيخ محمد حسين النائيني :منظر الحركة الدستورية ط1، مؤسسة الأعراف للنشر، 1999، ص 62.

3عبد الحليم الرهيمي، مصدر سبق ذكره، ص 64. انظر ايضاً: عبد الله النفيسي، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، ترجمة دار النهار، بيروت 1973، ص 86.

1. سيطرة المرجعيات الدينية

قد يكون العراق انموذجاً صريحاً لسيطرة الدين على السياسة الداخلية والخارجية للبلد أهمها فتوى المرجع الديني محسن الحكيم الطبطبائي (1306-1390) بتاريخ 1961/02/20 بعدم جواز الانتماء الى الحزب الشيوعي، اذ استخدمها سياسيون من أطياف مختلفة لصالحهم كوسيلة حتى قال محمد بحر العلوم (المرجعية الحكيمية انتصرت على قاسم والشيوعيين، ولكن القوميين استفادوا من ذلك وصعدوا على أكتافنا ونحن الإسلاميين لم نلتفت إلا بعد فوات الأوان)، ومن الجدير بالذكر ان حكومة رئيس الوزراء العراقي السابق عبد الكريم قاسم لم تلاقي قبولاً دولياً من عدة دول كبريطانيا ودول مجاورة كأيران ومصر فضلاعن حزب البعث والقوميين رغم القبول الشعبي له في ستينيات القرن الماضي ، ولعل هذا القبول هو السبب في كل ما تعرضت له حكومته من محاربات دولية خارجية ودينية داخلية ، انتهت بقتله وانتهاء فترة حكمه في شباط 1963 (1).

بعد وصول حزب البعث الى الحكم وانفراده بالسلطة أدى وصوله الى ضعف المنظومة الدينية و للمرجعيات الدينية السنية والشيعية لمدة أربعون عام من 1963 الى تغيير النظام العراقي عام 2003، شهد خلالها رجال الدين حملات من القمع والاغتيالات المتسلسلة والمنظمة من قبل النظام، بعد تغيير النظام عام 2003 عاد النفوذ الديني بثقله الى العمل السياسي،اذ اثر على السياسة الداخلية والخارجية العراقية بقوة ، اذ شهدت هذه الفترة العديد من الفتاوى من قبل المراجع الدينية والتأثيرات على المجتمع العراقي وعلى صانع القرار السياسي واصبح لرجال الدين نفوذ واضح داخل البرلمان العراقي والحكومة العراقية الجديدة([2]).

ثالثاً :الموقع الجغرافي:

وصف بسمارك الجغرافيةعلى انها العنصر الدائم في السياسة، اما القائد الفرنسي شارل ديغول فقد وصفها بأنها قدر الامة، اذ انها الاساس الذي يستند اليه صانع القرار في معظم القرارات ويعد العامل الجغرافي عاملاً اساسياً في التأثير على السياسة الخارجية للدولة وفي عملية صنع واتخاذ القرار، فصانع القرار في السياسة الخارجية لا بد من ان يأخذ بنظر الاعتبار الطبيعة الجغرافية لبلده، سواء كانت ذات طبيعة جبلية سهلية او صحراوية، مطلة على البحر ام مغلقة ([3]).

([1])عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، دار الرافدين للنشر والتوزيع، بيروت، 1978، ط4، ص ص 45 – 55 .

(2) المصدر نفسه ، ص 56.

([3])محمد رضا جليلي و تيري كليز، جيو –سياسة اسيا الوسطى، ترجمة علي مقلد، دار الاستقلال للثقافة والعلوم القانونية، ط1، بيروت، 2001، ص ص 164-165.

يشير علماء الجغرافية إلى أن علم الجيوبوليتيكي من العلوم التي عرفها الانسان منذ القدم، اذ نستطيع أن نجد الأبحاث والآراء الجيوبوليتيكية في طروحات أرسطو في السياسة ووظائف الدولة وطبيعة الحدود وتناسب قوة الدولة مع عدد سكانها وتوزيع الثروات فيها.

وكتب ابن خلدون عن مراحل عمر الدولة ومفهوم الدولة العضوية كما تتطور في الدراسات الجيوبوليتكية، ويرى كثير من الباحثين أن المفكر الفرنسي مونتسكيو هو من وضع الإشكالية الأساسية لهذا العلم عندما ربط مجمل السلوك السياسي للدولة بالعوامل الطبيعية وعلى رأسها المناخ والطبوغرافيا مع التقليل من مكانة العوامل السكانية والاقتصادية([1]).

لكن الانطلاقة الحقيقية لهذا العلم بمنهجياته ومحدداته الأساسية تعود إلى العالم الألماني فردريك راتزل (1844-1904) الذي يرجع إليه الفضل في كتابة أول مؤلف في الجيوبوليتكا يحمل عنوان "الجغرافيا السياسية" في عام 1897م.

الموقع الجغرافي للدولة قد يكون المؤثر الأول في السياسة الخارجية للدولة وفي صناعة القرار ويتم ذلك من خلال أستخدم صانع القرار للموقع الجغرافي كأداة تأثير ذات أهمية بالغة في دول مجاورة او بعيدة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية لدولته، وفي الوقت ذاته يحرص صانع القرار على ألاَّ يكون البعد الجغرافي أداة تأثير سلبية من شأنها اضعاف قوة القرار والسياسة الخارجية (2).

أكد العديد من المفكرين من خلل الدراسات والبحوث العلمية بأنّ العوامل الجغرافية لها تأثير بالغ على السياسة الخارجية للدولة، إلا أنه تم الاختلاف في تحديد مدى هذا التأثير اذ ترجع إلى طبيعة سياسة الدولة، ووجهات نظر صناع القرار (3).

ومن المؤكد وجود علاقة وثيقة بين البعد الجغرافي والسياسة الخارجية للدولة وتطورها وقد حاول العلماء الربط بين المتغير الجغرافي وسياسة الدولة فظهرت نظريات الجغرافية السياسة التي أثرت في عملية صنع القرار والسياسة الخارجية لعدد كبير من الدول، اذ اعتمدت ألمانيا بسبب عمقها البري على نظرية تفوق القوة البرية، وروسيا أيضا تمتلك عمقاً استراتيجياً يمنع أي قوة من التوغل عبر أراضيها كما حدث مع القائد الفرنسي نابليون بونابارت ، على العكس من ذلك فتوجد بعض الدول لا تتمتع بعمق استراتيجي يحميها من الجهات المعادية كالكويت وإسرائيل ولبنان ، أما بريطانيا فتبنت نظرية القوة البحرية بسبب موقعها البحري المتميز إذا يحيط بها البحر من جميع الاتجاهات مما أدى الى تطور

([1]) محمد عبد المجيد عامر، دراسات في الجغرافية السياسية والدولة: أسس وتطبيقات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1982، ص ص 161-162.

(2) زايد عبيد الله مصباح، السياسة الخارجية، منشورات ELGA،مالطا، جامعة الفاتح، طرابلس،1994، ص80-81.

(3) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، بغداد، مطبعة الإرشاد،1973، 130.

اسطولها البحري، اما العراق كدولة غير مطلة على البحر اثر ذلك في حرمانه من العديد من الامتيازات العسكرية والاقتصادية وادى الى عدم تطور القوة البحرية العراقية اسوة بباقي أنواع القوى العسكرية الأخرى، (1).

يقع العراق في شمال شرق الوطن العربي الى الجنوب الغربي من قارة أسيا، وما بين خطي طول 38- 48 درجة شرقاً، يمتلك العراق حدود بحرية بطول 60 كم اذ تمثل هذه المسافة)8، 1 % (فقط من مجموع الحدود الخارجية للعراق البالغة 3500 كم، لا يمتلك العراق موارد بحرية بسبب ضيق أفقه البحري، كما أن حدوده البرية البالغة 3500 كم، أدت إلى إحاطتها بستة دول ويواجه بعض المشاكل الحدودية مع كل منها فالحرب العراقية الإيراني خلال حقبة الثمانينيات كان أساسها جغرافي، عدم الاطلال على منفذ بحري جعلت منه دولة مغلقة ، اذ أدى القرب البري الى عدم الاستقرار والتدخل في الشؤون الداخلية من قبل الدول المجاورة .

تؤثر الجغرافية على السياسة الخارجية للعراق بشكل مباشر فالقرب من الدول الست يحدد صنع واتخاذ القرار داخل منظومة صنع القرار العراقية([2]).

فدول كبيرة ومؤثرة مثل تركيا وإيران والسعودية لها استراتيجيات وايديولوجيات خاصة ترغب في فرضها على الدول القريبة لاسيما الأصغر، لذا فصانع القرار العراقي لابد ان يأخذ عامل القرب الجغرافي بنظر الاعتبار عند صناعة القرار فالسياسة الخارجية العراقية مبنية على بشكل أساس على التعامل مع هذه الدول، وكذلك الدول الأخرى الأصغر حجماً ونفوذاً مثل سوريا والأردن والكويت ايضاً لها تأثير على السياسة الخارجية العراقية لاسيما ان بعضها يتعامل بشكل نشط تجارياً مع العراق، وبطبيعة الحال فأن لتلك الدول تأثير مباشر على السياسة الخارجية العراقية لاسيما فيما يتعلق بالقضايا الأمنية والسياسة والعسكرية، غالباً ما تكون العلاقات إيجابية بين العراق ودول الجوار احياناً وقد يشوب العلاقات بينهم نوع من التوتر والعداء في أحيان أخرى(3).

ان تماس حدود العراق مع كل من تركيا وإيران له تأثير في السياسة العراقية ووضع العراق كدولة شرق أوسطية، فتركيا وإيران تنظران الى العراق على انه معبر الحدودي نحو منطقة الشرق الاوسط

(1) كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، بغداد، مطبعة جامعة، بغداد،1987، ص116.

(2) عبد الوهاب عبد الستار القصاب، العراق والمحيط الهندي : دراسة في تأثير الموقع الجغرافي من وجهة نظر البحرية، بغداد، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، 1986، ص ص 20-24.

(3) سيار الجميل، الموقع الجغرافي للعراق واهميته الإستراتيجية،

كتاب العراق دراسات في لسياسة والاقتصاد، ابوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٦، ص 28-32.

بشكل عام والدول العربية بشكل خاص، وبالتالي أصبح للعراق ثقل جيوستراتيجي هام بالنسبة لتركيا وإيران(1).

رابعاً: العامل الأيديولوجي:

الأيدلوجيا هي النسق الكلي للأفكار والمعتقدات والاتجاهات العامة الكامنة في أنماط سلوكية معينة، وهي تساعد على تفسير الأسس الأخلاقية للفعل الواقعي، وتعمل على توجيهه، وللنسق المقدرة على تبرير السلوك الشخصي، وإضفاء المشروعية على النظام القائم والدفاع عنه، فضلاً عن أن الأيديولوجيا أصبحت نسقاً قابلاً للتغير استجابة للتغيرات الراهنة والمتوقعة، سواء كانت على المستوى المحلي أو العالمي(2).

وتعرف أيضا بأنها مجموعة من الأفكار والتوجهات والاعتقادات التي تؤمن بها كل دولة وتعد الأيديولوجيا المحرك الأول للعديد من السياسات والدافع الأكثر أهمية للسياسة الخارجية للدول، فالولايات المتحدة تمتلك أيديولوجيا خاصة بها تختلف عن روسيا وعن باقي دول اوربا، إيران تمتلك أيديولوجيا تختلف عن جارتها تركيا والأخيرة تختلف عن أيديولوجيا الصين وهكذا، كل دولة لها أفكار ومعتقدات مختلفة تقوم بتحديد العديد من السياسات الداخلية والخارجية على حد سواء وفي انموذج العراق فهو يمتلك أيديولوجيا خاصة مع ذلك تحاول عدة دول فرض ايديولوجيتها على العراق وهذه هي الإشكالية الكبرىالتي تواجهها الدول، اذ ان صراع الأيديولوجيات موجود منذ القدم فكل دولة تهدف الى فرض سيطرتها وايديولوجيتها ومعتقداتها على الدول الأخرى لاسيما الاضعف، والعراق دولة لها أيديولوجية خاصة ومصدر هذه الأيديولوجيا عدد من المؤثرات منها : (3)

التاريخية والحضارية: تأريخ كل بلد له تأثير على الأيديولوجيا التي يتبناها ذلك البلد، فتأريخ دول اوربا يختلف عن تأريخ الدول العربية ويختلف عن تأريخ الصين واليابان والولايات المتحدة من ناحية الفترة الزمنية والقدم ومن ناحية نمط أنظمة الحكم وطبيعةالمجتمعات والشعوب، لذا ينتج عن تاريخ كل دولة أيديولوجيا مختلفة عن باقي الدول الأخرى، العراق بلد له حضارة عريقة امتدت لملايين السنين، وظهرت على ارضه عدد من الحضارات البارزة المعروفة على الصعد التاريخية، فنظام الدولة موجود

(1)عبد المنعم عبد الوهاب واخرون ، جغرافية النفط والطاقة، الموصل ، دار الطباعة والنشر ، 1981، ص ص 425-432.

(2)أنتوني جيدنز، مقدمة نقدية في علم الاجتماع، ترجمة أحمد زايد وآخرون، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2002، ص 34.

(3)علي الوردي، شخصية الفرد العراقي: بحث في نفسية الفرد العراقي على ضوء علم الاجتماع الحديث، ط2، دار ليلى للمطبوعات، لندن، 2001، ص ص 15 -19.

بوجود الحضارات القديمة مما يؤثر على طبيعة أيديولوجيا البلد وبالتالي فأن الأيديولوجيا تؤثر في السياسة الخارجية للبلد بشكل مباشر.

الدينية: ان العراق كبلد نمت فيه عدد غير قليل من الحضارات وتواجدت على ارضه العديد من الديانات السماوية وغير السماوية كاليهودية والمسيحية والإسلامية والمندائيون واليزيديون، هذه الديانات اثرت بشكل مباشر على أيديولوجيا العراق القائمة على تقبل واحترام تعدد الديانات في، مع ذلك فقد تعرضت بعض الديانات الى الاقصاء والمضايقات من قبل ايديولوجيات أخرى دخيلة على المجتمع العراقي.

البداوة (العشائرية):ان البداوة جزء من المجتمع العراقي لا يمكن انكاره فهو جزء موجود جنباً الى جنب الحضارة التي تمتعت بها بلاد ما بين النهرين خلال حقبة زمنية سابقة، فقد اضافت البداوة مفاهيم وصفات مجتمعية إيجابية وسلبية اثرت بشكل مباشر على ايديولوجيا الدولة والمجتمع، واثرت في السياسة الداخلية والخارجية وعملية صنع القرار.

خامساً : العامل السكاني

يعد من المؤثرات الهامة في السياسة الخارجية للدولة، اذ يمثل العامل السكاني عامل إيجابي داعم لسياسة الدولة الخارجية كالصين والهند اذ يمكن توظيف طاقات السكان كأيادي عاملة وعقول في مختلف ميادين العمل والدفاع وقد يكون العامل السكاني سلبياً اذا زاد عدد السكان او قل عن العدد الطبيعي، فمصر تعاني من الزيادة السكانية اذ تعجز الدولة عن توفير السكن والوظائف والغذاء المناسب للأعداد الكبيرة المتزايدة، في حين تعاني اوربا مثل المانيا وبريطانيا وفرنسا من تناقص في اعداد السكان بمرور الزمن ويعد ذلك تهديداً حقيقياً للغرب(1) .

إن التركيبة السكانية لها تأثير على السياسة الخارجية، والتكوين العام للقوة، فإن الدولة التي تتمتع بعدد كبير من السكان تكون قادرة على توجيه سكانهاكمورد بشري لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، فالعراق يمتلك ثروة بشرية متميزة كماً ونوعاً، مثال ذلك في الحرب العراقية الإيرانية استعانت الدولة بالموارد البشرية في الحرب دون اللجوء الى طلب المعونة من دول أخرى، فالجيش العراقي أصبح من الجيوش المتميزة في المنطقة العربية، بسبب طول فترة الحرب وتدريبه على التأقلم خطورة الحرب، وبالانتقال الى عام 2014 في حزيران تحديداً عند هجوم عصابات داعش على العراق كان للجيش العراقي موقف استثنائي في مواجه خطر هذه العصابات، في حين ان دول أخرى تستعين بجيوش جاهزة يتم

(1)عنتر عبد العال أبو قرين، السكان والتنمية في العالم النامي : الوهم والحقيقة، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، الدمام، 2016، ص ص 99-105. انظر ايضاً تقرير عن الدورة الثامنة والأربعين، المجلس الاقتصادي والاجتماعي،لجنة السكان والتنمية،الملحق رقم ٥، نيسان ٢٠١٤ - نيسان ٢٠١٥الامم المتحدة، نيويورك، 2015، ص ص 3-6.

استدعائها من خارج البلاد للدفاع عن أراضيهم في حال التعرض لاعتداء من جهة خارجية كاليابان وغيرها من الدول التي تتواجد فيها قواعد أمريكية للدفاع عن أمنها، لا يعني ذلك ان تلك الدول لا تمتلك جيوش الا ان الاعداد غير كافية لمواجهة الخطر المحدق بأمن الدولة(1).

أن التغيير في عدد السكان يؤثر في قوة صنع القرار الداخلية والخارجيةوبالتالي يؤثر على نشاط وفعالية السياسة الخارجية للحكومة، لذا فإن ديناميات السكان الداخلية للبلاد لها علاقة وطيدة بقوة النظام السياسي الداخلية او زعزعة استقرار نظام السياسي القائم وإسقاط نظام.

إن فهم قياس وتقدير دقة العلاقات المعقدة بين التغير السكاني والتغير الاجتماعي والاقتصادي، والتطورات السياسية تبدو ذات أهمية بالغة، اذ يشكر العامل السكاني لبنة أساسية في قوة الدولة او ضعفها، فقد يكون مصدر قوة إذا وظفت الدولة طاقات الموارد السكانية بشكل صحيح وايجابي، وقد يكون كثرة السكان لها اثار سلبية بالغة قد تؤدي أحياناً الى الانهيار الفعلي للدولة(2).

فعلى سبيل المثال يرجع سبب ظاهرة الهجرة الكثيفة التي شهدها العالم في القرن الحادي والعشرون الى ازدياد نسبة السكان في الدول النامية يقابلها الحكومات التي لم تخطط لاستيعاب الكم الهائل من الزيادة السكانية ولم تعرف التعامل مع هذه الزيادة بحكمة، نتيجة لذلك تعرض عدد كبير من المهاجرين الى الموت والهلاك وهم في طريقهم أماكن أفضل للعيش، العراق يعاني من ازدياد نسبة السكان وقد يكون ذلك أساس ازماته، فالدولة العراقية تواجه شتى أنواع الازمات بسبب الزيادة غير المدروسة للسكان، فلا برامج توعية لتحديد النسل تقدم للمجتمع الذي يعاني من ازمة سكن وماء وغذاء وبطالة وفقر وجوع، فالعامل السكاني قد يكون قوة للدولة من جانب وقد يكون ضعفاً لها من جانب اخر، مل يحدد ذلك عدة عوامل أهمها سياسة الدولة الداخلية والخارجية والموارد الطبيعية والامن، الدول المتقدمة تحاول ان تجعل الاعداد السكانية مصدر قوة لها في حين تفشل الدول الضعيفة في ذلك ([3]).

سادساً :العامل العسكري:

يعدُ العامل العسكري من العوامل الأساسية في السياسة الخارجية لأية دولة في العالم، لذا تتجه معظم الدول الى تطوير نوعية أسلحتها وتحرص على زيادة كمياتها وجودة نوعياتها، واتجه العديد من الدول الى تطوير الأسلحة الذكية والنووية والعابرة للقارات، اما الدول التي لا تمتلك أسلحة مماثلة

(1) عنتر عبد العال أبو قرين ، المصدر نفسه ص ص 104-107.

(2)باتريك جيه بوكانن، موت الغرب: اثر شيخوخة السكان وموتهم وغزوات المهاجرين على الغرب، ترجمة محمد محمود التوبة، مكتبة العبيكان، الرياض، 2005، ص ص 15-21.

(3)المصدر نفسه، ص ص 21-22.

فتواجه مخاطر دائمة، والعراق واجه العديد من الاحتلالات والحروب بسبب ضعف المنظومة العسكرية، فما تعرض له العراق خلال تسعينيات القرن العشرين وفي 2003 وغزو داعش في 2014 للأراضي العراقية ، كله يعود لسبب أساسي وهو ضعف المنظومة العسكرية وحداثتها، لذلك فان دراستنا تبحث في كيفية تطوير منظومة عسكرية دفاعية عراقية للتأثير في سياسته الخارجية بشكل مباشر من خلال الدخول في احلاف عسكرية للحفاظ على امن الأراضي العراقية مستقبلاً([1]) .

واجه العراق العديد من الاجتياحات العسكرية خلال تأريخهالقديم والحديث والمعاصر، كان أبرزها الاحتلال العثماني للولايات الثلاث بغداد والموصل والبصرة، والذي انتهى عام 1916 م بدخول الاحتلال البريطاني للولايات ومن ثم قيام ثورة العشرين وبعدها تم تأسيس الدولة العراقية 1921 م، وخلال الثمانون عام التي تلت ذلك التأريخ شارك العراق في الحرب ضد إسرائيل في 1967 ومن ثم الحرب العراقية الإيرانية لمدة ثمان سنوات كأطول حرب في القرن العشرين، انتهت عام 1988، ومن ثم اجتياح العراق للكويت في تسعينيات القرن العشرون، افضى الى تكوين تحالف دولي ضد العراق وإعلان حرب الخليج الثانية، تم وضع العراق تحت طائلة البند السابع، ومن ثم الحصار الاقتصادي ثلاثة عشر عام انتهى بالاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 الذي اسقط نظام الحكم، واجه العراق بعد هذا التأريخ وخللاً امنياً وزعزعة في الاستقرار وصراعات وحروب أهلية، ومن ثم دخول عصابات داعش الى الموصل في حزيران 2014، خلال تتبع هذه الاحداث نجد ان العراق قد واجه اعتداءات خارجية عدة يكمن سببها في ضعف المنظومة العسكرية وحداثتها، وعم حصول الجيش العراقي على أنواع الأسلحة ذات تكنولوجيا عالية ، اذ تسعى اغلب دول العالم الى تطوير مؤسساتها العسكرية والأمنية وتصنيع واستيراد الأسلحة المتقدمة لتوفير الحماية الكاملة لأراضيها، كما تطور بعض الدول المتقدمة عسكرياً ترساناتها النووية كأداة للردع وهي الطريقة المتبعة من قبل تلك الدول لردع أي عدوان خارجي ، فالعامل العسكري يُعد من اكثر العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للبلد، فالدولة النووية تختلف قوة قرارها وسياستها الخارجية عن الدولة الغير نووية والدولة المصنعة والمصدرة للأسحلة تختلف عن الدولة العاجزة عن تصنيع الاسلحة والتي تستورد أسلحتها من الخارج، فصانع القرار السياسي يضع في نظر الاعتبار قوة بلده في عملية صنع القرار، ويجب ان يكون على دراية تامة بالقوة العسكرية الخاصة ببلدهِ ([2]).

(1) علي طارق الزبيدي، دور التعاون الدولي في إدارة الازمات الأمنية والاقتصادية في العراق 2014-2018، مؤتمر الادارة العراقية في مواجهة الارهاب والتطرف، مؤتمر الجامعة العراقية كلية الإدارة والاقتصاد الثالث، بحث منشور في مجلة دنانير، بغداد، ص ص 5- 6.

(2) رضا الفالح،المدخل إلى عمم العالقات الدولية، جامعة ابن زهر ،المغرب،2015، ص37.

سابعا - العامل الحضاري والثقافي:

العامل الحضاري والثقافي ينعكس بصورة مباشرة على السياسة الخارجية للبلد فكل دولة تنحدر من حضارة مختلفة لها قيم وتقاليد خاصة بعضها تنحدر من حضارات قديمة مثل الصين واليابان، الهند مصر والعراق، والبعض دول حديثة مثل الولايات المتحدة، وكل منها تمتلك ثقافة خاصة تؤثر بشكل غير مباشر على صنع القرار والسياسة الخارجية للدولة، فالتأريخ الثقافي والديني والاقتصادي للبلد يؤثر بشكل مختلف في نوعية القرارات التي يتخذها صانع القرار إزاء نفس الموقف، فالموقف الذي يحتاج الى قرار ذو طبيعة معينة في الولايات المتحدة الامريكية يختلف عن القرار الذي قد تتخذه روسيا، يعود ذلك الى الخلفيات الثقافية والدينية والاقتصادية وغيرها من الأمور التي تؤثر على القرار، والسياسة الخارجية تختلف من نظام الى اخر في نفس الدولة فالقرار الذي يتم اتخاذه إزاء موقف معين في دولة تتمتع بنظام ديمقراطي يختلف عن القرار الذي تتخذه دولة دكتاتورية إزاء نفس الظروف، وكذلك الاختلاف بين الدول الدينية والأخرى العلمانية، كذلك الدول التي تنحدر من حضارات قديمة متقدمة غالباً ما تتأثر بنمط وسلوك تلك الحضارات فيظهر ذلك في سلوكها السياسي وكذلك الدول الدينية ينعكس البعد الديني على سلوكها كالسعودية وايران، والدول ذات الاتجاه الاقتصادي كالصين وسنغافورة التي تسلك سلوكاً اقتصادياً واغلب قراراتها تتعلق بالشأن المالي والاقتصادي، فالعراق دولة تأثرت بجملة من العوامل الحضارية والثقافية والبيئية، فالسياسة الخارجية للعراق تسلك سلوكاً نابعاً من البعد الحضاري الذي ينحدر منه صانع القرار السياسي ([1]).

ثامناً - العامل التكنولوجي:

تنقسم دول العالم الى قسمين دول متقدمة في مضمار التكنولوجيا ودول متخلفة، التكنولوجيا تؤثر في الاقتصاد، والقدرات العسكرية، وفي جميع مفاصل ومؤسسات الدولة لذا وبطبيعة الحال فأن التكنولوجيا المتقدمة وكذلك المتأخرة تؤثر في السياسة الخارجية وعملية صنع القرار، وفيما يتعلق بالعراق فلا يُعد من الدول التكنولوجية بسبب افتقاره الى تصنيع وابتكار التكنولوجيا بل يعتمد على الدول المتقدمة تكنولوجياً في استيراد ما يحتاجه منها من وسائل متقدمة ابتداءً من الأسلحة مروراً بجميع أنواع الصناعات التكنولوجية التي يحتاجه البلد، التكنولوجيا من العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار والسياسة الخارجية للبلد المصنع والمصدر له فهي مصدر قوة هام للدولة لاسيما التكنولوجيا العسكرية

(1) عبد العزيز بن عثمان التويجري، صراع الحضارات في المفهوم الإسلامي، الطبعة الثانية، منشورات المنظمة الإسلامية والعلوم والثقافة إيسيسكو، الرباط،2015، ص ص 17-25.

فهي تدعم قوة الدولة سياسياً، امنياً، اقتصادياً، والدول التي تفتقر للتكنولوجيا فهي بطبيعة الحال تفتقر لكل ما تمنحه التكنولوجيا من قوة ([1]).

المحور الثاني العوامل الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية

اولاً - سياسة الدول المجاورة للعراق وتأثيرها على سياسته الخارجية.

يحيط بالعراق كل من إيران، تركيا، السعودية، سوريا، الأردن والكويت، كل من هذه الدول لها سياسة خارجية خاصة بها تختلف عن مثيلاتها من الدول المجاورة للعراق، ولكل واحدة من هذه الدول سياسة خاصة تجاه العراق تختلف عن الأخرى حسب الظروف المحيطة بالبلدين، وتختلف سياسات هذه الدول وفقاً لطبيعة النظام السياسي الحاكم في العراق الذي يشهد تغييرات جوهرية بين الحين والأخر، والعراق بالمقابل له سياسة خارجية خاصة تجاه كل دولة من تلك الدول تتبع طبيعة النظام والمصالح المشتركة بين البلدين

1. إيران:

العلاقات العراقية الإيرانية تغيرت من علاقة ودية خلال حقبة شاه ايران محمد رضا بهلوي الى علاقات متأزمة بعد تغيير النظام عام 1979 وتحول أيران من النظام الملكي الى الجمهوري، افرز تغيير النظام الإيراني الى حرب طويلة الأمد مع العراق دامت ثمان سنوات من 1980 الى 1988 انتهت بخسارة الطرفين مئات الالاف من الأرواح البشرية و تدهور اقتصاد للطرفين، ومن ثم هدأت الأوضاع بين الجانبين لمدة خمسة عشر سنة لغاية الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 الذي سمح لإيران بإعادة نشاطها داخل العراق وعادت اثر ذلك العلاقات الودية بين الطرفين، وأصبحت ايران من اكثر الدول تصديراً للعراق بعد الانفتاح التجاري بين البلدين، وكذلك تقدم التمثيل الدبلوماسي بين العراق وايران، وبعد احداث 2014 في العراق ودخول عصابات داعش لم تشترك ايران في التحالف الدولي ضد الإرهاب الا انها كان لها دور فردي ومباشر في الحرب ضد داعش داخل العراق([2]).

2. تركيا:

تركيا من الدول المجاورة للعراق وهي من الدول المتقدمة اقتصادياً ولديها تبادل تجاري عالي مستوى مع العراق، وعقدت تركيا العديد من الاتفاقيات مع العراق بشأن حزب العمال الكردستاني المعادي

([1]) محمد منذر،مبادئ في العلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية ، بيروت،2002 ،ص 18. انظر ايضاً: مريم شوفي، تأثير تكنولوجيا الاتصال الحديثة على العلاقات الدولية (الحروب الالكترونية)، الحوار المتمدن-العدد: 4338 - 2014 -1 -18، مقال منشور على الموقع الالكتروني http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=396440

([2]) أسلام محمد عبد ربه المغير، الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988م)، الجامعة الإسلامية، كلية الآداب، قسم التأريخ والاثار، 2015، 95-98.

للنظام التركي، لم تصل العلاقات العراقية التركية الى العداء المباشر بل كانت العلاقات ودية في اغلب الأحيان عدا بعض التوترات حول ملف الحصص المائية بين الحين والأخر، ومن الجدير بالذكر ان العراق يستورد معظم البضائع الأساسية من تركيا، لذا فان الأخيرة ترى بأن العراق شريك تجاري هام على الصعيد الإقليمي([1]).

3. السعودية

السعودية من الدول التي تحد العراق من منطقة الجنوب والعلاقات بين البلدين ودية في الغالب حتى حقبة الثمانينيات خلال الحرب العراقية الإيرانية، وبعد الاجتياح العراقي للكويت في تسعينيات القرن العشرون تغيرت العلاقات السعودية العراقية بعد التهديد العراقي المباشر لمنطقة الخليج، أدى ذلك العداء الى انضمام السعودية الى الدول المعادية للعراق بقيادة الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية، تراجع العداء بين البلدين بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وتغيير النظام العراقي الذي كان يرأسه الرئيس العراقي السابق صدام حسين، بعد هذا التأريخ تغيرت العلاقات العراقية السعودية من السلب الى الايجاب وتم فتح سفارة سعودية في العراق من اجل تقوية العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، كما اشتركت السعودية في التحالف الدولي بعد عام 2014 بقيادة الولايات المتحدة مرة أخرى لمحاربة الإرهاب في العراق والمنطقة([2]).

4. سوريا

في عام 1979 غلب التوتر على العلاقات السورية العراقية وتبادل الاتهامات بين النظامين، اذ اتهم النظام العراقي السابق النظام السوري بمحاولة اغتيال شخصيات بارزة في حزب البعث في محاولة منهم لقلب وتغيير النظام العراقي، وقد كان التقارب السوري الإيراني أحد أبرز الأسباب التي أدت الى التوتر بين الجانبين، بعد تغيير النظام العراقي عام 2003 تغيرت العلاقات بين العراق وسوريا وشهد البلدين انفتاح عالي المستوى على مختلف الصُعد فقد تغيرت السياسة الخارجية للعراق تجاه سوريا وتحسن الأوضاع بين الطرفين نتيجة لتغيير النظام([3]).

([1]) هنري ج باركي، العراق وجيرانه : تركيا والعراق اخطار وامكانات الجوار، معهد السلام الأمريكي، تقرير خاص رقم 141، واشنطن، تموز 2005، ص ص 3 -6 .

([2])مضاوي الرشيد، مأزق الإصلاح في السعودية في القرن الحادي والعشرين، دار الساقي، بيروت،ط1، 2005، ص ص 153-155. انظر ايضاً: قحطان عدنان احمد، العلاقات السعودية العراقية بعد عام 2003 وملامحها المستقبلية، مجلة دراسات دولية، العدد الثامن والثلاثون، 2007، ص ص 93-97.

([3]) ستار جبار الجابري، العلاقات العراقية السورية : دراسة في الدور السوري كفاعل مهم ومؤثر في الداخل العراقي، مجلة دراسات دولية، العدد الثالث والثلاثون، 2007 ص ص 17-20.

5. الأردن

دعمت الأردن العراق خلال حقبة الحصار الاقتصادي من خلال الاستيراد والتصدير وتقدم التبادل التجاري بين البلدين خلال تسعينيات القرن العشرون، اذ أدى الانفتاح الاقتصادي بينهما الى منفعة الطرفين، وبعد التغيير عام 2003 استمرت العلاقات الودية بدون توترات وشاركت الأردن في التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية بعد احداث عام 2014 في العراق اذ شاركت في عدد من الطلعات الجوية ضد عصابات داعش الإرهابية([1]).

6. الكويت

الكويت من الدول الصديقة للعراق خلال ثمانينيات القرن العشرون الا ان الصداقة تحولت الى عداء مباشر بعد عام 1990 بعد ان احتل العراق الأراضي الكويتية، اذ قام الجيش العراقي بأعمال غير إنسانية تجاه الشعب الكويتي، تم وضع العراق بعد اجتياحه للكويت تحت طائلة الفصل السابع، والذي افضى الى حصار اقتصادي استمر ثلاثة عشر عاماً، انتهى بالاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وتغيير النظام، بعد هذا التأريخ تحسنت العلاقات العراقية الكويتية وزال التوتر والعداء([2]).

ثانياً - تأثير السياسة الدولية على السياسة الخارجية العراقية.

السياسة الخارجية العراقية كغيرها من سياسات الدول الأخرى تتأثر بالسياسات الدولية، والأخيرة تؤثر بشكل فاعلفي سياسات الدول الأخرى والعراق ليس بمعزل عن هذه الدول فهو يؤثر ويتأثر بهذه السياسات، وتُعد سياسة الولايات المتحدة وحلفائها من أكثر السياسات الأكثر تأثيراً في السياسة الخارجية العراقية، فقد تناوبت العلاقات الامريكية العراقية بين التعاون والعداء خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرون، فقد دعمت الولايات المتحدة العراق في حربها ضد ايران، وسرعان ما تحولت الصداقة الى عداء بعد احتلال العراق للكويت فقد اقامت الولايات المتحدة تحالفاً دولياً مكوناً من ثلاث وثلاثون دولة في حربها ضد العراق (حرب الخليج الثانية)، وبعد انهاء الاحتلال العراقي للكويت وانسحابه بشكل تام تلقى العراق حزمة من العقوبات الدولية ووضع تحت طائلة الفصل السابع، واستمرت العقوبات ثلاثة عشر سنة من تأريخ اجتياحه للكويت، تعرض العراق خلال تلك الحقبة الى صعوبات اقتصادية خانقة تراجع اثرها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، واتهمت الولايات المتحدة العراق

([1])سكوت لاسنسكي، العراق وجيرانه: العراق والأردن بين التعاون والازمة، معهد السلام الأمريكي، تقرير خاص رقم 178، واشنطن، كانون الثاني 2006، ص 3 .

([2]) سعدون شلاش و حميدة عبد الحسين، تحليل جغرافي سياسي للعلاقات العراقية الكويتية، جامعة المثنى، كلية التربية للعلوم الإنسانية، مجلة اوروك، العدد الأول، المجلد العاشر، 2017، ص ص 120-122.

خلال تلك الحقبة بتصنيع الأسلحة النووية في محاولة لتطوير نشاط نووي عراقي جديد، استمر تصعيد الازمة ضد العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية الى ان جاء قرار الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش بشن الحرب على العراق واحتلاله في اذار 2003، على اثره تم سقوط النظام الدكتاتوري الذي كان قائماً آنذاك، وتم استبداله بنظام حكم ديمقراطي قائم على تعدد الأحزاب بدلاً من الحزب الواحد والفصل بين السلطات الثلاث، لم يستمر الامر طويلاً حتى بدأ العراق يشهد حالة من انعدام الامن و الاستقرار الحرب الاهلية القائمة على أسس طائفية خلال الأعوام 2006-2008، انتهت الحرب بخسائر فادحة في الأرواح والممتلكات، واستمر الاستقرار الأمني المتذبذب الى حين دخول عصابات داعش الإرهابية الى العراق والتي سيطرت على ثلث مساحة البلد من وتوغلوا في مختلف المدن الشمالية والغربية والوسطى، وبعد مرور ثلاث سنوات من الحرب ضد داعش اعلن رئيس الوزراء حيدر العبادي تحرير العراق من عصابات داعش الإرهابية([1]).

ثالثاً - الازمات وتأثيرها على السياسة الخارجية العراقية.

من ابرز الازمات التي واجهه العراق هي ازمة هبوط أسعار النفط والتي اثرت في السياسة الخارجية العراقية،اذ اشارت معظم البحوث والدراسات الاقتصادية المتخصصة في الشأن النفطي إلى أن العالم يمر بمرحلة تغير تاريخية للسياسات التي تحكم سوق النفط بعد انخفاض أسعاره مع بداية أيار 2014، إذ هبطت أسعار النفط بكل أنواعها من معدل مئة دولار إلى أقل من أربعون دولاراً أي فقدت أكثر من ستون بالمئة من قيمتها الفعلية، كانت المملكة العربية السعودية تعاضدها دول الخليج المرتبطة بمجلس التعاون الخليجي تتحكم في أسعار النفط العالمي من خلال زيادة أو نقصان الطاقة الإنتاجية والتصدير لما تتمتع به من قدرات إنتاجية فائقة، ففي اجتماع منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في العاصمة النمساوية في27 نوفمبر (2014) سلمت المسؤولية إلى قوى السوق لتحديد الاسعار، ولم يلق قرار أوبك البقاء على إنتاج (31.700) مليون برميل يومياً دون أي تغيير تأييداً من قبل جميع الأعضاء وعارض القرار بشدة كلا من العراق والجزائر وفنزويلا ونايجيريا بأعتبار أنهما الأكثر تضرراً لأعتماد اقتصادهما على النفط بشكل مفرط([2]).

وقد واجه العراق وضع بالغ الخطورة في تأريخه المعاصر بعد الهبوط الحاد في أسعار النفط ، لاسيما في ظل اعتماده على اقتصاد احادي الجانب وهو الاقتصاد النفطي ، وانتهاج الحكومات المتعاقبة سياسات اقتصادية متناقضة، وغير دقيقة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي فضلاً عن اقحام العراق في

([1]) كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق بين القيود والفرص، مجلة السياسة الدولية، العدد الرابع والاربعون، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2010، ص ص 9-15.

([2]) بالقلة إبراهيم، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000-2009، مجلة الباحث، العدد 12، 2013.

عدد من الحروب التي استنزفت موارده وميزانياته المالية وان الاعتماد الكلي على إيرادات بيع النفط الخام جعل وصف الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الريعي بأمتياز، اذ قُدرت نسبة الإيراد النفطي في الميزانيات السنوية بـ97 بالمئة، ونسبه الانفاق على رواتب الموظفين 70 بالمئة من الميزانية العراقية وهذا يفسر العجز الذي طرأ على الميزانية العراقية في العام 2015 وقُدر لا يقل عن ستون مليار دولار بناء على ذلك واجهت الحكومة العراقية ازمة جدية وخانقة أدت الى خلل اقتصادي واضح وحنق شعبي ضد الدولة([1]).

فضمن خطط تصدير النفط كان من المقرر أن ينتج العراق 12 مليون برميل في اليوم في العام 2017 ثم تم التخفيض إلى 9.5 مليون برميل في اليوم لغاية عام 2030، وبعدها خفض إلى 6 مليون برميل في اليوم من خلال أبرام عقود الخدمة مع شركات النفط العالمية([2]).

الخاتمة

العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية متعددة حاولنا تم حصر بعضها في سياق بحثنا الا انها أوسع من ان تحدد وفق أطار ضيق، لذا ركزنا في بحثنا على العوامل الهامة والأكثر تأثيراً على عملية صنع القرار وعلى صانع القرار نفسه، فالعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية لها بعداً اساسياً في تحديد مستوى قوة وضعف الدولة، والعوامل بطبيعة الحال تنقسم الى قسمين داخلية وخارجية وتلك العوامل قد تكون إيجابية او سلبية فكل دولة تتمتع بطبيعة خاصة تختلف عن الأخرى، فالاقتصاد المتقدم والمساحة الواسعة وعدد السكان والتقدم العسكري و التكنولوجي كلها عوامل إيجابية تدعم قوة الدولة، لاسيما في حال استطاعت إدارة مواردها بشكل حيوي وصحيح، أن الإدارة اهم ما تحتاجه الدولة للاستفادة من عواملها الداخلية والخارجية، لذا فأن على الدولة تطوير ادواتها الإدارية وتنوير صناع قراراتها بقيمة مواردها واهمية العوامل المؤثرة في سياسة خارجيتها، فالأخيرة تتأثر بشكل مباشر وبشكل غير مباشر بالعوامل التي تمتلكها كل دولة، ولكي تصبح الدولة ذات قوة ونفوذ وتتمكن ان تكون في طليعة الدول المتقدمة يجب ان تتمكن الدولة العراقية من استخدام جميع الامتيازات التي تتمتع بها ضمن الأطُر الصحيحة، وبناء على ما تقدم فأن على صانع القرار السياسي ان يعي تماماً ماهية العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية لبلده، وعليه فهمها وقياسها بدقة ليتواءم مع متطلبات النهوض بالوضع السياسي والاقتصادي والعسكري للبلد، وبما ان للعوامل تأثير بالغ في السياسة الخارجية في مختلف النواحي لذا على صانع القرار ينطلق من قاعدة قوية ورصينة وادراك متكامل للعوامل التي يملكها ويعي ايجابياتها وسلبياتها.

([1])الحسناوي حمد، مخاطر تراجع سعر النفط، مجلة المصارف، العدد 135، فيفري 2015.

([2]) محمد سلمان ماهر، التنبؤ باحتمالات تغير سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي باستعمال سلاسل ماركوف 2008-2015 المديرية العامة للإحصاء والأبحاث في العراق.

الاستنتاجات

1. نستنتج بأن العراق تؤثر فيه العديد من العوامل الداخلية كالعامل الاقتصادي، الجغرافي، الديني، الحضاري، المجتمعي، الثقافي، والعوامل الخارجي أهمها سياسة الدول المجاورة للعراق، والسياسة الدولية تجاه العراق والأزمات التي واجهها العراق.
2. نستنتج بأن هناك العديد من العوامل السلبية التي تؤثر سلباً في السياسة الخارجية العراقية اذ لم تتمكن الحكومات المتعاقبة من استغلال الامتيازات التي يمتلكها العراق.
3. على الرغم من العوامل السلبية فالعراق يمتلك عدد من العوامل الإيجابية التي تؤثر بشكل مباشر في السياسة الخارجية العراقية مثل امتلاكه لثروة النفط، مساحة وموقع جغرافي جيدين، عدد سكاني عالي ذو اغلبية شابة.
4. توجد مواطن ضعف في بعض العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية أهمها، سوء توزيع الثروة، العامل الديني الذي أدى الى بعض النزاعات، اختلاف العامل الثقافي خلال الحقب الزمنية، عدم تقدم الالة العسكرية بشكل يتناسب مع متطلبات العصر لمواجهة الإرهاب وغيره من الازمات؟
5. بسبب التغيير الجديد لاسيما بعد 2003 افرز ذلك الوضع الى عدم تبلور سياسة ثابتة ومحددة وعدم تبلور أفكار سياسية متقدمة وبطبيعة الحالة فأن حداثة رجال السياسة اعاقت فهم بعضهم لطبيعة العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية؟

التوصيات:

1. يوصي الباحث بضرورة تشكيل لجان خاصة تعنى بكل عامل من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية لمتابعة المعوقات التي تواجهه والعمل على تطويره.
2. الاستعانة بالباحثين من الجامعات المحلية والعالمية بدراسة العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية بشكل مستفيض والوقوع على بواطن الضعف فيها ومحاولة تطويرها والارتقاء بها.
3. التعاون مع المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني المحلية لدراسة ومعالجة المشاكل والمعوقات التي تواجه العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية، كل منظمة حسب تخصصها وتوجهاتها
4. التركيز على العوامل الإيجابية التييمتلكها العراق وتطويرها والسعي من اجل الارتقاء وفق السبل والطرق الحديثة واطلاع صناع القرار عليها.
5. القاء الضوء على مواطن الضعف في العوامل التي تقلل من قوة الدولة والتي تكون سبب في ضعفها

بيبليوغرافيا

6. إكرام لمعي، التنوع الديني في أمريكا: الإمبراطورية الأمريكية، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ج1، 2003.
7. أنتوني جيدنز، مقدمة نقدية في علم الاجتماع، ترجمة أحمد زايد وآخرون، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2002.
8. اونتر اوزلر، تنمية وإعادة الاقتصاد العراقي، ط1، ترجمة مركز العراق للأبحاث، ط1، ترجمة مركز العراق للأبحاث، شركة دار الحوراء للتجارة والطباعة والنشر، 2006.
9. برهان غليون، الدين نقد السياسة: الدولة والدين، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2004.
10. بول سام ويلسون، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، ط5، عمان، الدار الاهلية للطباعة والنشر والتوزيع.
11. جان سيون، الأديان في علم الاجتماع، ترجمة بسمة بدران، بيروت، المؤسسة الجامعية، 1988.
12. حازم صاغية، صراع السلام والبترول في إيران، ط1، بيروت، دار الطليعة، 1978.
13. الحسني، الثورة العراقية الكبرى، دار الرافدين للنشر والتوزيع، بيروت، 1978، ط4
14. روبرت دال، الديمقراطية ونقادها، ترجمة نمير عباس مظفر، ط2، المؤسسة العربية للدراسات،بيروت،2005.
15. زايد عبيد الله مصباح، السياسة الخارجية، منشوراتELGA ، مالطا، جامعة الفاتح، طرابلس،1994.
16. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، بغداد، مطبعة الإرشاد ،1973.
17. عبد الحليم الرهيمي، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق (1900 - 1924)، ط1 (الدار العالمية للطباعة والنشر، بيروت، 1985.
18. عبد الله النفيسي، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، ترجمة دار النهار، بيروت 1973
19. عبد المنعم عبد الوهاب واخرون، جغرافية النفط والطاقة، الموصل، دار الطباعة والنشر، 1981.
20. عبد الوهاب عبد الستار القصاب، العراق والمحيط الهندي: دراسة في تأثير الموقع الجغرافي من وجهة نظر البحرية، بغداد، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ،1986.
21. علي الوردي، شخصية الفرد العراقي: بحث في نفسية الفرد العراقي على ضوء علم الاجتماع الحديث، ط2، دار ليلى للمطبوعات، لندن، 2001.

22. عنتر عبد العال أبو قرين، السكان والتنمية في العالم النامي: الوهم والحقيقة، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، الدمام، 2016.
23. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، بغداد، مطبعة جامعة، بغداد،1987.
24. ماجد الغرباوي، الشيخ محمد حسين النائيتي:منظر الحركة الدستورية ط1، مؤسسة الأعراف للنشر، 1999.
25. محمد رضا جليلي و تيري كليز، جيو –سياسة اسيا الوسطى، ترجمة علي مقلد، دار الاستقلال للثقافة والعلوم القانونية، ط1، بيروت، 2001.
26. محمد عبد المجيد عامر، دراسات في الجغرافية السياسية والدولة: أسس وتطبيقات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1982.
27. محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، ط3، دار الملاك للفنون والآداب، بغداد، 2009.
28. مضاوي الرشيد، مأزق الإصلاح في السعودية في القرن الحادي والعشرين، دار الساقي، بيروت، ط1، 2005.
29. يوسف الحسن، البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الصهيوني، ط4، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2005.

التقارير

1. باتريك جيه بوكانن، موت الغرب: إثر شيخوخة السكان وموتهم وغزوات المهاجرين على الغرب، ترجمة محمد محمود التوبة، مكتبة العبيكان، الرياض، 2005.
2. تقرير عن الدورة الثامنة والأربعين، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة السكان والتنمية، الملحق رقم ٥، نيسان ٢٠١٤ - نيسان ٢٠١٥الامم المتحدة، نيويورك، 2015.
3. سكوت لاسنسكي، العراق وجيرانه: العراق والأردن بين التعاون والازمة، معهد السلام الأمريكي، تقرير خاص رقم 178، واشنطن، كانون الثاني 2006.
4. هنري ج باركي، العراق وجيرانه: تركيا والعراق اخطار وامكانات الجوار، معهد السلام الأمريكي، تقرير خاص رقم 141، واشنطن، تموز 2005.

البحوث

5. أسلام محمد عبد ربه المغير، الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988م)، الجامعة الإسلامية، كلية الآداب، قسم التأريخ والاثار، 2015.

6. بالقلة إبراهيم، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000-2009، مجلة الباحث، العدد 12، 2013.
7. الحسناوي حمد، مخاطر تراجع سعر النفط، مجلة المصارف، العدد 135، فيفري 2015.
8. رضا الفالح، المدخل إلى عمم العالقات الدولية، جامعة ابن زهر، المغرب،2015.
9. ستار جبار الجابري، العلاقات العراقية السورية: دراسة في الدور السوري كفاعل مهم ومؤثر في الداخل العراقي، مجلة دراسات دولية، العدد الثالث والثلاثون، 2007.
10. سعدون شلاش وحميدة عبد الحسين، تحليل جغرافي سياسي للعلاقات العراقية الكويتية، جامعة المثنى، كلية التربية للعلوم الإنسانية، مجلة اوروك، العدد الأول، المجلد العاشر، 2017.
11. عبد العزيز بن عثمان التويجري، صراع الحضارات في المفهوم الإسلامي، الطبعة الثانية، منشورات المنظمة الإسلامية والعلوم والثقافة إيسيسكو، الرباط،2015.
12. قحطان عدنان احمد، العلاقات السعودية العراقية بعد عام 2003 وملامحها المستقبلية، مجلة دراسات دولية، العدد الثامن والثلاثون، 2007،
13. كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق بين القيود والفرص، مجلة السياسة الدولية، العدد الرابع والاربعون، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2010
14. محمد سلمان ماهر، التنبؤ باحتمالات تغير سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي باستعمال سلاسل ماركوف 2008-2015 المديرية العامة للإحصاء والأبحاث في العراق.
15. محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية، بيروت، 2002

المؤتمرات

16. علي طارق الزبيدي، دور التعاون الدولي في إدارة الازمات الأمنية والاقتصادية في العراق 2014-2018، مؤتمر الادارة العراقية في مواجهة الارهاب والتطرف، مؤتمر الجامعة العراقية كلية الإدارة والاقتصاد الثالث، بحث منشور في مجلة دنانير، بغداد، 2018.

مصادر الانترنت

17. مريم شوقي، تأثير تكنولوجيا الاتصال الحديثة على العلاقات الدولية (الحروب الالكترونية)، الحوار المتمدن-العدد: 4338 - 2014 مقال منشور على الموقع الالكتروني:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=396440

المصادر الأجنبية:

- *Joseph S. Nye, Multinational Corporation in World Politics, Foreign Affairs, October 1974.*
- *Trygve Mathieu, The Functions of Small States (Oslo, Norway: Universitetsforlaget, 1971.*

المحور الرابع:
منطلقات السياسة الخارجية العراقية حيال التحولات الجديدة في المنطقة بعد 2014

مؤسسات صنع السياسة الخارجية العراقية.

Iraqi foreign policy-making institutions.

م.م. محمد كريم جبار الخاقاني.

ماجستير علوم سياسية.جامعة بغداد.

البريد الالكتروني:

Mohammedkarim78@gmail.com

في حياتنا اليومية نتخذ العديد من القرارات ذات الصلة بتمشية امورنا الحياتية , فالبعض منها تتم دراسته بشكل جيد والآخر يخرج بصورة عشوائية دون دراسة وتدقيق , وفي كلتا الحالتين هناك عملية لتحويل هدف معين الى قرار محدد.

ان القرار ينطوي على اختيار بديل من البدائل لحل مشكلة تواجهنا او أزمة نمر بها او غيرها من الحالات التي تعترض حياتنا, هذا على المستوى الشخصي , اما على مستوى اتخاذ القرار على الصعيد السياسي , فإن عملية صنع القرار في المجالات الخارجية للدولة فإنها لا تُتخذ بصورة فجائية او بصورة متسرعة طبقاً لردة الفعل تجاه أزمة معينة او مشكلة ما , بل نجد بإن اتخاذ القرار الخارجي يتم بصورة دبلوماسية ومدروسة تتناغم مع الحالة التي يُراد اتخاذ قرار بشأنها وهذه العملية بالضرورة تحتاج الى خبرة متراكمة وقدرة على التعامل مع معطيات الأحداث وبما ينسجم مع الهدف العام للدولة وحفظ مصالحها العليا.

وبما ان صنع السياسة الخارجية هي من صنع الأفراد داخل الدول وجماعات يمثلونها وهم يعرفون بصناع القرارات , لذلك فإن صنع السياسة الخارجية يكون بالتفاعل بين هؤلاء والبيئة الداخلية. فالسياسة الخارجية هي منهج تخطيط للعمل يطوره صانعو القرارات في الدولة ازاء الدول او الوحدات الدولية الأخرى بقصد تحقيق الأهداف المرسومة لها في إطار مصلحتها الوطنية.

وبما ان لكل دولة من الدول اهدافاً معينة تعمل على تحقيقها في محيطها الخارجي على الرغم من الصعوبات التي تعترض الدولة في سبيل ذلك , إذ ان الأهداف ليست واحدة للدول بل متنوعة ومتعددة وبالتالي تختلف من دولة الى اخرى وهذا التنوع يرتبط بطبيعة الدولة نفسها ومحيطها الخارجي ايضاً, وكذلك الحال بالنسبة لأهمية الأهداف التي تسعى الدول الى الوصول اليها فهي تتباين في الأهمية وحسب رؤية كل دولة, ومن هنا نستطيع القول بإن الدول ومهما اختلفت في تقرير الأهمية لأهدافها التي تطمح في تحقيقها في المحيط الخارجي , الا إنها تحدد اهدافها في الحفاظ على استقلالها وسيادتها وأمنها القومي من اي اعتداء وإقامة علاقات طبيعية مع غيرها من الدول على أساس المصالح المشتركة والعمل على زيادة قوتها , فقوتها هي خليط من العوامل السياسية والاقتصادية والبشرية والعسكرية وغيرها من العوامل

ومن ثم تحدد الدولة سياستها الخارجية استناداً إلى قوتها وما توفره لها من عوامل قوة إزاء غيرها من الدول.

ان ما يميز القرارات السياسية الخارجية عن غيرها من القرارات هو خضوعها لتفاعل بين البيئة الداخلية التي تُصنع فيها والبيئة الخارجية التي تُنفذ في محيطها الخارجي وبالتالي ما يعترض تلك التفاعلات من ضغوط وردود أفعال ربما تكون متعارضة مع ما تطمح اليه الدولة.

عملية صنع القرار الخارجي تختلف من دولة إلى أخرى وحسب طبيعة النظام السياسي , وعلى الرغم من الاختلاف في تلك الأنظمة السياسية لكن هناك مشتركات لصنع السياسة الخارجية , فالعديد من المؤسسات تشترك في إعداد وصنع السياسة الخارجية وبالتالي تعمل تلك المؤسسات على تقليل الفارق واختلاف المواقف فيما بينها عند إعداد التوجهات الرئيسة للسياسة الخارجية للدولة.

وهناك نوعين من المؤسسات التي تسهم في إعداد وصنع السياسة الخارجية وهي , المؤسسات الحكومية الرسمية وتتمثل بالسلطة التنفيذية وتوابعها من المؤسسات مثل الوزارات وكذلك تشتمل على السلطة التشريعية ومخرجاتها , اما المؤسسات غير الرسمية فهي تتمثل بالأحزاب السياسية وجماعات المصالح والإعلام والرأي العام .

وعلى هذا الاساس يمكن ان تصنع السياسة الخارجية عن طريق :

1-المؤسسات الرسمية لصنع السياسة الخارجية .

2-المؤسسات غير الرسمية لصنع السياسة الخارجية.

ففي الدول ذات النظام الرئاسي يكون للرئيس الدور الاكبر في صنع السياسة الخارجية للدولة حيث يجمع الرئيس بين رئاسة الحكومة والجمهورية كما هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية , اما في الدول ذات النظام البرلماني فإن رئيس الجمهورية يكون له دوراً بروتوكولياً يتمثل في استقبال السفراء وحضور المناسبات الوطنية والدولية وبالنسبة لصنع السياسة الخارجية فيتم اعدادها من قبل رئيس الحكومة وبقية وزرائه.

اولاً: المؤسسات الرسمية:

يقصد بالمؤسسات الرسمية لصنع السياسة الخارجية هي " جميع تلك المؤسسات البيروقراطية الحكومية التي تنجز وظائف لها علاقة مباشرة بالسياسة الخارجية والتي تشارك بصيغة او بأخرى في تحديد نوعية السلوك السياسي الخارجي لهذه الدولة"[1]

ويمكن القول بإن المؤسسات الرسمية في العراق تتكون من :

أ-رئيس مجلس الوزراء:

وتقع مسؤولية صياغة اسس السياسة الخارجية في معظم الدول الديمقراطية على رئيس الحكومة , وبالتالي وضع الاسس التي تسيؤ عليها سياسة الدولة وعلاقاتها مع بقية الدول في البيئة الدولية, فالدستور العراقي في هذه الحالة كان واضحاً في شأن ذلك , عندما حصر رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية بالسلطة الاتحادية , إذ يمثل رئيس مجلس الوزراء السلطة الاعلى وفقاً لمقررات النظام البرلماني في العراق.

وحسب المادة(75)[2] من الدستور, فرئيس مجلس الوزراء يكون المسؤول التنفيذي الاول المباشر عن السياسة العامة في الدولة.

وهناك محوران يبرزان دور رئيس مجلس الوزراءفي صياغة السياسة الخارجية للدولة وهما: ترؤوسه لمجلس الوزراء وبالتالي دوره المحوري في صناعة القرار الخارجي , اما الاهمية الاخرى لدوره , فتبرز من نوعية المعلومات الخاصة بالسياسة الخارجية والتي تضيف له افضلية خاصة في هذا الجانب, وفي نظم التعددية الحزبية كما في العراق , فإن تلك الميزة تقلل من احتمالية جنوح رئيس مجلس الوزراء من الانفراد في صياغة السياسة الخارجية واتخاذ القرارات بهذا الصدد[3].

فبرنامج الحكومة العراقية برئاسة الدكتور حيدر العبادي تضمن الرؤية الخاصة به للسياسة الخارجية العراقية , عبر البرنامج الحكومي الذي طرحه والذي يدعو الى تعزيز مكانة العراق في المجتمع الدولي والانفتاح الخارجي على دول العالم وكذلك العمل على بناء علاقات اقتصادية متنوعة , وتوسيع التمثيل الدبلوماسي مع دول العالم, وبناء جبهة دولية لمكافحة الارهاب في العراق وايضا تضمن البرنامج

[1] مازن اسماعيل الرمضاني, السياسة الخارجية, دراسة نظرية, كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد, 1991, ص 345.

[2] يُنظر في ذلك : المادة (75) من الدستور العراقي.

[3] ياسر عبد الحسين, نحو إستراتيجية للسياسة الخارجية العراقية, الرؤية, والريادة, والمستقبل, مجلة ابحاث إستراتيجية,العدد, التاسع, مركز بلادي للدراسات والابحاث الإستراتيجية, بغداد, 2015, ص102.

الحكومي , حسم الخلافات مع دول الجوار والعمل على تأمين حصة عادلة من المياه على اساس المصالح المشتركة والاهتمام بشؤون المواطنين في الخارج وحل مشاكلهم[1].

ب-وزارة الخارجية

تتمحور الوظيفة الرئيسة لوزارة الخارجية في تنفيذ السياسة الخارجية, ولا تتجاوز وظيفة نظرية اتخاذ القرار في مجال السياسة الخارجية وذلك من خلال تقديم المقترحات عبر خبرائها في المناطق الجغرافية وتقديم المعلومات عنها[2].

وتعد وزارة الخارجية مصدراً رئيساً للمعلومات فهي اداة هامة لتنفيذ السياسة الخارجية للدولة وهي تقوم عن طريق بعثاتها الدبلوماسية المختلفة بتنفيذ السياسة الخارجية وهي بذلك تعد ابرز مهام السلك الدبلوماسي.

وتقوم وزارة الخارجية ايضاً بمهام رعاية مصالح الدولة ومواطنيها في الخارج وتمثيل الحكومة والتفاوض بأسمها.

وتنصرف وظيفة وزارة الخارجية الى تنفيذ السياسة الخارجية وترجمتها الى واقع ملموس , ومن اجل وضع تلك العملية موضع التطبيق, تقوم الحكومات بتنظيم الوزارة وبالشكل الذي ينسجم مع امكانياتها او دورها السياسي في المجال الخارجي او في الاثنين معاً, ويتوزع الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية على عدد من الدوائر التي تغطي كل منها منطقة جغرافية معينة,ودوائر اخرى تُعنى بتمشية الامور الروتينية للوزارة ومنها دوائر القانونية والمالية وغيرها[3].

ولا تكمن اهمية دور وزارة الخارجية فقط في الجانب التنفيذي بل تتعداه الى تدخلها بصورة مباشرة او غير مباشرة في عملية صنع السياسة الخارجية وذلك عبر انجازها للعديد من الوظائف التي تضطلع بها في مركز الوزارة عبر ارسال المعلومات للبعثات الدبلوماسية في الخارج وفي الجهة الاخرى تستقبل المعلومات الواردة اليها من قبل تلك البعثات وتقوم السفارات بارسال تقارير مفصلة وبصورة مستمرة عن اوضاع الدول المختلفة التي تتواجد فيها , ويتم تحليل تلك التقارير من قبل الخبراء في الوزارة وكل حسب اختصاصه وترفع بعدها للوزير مع نصائح بشأن ما تكون عليه السياسة الخارجية[4].

4ينظر في ذلك: البرنامج الحكومي لحكومة الدكتور حيدر العبادي 2014-2018.

[2] ياسر عبد الحسين, مصدر سبق ذكره, ص 102.

[3] سلمان بكر سلمان, دور وزارة الخارجية في صنع سياسة العراق الخارجية بعد 2003, رسالة ماجستير(غير منشورة) , جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية, 2016, ص 53.

[4] مازن اسماعيل الرمضاني, مصدر سبق ذكره, ص 348.

وبما ان وزير الخارجية يعد عنصراً اساسياً في عملية صنع السياسة الخارجية, لذا فإن اختياره من قبل رئيس الحكومة يجب ان يكون من الاهمية بمكان,فيتم اختياره من قبل رئيس الحكومة على اساس من الاعتبارات السياسية او الشخصية او عن طريق الاثنين معاً, فوزير الخارجية يقع الاختيار عليه اما لكونه من نفس حزب رئيس الحكومة او لكونه زعيماً احد الاحزاب المؤتلفة معه او لديه علاقة متميزة مع رئيس الحكومة او كونه من التكنوقراط[1]

ويأتي وزير الخارجية بعد رئيس الحكومة في صنع السياسة الخارجية ويُطلق عليه العديد من الاسماء , إذ يُسمى في بريطانيا بسكرتير الدولة للشؤون الخارجية , اما في الولايات المتحدة الامريكية فهو بعنوان سكرتير الدولة, ويعتمد دور وزير الخارجية في صنع السياسة الخارجية على مدى علاقته برئيس الحكومة , فكلما كان رئيس الحكومة مهتماً بالشأن الخارجي كلما زادت الثقة بينهما والعكس صحيح , ويستمد وزير الخارجية اهميته من رئاسته لأهم جهاز ذات علاقة مباشرة في المحيط الخارجي وبالتالي تعد الوزارة من المصادر الأساسية للمعلومات الخارجية لتنفيذ السياسية الخارجية للدولة.

ولوزير الخارجية دور كبير في صياغة اهداف السياسة الخارجية للدولة والذي يتطلب منه وجود تصورات معينة لديه حول موقف ما او ازمة بين دولته وغيرها من الدول , وبالتالي يستطيع اقناع صناع السياسة به, وكيف يتم تنفيذ اهداف تلك التصورات , فاستراتيجية السياسة الخارجية تتضمن تصورات وتوقعات صانع السياسة الخارجية لمجموعة متعددة من الابعاد ومنها الدولة التي يتم التعامل نعها ونوعية التحالفات الاساسية والفرعية التي يمكن ان تؤثر على تلك الاهداف او ان تتأثر بها, وحجم ما متاح للدولة من موارد تستطيع ان تكون اوراق ضغط على الدولة الاخرى وبالتالي قياس قوة الدولة من خلال ما تملكه الدولة من موارد تُشكل عامل قوة لها , والادوات المناسبة لتحقيق اهداف السياسة الخارجية العليا للدولة وبالتالي يمكن القول بإن وزير الخارجية له دور كبير ومؤثر في صنع السياسة الخارجية للدولة.

وتضع المادة (7) من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات لعام 1969 وزراء الخارجية في موضع مشابه لرؤوساء الدول والحكومات , فوزراء الخارجية مفوضين حكماً في ابرام المعاهدات الدولية ابتداءً من مرحلة بدء المفاوضات ولغاية المصادقة عليها, وتكون دولهم ملزمة بتزويدهم بوثائق خاصة لهم لإتمام ذلك عبر وثائق تُعرف (وثائق التفويض)[2].

ويمارس وزير الخارجية دوره على الصعيد الداخلي والخارجي , فهو يعد الرئيس التنفيذي لإدارة وزارته , فيمارس وظيفته وفقاً للصلاحيات المخول بها لمتابعة اعمال وزارته وتعين موظيفه, وكذلك يعمل

[1] المصدر نفسه, ص 350.

[2] ياسر عبد الحسين, مصدر سبق ذكره, ص 102.

على تنسيق انشطة بعثات دولته الدبلوماسية في الخارج , فضلاً عن وظائف اخرى حسب الصلاحيات الممنوحة له[1].

وهناك وظائف يقوم بها وزير الخارجية ومنها[2]:

1. استقبال المبعوثين الدبلوماسيين الاجانب, وتقديمهم الى رئيس الدولة , والتفاوض معهم والرد على مذكرات الدول .
2. تمثيل دولته في المؤتمرات الدولية, ولدى المنظمات الدولية والاقليمية واجراء المباحثات مع ممثلي الدول الاخرى في القضايا ذات الاهتمام المشترك.
3. الالمام بالوضع الدولي من خلال خبرته بالشؤون الدولية.
4. العمل على حماية مصالح بلاده بكل ابعادها السياسية والاقتصادية والتجارية مع الدول الاخرى.
5. الاشراف على اعداد وتحرير الوثائق الرسمية سواء كانت بيانات او مراسلات.
6. اقتراح تعيين المبعوثين الدبلوماسيين والقنصليين في دولته لدى الدول الاخرى.
7. استقبال الوفود والشخصيات الاجنبية.
8. تنسيق نشاط مختلف البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدولته في الخارج.

دور وزير الخارجية العراقية في السياسة الخارجية.

ينطلق السيد ابراهيم الجعفري وزير الخارجية العراقية من منطلقات طرحها لتكون اساساً لانتهاج سياسة خارجية جديدة , إذ يمكن ان نُسمي مرحلة ما بعد عام 2014 بإنها مرحلة (دبلوماسية الحرب على الارهاب) , إذ ان ظروغ احتلال داعش الارهابي لمساحات شاسعة من العراق في 10-حزيران 2014, الى انتهاج خطاً جديداً في الانفتاح على دول العالم حيث لم يسبق للدولة العراقية الحديثة ومنذ نشأتها في عام 1921 ان عملت به على الرغم من الازمات التي تعيشها المنطقة بفعل تلك الاحداث[3].

ويبرز من بين الرؤى الفكرية التي طرحها الدكتور ابراهيم الجعفري للسياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014 :

[1] المصدر نفسه, ص 103.

[2] نقلاًعن: ياسر عبد الحسين, مصدر سبق ذكره, ص ص 103-104.

[3] ياسر عبد الحسين, مصدر سبق ذكره, ص 101.

1-تجميع المشترك وتحييد المختلف.

يعد الاختلاف في ميدان العلاقات الدولية من الامور الطبيعية , ولابد من اقامة علاقات بين الدول على اساس تجميع المشترك بينهم واستبعاد المختلف عليه , فلا يمكن في هذه الحالة تصفير المشاكل جميعها بين الدول , بل يمكن وفقاً لفكرة الدكتور الجعفري ان يكون التعامل بين الدول على اساس المشتركات وضمن نظرية محددة , وهذه العوامل المشتركة اكثر من عوامل الاختلاف بين الدول, وهنا يكون العمل على تجميد الاختلافات والانطلاق نحو اقامة علاقات بين الدول على اساس المصالح المشتركة بعيداً عن المراوغة والتدليس بينهم, وهنا يقول في هذا الصدد" نتعامل مع الدول على ضوء المشتركات ضمن نظرية محددة , ونعتقد بإن المشتركات بيننا وبينهم اكثر من نقاط الاختلاف , لذلك سوف نعمل على نظرية تجميد المختلف وتحريك المتفق اولا اقل تقديم المتفق على المختلف, حتى نصل واياهم الى علاقة حميمية صادقة "[1].

2-دائرة المخاطر اوسع من دائرة المصالح.

في هذه النقطة ينطلق وزير الخارجية العراقية الدكتور ابراهيم الجعفري من نقطة اساسية يتعلق بالثوابت الوطنية العراقية , اي بمعنى المرتكز الوطني العراقي وهو الاساس الذي تقوم عليه سياسة العراق الخارجية بعد عام 2014, إذ ان الثابت الوطني والمتغيرات الاقليمية وبحسب الدولة التي نتعامل معها على الصعيد الخارجي, فدول الخليج والدول الاسلامية لدينا معها العديد من الروابط المشتركة والتي يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار عند اقامة العلاقات معها, وبالتالي الانطلاق نحو اقامة علاقات متوازنة مشتركة وتأخذ في الاعتبار المخاطر المشتركة التي تواجهها وحسب كل دولة على حدة, فالمصالح المشتركة بين العراق وتلك الدول قائمة على اساس الحقائق الجغرافية والتأريخية والتبادل التجاري والمصالح وغيرها,اما فيما يخص المخاطر المشتركة فإنها تنطلق من كل ما يهددنا من ارهاب ومخاطر بيئية وما شاكل ذلك [2].

3- الحرب على الارهاب.

في هذه الفكرة ينطلق الدكتور ابراهيم الجعفري من استشرافه للحرب على الارهاب في عام 2005 الذي سبق بسنوات مسألة احتلال داعش للاراضي العراقية والسورية مما شكل بتلك العملية تهديداً مباشراً للسلم والامن الدوليين , إذ يقول بصدد ذلك " عندما اقول حرباً عالمية, ليس من باب التهويل, وانما اصف ما يحصل في الواقع , وربما اتردد واتحفظ على ما سُمي بالحرب العالمية الاولى, وكذلك الحرب

[1] نقلاً عن المصدر السابق, ص 105.

[2] تصريح وزير الخارجية العراقية الدكتور ابراهيم الجعفري لقناة العراقية الفضائية بتأريخ 2014/9/13.

العالمية الثانية, قبل دخول امريكا, ذلك لأن الحربين المذكورتين لم تشملا كل بلدان الارض, بل انحصرتا في رقعة جغرافية معينة..., اما الحرب الحالية, فهي حرب عالمية للاسباب التالية:

اولاً: على الصعيد الجغرافي, لا يوجد بلد مستثنى.

ثانياً : من حيث الاهداف , انها اقذر الاهداف واكثرها وحشية." [1].

وفي ظل الحرب على الارهاب, تبنى الدكتور ابراهيم الجعفري ما اطلق عليه(عقيدة المسؤولية) , حيث تستند تلك العقيدة الى " ان بعض دول المنطقة استفادت بشكل كبير جداً من العراقفي درء الخطر عن امنها القومي بوصفه رأس الحربة في محاربة الارهاب , تمتلك هذه الدول قدرات غير متوفرة للدول التي تعاني من الارهاب, لا بل انها اصبحت احد مصادر الارهاب الذي يواجه العراق في الوقت الحالي"[2].

ج-السلطة التشريعية.

تضمن الدستور العراقي العديد من المواد التي تتعلق بشكل وطبيعة نظام الحكم فيه بعد عام 2003 في عملية تحول ديمقراطي وانتقاله من الدكتاتورية الى مرحلة الديمقراطية بعد سقوط النظام السابق في نيسان 2003, فالشعب هو مصدر السلطات ويجب الالتزام بتطبيقها سواء كانوا حكاماً او محكومين, فالعراق دولة ذات سيادة وتمارس اختصاصاتها وفقاً لمبدأ الفصل بين السلطات[3], فالمادة الاولى من الدستور تنص على طبيعة وشكل نظام الحكم في العراق على انه نظام برلماني ديمقراطي اتحادي[4].

ولم يرد ذكر مفردة السياسة الخارجية في دستور العراق الدائم لسنة 2005 إلا مرة واحدة وذلك من خلال نص المادة (110) اولاً منه, والخاصة بأختصاصات السلطات الاتحادية [5], إذ اعطى الحق في رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية وسياسات الاقتراض والتوقيع عليها ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية فقط بالسلطات الاتحادية.

[1] ابراهيم الجعفري, تجربة حكم, مركز دراسات المشرق العربي, ط2, بيروت, 2008, ص ص 151-152.

[2] نقلاً عن:ياسر عبد الحسين, مصدر سبق ذكره, ص 106.

[3] سلمان بكر سلمان, مصدر سبق ذكره, ص 122.

[4] يُنظر المادة (1) من الدستور العراقي لسنة 2005.

[5] ينظر في ذلك نص المادة (110) من الدستور العراقي لسنة 2005.

وجاء في المادة (3) من الدستور العراقي , بإن الاتجاه العام للسياسة الخارجية العراقية قد تحدد عبر كون العراق جزءاً من العالم الاسلامي والعربي بوصفه عضواً مؤسساً في جامعة الدول العربية[1].

ونصت المادة (7) من الدستور العراقي لسنة 2005 على محاربة الارهاب , وذلك عبر التزام الدولة العراقية بمحاربة كل اشكال الارهاب وحماية ارضه منه[2]

وفي المادة (8) من الدستور, وضحت الاخلاقيات العامة التي يجب ان تكون عليها السياسة الخارجية العراقية وذلك عبر عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى, والعمل بشكل جدي على بناء علاقات سلمية والتفاعل مع المجتمع الدولي[3].

وكذلك يجب اخذ ما ورد في المادة (9) من الدستور بنظر الاعتبار وخاصة فيما يتعلق بالتزامات العراق بمنع انتشار اسلحة الدمار الشامل كاستخدام وانتاج[4].

ويوجد في مجلس النواب العراقي لجنة للعلاقات الخارجية ولها دور مهم في عملية صنع السياسة الخارجية العراقية.

تقوم لجنة العلاقات الخارجية بوظائف متعددة فيما يخص السياسة الخارجية , كالموافقة على تعيين السفراء واعلان حالة الحرب وحسب المادة(58) و(59) من الدستور العراقي لسنة 2005.

وتختص لجنة العلاقات الخارجية بما يأتي[5]:

1-دراسة الموقف الدولي والاقليمي والتطورات السياسية الدولية.

2-متابعة السياسة الخارجية للدولة والتمثيل الدبلوماسي.

3-متابعة المؤتمرات الدولية.

4-دراسة الاتفاقيات والمعاهدات السياسية الدولية بالتعاون مع الدائرة القانونية .

5-اقتراح التشريعات المنظمة للسلك الدبلوماسي والقنصلي.

[1] ينظر في ذلك المادة(3) من الدستور العراقي لسنة 2005.

[2] ينظر المادة(7) من الدستور العراقي لسنة 2005.

[3] ينظر في ذلك المادة(8) من الدستور العراقي لسنة 2005.

[4] ينظر في ذلك المادة(9) من الدستور العراقي لسنة 2005.

[5] ينظر : المادة (88) من النظام الداخلي لمجلس النواب.

6-متابعة الشؤون الخاصة بالمنظمة العالمية للامم المتحدة والمنظمات الدولبية والاقليمية.

ثانياً: المؤسسات غير الرسمية.

وهي تتمثل في جماعات الضغط والاعلام والمؤسسات الدبلوماسية الشعبية , وكذلك يضاف اليها الاحزاب السياسية , وفي الحالة العراقية ومنذ عام 2003 نرى بإن دور تلك المؤسسات غير الرسمية غير فعال في انتهاج سياسة خارجية , ولذلك فإن جانب ما يطلق عليه بالقوة الناعمة غائب كلياً في هذا الجانب.

المصادر.

1- دستور العراق لسنة 2005.
2- مازن اسماعيل الرمضاني, السياسة الخارجية, دراسة نظرية, كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد, 1991.
3- ياسر عبد الحسين, نحو إستراتيجية للسياسة الخارجية العراقية, الرؤية, والريادة, والمستقبل, مجلة ابحاث إستراتيجية,العدد, التاسع, مركز بلادي للدراسات والابحاث الإستراتيجية, بغداد, 2015.
4- سلمان بكر سلمان, دور وزارة الخارجية في صنع سياسة العراق الخارجية بعد 2003, رسالة ماجستير(غير منشورة) , جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية, 2016.
5- البرنامج الحكومي لحكومة الدكتور حيدر العبادي 2014-2018.
6- 5--تصريح وزير الخارجية العراقية الدكتور ابراهيم الجعفري لقناة العراقية الفضائية بتأريخ 2014/9/13.
7- 6-ابراهيم الجعفري, تجربة حكم, مركز دراسات المشرق العربي, ط2, بيروت, 2008.

أهداف السياسة الخارجية العراقية

The objectives of Iraqi foreign policy

م.د حسن سعد عبد الحميد

يعد موضوع السياسة الخارجية من المواضيع المهمة التي تندرج في إطار تسليط الضوء على الجهود المبذولة في تطوير السياسة الخارجية العراقية وتحديداً بعد التغيير السياسي وسقوط النظام في 9\4\2003م . أذ شهد العراق تحولاً واضحاً في سياساته الخارجية القائمة على مبادئ جديدة قوامها حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى بما يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار .

فمن الدقة القول ان السياسة الخارجية العراقية شهدت بعد 2003م حالة خاصة ومعقدة ومزيج مركب من المصالح المتضاربة السياسية الحزبية ، وبين متطلبات المرحلة الجديدة والتي انعكست في مستوى الاداء والفاعلية في التعامل مع القوى الاقليمية والدولية ، والذي بدوره القى بظلاله على مدى قدرة الخارجية العراقية على تحقيق اهدافها المرسومة لها .

ومنذ عام (2003-2014م) شهد العراق سياسة خارجية مضطربة غير متجانسة مع عدم وضوح في الرؤية والتوجه ، ولكن مع النجاحات الجديدة التي طرأت على الساحة السياسية والامنية عرفت السياسة الخارجية العراقية تقدم جديد ومسار هام في الرؤية ، الهدف ، والمسار ، اقليمياً ودولياً ، لكنه نجاح محدود في اماكن معينة ، وتقدم في حالات اخرى .

وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى طبيعة الاهداف المرسومة للسياسة الخارجية العراقية للمرحلة الجديدة ، وعبر تقسيمها الى ثلاث مطالب اساسية ، حيث يتركز المطلب الاول على تحديد البعد المفاهيمي للهدف الخارجي وانواعه ومعايير تصنيفه ، في حين يختص المطلب الثاني بتحديد اهداف السياسة الخارجية العامة والتي تشترك بها معظم دول العالم تقريبا ، اما المطلب الثالث فسيركز على اهداف السياسة الخارجية العراقية وبنوع من التفصيل .

المطلب الأول : مفهوم الهدف الخارجي

الهدف هو مجموعة من النتائج النهائية التي تسعى المؤسسات الى تحقيقها ، وطبيعة ذلك الهدف في الغالب الاعم يسعى لتحقيق اكبر قدر من الربح وباقل تكلفة ممكنة . والهدف الخارجي هي الغاية التي تسعى الوحدة الدولية الى تحقيقها في البيئة الدولية ، وهذه الغاية لتلك الوحدة قد يتغير من حقبة زمنية لاخرى من حيث القيمة والاهمية ، ومن حيث الوسيلة في تحقيقها .

أن الاهداف في السياسة الخارجية عبارة عن تصور الدولة المستقبلي في الشأن الخارجي ، والقواعد المستقبلية التي تنفذها من خلال صناعة قراراتها الخارجية للتأثير خارج الحدود ولتغيير سلوك الدولة الاخرى ، والاهداف ربما تكون جامدة أو مرنة عن رسم التصورات ، وبعض تلك الاهداف قد تكون طويلة وبعضها قصيرة المدى[1] . فالهدف من و جهة نظر (أسماعيل صبري مقلد) هو ((وضع معين يقترن بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه عن طريق تخصيص ذلك القدر الضروري من الجهد والأمكانيات التي يستلزمها الأنتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور النظري البحت إلى مرحلة التنفيذ والتحقيق المادي))[2] .

فالسياسة الخارجية من منظور الهدف هي عبارة عن استراتيجية او برنامج عمل رسمي يضعه الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من اجل تحقيق اهداف محددة في المحيط الدولي . أي ان السياسة الخارجية هنا هي صناعة وصياغة مجموعة سلوكيات للدولة تجاه محيطها الخارجي بناءاً على تحديد ووصف مسبق ودقيق لمجموعة من الاهداف والاولويات والاجراءات التي تؤثر بشكل مباشر على فاعلية السياسة الخارجية وتعمل على توجيهها . إذ تكمن اهمية الهدف في السياسة الخارجية في معرفة طبيعة الهدف المراد تحقيقه ، ورد فعل البيئة الخارجية ازاءه ، وهل هناك قدرة لدى الوحدة الدولية في امكانية تحقيقة ، أم ان هنالك قيود داخلية وخارجية ومختلطة تؤثر على درجة تحقيق الهدف المنشود .

وبناءاً على ذلك تصنف الوحدة الدولية اهدفها الخارجية الى اهداف بعيدة المدى وتعكس تصورا فلسفيا أو عاماً عند وحدة دولية معينة لمحيطها ، وتعكس هذه الاهداف رؤيا معينة لبنية النظام الدولي.

واهداف متوسطة المدى والتي تفرض احداث تغيير في البيئة الخارجية للدولة كهدف بناء النفوذ السياسي في العلاقات الخارجية . وهناك ايضاً الاهداف المحورية والتي يساوي تحقيقها وحمايتها وجود الدولة أو النظام بذاته كالسيادة الوطنية ، وتسمى احيانا بالاهداف المصيرية[3] .

وبطبيعة الحال يمكن القول ان الهدف الخارجي بطبيعته يتسم بالاستمرارية ، فلا توجدة دولة ما تكتفي في تحقيق اهداف معينة وتتوقف عندها ، فالهدف الخارجي ديناميكي متحرك يتسم بالاستمرارية وبالتنوع ولا يعرف التوقف ، كما يتسم الهدف الخارجي بالترابطية ما بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية واحيانا ينصهر بينها ، وهو ما يقودنا الى خصيصة العلنية في تحقيق الهدف الخارجي والتي تعمد الدولة الى التعريف به صراحة ، لكن في احيان اخرى قد يكون الهدف الخارجي غامض وغيرمدرك او معلن لاهداف استراتيجية او امنية . فمصلحة الدولة تتطلب في بعض الاحيان عدم الكشف عن الأهداف المتوخاة تحقيقها ، غير أن هذا لا ينفي أن الأهداف عندما تفرق في العمومية ، فإنها قد تؤدي بالدولة إلى أعطاء اهدافها الحقيقية أهمية أدنى ، وتبعاً لذلك يصبح في أحيان أخرى الهدف الواضح ، هو العملي والأخلاقي معاً و الأستثناء هو التعامل مع الأعداء[4] .

ومن خصائص الهدف الخارجي ايضاً الشرعية القانونية في الوسائل المستخدمة في التحقيق والذي يستند في الاساس على دستور الدولة والقوانين الدولية ، فضلاً عن القواعد التي تحكم العمل الدبلوماسي المتعارف عليه دولياً .

المطلب الثاني : اهداف السياسة الخارجية العامة

في الحقيقة لا يمكن تصور وجود سياسة خارجية بدون اهداف تسعى لتحقيقها ، فالسياسة الخارجية عبارة عن وجه من اوجه النشاط الانساني ، وكل نشاط انساني لا ينطلق من فراغ ، وانما يعبر عن اهداف مرسومة والسياسة الخارجية بهذا الصدد عبارة عن مجموعة من الاهداف التي تعكس قيم ومصالح الوحدة الدولية الاساسية . فالهدف الخارجي هو الغاية التي تسعى لها الوحدة الدولية لتحقيقها سواء في محيطها الاقليمي او الدولي ، وعبر الاستخدام الامثل لوسائل تحقيقها .

أن اي سياسة خارجية لاي وحدة دولية تعكس تصور الدولة ازاء محيطها الخارجي ، وعادة ما تضح الدول قائمة بسلسلة من الاهداف المراد تحقيقها وترتيبها حسب الاولوية والاهمية ، فمنها ما هو اساسي وجوهري ، ومنها ما هو ثانوني او هامشي . وعليه فالسياسة الخارجية تسعى الى تحقيق الاهداف الاتيه :

1- الحفاظ على استقلال الدولة وزيادة قوتها وحماية امنها القومي ، وذلك لان هدف الدولة الرئيس من سياستها الخارجية هو حماية وجودها الذاتي ودعم امنها الوطني ودرء الاخطار الخارجية .

2- المصلحة الوطنية وحماية رفاهية المواطنين بعدها هدف جوهري ومصيري ودافع لاتجاهات السياسة الخارجية للدول . وعلى اساسها يقاس نجاح او اخفاق السياسة الخارجية ، لان تحقيق المصلحة الوطنية هو تعبير عن مكانة وقوة الدولة في المحيط الدولي في عالم تتشابك فيه المصالح وبالتالي فان تحقيق المصلحة الوطنية كمعطى دائم يضمن سلامة الدولة واستمرارية وجودها[5] . ويتميز هذا الهدف بالعمومية والاستمرارية وارتباطه المباشر بالعمل السياسي ومدى استقرار النسق السياسي فيه .

3- تعزيز المكانة الاقليمية والدولية وزيادة السمعة الوطنية وعبر الانضمام للمنظمات المختلفة والقيام بالانشطة المتعددة سياسيا واقتصاديا وامنيا ..... ، ودعم الجهود الرامية لدعم اسس السلام الاقليمي والدولي ، وتبني موقف الحياد ازاء النزاعات والصراعات الدولية .

4- حماية الامن الوطني من خلال تامين السياسة الخارجية لمتطلبات السيادة الوطنية واحتياجات الدولة دون الخضوع او الرضوخ للضغوط الخارجية .

5- تنمية الرفاهية والقوة الاقتصادية باعتبارها اهداف حيوية ترسم مصير الدولة حاضرا ومستقبلاً

ويرى (روبرت د. كانتور) ان الهدف الخارجي يمكن فهمه بدلالة أن الوحدة السياسية تتعرض إلى مخاطر السياسة الدولية ، وعليه الامر يتطلب ترتب مجموعة من الأولويات بصورة دقيقة ، وتبدأ بالهدف المزدوج المتمثل في حفظ الذات والأمن القومي ، ويمكن أختصارها في الأتي :[6]

1- العمل على حماية السيادة الوطنية ودعم الأمن القومي وحماية أقليم الدولة .

2- زيادة قوة الدولة ، من خلال الحيوية الأقتصادية أو القوة العسكرية أو النفوذ السياسي ، لتتمكن الدول من السيطرة على مصيرها أكثر من الدول الأخرى .

3- تفعيل مستوى التنمية الأقتصادية .

4- الحفاظ على الثقافة الوطنية وحمايتها من أخطار الغزو الخارجي .

وفي ضوء ذلك يعد السلوك السياسي الخارجي لأي دولة موجهاً لتحقيق غايات سياسية وبعناوين مختلفة ، أي أهداف سياسة معينة للدولة مع غيرها من الدول في أطار العلاقات الدولية .

المطلب الثالث : اهداف السياسة الخارجية العراقية

عند الحديث عن السياسة الخارجية العراقية تجدر الاشارة إلى انها حصيلة جملة من الجهود والممارسات لكافة مؤسسات الدولة التي اسهمت في بناء المواقف السياسية بعد (2003م) ، فكان أمام السياسة الخارجية العراقية بعد (2003م) أن تشرع لتحقيق اهدافها في خضم المصاعب التي واجهت العراق بعد الاحتلال ، نهجاً جديداً وجذرياً عن سياسة النظام السابق ، الذي وضع العراق في أكثر من مأزق دولي بسبب سياساته المنغلقة والعدائية ، وذلك عبر الانفتاح بهدف ضمان عودة العراق إلى وضعه الطبيعي ومكانته في المجتمع الدولي ، فقد سارت السياسة الخارجية العراقية لتحقيق ذلك الهدف باتجاهين متزامنين :- [7]

1- إكمال تنفيذ التزامات العراق الدولية الضامنة للخروج من طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

2- توسيع الانفتاح الدبلوماسي للعراق حول العالم تأكيداً لتوجهات المرحلة الجديدة ، وتحقيقاً لمصالحه السياسية والاقتصادية .

أن رؤية السياسة الخارجية العراقية في العمل وتحقيق اهداف الدولة العراقية تنطلق من الدستور العراقي والقوانين الداخلية والبرنامج الحكومي والتزامات العراق العربية والاقليمية والدولية ، وعلى اساس

مبادىء القانون الدولي وبما يتلائم وحجم التغيير الكبير الذي شهدهُ العراق ، والذي من شأنه أن يؤمن النظام السياسي ومصالح العراق الوطنية والحفاظ على أمن البلاد وسلامته الاقليمية وسيادتها . فعلى صعيد الدستور نجد ان الدستور العراقي الدائم قد حدد الثوابت القانونية لرسم ملامح السياسة الخارجية العراقية عبر العديد من المواد منها:-[8]

1- حددت المادة (الثالثة) من الدستور التوجهات العامة للسياسة الخارجية من كون العراق يمثل جزء من العالم الاسلامي وجزء من العالم العربي بوصفه عضواً مؤسساً وفاعلاً في الجامعة العربية وملتزم بميثاقها وبما يتلائم ورؤية العراق الجديد .

2- المادة (الثامنة) من الدستور انصرفت إلى تحديد ثوابت تطبيق السياسة الخارجية العراقية واخلاقياتها عبر التزام جمهورية العراق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، وبناء علاقات سليمة وبناءة معها .

3- تؤكد المادة (التاسعة) من الدستور الفقرة (ه) على سلمية توجهات السياسة الخارجية العراقية للعراق الجديد من خلال احترام التزاماته الدولية الخاصة بمنع انتشار اسلحة الدمار الشامل استخداماً ونتاجاً وتطويراً وامتلاكاً للتكنولوجيا المرتبطة بها .

4- كما لم يغفل الدستور العراقي الجوانب الإنسانية بمنح حق اللجوء وبما يراعي الجوانب الاخلاقية والقانونية المرتبطة بهذا الموضوع داخلياً وخارجياً كجزء من ثوابت السياسة الخارجية ، وذلك عبر المادة (21) البند (أولاً وثانياً وثالثاً) الخاصة بحظر تسليم العراقي لجهات اجنبية ، وينظم حق اللجوء السياسي بقانون ، ولا يجوز تسليم اللاجىء السياسي إلى جهة اجنبية ، وعدم منح حق اللجوء السياسي إلى متهم بارتكاب جرائم دولية أو إرهابية ، أو الحق ضرراً بالعراق .

ويأتي بعد الدستور البرنامج الحكومي الخاص بتعزيز وضع العراق سياسياً واقتصادياً وأمنياً وتعزيز مكانته الاقليمية والدولية عبر برنامج عملي حكومي يحدد طبيعة العلاقات العراقية مع دول المحيط العربي ، فضلاً عن قرارات مجلس الوزراء العراقي الخاصة بالسياسة الخارجية وفق ما اقره الدستور العراقي[9] .

أما وزارة الخارجية العراقية فهي الجهة التنفيذية لسياسة العراق الخارجية وينـاط بها تطوير وبناء السياسة الخارجية عن طريق المبادرات والمقترحات التي تهدف إلى تعزيز دور العراق في المجتمع الدولي* .

في البدء ينبغي القول أن العراق يسعى عبر سياسته الخارجية إلى اعادة بناء وتعزيز العلاقات الثنائية مع الدول من خلال اعتمادها على سياسة خارجية شفافة وفعالة مع دول الجوار ، وتقوية

العلاقات مع الدول العربية والإسلامية ، ومن هنا تتولى وزارة الخارجية العراقية بناء مرتكزات السياسة الخارجية عبر التنسيق والتعاون مع الدول الاخرى من خلال الإشتراك في المؤتمرات والندوات المتعددة الاطراف التي تشمل الجامعة العربية والمحافل الدولية الاخرى ، فضلاً عن تشجيع التعاون الاقليمي على اساس الروابط التاريخية والثقافية والعامل الجغرافي ، وفي هذا السياق فأن العراق يسعى أن يكون عاملاً ايجابياً لتحقيق استقرار المنطقة وتكوين روابط الصداقة والسلام التي تحترم المصالح الوطنية وتتفهم مصالح الأمن القومي لدول الجوار والتي يتم التحاور معها لحل القضايا العالقة على اساس الاحترام المتبادل[10] . وبالتأكيد أن العراق وعبر سياسته الخارجية يسعى إلى تحقيق جملة من الاهداف فكل دولة تسعى إلى تحقيق اهداف من وراء سياستها الخارجية انطلاقاً من مصلحتها الوطنية ، ومن هنا يمكن تحديد اهداف السياسة الخارجية العراقية وفقاً لثلاث مستويات :-

على المستوى الوطني

_ محاربة الإرهاب بجميع اشكاله وبمختلف الطرق الممكنة ، وحماية الاراضي العراقية على أن لا تكون ممراً أو ساحة لنشاطات إرهابية ، والحيلولة دون تعرض الأمن الاستراتيجي لتحديات خطرة من خلال وضع رؤية واضحة لاهداف البيئة الاقليمية والدولية وادراك توجهاتها واهدافها في العراق .

_ حماية الأمن القومي العراقي ، حيث تلجأ السياسة الخارجية العراقية في اقامة علاقات تعاون مع الدول كافة بصيغ اتفاقيات ومعاهدات تهدف إلى تعزيز سيادة الدولة واستكمال قوتها ، والدخول في تحالفات وترتيبات أمنية تحقق لها اقصى قدر ممكن من الأمن النسبي[11] .

_ حماية النظام السياسي والدفاع عنه .

_ حماية استقرار العراق والحفاظ على وحدة اراضيه ، وإعادة نشاطات البعثات الدبلوماسية داخل العراق ، وتعزيز المصالح العراقية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

على المستوى الاقليمي

_ تفعيل دور العراق على الصعيد العربي وبما يتلائم مع المصالح الوطنية العراقية .

_ اقامة علاقات صداقة وتعاون متوازنة مع دول الجوار المؤثرة في الشأن العراقي ، وبالاستناد إلى عدة مقومات اهمها مكانة العراق الاقليمية ودوره في البيئة المحيطة به وموارده الاقتصادية[12] .

_ منع استغلال دول الجوار للخلافات الداخلية العراقية من اجل التأثير على الملف الأمني بما يحقق مكاسبها على حساب العراق[13] .

_ تفعيل اتفاقيات مكافحة الإرهاب بين العراق ودول الجوار والتأكيد على أن استقرار العراق سينعكس ايجاباً على استقرار المنطقة وأمنها .

على المستوى الدولي

_ دعم الجهود الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب وغسيل الإموال ، وتفعيل دور العراق في حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية .

_ تعزيز مكانة العراق في المحافل الدولية والانضمام إلى الهيئات الدولية وتعزيز نشاطاته فيها .

_ متابعة التزامات العراق في الحرب على الإرهاب .

_ السعي نحو مزيد من الاستقلالية عن الاستقطاب الدولي والاقليمي ، والعمل على تنفيذ التزامات العراق الدولية .

ومن جانبها قدمت وزارة الخارجية العراقية استراتيجية خاصة حددت بموجبها خارطة عملها الخارجي ، والمضي قدما نحو تحقيق جملة من الاهداف المحورية والتي تدور حول :

1- حماية أمن العراق وتعزيز استقراره ، والحفاظ على وحدته ووئام مجتمعه .

2- المضي قدما في توسيع مساحة العلاقات الدبلوماسية الثنائية مع دول العالم ، ومشاركة المجتمع الدولي في اعادة اعمار العراق وبناءه التحتية وتطويرها ، فضلاً عن الشروع بتوطيد العلاقات الاقليمية والدولية واعادة رسم توجهاتها وفق مبدأ (تعزيز الحلفاء وتحييد الاعداء) .

3- التقدمية ، أي ان السياسة الخارجية العراقية لها ايمان قوي بالمستقبل ، والسعي نحو جعل البيئة الدولية مكان وساحة ملائمة لمصالح العراق دولة وشعب ، عبر الانفتاح المتوازن والواسع مع المحيط الدولي والالتزام بالقوانين الدولية المنظمة للعلاقات بين الدول .

4- كسر الحاجز الجليدي مع الدول العربية ، والتفاعل الايجابي البناء مع الدول العربية كافة في اطار المصالح المشتركة ، والهادفة الى طي صفحة الماضي والعمل ضمن منظومة العمل الجمعي العربي المشترك.

5- تدعيم نشاط البعثات الدبلوماسية العراقية وتعزيز مصالح العراق للارتقاء بها في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

6- مواصلة العمل على دعم دور العراق في الهيئات متعددة الاطراف أو مزيد من النشاط الفعال وخصوصا في الهيئات الاقتصادية الدولية .

7- المساهمة في بناء اقتصاد قوي وعلى نحو مدروس وبما يضمن المستوى المعاشي الكريم للمواطن العراقي .

8- تعزيز دعائم الديمقراطية في اطار السيادة والوحدة والمساواة بين المواطنين .

ومن خلال هذه الاهداف المتنوعة والمتعددة نطرح تساؤلاً هاماً ومشروعاً ، هل استطاعت السياسة الخارجية العراقية من تحقيق تلك الاهداف ؟ ما هي الخطوات التي اتبعتها في سبيل تحقيق ذلك؟

في الحقيقة والواقع ومنذ عام (2003م) اصبح هدف مكافحة الارهاب والتطرف يأخذ سلم اولويات عمل السياسة الخارجية وصانع القرار السياسي العراقي ، فمكافحة الإرهاب لا تقتصر فقط على المؤسسات الأمنية (دفاع ، داخلية ، مخابرات...) ، بل هي أيضاً من صميم اهتمامات مؤسسة الخارجية العراقية . إذ أن دور السياسة الخارجية العراقية في مكافحة الإرهاب تنطلق من فرضية مفادها أن الاعتماد على القوات المسلحة في مكافحة الإرهاب لا يعد هدفاً نهائياً بحد ذاته ، بل لابد أن تساندها بالتزامن ادوات سياسية خطوة بخطوة في تدمير العدو أو التقليل من خطورته من خلال قدرتها على كسب الحلفاء والاصدقاء في جهودها الرامية لمكافحة الإرهاب .

في بادىء ذي بدء ينبغي القول أن وزارة الخارجية العراقية ومنذُ (2003م) اقتصر دورها في مكافحة الإرهاب على تفعيل دور العراق في المشاركة الفعالة في المؤتمرات الدولية التي تعالج موضوع الإرهاب ، كما استعانت بالنخب الدبلوماسية العراقية في عقد ندوات تخصصية في الجامعات ومراكز البحوث تتعلق بتطوير أداء السياسة الخارجية العراقية فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب ، فعلى صعيد المؤتمرات وعقد الاتفاقيات والانفتاح على المستوى العربي والدولي اكدت السياسة الخارجية العراقية على منهجها الرامي إلى خرق حالة السكون غير المبرر في إنفتاح العراق أقليمياً ودولياً بعد (2003م) ، وتعزيز النظام الديمقراطي واحترام السيادة والمحافظة على الحدود الوطنية لكل دولة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وهي امور من شانها أن توفر ارضية مشتركة لمواجهة التحديات التي يمر بها العراق خصوصاً قضية الإرهاب ، حيث تلمست الاطراف الإقليمية والدولية الجهود التي بذلها العراق لتعقب الجماعات الإرهابية ، والتي لم تعد تمثل تهديداً لأمن العراق فحسب ، بل للأمن الاقليمي والدولي مما فتح الباب واسعاً إزاء اتفاقيات التعاون الأمني مع دول الجوار العربي وغير العربي ، مما اسهم في تقريب وجهات النظر حيال العراق ، وضرورة مساهمة الجميع في انهاء معاناته وتعزيز أمنه وسيادته[14] .

وفي سبيل معالجة الاختلالات الامنية سعى العراق إلى تفعيل حركته الخارجية وتطويرها نحو محيطه العربي ، من إجل اشاعة الاستقرار وكبح جماح الحركات والتنظيمات الإرهابية التي تلقت دعماً واضحاً من قبل بعض الدول والمؤسسات العربية ، والتي تجسدت في :-

أ) تعاون أمني ثنائي

وهو على عدة انواع كضبط الحدود وضبط حالات التسلل كأفراد وأسلحة ومخدرات ، ومنع تدفق الإموال وتتبعها داخل العراق وخارجه ، كذلك الأموال التي من المرجح إنها تسعى لتمويل الجماعات الإرهابية ، واسترداد المطلوبين لأسباب أمنية ، ووقف الحملات الإعلامية المشبعة بالكراهية والداعمة للإرهاب في العراق ، إذ وقع العراق بتاريخ \20\كانون الأول\2010 م خمس اتفاقيات مهمة في اعقاب اجتماعات الدورة (26) لمجلس وزراء العدل العرب ، ومدة الاتفاق (4-5) سنوات ، كانت الاتفاقية الاولى خاصة بإتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود ، والاتفاقية الثانية تتعلق بمكافحة الإرهاب وتمويله وكل ما يتعلق بتجفيف منابع الإرهاب ، ومشروع جرائم الانترنت وكل ما يتعلق بتقنية المعلومات ، واخرى تتعلق بمكافحة الفساد ، وأتفاقية خاصة بنقل الموقوفين والنزلاء بين الدول خصوصاً المحكومين بالمواضيع الجنائية[15] . كما سعى العراق إلى عقد لقاءات أقليمية تتعامل مع مختلف القضايا الأقليمية ، إذ شارك العراق في جدول أعمال لقاءين هامين هما :[16]

_ منتدى دول جوار العراق على صعيد وزراء الخارجية والداخلية الذي عقد في المنامة بتاريخ \22-23-\9\2010م ، ودعا إلى مواصلة الاستمرار بتقديم الدعم للعراق وتدريب أجهزة الشرطة العراقية وتنمية قدراتها ، كما تم التاكيد على عقد اجتماعات نصف سنوية أو فصلية لضباط الاتصال لدى العراق ودول الجوار ، وتشكيل لجنة من المختصين من وزارات الداخلية من كل الأطراف بخصوص تبادل المعلومات بشكل فعال ، فضلاً عن تشكيل لجنة تعقد اجتماع سنوي أو كلما دعت الحاجة للمختصين والمعنين بهدف تعزيز علاقات التعاون والتنسيق في مجال مكافحة الإرهاب .

_ منتدى حوار المنامة والذي عقد للمدة \3-5\كانون الأول \2010م ، إذ شهد هذا المؤتمر تطوراً ملحوظاً للنشاط العراقي في مجال مكافحة الإرهاب .

ب) التحرك نحو الجامعة العربية

لعل الحدث الأبرز الذي قدمتهُ الجامعة العربية للعراق بعد (2003م) هو زيارة الامين العام السابق (عمرو موسى) بتاريخ \20\10\2005م ولقاء المرجع الديني أية الله العظمى (علي السيستاني) ليؤكد على دعم الجامعة للعراق ، إذ حمل الامين العام السابق بالتنسيق مع وزارة الخارجية العراقية مبادرة لعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية بين مختلف الاطياف العراقية في القاهرة ، وحظيت هذه الخطوة بدعم من

الخارجية العراقية ، وتم بالفعل عقد ذلك المؤتمر بتاريخ \21\تشرين الثاني \2005م ، واهم ما جاء فيه : [17]

1- إنهاء الاحتلال الامريكي وفق خطة عمل تتفق عليها القوى السياسية العراقية .

2- وقف الحملات الاعلامية التحريضية بين القوى السياسية العراقية .

3- رفض الحملات العسكرية التي تستهدف المدنيين .

4- تعزيز التواجد الدبلوماسي العربي في العراق وهو ما تحقق لاحقاً .

5- دعوة دول الجوار العراقي إلى تحمل المسؤولية في منع تسلل الإرهابيين وضبط الحدود مع العراق .

ومن ناحية اخرى واصلت جهود الخارجية العراقية في تحقيق التوافق والوفاق الوطني والمصالحة كمدخل لترتيب البيت العراقي من الداخل ، وحث الجامعة العربية على إصدار قرارات ملزمة لدعم وحدة العراق وتحقيق الامن والاستقرار فيه ، وهو ما تحقق في مؤتمر العهد الدولي الموسع الذي عقد في بغداد بتاريخ \10\3\2007م ، حيث بحث المؤتمر عدة أمور أهمها :-[18]

1- دعم دول الجوار للعراق في الجوانب الامنية والسياسية والاقتصادية .

2- إعادة الاعمار وخفض الديون المستحقة على العراق آبان النظام السابق .

3- دعم جهود فرض الأمن في العراق ، ودعم مشروع المصالحة العراقية الذي تبنته الجامعة العربية .

4- بحث اوضاع الاجئين العراقيين في الخارج .

ج) التحرك نحو المجتمع الدولي

تبنت الدبلوماسية العراقية طرحاً دولياً في تحقيق اهدافها وعبر دعم جهود العراق لمكافحة الإرهاب من خلال تأكيدها على جملة من الثوابت ومنها وكالة العراق للحرب العالمية ضد الإرهاب ، اذ سعت الدبلوماسية العراقية إلى وضع إدراك لكل الدول على ان الحرب في العراق ضد التنظيمات الإرهابية وتحديداً تنظيم (داعش الإرهابي) ليست حرباً عراقية ، بل هي حرب بالوكالة عن كل دول العالم ، وهي حرب عالمية ضد متطرفين وإرهابيين من أكثر من (100) دولة ، وان تنظيم (داعش الإرهابي) يعمل على توسعة دائرة نفوذه ، فضلا عن عدم مسؤولية الدولة العراقية والدين الإسلامي عن انتاج (داعش الإرهابي) ، إذ تبنت الدبلوماسية العراقية مبدأ أساسي وثابت في كون ظهور (داعش الإرهابي) ليس نتاج

عراقي أو إسلامي وتحت أي مضمون سياسي أو اجتماعي أو ديني ، فالإرهاب لا دين له ، ولا وطن له ، لذا فأن الإرهاب قادر على التواجد في كافة المناطق وكل الحضارات والديانات[19] .

أن مؤسسة الخارجية العراقية هي في الواقع مؤسسة عريقة تمتلك من الخبرة والكفاءة ما يؤهلها على اتخاذ القرار السياسي الخارجي وإضافة كل ما هو أصيل ومبتكر في السياسة الخارجية العراقية لتعزيز علاقات العراق الاقليمية والدولية ، حيث تستجيب السياسة الخارجية العراقية لضرورات التغيير الايجابي تحت ضغط شروط الاداء الدبلوماسي الكفء الذي يستند إلى قاعدة الاستفادة من تجارب الماضي ودعم ذلك التوجه ببروز قوى سياسية عراقية جديدة تضغط لصالح تحسين مسارات السياسة الخارجية العراقية نحو المزيد من الانفتاح والتعاون مع دول العالم المختلفة ولاسيما دول الاقليم المجاور ، والمزيد من المرونة تجاه العديد من القضايا الإستراتيجية ، فضلاً عن عدم تجاهل دور التغيير الملموس الذي بدى على سياسات بعض القوى السياسية نحو تعزيز فرص نجاح هذا الاحتمال[20] . إذ سعت السياسة الخارجية العراقية نحو تعزيز بناء علاقات توازن مع مختلف دول العالم بما يتلائم مع متطلبات دعم الملف الأمني العراقي ، والاستقلالية عن الاستقطاب الاقليمي والدولي قدر المستطاع لصالح خدمة الاهداف الأمنية العراقية . حيث اعتمدت الخارجية العراقية على الدبلوماسية الشخصية في تعزيز العلاقات الدبلوماسية مع دول المنطقة وتنظيم زيارات رسمية مستمرة لمسؤولين عراقيين سواء في الحكومة الاتحادية أو البرلمان العراقي من اجل تعزيز الثقة بين العراق وأشقائه العرب ، واطلاعهم على آخر انجازات العراق في المجال الأمني وتفعيل سبل التعاون بين الاطراف المختلفة في المجال الأمني .

ومما لاشك فيه أن سياسة الانفتاح وحسن الجوار هذه تمنح العراق فرصاً أكثر في اداء مؤثر وفعال لصالح الملف الأمني والاقتصادي العراقي وتحقيق الاستقرار الداخلي ، وهذا الأمر كي تستمر السياسة الخارجية العراقية في نهجه ، فأن الامر يتطلب منها الاستمرار على :-[21]

1- التوازن في العلاقات الخارجية الاقليمية والدولية وفقاً لمتطلبات مصلحة العراق ، مما يمنح صانع القرار السياسي العراقي مرونة أكبر في التحرك على مختلف الجهات .

2- وحدة القرار والموقف السياسي الخارجي للعراق ووضع حد للتدخلات السياسية فيه .

3- سياسة الحياد عن المحاور الاقليمية والدولية وهو ما شرع العراق باتباعه من اجل بناء علاقات جديدة مع مختلف القوى الاقليمية والدولية بعيداً عن التكتلات الاقليمية والدولية .

ومن هنا استطاعت السياسة الخارجية العراقية من اتباع استراتيجية جديدة اتضحت معالمها في الادراك الكامل لقدرات العراق المادية وطبيعة النظام السياسي العراقي الجديد ، والتخلي عن الادوار القيادية والتوجه لنهضة وتنمية الاقتصاد والمجتمع العراقي ، واعتماد استراتيجية العلاقات التعاونية

لصالح ملف مكافحة الإرهاب في العراق ، فضلاًعن سعيها الجاد لتخليص العراق من اي قيد دولي أو استغلال خارجي تحت اي ذريعة ومسمى ودون خلق أي عداوات اقليمية او دولية . زذ على ذلك دعم الخارجية العراقية المستمر نحو انعقاد مؤتمرات في العاصمة (بغداد) على الرغم من كونها قصيرة ولأسباب أمنية ، لكن مجرد انعقادها يعد كافياً لإيصال رسائل ايجابية أمام اتصالات أوسع ، وأن الوضع الأمني في العراق في تحسن مستمر وبنسق تصاعدي متسارع ، والتي اعطت مؤشراً قوياً من أن العراق يسير بخطى ثابته نحو القضاء على الإرهاب والتنظيمات الإرهابية . وأن استمرار انعقاد تلك المؤتمرات وتبادل الزيارات الرسمية للمسؤولين من وإلى العراق كلها مسائل ممكن ان تسهم في حل المشاكل العالقة في الساحة العراقية ولعل في مقدمتها المسألة الامنية .

وكي نكون واقعين في الطرح فعلى الرغم من ان الخطوات العراقية بهذا الصدد كانت جيدة إلاَ ان الملاحظ وبوضوح ضعف السياسة الخارجية العراقية في ان تؤدي دور أفضل مما تحقق ، مما يؤشر بوضوح أن ملف السياسة الخارجية لا يرتكن على فلسفة وتخطيط استراتيجي واضح متفق عليه ما بين المؤسسات المختلفة ، فمشكلة السياسة الخارجية العراقية بعد (2003م) أنها اصبحت جزء من لعبة سياسية تتبادله الاحزاب السياسية العراقية وفق قاعدة (أنها الأجدر بهذه الوزارة) من الطرف الآخر ، وبالتالي أصبح القاسم الانتخابي لا المهني هو المعيار لأدارة السياسة الخارجية مما ولد حالة من عدم التوافق السياسي في صنع القرار السياسي الخارجي وتبني رؤية محددة ازاء التهديدات المحيطة بالعراق ، فنجد الخارجية تتخذ موقفاً ما قد يعاكس الخطوط العامة لصانع القرار العراقي . وبناءاً على ذلك شهدت السياسة الخارجية العراقية جملة من المعوقات انعكست سلباً على أدائها الخارجي وتحديداً فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب ، فعلى الصعيد الداخلي لا زالت حالة التجاذبات السياسية تؤثر على دور وزارة الخارجية العراقية في مكافحة الإرهاب ، وهذا الامر يبدو منطقياً نتيجة لطبيعة البنية السياسية العراقية بعد (2003م) والتي تتبع نمط المحاصصة الطائفية التي اصبحت المرتكز الرئيسي في ادارة الدولة وصنع السياسات العامة فيها ، هذا الأمر أثر على توجهات السياسة الخارجية العراقية التي عادة ما تكون ادوارها مبنية على ردود الفعل لا المبادرة ، الأمر الذي أدى إلى غياب التخطيط والترابط والتناسق في صياغة وتنفيذ القرار الدبلوماسي العراقي ، وغياب العلاقة المنظمة والجدية مع الوزارات ذات العلاقة ، فضلاً عن عدم وجود وحدة قرارية متجانسة للتعاون مع السلطات الاخرى وتحديداً السلطة التشريعية ، وأستشارة الخبراء والمختصين ، فقوة ومتانة السلوك السياسي الخارجي يعتمد على قوة مؤسسات الدولة وخاصة مؤسسة الوحدة القرارية وهو ما نجده ضعيفاً في الداخل العراقي[22] .

كما شهدت الخارجية العراقية اشكالية الاخفاق الواضح في تحقيق اهدافها و انجاز المستوى المطلوب من مهامها المتعددة ، ومن اهم تلك الاشكاليات ما أملته قاعدة المحاصصة بشكلها الواسع لاسيما في المجال السياسي من شروط موهنة للعمل السياسي الخارجي ، فضلاً عن استمرار التنازع في

الصلاحيات الدستورية بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية لاسيما مع حكومة (إقليم كردستان العراق) ، ومن احدى تلك النزاعات حول حدود الإقليم في مجال السياسة الخارجية ، كما ان السياسة الخارجية العراقية عانت من تضارب الرؤى السياسية التي تمثل وجهات النظر المختلفة للقوى السياسية العراقية إزاء العديد من المتغيرات الرئيسة التي تحكم الفعل السياسي الخارجي العراقي (الإرهاب أنموذجاً) ، مما انعكس سلباً على وحدة القرار السياسي الخارجي ، هذا الأمر أدى إلى ترهل في أداء السياسة الخارجية العراقية والذي أعاق انهاء العديد من الملفات المؤجلة منها أنهاء الخلافات مع دول الجوار وإرسال رسائل ايجابية بأن التغيير الايجابي في العراق لن يؤثر عليها سلباً[23] . أما على المستوى الإقليمي فيلاحظ أن الدبلوماسية العراقية في الكثير من جوانبها بعد (2003م) كانت دبلوماسية (تتحرك دون ان تحرك شيئاً) ، ويمكن قراءة هذا المؤشر من خلال قراءة وفحص السياسة الخارجية في التحرك على (السعودية وتركيا) في موضوع تقديمهما للدعم المادي والمعنوي للجماعات الإرهابية التي انتجت ما انتجت آخر اجيال التطرف والإرهاب (تنظيم داعش الإرهابي)[24] . فبالنسبة للدور التركي الذي أصبح الممر الرئيس والرسمي لدخول الإرهابيين من كل انحاء العالم إلى العراق وسوريا ، فضلاً عن كونها المسؤولة عن تهريب النفط العراقي ، لذلك كان من الضروري على الدبلوماسية العراقية التعامل معها بصورة مشددة من خلال اجراء مشاورات مع الاتحاد الاوربي وحلف الناتو وغيرها من الجهات الدولية لوضع حد للسلوك التركي المتلاعب بالإمن الوطني العراقي ، وإصال رسالة بأن العراق قادر على اللعب بالأمن القومي التركي من خلال دعم حزب العمال الكردستاني . اما (السعودية) فهناك شبه اتفاق على انها المنتج الأساس والممول للإرهاب التكفيري في العراق ، كما انها تتعاطى بازدواجية مع التنظيمات الإرهابية ، ففي الداخل السعودي وتحديداً صناع القرار السعودي يعدون تنظيمات القاعدة وداعش تنظيمات إرهابية لكنها في العراق وسوريا يصفونها بالمجاهدين ، فضلاً عن المئات من الفتاوي الداعية للقتل والتكفير مصدرها رجال الدين السعوديين ، هذه الفتاوي ذهب ضحيتها عشرات الآلاف من المدنين العراقيين الابرياء والتي لم نجد أزائها موقف قوي من الخارجية العراقية ضد السعودية[25] .

هذه الامر اظهر لنا ضعف التوافق السياسي بين وزير الخارجية العراقي ورئيس الحكومة الاتحادية أبان حكومة (نوري المالكي) ، فانطلاقاً من القاعدة الدبلوماسية التي تقول أن السياسة الخارجية لبلد ما هي في الواقع انعكاس للسياسة الداخلية لذلك البلد ، لذلك توجب على ضرورة التوافق في الرؤى والافكار بين وزير الخارجية ورئيس الحكومة الاتحادية ، لأن ذلك من شانه أن ينعكس على سياسة العراق الخارجية بشكل أكثر جدية ، ويكون وزير الخارجية هو المنفذ الحقيقي لتوجهات وأفكار سياسة العراق الخارجية وسياسة الحكومة المنتخبة . وهذا ما نجده حاصلاً بين وزير الخارجية العراقية (ابراهيم الجعفري) ورئيس الحكومة الاتحادية (حيدر العبادي) لأنهما من حزب واحد ، إلاّ ان التجربة السابقة افتقرت إلى ذلك في عهد (هوشيار زيباري) و (نوري المالكي) بسبب التقاطعات السياسية والذي اسهم في

الاداء الضعيف لوزارة الخارجية العراقية التي كان من المفترض أن تؤدي دوراً هاماً في تلك المرحلة الحرجة التي مرت بها العراق . فأداء الخارجية العراقية في عهد (هوشيار زيباري) كان ضعيفاً في كشف ملفات الدول الداعمة للإرهاب في العراق (عربياً وأقليمياً ودولياً) وتداعيات ذلك الامر لازالت حاضرة . فالخارجية العراقية طورت علاقة اقليم كردستان العراق مع المحيطين العربي والدولي على حساب الحكومة المركزية في بغداد وكسب التعاطف الدولي مع اقليم كردستان خصوصاً في قضية مواجهة تنظيم داعش الإرهابي[26] . واضف الى ذلك استمرار المحاصصة في عمل وزارة الخارجية العراقية ، فالمحاصصة هي من اخطر وابرز التحديات التي واجهتها السياسة الخارجية العراقية ، إذ أن للعمل الدبلوماسي مزايا وسمات تختلف عن الكثير من مجالات العمل الحكومي ، حيث تتعامل مع ثقافات وقيم ومعايير تتطلب اشخاص ذو خبرة ودراية بالعمل الدبلوماسي ومتطلباتها ، ومع ذلك نجد أن للمحاصصة لها نصيب كبير في وزارة الخارجية والعمل الدبلوماسي ، حيث خصص (25%) لها وفق ما جاء في النص القانوني في قانون الخدمة الخارجية رقم (45) لسنة (2008م) الخاص باختيار السفراء ، حيث جاء في المادة التاسعة الفقرة الثالثة من القانون نص ((يجوز مراعاة الشروط المنصوص عليها من المادة التاسعة ثانياً وباستثناء الفقرة (ه) منها تعين السفراء من خارج السلك الدبلوماسي على أن لا تزيد نسبتهم على (25%) من مجموع السفراء بناء على مقترح من مجلس الوزراء))[27] وهنا نجد ان بعض السفراء تم ترشيحهم من قبل الكتل السياسية والاحزاب المشاركة في السلطة وفق قاعدة المحاصصة لا الكفاءة .

كما أن القانون المشار اليه اعلاه واستناداً للمادة (9) الفقرة (2) لم يحدد ما هي التخصصات أو الشهادات العلمية المطلوبة للترشح للعمل في الوزارة ، إذ اكتفى واضعوا القانون على أن يكون الترشيح لمنصب سفير لمن حصل على الشهادة الجامعية الاولية او ما يعادها في حالة غريبة غير مسبوقة مما فسح المجال للاحزاب السياسية العراقية بترشيح اشخاص ليس لهم علاقة أو فهم بطبيعة عمل السياسة الخارجية مما أثر سلباً على الإداء الخارجي في مجال مكافحة الإرهاب[28] .

فهذه الحالة الغريبة ساهمت في فشل السفراء الجدد في اجادة ادوارهم التي كان من المفترض أنهم رشحوا من اجلها وهي :-[29]

1- تعزيز وتطوير علاقات العراق مع الدول العربية ودول العالم المختلفة على اساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

2- تنشيط دور العراق في المنظمات الدولية بما يخدم مصالحه وتعزيز الامن فيه .

3- الدفاع عن سياسة جمهورية العراق في المجالات المتنوعة .

وفي كل الاحوال تنتظر السياسة الخارجية العراقية مسؤوليات عدة ومهام جمة وتحديات صعبة للغاية ، وأن نجاحها في تحقيق بعض الاهداف و فشلها في تحقيق بعض الاهداف المستقبلية للسياسة الخارجية العراقية لا يعني بالضرورة اخفاقها في ملف دعم جهود العراق في مكافحة الإرهاب وتطوير اقتصاده ، فالظروف السياسية التي تمر بها مؤسسة الخارجية العراقية والنسق السياسي السائد على الساحة العراقية يجب ان يؤخذ بالحسبان في اي دراسة علمية أو معادلة ترمي إلى قياس أداء الخارجية العراقية وادائها المستقبلي في اي قضية من القضايا ، فمن المتوقع أن تحقق السياسة الخارجية العراقية اختراقاً ايجابياً في مجال الدفاع عن حقوق العراق وتعريف الرأي العام بجهود العراق في مكافحة الإرهاب واتخاذ موقف صارم من الدول الداعمة للإرهاب والتطرف فيه .

بيبليوغرافيا

1. *Bruce Russett , Harrey stary , world politics ; the menu for choice . w.h. freeman and company , new york , 1989 , p\192\ .*
2. إسماعيل صبري مقلد،العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات ، ط3 ، مطبوعات جامعة الكويت ، الكويت ،١٩٨٤ ، ص ١٢٨.
3. احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، 2001م ، ص 144 .
4. محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، ط ٢ ، دار الجليل ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص 29- ص 32
5. روي مكيردس ، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم ، ط1 ، ت\ حسن صعب ، بيروت ، 1961 ، ص 461.
6. روبرت د. كانتور ، السياسة الدولية المعاصرة ، ت\ احمد ظاهر ، مركز الكتب الأردني ،عمان ، ١٩٨٩،ص ٧٩ .
7. كامل حسون القيم وآخرون ، التقرير الاستراتيجي العراقي 2012-2013م ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، 2014م ، ص 63 .
8. لتفاصيل أكثر ، أنظر إلى الدستور العراقي الدائم لسنة (2005م) في المواد المتعلقة بالسياسة الخارجية ، وأنظر كذلك ، عبد الأمير محسن جبار الاسدي ، نحو بناء استراتيجية اقليمية في السياسة الخارجية العراقية بعد عام (2002م) ، مجلة السياسة الدولية ، عدد\26+27\ ، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد ، 2015م ، ص 2 .
9. للمزيد من التفاصيل ، أنظر إلى ، الدستور العراقي الدائم لسنة 2005م ، المادة (77) .
10. * وهنالك مرجعيات اخرى تنطلق من خلالها السياسة الخارجية العراقية في العمل ومنها قوانين العراق الداخلية والاتفاقيات الثنائية والمتعددة ، فضلاً عن القانون الدولي الإنساني .
11. دورين بنيامين هرمز ، حيدر فوزي صادق ، السياسة الخارجية العراقية رؤية في المعوقات والممكنات،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية،عدد\51\،الجامعة المستنصرية ،2015م، ص 126 ، ص 127 .
12. المصدر نفسه ، ص 129 .
13. المصدر نفسه ص 128 .

14. منعم صاحي العمار وآخرون ، علاقات العراق الخارجية ، التقرير الاستراتيجي العراقي (2010-2011م) ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، العراق ، 2011م ، ص 46 .
15. المصدر نفسه ، ص 52 .
16. المصدر نفسه ، ص 52 – ص 55 .
17. التقرير الإستراتيجي العربي لسنة (2005-2006م) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، 2006م ، ص 326 ، ص 327 .
18. خلود محمد خميس ، دور الجامعة العربية في المسالة العراقية ، مجلة دراسات دولية ، عدد\33\ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 2007م ، ص 84 .
19. أبراهيم الجعفري ، خطاب الدولة ، ج\7\ ، بيروت ، 2015م ، ص 37 ، ص 51 .
20. سعد السعيدي ، المنطلقات الاساسية للسياسة الخارجية العراقية بعد انتخابات 2010م ، مجلة العلوم السياسية ، عدد\41\ ، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد ، 2010م ، ص 2 ، ص 3 .
21. عبد الأمير محسن جبار الاسدي ، نحو بناء استراتيجية اقليمية في السياسة الخارجية العراقية بعد عام (2002م) ، مجلة السياسة الدولية ، عدد\26+27\ ، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد ، 2015م ، ص ، 8 .
22. علي حسين نيسان ، بناء الدولة وتوجهات السياسة الخارجية ، دراسة في جدلية العلاقة ، ملخصات بحوث مؤتمر بناء الدولة العراقية الحديثة بعد (2003م) الفرص والتحديات ، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين ، 2013م ، ص 3 .
23. سعد السعيدي ، مصدر سبق ذكره ، ص 1 ، ص 2 .
24. انور عادل ، الدبلوماسية العراقية ومكافحة الإرهاب ، مجلة أبحاث استراتيجية ، عدد\11\ ، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية ، 2016م ، ص 78 ، ص 79 .
25. رضا حرب ، الامن الاستراتيجي العراقي في ظل التحالفات الناشئة ، مجلة ابحاث استراتيجية ، عدد\11\ ، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية ، 2016م ، ص 53 .
26. عبد الأمير جبار الأسدي ، مصدر سبق ذكره ، ص 4 ، ص 5 .
27. أنظر إلى ، قانون الخدمة الخارجي رقم (45) لسنة (2008م) ، المادة التاسعة ، الفقرة (3) .
28. عبد الأمير محسن جبار الأسدي ، مصدر سبق ذكره ، ص 6 .
29. المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

وسائل تنفيذ السياسة الخارجية

Means of implementing foreign policy

م.م. محمد كريم جبار الخاقاني.

ماجستير علوم سياسية.جامعة بغداد.

البريد الالكتروني:

Mohammedkarim78@gmail.com

تقترن رغبة الدول دائما بتحقيق الاهداف المرجوة وهذا يتعلق بالقدرات التي بحوزتها, ولذلك تعمل الدول من اجل اتباع سياسة خارجية فعالة في محيطها الدولي عبر وسائل مثل الوسائل الدبلوماسية او الاقتصادية او العسكرية, فهي قد تعتمد احدى تلك الوسائل منفردة او انها تلجأ الى استخدامها جميعاً من اجل تلك الغاية[1].

وتعد وسائل تنفيذ السياسة الخارجية على قدر كبير من الاهمية وذلك كونها عاملاً مؤثراً في تحديد مسار السياسة الخارجية ومحدداً لها, فامتلاك الدولة للقوة العسكرية مثلاً يعني قدرتها على اللجوء الى تلك الاداة في حالة عدم توفرها لدى الدول الاخرى[2].

وفي حالة تكرار اللجوء الى استخدام وسيلة معينة من ادوات ووسائل تنفيذ السياسة الخارجية, فتتسم تلك السياسة الخارجية بنمط معين[3].

وتتباين وجهات النظر للباحثين في السياسة الخارجية بشأن تقسيم ادوات السياسة الخارجية , ويمكن ان تكون الوسائل وعلى حسب اهميتها وطريقة استخدامها وبما يتناسب مع اهداف الدولة وتحقيق اهدافها, ومن ابرز الوسائل الخاصة بتنفيذ السياسة الخارجية :

-الوسائل الدبلوماسية.

-الوسائل الاقتصادية.

-الوسائل الرمزية.

-الوسائل العسكرية.

-الوسائل العلمية والتكنولوجية.

-منظمات المجتمع المدني.

وتلجأ الدول الى استخدام احدى تلك الوسائل بصورة مفردة او ان تستخدمها بشكل دفعة واحدة وحسب اهمية الهدف السياسي الذي تتطلع الى تحقيقه.

---

[1] فكرت نامق عبد الفتاح, سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية(1953-1958), بغداد, دار الحرية للطباعة, 1981, ص 67.

[2] خضير ابراهيم سلمان, السياسة الخارجية المصرية حيال المنطقة العربية منذ انتهاء الحرب الباردة, اطروحة دكتوراه(غير منشورة), جامعة النهرين, كلية العلوم السياسية, 2015, ص 11.

[3] محمد السيد سليم,تحليل السياسة الخارجية, ط2, القاهرة, دار الجليل, 2001, ص ص 90-92.

1-الوسائل الدبلوماسية.

تعد الدبلوماسية من اقدم الوسائل التي استخدمتها الدول لتحقيق اهدافها, فهي قديمة بقدم المجتمعات البشرية ذاتها, وبالتالي فهينتيجة طبيعية لانعكاس تلك المجموعات البشرية وتفاعلها مع بعضها البعض وتلبية حاجاتها بقصد تنظيم العلاقات فيما بينهم[1].

ويطلق على عملية تنظيم العلاقة بين المجتمعات البشرية بالتفاوض وهو ما يعبر عنه دبلوماسياً بالوسيلة التي عن طريقها يتم ايقاف الحروب والنزاعات , بل يتعدى ذلك التفاوض في حالة السلم وذلك من اجل بناء علاقات ودية بين الدول مما يعود بالنفع العام على الكل[2].

وتعد الدبلوماسية من الوسائل المهمة التي تلجأ اليها الدول في تنفيذ سياساتها الخارجية , فتزايد استخدام الوسيلة الدبلوماسية من قبل الدول لا يعود الى تطور وسائل الاتصال فقط بل الى تنامي وتصاعد الرأي العام العالمي ودور الاعلام المتزايد والقلق المتبادل بين دول من انتشار الاسلحة النووية وخطرها على الجميع فضلاً عن مشاكل تلوث البيئة وغيرها من المواضيع ذات العلاقة المشتركة بين دول العالم[3].

فالدبلوماسية تشير الى " عملية ادارة وتنظيم العلاقات الدولية عن طريق المفاوضة, وهي طريقة تسوية وتنظيم العلاقات بواسطة السفراء والمبعوثين , وكما انها المهمة الملقاة على عاتق الدبلوماسي"[4] , وكذلك يعرف جورج كينان الدبلوماسية بإنها عملية الاتصال بين الحكومات[5].

وتعد الدبلوماسية اداة تنفيذ السياسة الخارجية, وهي النشاط الذي تمارسه الدولة في العلاقات العامة او الخاصة عبر اساليب تعتمدها الدول في العلاقات الخارجية[6].

وتنوعت انماط الوسيلة الدبلوماسية , فاصبحت على اشكال متعددة , منها دبلوماسية القمة ودبلوماسية الازمات ودبلوماسية التحالفات[7].

2- الوسائل الاقتصادية.

باتت الوسائل الاقتصادية في الوقت الحاضر تحتل مكانة مهمة في تنفيذ السياسة الخارجية للدول, وترجع اهمية الوسائل الاقتصادية الى عاملين اثنين وهما: الاول عبر الرفاهية الاقتصادية للشعوب وبالتالي احتلالها موقعاً مهماً في سلم اولويات الحكومات وبالتالي العمل على تركيز اهتماماتها في كيفية تحقيق اهدافها عبر الوسائل الاقتصادية , فالمشاكل مثل البطالة وارتفاع معدلاتها والتضخم والعجز المالي وغيرها من المشاكل اصبحت من القضايا التي تشغل حيزاً كبيراً من تفكير الدول وحكوماتها, اما

---

[1] خضير ابراهيم سلمان, مصدر سبق ذكره, ص 12.

[2] المصدر نفسه, ص 12.

[3] مازن اسماعيل الرمضاني, السياسة الخارجية, دراسة نظرية, بغداد, مطبعة دار الحكمة, 1991, ص 299.

[4] اسماعيل صبري مقلد, العلاقات الدولية , دراسة في الاصول والنظريات, ط3, الكويت, مطبوعات جامعة الكويت, 1984, ص 131.

[5] ينظر الموقع الاليكتروني التالي: http://www.siironline.org/alabwab/diplomacy-center/009.html

[6] احمد نوري النعيمي, السياسة الخارجية, عمان, دار زهران للنشر والتوزيع,2009, ص 45.

[7] متوافر على الموقع الاليكتروني التالي:https://www.politics-dz.com/community/threads/usal-alsias-alxargi.2390 /

العامل الثاني فيتعلق بالاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول وما يترتب على تلك العملية من اهمية في ابراز دور الوسائل الاقتصادية كوسيلة في السياسة الخارجية لها[1].

إذ تستخدم الدول تلك الميزة الاقتصادية كوسيلة ضغط على الدول الاخرى التي بحاجة مماسة للواد الاولية وبالتالي يتوقف اقتصادها على تزويدها بتلك المواد كوسيلة ضغط في تحقيق الاهداف التي تريد تحقيقها الدولة في المجال الخارجي وبالتالي تكون السياسة الخارجية فعالة من هذا الجانب وهذا ما يفسر تحقيق الدول للسياسات الخارجية الفعالة عن طريق اللجوء الى استخدام الوسيلة الاقتصادية [2].

وعد امكانات الدولة الاقتصادية من ابرز وسائل السياسة الخارجية وتنفيذها واخضاع الدول لتنفيذ اهدافها في مجال السياسة الخارجية ومن اهمها:

1-اعطاء واخذ المساعدات الاقتصادية.

2-التفاوض حول تنظيم المعاملات التجارية.

3-التعريفات الكمركية.

4-ادوات الحماية التجارية.

5-العقوبات وعملية المقاطعة الاقتصادية.

6-ادوات تحديد سعر صرف العملة الوطنية.

7-اعطاء افضليات تجارية لدولة ما مثل اعطاءها الاسبقية[3].

وبذلك تكون الوسائل الاقتصادية بحوزة الدولة من ابرز وسائل تنفيذ السياسة الخارجية لها.

3-الوسائل الرمزية.

تتضمن الوسائل الرمزية مجموعة من الادوات الخاصة بتنفيذ السياسة الخارجية ومن ابرز الادوات التي تستخدمها الدول هي الوسائل الدعائية والثقافية[4].

وكذلك تشمل الوسائل الرمزية كل المؤشرات والرموز البصرية والاعلامية والبحثية والاكاديمية وكل ما يتعلق بتطبيقات القوة الناعمة[5].

وتعد وسائل الدعاية التي تستخدمها الدول في الوقت الحالي من ابرز وسائل تنفيذ السياسة الخارجية من حيث كثافة استخدامها وتنوع اساليبها, فانتشار اجهزة الاستقبال الرقمي والاقمار الصناعية والانترنت قد سهل من عملية الاتصال بين دول العالم عبر استخدام تلك الاجهزة المتطورة ووسائل الاتصال ,

[1] خضير ابراهيم سلمان, مصدر سبق ذكره, ص13.

[2] المصدر نفسه, ص 13.

[3] محمد السيد سليم, مصدر سبق ذكره, ص 92.

[4] احمد نوري النعيمي, مصدر سبق ذكره, ص 94.

[5] خضير ابراهيم سلمان, مصدر سبق ذكره, ص 14.

فاصبح نشر الرسائل التي يخاطب بها الزعماء السياسيين شعوبهم وتوزيع خطبهم عبر وسائل الاعلام من الامور المألوفة في عالمنا اليوم[1].

4-الوسائل العلمية والتكنولوجية.

ويندرج تحت هذا النوع من ادوات تنفيذ السياسة الخارجية , المهارات والموارد التي ينطوي على استخدامها المعرفة العلمية والنظرية لحل مشكلة ما, وتنحصر حدود تلك الادوات بين برامج التبادل العلمي بين الجامعات وبرامج المساعدات الفنية واستخدام وسائل الاتصال المتطورة[2].

5- الوسائل العسكرية.

يمكن عد الوسيلة العسكرية كوسيلة فاعلة في تنفيذ السياسة الخارجية بل تعد من ابرز المرتكزات التي تستخدمها الدول لإنجاح الدبلوماسية عن طريق المفاوضات[3].

وعلى الرغم من اللجوء الى استخدام الوسيلة العسكرية يعد ذو تكلفة باهضة وغير مرحب بها من قبل المجتمع الدولي لحسم قضية ما , لكنها في الوقت ذاته تعد من اساسيات الاستقرار لعمل الدبلوماسية , إذ ان الاستناد على قوة عسكرية يعني تقدير موقفها التفاوضي إذا ما تعرضت لضغوط معينة من قبل الدول الاخرى, فالقوات العسكرية تستخدم في وقت السلم ايضاً لقوة ردع ووسيلة ضغط وهذا يترتب عليه اخضاع الاطراف الاخرى ورضوخهم للتفاوض, فهذا يعني بإن القوة العسكرية تعد وسيلة لتنفيذ الاهداف الخارجية التي تسعى الى تحقيقها دولة ما في مجالها الخارجي, ويقصد بالوسيلة العسكرية توظيف كل الموارد المرتبطة باللجوء الى استخدام او التهديد بإستخدامها ضد الوحدات السياسية الاخرى عبر اللجوء الى ادوات معينة ومنها انشاء قوات مسلحة وتدريبها وتسليحها وصولاً لتحقيق الهدف المنشود[4].

ومن ابرز استخدامات الوسيلة العسكرية في تنفيذ السياسة الخارجية :

1-الردع.

وهو يستهدف عقل الخصم وليس فعله, فالردع هو احدى الإستراتيجيات التي يلجأ اليها صناع القرار في سلوكهم السياسي الخارجي, وذلك من خلال الربط بين السياسة الخارجية والتخطيط العسكري وهي حركة تقنية ذات ابعاد سياسية تهدف الى التأثير في خيارات الخصم وتدفعه الى التنازل عن الخيار العسكري, او احداث التأثير النفسي في الخصم[5].

2-الحروب المحدودة.

[1] المصدر نفسه, ص 15.

[2] محمد السيد سليم, مصدر سبق ذكره, ص ص 94-95.

[3] خضير ابراهيم سلمان, مصدر سبق ذكره, ص18.

[4] المصدر نفسه, ص 18.

[5] توماس شلينج, ستراتيجية الصراع, ترجمة: نزهت طيب واكرم حمدان, ط1, بيروت, ناشرون, 2010, ص 88.

وهي وسيلة لتنفيذ السياسة الخارجية بعد فشل الوسيلة الاولى(الردع) في تحقيق الاهداف التي تسعى اليها الدولة, ويقصد بالحرب المحدودة كل نشاط عسكري تقليدي لا يتم استخدام الاسلحة ذات الدمار الشامل فيها, بل تقتصر على احداث التدمير في جميع مرافق الدولة والبنى التحتية بقصد ارغام الدولة على الاذعان لارادة صناع القرار في الدول الاخرى والتي تمتلك القوة وبما يحقق اهدافهم السياسية الخارجية[1].

وتاخذ الحرب المحدودة اشكالاً متعددة ومنها[2]:

1-في المناطق الحيوية, ويجب ان تكون سريعة القرار المتخذ فيها, وقصيرة الاجل وعنيفة من اجل خلق مصالح جديدة للدول العظمى.

2-حروب استنزاف طويلة الامد وهي حروب تقليدية .

3-حروب محدودة سريعة القرار وذلك عن طريق ثالث .

ويمكن القول بإن توصيف الحروب المحدوة ينطبق في حالة طبيعة الاسلحة فيها , والحروب التي تنشأ بين دول اقليمية ولا تتدخل فيها القوى العظمى بشكل مباشر , والحروب بين قوتين اقليميتين وتستخدم فيها اسلحة تقليدية وضمن رقعة جغرافية محددة[3].

6-منظمات المجتمع المدني.

ويشير هذا المفهوم الى المنظمات غير الحكومية والمنظمات التي لا تقصد الربح ولها كيان موجود وتقوم ببعض الاعمال المعبرة عن طموحات اعضائها المنتمين لها بالاستناد على عدة اعتبارات اخلاقية وثقافية وسياسية وعلمية وغيرها[4].

وتعد تلك المؤسسات من ابرز الوسائل التي تستخدمها الدول وبالخصوص الكبرى ومنها الولايات المتحدة الامريكية لتحقيق الاهداف التي تعمل من اجلها, وبالتالي اضحت تشكل ركناً بارزاً في سياساتها الخارجية [5].

وتعد الولايات المتحدة الامريكية من ابرز الدول التي توظف تلك المنظمات في تنفيذ السياسة الخارجية لها, وتعدها احدى الوسائل الفعالة ضد الانظمة الفاسدة في الشرق الاوسط كما في حالة النظام السابق في مصر[6].

---

[1] عبد القادر محمد فهمي, المدخل الى دراسة الإستراتيجية, ط1, بغداد, مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر, 2004, ص 199.

[2] نقلاً عن : خضير ابراهيم سلمان, مصدر سبق ذكره, ص ص 20-21.

[3] المصدر نفسه, ص 21.

[4] خضير ابراهيم سلمان, مصدر سبق ذكره, ص 16.

[5] سرمد زكي الجادر, في مجموعة باحثين, التوظيف الامريكي لمنظمات المجتمع الدولي, مجلة حمورابي للدراسات, العدد 3, بغداد, مركز حمورابي للبحوث والدراسات , 2012, ص 89.

[6] خضير ابراهيم سلمان, مصدر سبق ذكره, ص 17.

وعليه تعد منظمات المجتمع المدني من وسائل تنفيذ السياسة الخارجية وذلك عبر تقديم الدعم المادي لتلك المنظمات ومحاولاتها المستمرة للنفاذ داخل الدول من اجل تحقيق اهدافها.

بيبليوغرافيا

1-فكرت نامق عبد الفتاح, سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية(1953-1958), بغداد, دار الحرية للطباعة, 1981.

2-خضير ابراهيم سلمان, السياسة الخارجية المصرية حيال المنطقة العربية منذ انتهاء الحرب الباردة, اطروحة دكتوراه(غير منشورة), جامعة النهرين, كلية العلوم السياسية, 2015.

3-محمد السيد سليم,تحليل السياسة الخارجية, ط2, القاهرة, دار الجليل, 2001.

4-مازن اسماعيل الرمضاني, السياسة الخارجية, دراسة نظرية, بغداد, مطبعة دار الحكمة, 1991.

[1] اسماعيل صبري مقلد, العلاقات الدولية , دراسة في الاصول والنظريات, ط3, الكويت, مطبوعات جامعة الكويت, 1984.

-5http://www.siironline.org/alabwab/diplomacy-center/009.html

6- احمد نوري النعيمي, السياسة الخارجية, عمان, دار زهران للنشر والتوزيع,2009.

:-7 https://www.politics-dz.com/community/threads/usal-al-alxargi.2390 /

8- توماس شلينج, ستراتيجية الصراع, ترجمة: نزهت طيب واكرم حمدان, ط1, بيروت, ناشرون, 2010.

9-عبد القادر محمد فهمي, المدخل الى دراسة الإستراتيجية, ط1, بغداد, مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر,2004.

10- سرمد زكي الجادر, في مجموعة باحثين, التوظيف الامريكي لمنظمات المجتمع الدولي, مجلة حمورابي للدراسات, العدد 3, بغداد, مركز حمورابي للبحوث والدراسات , 2012.

المحور الخامس:
مستقبل وتوجهات السياسة الخارجية العراقية حيال منطقة الشرق الاوسط.

مستقبل السياسية الخارجية العراقية افاق العلاقات العراقية – العربية

The Future of Iraqi Foreign Policy Prospects for Iraqi - Arab Relations

ا.م.د. حيدر علي حسين

مـقــدمــة:

لم تكن العلاقات العراقية - العربية سلسة ويسيرة وانما شابها الكثير من المعوقات والمشاكل وصلت الى مراحل خطيرة تمثلت بالحرب، التي نتج عنها مواقفا عدائية انعكست على طبيعة علاقات العراق العربية، وافرزت عزلة اقليمة عليه ابعدته عن عمقه العربي لسنوات طويلة .

ويمكن القول ان العراق وعلى مدى عقود طويلة مثل موضع اهتمام إقليمي ودولي وتعارضت على حدوده المشاريع الكبرى، التي تغيّرت بتغيّر اللاعبين، محليًّا وإقليميًّا.

وفي هذه المرحلة تبدو افرازات الوضع العراقي في مجالها الاقليمي وكأنها تؤسس لبيئة جديدة تحدد صيغة العلاقات الجديدة مما سيؤثر في تكوين بنيته السياسية الداخلية وتوجهاته الخارجية .

ولابد من الاشارة الى ان العلاقات العراقية -العربية قد مرت بتحولات عديدة اوجدتها تداعيات الصراع الدولي وانعكاساته على دول المنطقة، وكذلك الصراع الاقليمي والادوار الخارجية فيه واستراتيجيات القوى الكبرى. فموقع العراق ينفتح على دول خارج المنظومة العربية تقوم سياساتها على استثمار المنطقة العربية في صراعاتها الاقليمية، لذلك حكمت العلاقات الاقليمية بين العراق وعمقه العربي متغيرات عديدة ، سياسية وجيوسياسية غذتها عوامل مهمة كان من نتيجتها تحدي مواقف العراق من محيطه العربي وكذلك طبيعة مواقف الدول العربية منه .

اهمية البحث : تنبع اهمية هذا الموضوع من كون العراق يمثل رقما صعبا في معادلة التوازن الاقليمي وفاعلا مهما ومؤثرا في السياسات الاقليمية والدولية، لذا لابد وان نفهم طبيعة علاقاته مع محيطه وبيئته العربية كما ان التغيير الذي حصل في العراق ادخل المنطقة في حالة من صراع الارادات وباتت الساحة العراقية ميدانا تتصادم عليها ارادات وطموحات واستراتيجيات الدول الاقليمية المؤثرة .

الاشكالية : تسعى هذه الدراسة الى تحليل احدى اهم الاشكاليات المعاصرة الاوهي اشكالية العلاقات العراقية- العربية بما تتضمنه من تفاعلات وتداعيات ومعطيات ومواقف يمكن من خلالها ان نحدد ملامح افاق هذه العلاقات في بعدها المستقبلي .

منهج البحث : اعتمد البحث على بنية منهجية قوامها المنهج الوصفي بالاضافة الى منهج تحليل المضمون من اجل الاحاطة بكل جوانب الموضوع قيد الدراسة .

الفرضية : يقوم البحث على فرضية مفادها ان العلاقات العراقية – العربية لم تكن على وتيرة واحدة بل شهدت مراحل من الشد والجذب والتوتر والانفراج بمعنى انها كانت ذات طبيعة متغيرة الا ان العراق يسعى لغيير شكلها ومسارها نحو المزيد من الاندماج والانفتاح .

الهيكلية: تم تقسيم البحث الى اربعة محاور عالجت الموضوع من عدة زوايا ، فقد تناول المحور الاول مكانة العراق في معادلة التوازن الاستراتيجي الاقليمي، في حين عالج المحور الثاني اولويات واهداف علاقات العراقية – العربية، اما المحور الثالث فقد تطرف بالتفصيل لمحددات العلاقات بين العراق وبيئته العربية ، في الوقت الذي سلط المحور الرابع الضوء على المسار الجديد للعلاقات العراقية – العربية.

المحور الاول : - العراق في معادلة التوازن الاستراتيجي الاقليمي

في بداية دراسة هذا الموضوع لابد من التطرق اولا الى مكانه وموقع العراق في معادلة التوازن الاستراتيجي الاقليمي. فأن قياس وتحليل وضع العراق وعلاقاته بمعادلة التوازن الاستراتيجي يتطلب تحليل بنية العلاقات الاقليمية بوجه عام والعلاقات العراقية - العربية بوجه خاص، وفي الحالتين فأن قياس وضع العراق يتطلب النظر اليه في أطار الميزان الاستراتيجي الاقليمي اي في أطار علاقاته بالقوى الاقليمية المحيطة به . وبالدائرة الاكبر- العلاقات مع الدول العربية بشكل عام .

ولابد من الاشارة هنا الى ان تأثير الجيوبولوتكس على الميزان الاستراتيجي تحكمه عوامل الحجم والمجال الحيوي وطبيعة الارض وطبيعة مناطق الحدود وأثر كل ذلك على العلاقة مع الجيران. واذا ما طبقنا هذا الكلام على العراق فأنه من ناحية الحجم ليس دولة صغيرة وليس بالدولة الكبيرة كالسعودية مثلا، فهو اذن دولة متوسطة الحجم وهذا الحجم يمكن أن يعطي للدولة بعضا من الميزات والمرونة في التعامل مع بعض دول الجوار المتوسطة. غير أن ميزة الحجم المتوسط تتضاءل أمام الاثر السلبي لشكل الاقليم العراقي ولموقعه، فالدولة العراقية لا تتمتع بشكل مربع او مستطيل أو دائري يعطيها سواحل ممتدة على بحار هامة بل على العكس فأن للعراق شكل مخروطي أو مثلث قاعدته في المنطقة الكردية الشمالية اما رأسه المقلوب فيمثل أضيق نقاطه على الخليج أهم المنافذ وأكثرها حيوية تجارية واستراتيجية كما تتركز في في هذه النقطة ثروته الاساسية النفطية (1) وعلى هذا التوصيف فأنه يمكن النظر للعراق بعده قوة متوسطة في محيطه الإقليمي، بدوائره الثلاث: الخليجية ، والعربية، والشرق أوسطية. وهنا تبدأ إشكالية دوره وموقعه وعلاقاته.

لقد أشر العام 2003 حدوث تحولات سياسية واستراتيجية جذرية تمثلت بالحرب على العراق واسقاط النظام فيه من قبل الولايات المتحدة ، هذا الحدث ادخل المنطقة والنظام الاقليمي العربي في

استحقاقات سياسية وامنية جديدة وضعت دولها امام تحديات الاستيعاب والتكيف السياسي مع الواقع الجديد، فالسمات التي قام عليها النظام السياسي الجديد في العراق بعد التغيير هي ذات طابع مغاير تماما لما سبقها للنظام السابق، فقد شكلت هذه السمات مضامين رؤية سياسية مختلفة مع ما هو موجود من سياسات وعلاقات ورؤى وتوجهات في الدول المجاورة له.

ولابد من القول ان العراق برغم التغيير الذي شهده في بنيته السياسية وتركيبة وشكل نظام الحكم فيه ودره الاقليمي، الا انه يمثل محورا جيوسياسيا دوليا وإقليميا فعالا يسهم في التوازن الاستراتيجي المستقر في المنطقة التي ينتمي اليها لما لما يربطه بمصالح حيوية بالعالم ومرونة وحركة القوى الفاعلة باتجاهه (2)

لقد ولد احتلال العراق وضعا اقليميا مضطربا امتزج مع ارتفاع سقف الطموحات الأمريكية الهادفة الى بناء بشرق أوسط كبير كما ان القول بارتفاع سقف طموحات البيئة الإقليمية التي نتجت عن الوضع الذي خلفة الوجود الامريكي في العراق يحظى بكثير من المقبولية ، لان الدول الاقليمية راحت تمارس وتسخر سياساتها من اجل توظيف الاوضاع المستجدة لصالحها، وبعبارة ادق راحت تصوغ سياساتها بالقدر الذي يتلاءم مع حجم وطبيعة التحديات الناجمة عن هذا الوضع بالإضافة الى سعيها نحو الحصول على اكبر قدر من المكاسب .

وعند النظر الى مسار التأثير العراقي في معادلة التوازن الاقليمي، نجد ان المتغير العراقي وما نتج عنه ادى الى ايجاد حالة من الترابط الوظيفي بين الاطراف الفاعلة في المنطقة. فبفعل تضاريس البيئة الأمنية الإقليمية سوف تصب السيناريوهات المحتملة لمستقبل العراق في حوض مستقبل دول جواره بشكل او باخر، لذا فمن البديهي أن تشارك الأقطاب الاقليمية في معادلة التوازن الإقليمي من اجل تعزيز مصالحها وتقوية مكانتها الدولية خصوصا في معادلة التوازن الدولي (التوازن الاستراتيجي المستقر) وتئ بنفسها عن الصراع الإقليمي إلا إذا كان ضرورة تحتمها أولويات الأمن والسلم الدوليين.(3)

واستنادا الى ذلك فان اطراف معادلة التوازن تعكف على بلورة استراتيجية واضحة لضمان التفوق الإقليمي, وينتج عنه مصالح واهداف أساسية مشتركة تتكئ على الاستقرار الإقليمي والمحلي وهذا مفقود في العراق والمنطقة منذ سنوات.

وتتسم المصالح بطابع استراتيجي عسكري أو اقتصادي أو اجتماعي. وتشير القاعدة الفقهية السياسية إلى أن المصالح هي التي تحدد القضايا وهذه قاعدة سياسية اقتصادية تحدد المسارات السياسية والتوازنات ونوع التوازن المطلوب (توازن مركب- توازن بسيط- مرن أو جامد). ومن الطبيعي ان يؤثر التغيير في العراق على قضايا الأمن والاستقرار ومقومات الأمن السياسية في محيطه الاقليمي,

بالإضافة إلى التأثيرات الجانبية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية لدول المنطقة حيث يؤدي العراق دورا محوريا في هذا الاتجاه .

ولا يتحدد التأثير العراقي والخلل الذي صاحب الوضع فيه في جواره فحسب بل يتعداه نحو مديات ابعد، اذ يؤثر وضع العراق بما له من اهمية في المنطقة الممتدة من ايران وحتى مصر ، ولاشك ان احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية اخل بميزان القوة والذي كان قائما بشكل من الاشكال في المنطقة. وبرغم هشاشة وضع هذا التوازن بسبب انحسار وتأكل القدرات العراقية منذ عام 1990 الا ان الوضع تدهور لصالح قوى اقليمية استطاعت ان تمد نفوذها بشكل فاعل في المنطقة ابرزها تركيا واسرائيل وايران. واذا كان التفوق العسكري الاسرائيلي يخرج عن اطار حسابات توازن القوى الاقليمية بالمعنى التقليدي لحسابات عديدة ، فان الوضع في العراق بعد خروجه من حسابات القوة والتوازن اوجد نوعا من توازن القوى في القدرات العسكرية التقليدية بين تركيا وايران وفجوة بين ايران ودول الخليج ، مع تفوق ايراني ملحوظ في مجال القدرات اللاتناظرية وبناء الاذرع ومد النفوذ وامكانيات الدفاع عن البلاد خارج الحدود وقدرات الردع.(4)

ومع تعدد مراحل الصورة التي تشكل فيها المشهد العراقي حتى ارتسم في صورته الجديدة من وضوح الخطوط المهمة ، فأن مشهد الصورة العراقية يتشكل بعلاقاته وبخاصة القوى الفاعلة الرئيسة في المنطقة ،فان القراءة الجغرافية الإقليمية والمناطقية للعراق بعد التغيير تحيلنا إلى تغيير آخر في مشاهد الصور السياسية لمصالح دول الاقليم واهدافها في العراق بخاصة وان العراق يتشارك مع الدول المحددة بالكثير من المعطيات الديمغرافية والمكونات(5) وهذا ما سيكون له تاثير فاعل في سياساته الخارجية وعلاقاته الاقليمية وبخاصة العربية منها .

المحور الثاني : اولويات واهداف علاقات العراقية - العربية:

بصدد الحديث عن العلاقات العراقية – العربية ينبغي بعد وصف مكانة العراق ضمن اطار التوازنات الاستراتيجية ان نبين اهداف واولويات توجهات العراق في بيئته الاقليمية العربية ، ومنها يتم الانطلاق لفهم طبيعة وشكل العلاقات العراقية – العربية . ولابد من الاشارة الى ان اولويات توجهات العراق مع بيئته العربية فيإعادة بناء وتعزيز العلاقات الثنائية من خلال اعتماد سياسة خارجية شفافة وفعالةلاسيما مع الجوار العربي والعمل على تقوية العلاقات مع باقي الدول العربية اذ يسعى العراق الى مد يد التعاون مع الدول العربية من خلال الإشتراك في المنتديات متعددة الإطراف التي تشمل الجامعة العربية، وتشجيع التعاون الإقليمي على أساس الروابط التاريخية والثقافية والعامل الجغرافي .

لذا فان العراق يسعى الى طرح نفسه كعامل ايجابي لتحقيق استقرار المنطقة وتكوين روابط الصداقة والسلام التي تحترم المصالح الوطنية ويتفهم مصالح الأمن القومي لدول الجوار والتي يتم التحاور معها لحل القضايا العالقة وتواصل بنشاط عملية تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع المجتمع الدولي على أسس التعاون واحترام المصالح المتبادلة والقانون الدولي .

وفي اطار الحديث عن اولويات العراق في علاقاته الخارجية وفي شقها العربي، فلابد من القول اولا ان كل دولة تتبنى جملة من الاولويات التي تسعى الى تحقيقها في اطار سياستها الخارجية، ويقصد بها مجموعة الغايات التي تسعى الدولة إلى تحقيقها في البيئة الدولية (6)

كما ان للدولة اهداف تسعى الى تحقيقها ، ويمكن توصيف الاهداف في حقل السياسة الدولية بأنها رؤية الدولة المستقبلية في الشأن الخارجي والقواعد المستقبلية التي تنفذها الحكومات من خلال صناعة قراراتها الخارجية للتأثير خارج نطاقها والتاثير في سلوكيات ومواقف الدول الأخرى, والأهداف ربما تكون جامدة جداً وربما تكون مرنة عند رسم التصورات، وبعض الأهداف تكون بعيدة المدى والاخرى يمكن ان تكون متغيرة واخرى قصيرة المدى كما هناك اهداف تؤثر على كل الدولة كالأهداف التي تتعلق بالجانب الأمني الخارجي وبعض الأهداف تؤثر على مصالح جزء صغير من المجتمع مثل بعض الأهداف التي تتعلق بقضايا اقتصادية وأيضاً بعض المسائل السياسية .(7)

وبالنسبة للعراق فقد أثرت سلسة التحولات التي شهدها في أهداف واولويات سياسته الخارجية وتوجهاتها، لاسيما وأنهذا التحول تم بفعل عامل خارجي عن طريق قيام الولايات المتحدة باسقاط النظام السابق. ولكن هذا لا يلغي حقيقة أن العراقيين كانت لهم رؤيتهم في صياغة شكل النظام السياسي بعد تغيرات نيسان 2003 وتوجهاته الخارجية، اذ تضمن الدستور موادا تؤكد استقلالية سياسة العراق الخارجية، حيث تضمنت المادة الثامنة على أن (يرعى العراق مبادئ حسن الجوار، ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السليمة، ويقيم علاقاته على أساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل، ويحترم التزاماته الدولية). وتعززت هذه الرؤية في استراتيجية الامن القومي العراقي عام 2007 التي أكدت على (إدرك العراق ومنذ سقوط النظام السابق انه بحاجة الى بناء علاقات اقليمية ودولية جدية مع الدول المجاورة تختلف تماما عما رسخه النظام السابق من علاقات عدائية ليس مع هذه الدول فقط وانما مع المجتمع الدولي أيضا.(8) وبخصوص اولويات واهداف العلاقات العراقية – العربية فأنه يمكن تلخيصها على النحو الاتي:

1- الحيلولة دون تعرض الامن الاستراتيجي في بعده الاقليمي العربي لتحديات خطيرة يمكن ان تفضي الى توتر وتازم العلاقات العراقية - العربية وذلك من خلال وضع رؤية واضحة للاهداف التي ينبغي تحقيقها ضمن اطار البيئة والاقليمية المحيطة ، وادراك طبيعة وسلوك الدول الاخرى وتوجهاتها ازاء العراق .

2-تحقيق توازن في التدخل متعدد الأطراف فيه ، حيث ان إنكشاف العراق امام القوى الأقليمية جعله سهل الاختراق من قبل العديد من القوى التي تحاول استثمار هذا الواقع من اجل تحقيق نمط واسع من الأهداف قد يكون سياسيا" اواقتصاديا" وحتى استخباراتيا".

3- منع استغلال دول المنطقة للخلافات الداخلية العراقية من اجل التأثير على الملف الأمني بما يحقق مصالحها وساعدها في ذلك طبيعة تكوين المجتمع العراقي التعددي

4- اقامة علاقات متوازنة مع الدول العربية من خلال توظيف عدة مقومات يتوافر عليها العراق اهمها المكانة الاقليمة ودوره في البيئة المحيطة به وموارده الاقتصادية .

5- حماية استقرار العراق والحفاظ على وحدة أراضيه .

6- أعادة العلاقات الدبلوماسية مع الدول العربية التي شهدت العلاقات العراقية معها توترات لسنوات طويلة.(9)

المحور الثالث :- محددات العلاقات العراقية - العربية

بعد ان تم تحديد اولويات مسار علاقات العراق في بعدها العربي، لابد ان نسلط الضوء في هذا الجزء من الدراسة على محددات العلاقات العراقية – العربية. وينبغي القول ان هذه العلاقات تكتسب أبعادا إستراتيجية مهمةنابعة من طبيعة الاوضاع الاقليمية وما ويترتب عليها من تداعيات على علاقات الاطراف العربية وتحالفاتها وهيكلية التوازنات القائمة، بالاضافة لتأثير الأحداث السياسية على الساحة العراقية في مجمل تأثيراتها على سياسة العراق الخارجية وعلاقاته في اطارها العربي .

ولابد من القول ان دول الجوار العربية بالاضافة الى الدول الإسلامية تشكل المكونات الجغرافية المؤثرة في العراق خاصة بعد تغيير النظام فيهعام ٢٠٠٣. وفي ضوء ذلك ازدادت اهمية العراق ليصبح مجالا حيويا للتنافس الإقليمي ومن ثم التصارع عليه، وقد ساعد فيذلك الانقسام الداخلي وضبابية القرار السياسي الخارجي وطبيعة التوجه السياسي نحو المحيط العربي

وتستدعي ضرورة دراستنا وصف وتفسير العلاقات العراقية– العربية بصورة عامة لما تمثله القضايا العربية من سلسلة مترابطة لا يمكن اجراء تحليل – انفرادي ذاتي لكل دولة دون ربطها وحال التفاعلات العربية – العربية من ذلك. وبالنسبة للعراق فان المعضلة الحقيقية هي فيما يمثله هذا البلد من تاثير على الدول العربية، فبقاء العراق خارج البيئة العربية سيكون له انعكاس على مجمل المشهد الامني في المنطقة .(10) ولابد من القول ان العلاقات العراقية - العربية تعرضت الى إختلالات وعوامل توتر في أزمنة مختلفة، رغم ان هذه العلاقات كانت في أفضل أحوالها في السبعينات والثمانينات، لكن

مشكلة دخول العراق الى الكويت عام 1990 ، كان أحد الأسباب التي أدت الى تدهور العلاقات (11) فبنشوب أزمة الخليج التي أسفرت عن اندلاع حرب الخليج الثانية (1990-1991) دخلت العلاقات العراقية- العربية مرحلة حرجة قطعت على إثرها العلاقات الدبلوماسيةمع معظم الدول لكن وضع العلاقات لم يبقى على حاله. (12)، إذ شهد منتصف تسعينيات القرن الماضي انفراجا نسبيا في مسار العلاقات العراقية – العربية نتيجة لتوقيع العراق مذكرة التفاهم مع منظمة الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء)، وعلى الرغم من ذلك بقيت العلاقات العراقية- العربية تراوح في محلها في تلك المدة، فلم تتقدم تجاه التحسن المطلوب، لعوامل تتعلق بدور الولايات المتحدة في إبقاء الفتور في هذه العلاقات، وأخرى تتعلق باستمرار اختلاف التوجهات السياسية بين الطرفين، وبسبب وقوع أحداث سبتمبر/ أيلول 2001، إذ تعرضت الدول العربية والخليجية منها على وجه الخصوص لحملة ضغوط أمريكية، دفعتها إلى ترقب أوضاع المنطقة، فانخرطت في التحضيرات الأمريكية للحرب على العراق بصورة مباشرة أو غير مباشرة. (13)

ولابد من التأكيد على حقيقة ان معطيات المرحلة الراهنة تحيلنا الى الحديث عن نظام إقليمي عربي غابت عنه معظم معالمه القديمة، ولم تتضح بعد ملامح صورته الجديدة. وعلى الرغم من ذلك، فإن مراكز القوة في هذا النظام لم تتغيّركثيرا، وإن أصبح دور البعض منها مجمداً، او تراجع نسبيا بانتظار استقرار ساحته الداخلية - كما هي حال مصر.(14)

وعلى نحو تقليدي، تراوحت تحالفات العراق العربية بين ثلاث بيئات هي: الخليج، حيث هويته الجغرافية والاجتماعية، وبلاد الشام (سورية والأردن على وجه خاص)، ومصر. لم ينجح العراق في رهانه على بناء تحالف مع دول الخليج العربية، على الرغم من كونه خليجي الانتماء، جغرافياً واجتماعياً. ويعود ذلك لأسباب ذاتية وموضوعية، تتصل بالعراق والخليج وهواجس خليجية ومخاوف مع استمرار عدم الثقة الخليجية بالسياسة العراقية ، كما تتصل ببيئة النظام الدولي، التي اتسمت بهيمنة عوامل تبعد فرص الالتقاء العراقي - الخليجي.أما معطيات النظام الإقليمي العربي، فلم تكن سبباً لغياب الاقتراب العراقي- العربي، بل بدت في الكثير من جوانبها نتيجة مباشرة أو ضمنية له.وعلى صعيد تجربة التحالف أو الاقتراب العراقي مع سورية والأردن، يُمكن القول ان العلاقات تطورت باتجاه تعزيز المصالح الامنية والاقتصادية لكل طرف في مرحلة شهدت اضطرابات امنية في العراق القت بظلالها على المشهد الامني في هذه الدول المجاورة وظلت علاقات العراق في هذا الجانب قلقة على نحو مجمل، تراوحت دوافعها ايديولوجية والشعور المشترك بالأزمة، كما في تجربة مجلس التعاون العربي.وعلى مستوى الاقتراب العراقي- المصري، يُمكن القول إننا بصدد تجربة هشة، حكمتها الهواجس المتبادلة وحواجز نفسية .(15)

وبعد موجه التغييرات التي شهدتها الساحة العراقية وكذلك الساحة الاقليمية العربية وما رافق هذه التغييرات من تحولات اثرت بشكل فاعل في مسار العلاقات العراقية – العربية بصيغ متعددة ، برزت محددات جديدة تحرك العلاقات العراقية – العربية باتجاه التطور المنشود أو القطيعة والركود، أهمها طبيعة علاقات العراق مع إيران ، وليس خافياً أن دول مجلس التعاون تتوجس من سياسة (العراق وإيران) إذ لطالما وقعت المملكة العربية السعودية والكويت تحت تأثير القلق من العراق ومن ثم إيران، بينما كانت باقي دول الخليج تخشى من النفوذ الإيراني، والتساؤل الذي يطرح والذي من المهم أن يثار داخل المؤسسة الرسمية السياسية الخليجية هو (هل دول الخليج لم تكن ترغب في تفكك وانهيار العراق ومن ثم إعادة تشكيل نظامه السياسي، أم أنها لم تكن تتصور خطورة خروج العراق من المعادلة الأمنية الخليجية كقوة موازنة في مرحلة تشهد صعودا لافتا في مكانة ايران الاقليمية كقوة فاعلة لها دور في اعادة صياغة الترتيبات السياسية والامنية في المنطقة) . ولهذا فإن أطر صياغة السياسات العراقية– العربية وقضايا المنطقة، أخذت تضع المتغير الايراني في الحسبان، وتحاول أعادة ترتيب سياساتها وفق المعطيات الجديدة.(16)

إما الشي الاخر الذي يمكن ان يعد محددا ثانيا للعلاقات العراقية- العربية، يتمثل بمستوى المخاوف العربية من تأثير الأحداث في العراق على تماسك التركيبة الاجتماعية فيها خاصة الخليجية منها ، وهي تعلم أن أي خلل يصيب المجتمع العراقي لابد وأن ينعكس عليها، وهذا ما بدت مؤشراته واضحة في السنوات القليلة الماضية، وبهذا يبقى صانع القرار الخليجي متخوفا من الاندماج مع العراق في ظل ظروفه الحالية، خاصة بعد الانسحاب الأمريكي من العراق الذي فتح الباب واسعا لمختلف الاحتمالات. وينبغي القول انه وبالرغم من إدراك الدول العربية بصورة واضحة لهذه المحددات إلا أن سياستها تجاه العراق ارتكزت على إستراتيجية الترقب والانتظار لما ستؤول إليه الأوضاع في العراق . وفي هذا الاطار يمكن ان تضاف مجموعة اخرى من المحددات يمكن ان تقسم الى داخلية وخارجية.

فالمحددات الداخلية: تتمثل في مشكلة غياب اولويات التحرك السياسي العراقي الخارجي تجاه الدول العربية نتيجة لحالة التوافق التي تميز مجمل القرارات السياسية العراقية. بعدها فلسفة واضحة تتبناها الدولة، لذلك كان هناك الكثير من التقاطعات التي قادت الى مواقفمتعارضة تجاه الدول العربية ، حيث أن هذا الخلل في الأداء السياسي الداخلي وتضارب المصالح وتعدد مصادر القرار، كانله أثره الواضح في ضعف الأداء وتواضع التأثير في النشاط السياسي الخارجي. كما أن الخطاب السياسي تجاه البيئة العربية تحكمه طبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. واذا ما ارتبكت هذه الأوضاع أو شابها القلق فان ذلك ينعكس في ارتباك الخطاب السياسي وضعف تاثيرة في المقابل.

اما بالنسبة للمحددات الخارجية فيمكن القول ان ثمة معطيات وتعقيدات اقليمية ودولية غير مواتية أسهمت في تقييد حركة الدبلوماسية العراقية تجاه الدول العربية ، فهناك بيئة اقليمية ضاغطة بشدة تعيق حرية التحرك الدبلوماسي العراقي، منتحفظ عربي على قبول العراق ضمن المجموعة العربية ، أو قبول مشروط يجعل حركة الدبلوماسية العراقية صعبة في هذا المحيط، مما أدى الى بطء كبير في عملية اعادةالسفارات العراقية في الخارج أو عودة السفارات العربية لممارسة نشاطاتها في العراق. ومندول جوار من تتدخل في الكثير من شؤونه الداخلية وتنطلق من دوافع المصالح التي لا تحدها المعوقات .وعلى صعيد العلاقات مع دول الجوار الاقليمي والدول العربية فان المعوقات التي تعرقل الاندماج والتطبيع العراقي العربي ، تراكم الخلافات ومسبباتها والاشكالات الامنية، بالاضافة الى ضعف القدرة على تصحيح او حتة تجاوز مواطن الخلل في علاقات العراق مع جيرانه بسبب المعوقات الداخلية التي تؤثر في عملية صنع القرار السياسي الخارجي والتي تتمثل في التقاطعات السياسية الداخلية ومواقف القوى السياسية الفاعلة من العلاقات العراقية – العربية مما يجعل التحركالعراقي في هذا المجال يمتاز بعدم التوازن بل الى التناقض في احيان كثيرة.كما ان الفاعل الامريكي يمثل التحدي الاكبر في اطار المحددات الخارجية بالنسبة للعلاقات العراقية العربية . حيث ان السياسة الامريكية في المنطقة وفي العراق لها تاثير كبير في تحديد ملامح سياسة العراق الخارجية ازاء بيئته العربية والمحيطة وبالمقابل ايضا فان القرار السياسي العربي الخارجي تجاه العراق يتاثر بجانب كبير منه بطبيعة وشكل السياسة الامريكية في المنطقة وحسب المرحلة التي تمر بها علاقات الولايات المتحدة بالدول العربية ومتطلبات مصالحها بشكل عام . (17)

وفي هذا الاطار تبقى هذه المحددات احدى اهم العوامل التي تتحكم في مسار العلاقات العراقية – العربية والتي يمكن ان تبقى مؤثرة في عملية صنع القرار السياسي الخارجي وبخاصة في البيئة العربية للعراق .

المحور الرابع :نحو مسار مستقبلي للعلاقات العراقية - العربية

لم يتبلور موقف عربي واحد ازاء العراق في المرحلة التي سبقت تغيير النظام فيه او بعدها وظهر الاختلاف في مواقف الدول العربية تجاه العراق عبر مسارات متعددة لعل الابرز منها ظهور تحفظ عربي من التطورات التي طرات على الساحة العراقية. من ناحية اخرى بروز مؤشرات نحو موافقة ضمنية وحتى صريحة أحيانا فيما يتعلق بالتطورات الايجابية والمقبولة . كما يلاحظ وجود محدودية في المواقف العربية المنفردة المعلنة تجاه التطورات العراقية أما السياسات والمواقف الجماعية، فتظهر من خلال الجامعة العربية .

وعلى هذا الاساس يمكن القول أن العلاقات العراقية - العربية مرت بعد التغيير في العراق بمرحلتين مهمتين :

المرحلة الاولى التي يمكن ان توصف بالترقب الحذر ، حيثطرحت اوضاع العراق الهشة مغريات كبيرة للدول الاخرى ، مثل إغراء التدخل وملء الفراغ، وإغراء الترقب والانتظار، وإغراء المشاركة والتفاعل وقد فضلت جميع الدول العربية الترقب والانتظار فى ظل هيمنة الولايات المتحدة على الوضع العراقي .

المرحلة الثانية التي يمكن ان تعرف بمرحلة اغتنام الفرص ، حيث مثلت التحولات السياسية والامنية في العراق فرصة سانحة لاعادة ترتيب العلاقات العراقية - العربية بطريقة تخدم اندماج العراق ونظامه السياسي المتشكل الجديد بالبيئة الإقليمية لكنها أيضا تنطوى على تكيف من قبل هذه البيئة مع التحول الذي لا يمكن الرجوع عنه، ليس فقط فى طبيعة الوضع العراقي، بل أيضا فى طبيعة العلاقات العربية البينية وفي مقابل ما يلوح من فرص بهذا الاتجاه، تلوح احتمالات معاكسة تقوم على فكرة التعايش السلبي مع عراق ما بعد 2003، بكل ما تحتويه من إقصاء لواحد من أهم بلدان المنطقة، وخلق وضع تصبح معه العلاقات العراقية- العربية مجرد صيغة للتفاعل التكتيكى الخالى من أى أبعاد استراتيجية أو أفق لشراكة ممتدة . (18)

ونتيجة لما سبق، يمكن القول أن الدور العربي اقتصر على صيغة المبادرات الفردية التي تقوم بها الدول العربية، طبقا لمصالحها ولأوضاع العراق الأمنية والسياسية.(19)ولا بد من التاكيد هنا على ان هذه المعطيات لا تعني غياب حراك سياسي عراقي - عربي نحو التقارب واعادة صياغة اطر العلاقات المشتركة ، فقد شهدت العلاقات العراقية– العربية في الاونة الاخيرة تطوراً مهماً على كافة الجوانب والمجالات السياسية والإقتصادية والثقافية، ومثّل هذا التطور إستمراراً لتصاعد المنحى الإيجابي في قبول العرب لأداء الحكومة العراقية، وإعطاء الأخيرة قدراً من الإهتمام للعلاقة مع المحيط العربي، يضاف إلى ذلك تدخل الولايات المتحدة في أكثر من مناسبة لتطوير تلك العلاقة، بوصفها واحدة من العوامل التي ستعزز من إستقرار العراق.ونتج هذا عن تنبه وادراك مراكز القرار العراقي إلى الإهتمام بالملف العربي، وأنَّ إعادة تأهيل البيئة السياسية العراقية، لا تعتمد على سياسات أمنية داخلية مهما كان حزمها، إنَّما تعتمد تصالحات سياسية في إطار الداخل، والتزامات إقليمية يمثل الجانب العربي الجزء المغيَّب فيها، لهذا بدأ بعض صناع القرار وبعض القوى السياسية الداخلية بجولات عربية، بقصد تثبيت وجود وإهتمام عراقي بالعرب ومصالحهم في العراق. (20)

ومن خلال رؤية تحليلية مبسطة للمعطيات الواردة وما تعنيه على الصعيد المستقبلي ،يلاحظ تغير في لهجة الخطاب السياسي المتبادل بين العراق والدول العربية ،فلخطاب السياسي العراقي تجاه العرب بدا متوازناً ، حيث سعى العراق إلى تجديد إلتزامه بالعلاقة مع محيطه العربي. بالمقابل تغيرت لهجة الخطاب

العربي ايضا نحو المزيد من التقبل للعراق بطروحاته وسعيه الجديد نحو التعاطي عربيا ، وهذا ما يؤشر أنَّ التوجه العربي نحو العراق، الذي تهيمن عليه المخاوف والهواجس اوجد صيغا متعددة لطبيعة توجه العرب نحو العراق تراوحت ما بين التعامل مع الوضع العراقي عبر اليات الاحتواء او اللجوء الى العزل والتعامل السلبي لدرء المخاطر التي تولدها البيئة العراقية والمخاوف من إنتقال ما يجري في العراق من إعمال عنف الى الدول العربية ، ومن بروز وصعود الهويات الأثنية والطائفية، وإنتشار الحركات الإسلامية المسلحة، فرغم التطورات الإيجابية خلال المرحلة الراهنة فيما يتعلق بالوضع الأمني وتراجع إحتمالية إنهيار الدولة وتفككها، فالذي تؤشره سلبيات الواقع العراقي متمثلة بالانقسامات السياسية الداخلية سوف تبقى بمثابة عوامل تباعد تؤثر على مستقبل اقامه علاقات متوازنة وامنه بين العراق والاطراف العربية .(21)

من هذا الاستعراض الموجز يتضح أن الوضع في العراق ادى الى ايجاد حالة من الضعف الإستراتيجي في هيكل النظام العربي لحساب النظم الفرعية الأخرى في المنطقة ودعم الموقف الإستراتيجي لدول الجوار العراقي غير العربية على حساب دول الجوار العربية.

واذا ما قدمنا تحليلا مختصرا لما تم طرحه فلا بد من الاشارة الى ان المتغيرات الإستراتيجية التي شهدتها المنطقة في السنوات الأخيرة اوجدت مجالا جيوسياسياً معقداً ومتشابكاً، تضيق في إطاره اهتمامات الأنظمة السياسية إلى حدود جغرافيتها الطبيعية، في محاولة للحفاظ على مكونات وحدتها. ولكن بنفس الوقت، حتمت متطلبات الأمن والدور المكانة على تلك الأنظمة التمدد إلى الفضاء الإقليمي انطلاقا من اعتبارات تاريخية وأيديولوجية تصب في صلب العقيدة الأمنية والسياسية لهذه النظم السياسية، الأمر الذي تولد عنه نوع من التنافس هو في حقيقته درجة من درجات الصراع، أو نمط من أنماطه، ذو طبيعة خاصة ومميزة.(22)

فرغم زخم البعد الدولي في الحالة العراقية، فإن الصراعات الإقليمية التي أدارها العراق مع أكثر من طرف في وقت واحد، قد ساهمت بدرجة كبيرة في الحال الذي وصل إليه، فالطموحات الإقليمية والرغبة في تغيير الواقع والمعادلة الجيوسياسية للإقليم ذي الأهمية الإستراتيجية، كان لها الدور الكبير في التوافق (الضمني) أقله (إقليمياً ودولياً) على ضرورة صياغة تصور جديدة لبلورة وضع العراق من الناحية السياسية، بالشكل الذي يكون طرفا فاعلا في الاستقرار الاقليمي.(23)

واذا ما طرحنا اطارا عاما لتطويرالعلاقات العراقية - العربية في بعدها المستقبلي ، يمكن القول ان هناك خطوط عريضة وخطة شاملة ترمي إلى بناء علاقات متطورة ورصينة.(24) وبالنسبة للعراق،فان صيغةالحوار المؤسسي وصولا لإنهاء الخلافات وتحقيقا لامنال اقليمي والتعاون العراقي-العربي واحتواء العراق كطرف مهم وحيوي في المنطقة باتيظهر جليا،ولابدان تدرك الدول

العربية ان لها دور ومسؤولية في استقرار العراق وامن ه بحكم الجوار الجغرافي والصلات التاريخية والحضارية والاجتماعية وادراك ان ضعف العراق بمثابة تهديد لدول المنطقة. ومن هنا تسعى الدول العربية الى الاطمئنان على وضع العراق خوفامن استمرار حالة العنف ممايؤثرعلى الاستقرار والامن الى حد كبير،ودعمها اقامةحكومة عراقية منفتحةعلى العرب والعالم في السياسةالخارجية معترقبلمايجريفيالساحةالعراقيةواستكمال الحوارات الجادةمع القيادة العراقية للتوصل الى تحقيق الامن والاستقرار للعراق الديمقراطي بالصورة التي تبعث برسائل امن واطمئنان تجاه علاقاتها بالعراق على قاعدة اعتمدتها "بان امن العراق هو من الامن العربي (25)

منهنانجدبأنالشراكةالاقتصاديةمابينالعراقوأشقائهالعربضرورية جدامنناحيعديدةأولهامبدأالشراكةبحدذاتهمنالناحيةالسياسيةوالذيمنالممكنأنيكوناستقرارهدفالجميعالدولالعربيةطالماهنالكمصالحاقتصاديةمشتركة،الجانبالآخرمساهمةرؤوسالأموالالعربيةفيالعراقبعيداعنالإضطراباتالاقتصاديةالتيعانتمنهافيعمليةاستثمارهافيأوربواأمريكاحيثتعرضتالكثيرمنهالخسائرفادحةوديونمتراكمةأثرتعلىالكثيرمنالشركاتوالتحالفاتالاقتصاديةالعربية .(26)

ولغرض ايجاد علاقات متطورة بين العراق والدول العربية في اطارها المستقبلي ينبغي العمل على اعادة بناء الثقة بين العراق والدول العربية ، من خلال تواصل عقد لقاءات مشتركة على كافة المستويات والصعد سياسيا واقتصاديا وامنيا. كما ينبغي ان تعمل البلدان العربية المجاورة للعراق على دعم استقرارالعراق في المرحلة المقبلة والسعي الى حلحلة المشكلات القائمة بين العراق والدول العربية المجاورة من خلال الحوار المتبادل . بالاضافة الى السعي الى بناء علاقات دائمة ومتميزة مع البلدان العربية وتشجيع التواصل بشكل فاعل بما يضمن المصالح المشتركة . ولابد ان يقوم العراق بالمبادرة بمنح الدول العربية امتيازات استثمارية تميزها عن الدول الاجنبية وفتح السوق العراقية امام الاستثمار العربي . كما ينبغي ان يسعى العراق نحو تعزيز الاتصالات مع عمقه العربي في مجالات التعاون الامني والاستخباري ولا سيما مع الدول العربية المجاورة من خلال عقد اتفاقيات امنية مشتركة مما يضمن تحقيق الاستقرار الامني للعراق والبلدان المجاورة في تصديها للارهاب .(27).

ومن خلال تلك المؤشرات يمكن القول ان العلاقات العراقية – العربية مقبلة على مرحلة مهمة تؤثر فيها التفاهمات الامنية والسياسية بدرجة كبيرة في ظل وجود مخاطر مشتركة متمثلة بتحديات الارهاب وسبل مواجهته ، في الوقت ذاته فان العلاقات بين الجانبين يمكن ان تشهد مزيدا من التنسيق الذي سيفظي بلا شك الى تطوير العمل المشترك والروابط على مختلف المستويات لان العراق يشهد حراكا سياسيا داخليا وخارجيا من اجل تحقيق الاستقرار الداخلي الذي سينعكس على بيئته الاقليمية العربية ولا سيما دول الجوار . كما ان تحقيق التوافقات السياسية الداخلية سيكون مؤثرا فيما يخص الموقف

العراقي الخارجي من القضايا العربية الراهنة وتطوراتها وهذا ما سيحقق انسجاما عربيا عراقيا حول العديد من الملفات في المنطقة .

الخـاتمــة :

حكمت العلاقات العراقية العربية جملة من المتغيرات والمؤثرات التي كان من شأنها ان تضع اطرا محددة لشكل وطبيعة ومسار هذه العلاقات لمراحل زمنية ليست بالقصيرة ، ودخلت العلاقات العراقية – العربية ضمن البيئة الاقليمة المضطربة في مراحل من الشد والجذب والتوتر والانفراج مما ادى الى ايجاد معوقات وعوامل تباعد في هذه العلاقة،واثرت هذه المعوقات على امكانية تطبيع العلاقات بين الطرفين بعد مدة من العزلة التي فرضت على العراق عن عمقه العربي نتيجة للسياسات والمواقف التي تبنتها الانظمة السابقة . وادت التطورات التي شهدتها الساحة العراقية والاقليمية الى تغييرات في المواقف والسياسات لاسيما العراقية منها وبخاصة بعد التغيير الذي شهده العراق بعد عام 2003، حيث اشر هذا التأريخ بداية لتحول ملموس في السياسة العراقية تجاه العالم والمنطقة التي يقع ضمنها العراق . وتغيرت على اثر التحولات البنيوية والهيكلية التي مر بها العراق على طبيعة توجهاته الخارجية وشكل علاقاته ايضا ، وبدت ملامح التغيير في اعتماد السياسة العراقية لرؤية جديدة تستند الى الانفتاح والرغبة في اقامة علاقات متوانة مع البيئة الاقليمية بشقفها العربي ، الا ان جملة من العوامل اثرت وبشكل فاعل على مسار التوجهات العراقية ، منها ما تمثل بالخلافات الداخلية وغياب موقف عراقي موحد تجاه الدول العربية ومنها ما هو عربي تمثل بالمخاوف والريبة العربية من الاوضاع العراقية وحجم تداعياتها . وبرغم هذه العوامل الا ان السعي العراقي الى صياغة واقع جديد من العلاقات لم يتوقف ، حيث تسير العلاقات العراقية – العربية في اتلمرحلة الراهنة بوتيرة جديدة برغم البطأ في التفاعل والتطبيع الكامل .

الا ان هذا يؤشر الى امكانية تطور هذه العلاقات في بعدها المستقبلي نظرا للظروف الحرجة التي تمر بها المنطقة والدول العربية بشكل خاص وتداعيات تشرذم المواقف العربية من القضايا المستجدة ، وهذا ما يمكن ان يمهد الطريق لاقامة علاقات متوازنة مع العراق بعده محورا استراتيجيا يسهم في تحقيق التوازن الاقليمي .

الخاتمة.

ان السياسة الخارجية هي تلك السياسة التي تمثل الجانب الاخطر والاهم من بين الجوانب التي تهتم بها الدول القومية او وحدات النظام الدولي انطلاقاً من خطورة واهمية المصالح القومية التي تمثلها من جهة, ومن صعوبة انجاز تلك المصالح بالقدر المرضي نظراً لاتصالها بالبيئة الخارجية التي لا تمتلك الدول القدرة على السيطرة التامة عليها من جهة اخرى.

ومن هنا فإن مهام السياسة الخارجية العراقية تعد التحدي الاهم للدولة العراقية منذ تأسيسها في العصر الحديث. وقد شهدت السياسة الخارجية العراقية خلال مسيرة قرن من الزمن تقريباً موجات غير مسبوقة من المد والجزر في المواقف والتوجهات الخارجية انطلاقاً من التغيرات في البيئة الخارجية المتمثلة بتغير الانظمة المختلفة بالدرجة الاساس.

وهذا التغيير المستمر افضى بطبيعة الحال الى احداث بالغ الضرر بسمعة السياسة الخارجية العراقية من عام 2003 , من هذه السمة حيث تأثرت السياسة الخارجية العراقية بجملة من العوامل المادية وغير المادية المتجذرة والمستحدثة على حد سواء.

ومثلت اغلب هذه العوامل سمات للتراجع في فترات معينة انطلاقاً من الفشل في استثمار مرتكزات القوة وتحويلها الى محركات للدفع والنمو في العلاقات الخارجية.

وقد امتازت السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014 بتغير نسبي ذو سمات ايجابية تأتي في اطار ديناميكية المواقف الجديدة تجاه البيئة الخارجية المبنية على اساس تراكم التجربة الممتدة منذ عام 2003 ولغاية عام 2014 والادراك السياسي المتعلق بثوابت ومتغيرات ادارة العلاقات الاقليمية والدولية ومراكز القوى وتوجهاتها داخلياً وخارجياً.

ومن هنا يمكن رصد تغيير حقيقي نسبي في السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014 على مستوى المدركات والتوجهات والمواقف الخارجية. الا انه يبقى تغيير محدود منسجم الى حد واضح مع قناعات ومدركات النظام السياسي العراقي القائم وقواه المؤثرة على المستوى السياسي والديني والاجتماعي ... وامتداداتها وطبيعة تحالفاتها.

<u>الإستنتاجات</u>

1-السياسة الخارجية العراقية تعاني من تشضي البيئة الداخلية التي تعد شرطاً لا غنى عنه لأي سياسة خارجية وفعالة الامر الذي افقدها جانب مهم من عوامل القوة.

2-لا يزال السلوك السياسي الخارجي المرتبط بالفرد القيادي هو الاساس في تحديد توجهات السياسة الخارجية العراقية يقابله ضعف واضح في دور المؤسسات المساهمة في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية العراقية.

3-ان طبيعة السياسة الخارجية لأي بلد تستمد قوتها وفاعليتها وقدرتها على تحقيق المصالح القومية من طبيعة النظام السياسي السائد وجملة العناصر العناصر المادية وغير المادية المؤثرة في السياسة الخارجية وبهذا الخصوص فإن طبيعة النظام السياسي العراقي لا تزال تعكس نمط من الوهن الناتج عن تشتت القرار الخارجي نتيجة الاختلاف وعدم الانسجام الواضح بين القوى الاساسية المساهمة في ادارة الحياة السياسية العراقية فضلاً عن تواضع الاسهام الايجابي لعناصر القوة الاخرى في تدعيم مواقف السياسة الخارجية مما يعكس اداءً سياسياً خارجياً تغلب عليه سمة الخمول والتردد والضعف , فالدول تتحرك خارجياً على قدر سلامة جسدها الداخلي.

4-لا يمكن استثناء تأثر السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014 بعوامل القوة والضعف التي ترسخت في السنوات القليلة الماضية وتحديداً بعد فترة احتلال العراق عام 2003 , ومن بين اهم تلك العوامل, الفساد الذي يعمل بطبيعة الحال على احاطة اجهزة ومؤسسات السياسة الخارجية واطارها العام ضمن النظام السياسي بالوهن وسوء الادارة ويحاصر عوامل المبادرة والشفافية والمساءلة والكفاءة والدبلوماسية.

5-ساهمت عوامل الضعف المحيطة بالسياسة الخارجية العراقية لا سيما منها المتعلقة بالفساد في البنى المؤسسية العراقية العامة وشيوع مبدأ المحاصصة السياسية والطائفية والقومية وانتشار فوضى السلاح غير الرسمي والارهاب وتردي الوضع الاقتصادي ..الخ في تحول العراق الى دائرة جذب للفعل الإستراتيجي الاقليمي والدولي حيث نجحت الكثير من الدول الفاعلة والمؤثرة في حجز مكانها ضمن حلقة التحكم في الوضع الداخلي العراقي بما يخدم مصلحتها على حساب المصلحة العراقية.

6-امتازت توجهات السياسة الخارجية العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921 بالتقلب الشديد في المواقف ازاء بيئتها الخارجية ولا سيما منها الاقليمية والعربية والغربية بين عداء وصداقة لدول ومحاور بعينها بين فترة واخرى, الامر الذي افقد السياسة الخارجية العراقية مبدأ التراكم في العلاقات الخارجية القائم على اساس الثبات المرن والتحالفات الإستراتيجيةواوقعها في فخ الاستنزاف الناتج عن ثمن تراجع منظومة العلاقات والمصالح مع اطراف معينة وكلفة بناء منظومات اخرى, فضلاً عن تراجع مؤشرات الثقة الناتجة عن الافتقار الى الثبات بالمواقف والارتهان لمواقف قوى دولية واقليمية معينة.

7-ان مواجهة العراق لتنظيم الدولة الاسلامية الارهابي بقوة وشراسة منقطعة النظير منذ عام 2014 وما رافقه من جهد دبلوماسي اقليمي ودولي متمثل بالانفتاح الاقليمي وايصال وجهات النظر العراقية لمدركات صناع القرار الاقليميين وبناء علاقات متوازنة مع القوى الكبرى ساهم وبقوة في استعادة السياسة الخارجية العراقية لجانب من فاعليتها ومصداقيتها وامدها بقوة مضافة ومنحها المزيد من المرونة والثقة وفرصة التعبير عن مصالح العراق النتجددة واعطى فرصة لصناع القرار العراقيين لمراجعة اهداف السياسة الخارجية العراقية وكل هذا يدخل في باب التغير الايجابي في كفاءة الاداء السياسي الخارجي.

8-على الرغم من المشاكل الحقيقية التي احاطت بالسياسة الخارجية العراقية والتي امتدت حتى عام 2014 وما بعده , إلا ان المتتبع لمواقف السياسة الخارجية العراقية في هذه الفترة لا يحتاج الى جهد كبير لمعرفة انها استطاعت تبني واتخاذ مواقف سياسية خارجية مستقلة بشكل واضح على الصعيد الاقليمي ومنها الموقف حيال الملف السوري مثلاً والعقوبات الخليجية تجاه قطر والدولية منها على سبيل المثال , التنسيق مع روسيا في جوانب التسلح والإستخبارات الخ.

9-امام السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014 فرصة تأريخية لتغيير بعض قواعدها غير المنتجة واكتساب عناصر قوة حقيقية واضفاء جانب معقول من المرونة البطولية التي تفضي الى تعزيز العلاقات مع الدول التي لا تزال تحيط موقفها جوانب من الشك تجاه العراق على اساس مبدأ المصالح المشتركة لاسيما منها دول الجوار والدول العربية الشقيقة والقوى الدولية المهمة والصديقة , وقد تمثل انعطافة السياسة الخارجية العراقية النسبية بعد عام 2014 بداية حقيقية لهذا التوجه وتعززه في المستقبل المنظور

المصادر

(1) -آمال وهاب عبد لله ،العراق والجوار العربي حسابات التوازن، وخصوصية التفاعل، شروط الاندماج كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية . ص 3-4-5-

(2) - مهند العزاوي، العراق بين التوازن الاستراتيجي والتهديدات الخارجية والداخلية (صراع الأجندات) ،العرب الاسبوعي ، السبت 31 / 10 / 2009

(3) - ظافر محمد العجمي ، أثر الانسحاب الأميركي من العراق على دول الخليج، مركز الجزيرة للدراسات، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/69980616-821A-4767-94D4-F080CEED9ED6.htm

(4)-علي حسين باكير ، انعكاسات الوضع العراقي على موازين القوى في المنطقة، اراء حول الخليج ، مركز الخليج للأبحاث ، العدد 73 ، اكتوبر 2010، ص 2

(5)- زبغنيو بريجنسكي،رقعة الشطرنج الكبرى، السيطرة الأميركية وما يترتب عليها جيواستراتيجيًا، طبعة ثانية،مركز الدراسات العسكرية، واشنطن ، 1999، ص 38

(6) كوثر عباس الربيعي ، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص ، مجلة دراسات دولية العدد الرابع والاربعون ، 2010

(7) مازن الرمضاني السياسةالخارجية دراسة نظرية(،كليةالعلوم السياسية،جامعة بغداد)،١٩٩١،ص١٣

(8) نص الدستور العراقي

(9) مصطفى حمدي احمد، رائد جميل سليمان، القطاع الدبلوماسي العربي وإدارة المعلومات : وزارة الخارجيةcybrarians journal ، العدد 31، يونيو 2013، العراقية نموذجا حالة http://www.journal.cybrarians.org/index.php?option=com_content&view=article&id=639:politics&catid=259:studies&Itemid=92

(10) كريم الوائلي ،قراءة في علاقات العراق بمحيطة الاقليمي:
http://burathanews.com/news/147852.html

(11) نقلا عن يونس الحريري ، العلاقات بين العراق ومحيطه الخليجي بعد الاحتلال ، في العراق ومحيطه العربي في عالم متغير، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، 2011، ص76

(12) احمد سلمان محمد ، العلاقات العراقية – العربية .. الواقع والافاق ، في مجموعة باحثين ، العراق وعلاقاته الخارجية الواقع والافاق ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، 2012، ص 62

(13) عبدالكريم صالح المحسن الحوار المتمدن-العدد: 3426 - 2011 / 7 / 14

(14) ينظر : عبدالجليل زيد المرهون، رؤية في مستقبل العلاقات الخليجية – العراقية 31 اغسطس 2012 - العدد 16139 : http://www.alriyadh.com/764250

(15) ينظر محمد السعيد إدريس، مستقبل النظام العربي بين التطورات الجديدة في هيكلية النظام العالمي وتداعيات الثورات العربية ، المركز العربي للبحوث والدراسات، 3/يناير/2015 ، http://www.acrseg.org/36537

(16) ميثاق خير الله جلود، الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية-الخليجية: سياسة تريث وترقب جامعة الموصل، :http://www.alrafedein.com/news.php?action=view&id=353

(17) خلود محمد خميس ، السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام 2003، دراسات دولية ، جامعة بغداد ، مركز الراسات الدو لية ، العدد 44، ص 85 -86- 87

(18) يسري الغرباوي، تحولات الموقف العربى من العراق المصدر: السياسة الدولية ، يناير 2009 http://ahramdigital.org.eg/articles.aspx?Serial=222250&eid=920

(19) المصدر نفسه

(20) منعم صاحي العمار ، علاقات العراق الخارجية (2-5) ،صحيفة الناس ، 2012/01/22، http://www.alnaspaper.com/inp/view.asp?ID=7055

(21) المصدر نفسه

(22) غازي دحمان ، الاقليمي الإقليمي.. واقعه ومستقبله 2009/2/18، http://www.aljazeera.net/home/print/6c87b8ad-70ec-47d5-b7c4-3aa56fb899e2/318ba278-5b68-45f7-9bbb-869bf06d911e

(23) -المصدر السابق

(24) ميثاق خير الله جلود، مصدر سابق

(25) مفيد الزيدي، العلاقات العراقية-الخليجية: نحو افاق للتعاون المثمر http://www.middle-east-online.com/?id=189490

(26) حسين علي الحمداني،العلاقات العراقية العربية وافاق تطورها، جريدة البيان، قضايا واراء ، 22 يوليو ، 2013

(27) احمد سلمان محمد ، مصدر سابق ص 78، كذلك يمكن الاطلاع على د. خضر عباس عطوان ، مستقبل دور العراق السياسي الاقليمي، دراسات دولية العدد 33 صص 149 150

إصدار

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

برلين – ألمانيا

مؤلف جماعي

2018